الجاليات الإسلامية
في أوروبا الغربية

(مشكلات التأقلم والاندماج)



تأليف
عدد من المختصين

دار النفائس

الجاليات الإسلامية
في أوروبا الغربية

(مشكلات التأقلم والاندماج)

إشراف ورعاية
كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية
بيروت - لبنان

دار النفائس

بسم الله الرحمن الرحيم

الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية (مشكلات التاقلم والاندماج)
تاليف: عدد من المختصين

الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣م
ISBN 9953 - 18 - 094 - 6

publisher نشر



DAR AN-NAFAES
Printing-Publishing-distribution

دار النفائس
للطباعة والنشر والتوزيع
Verdun Str - Safiedine bldg.
P.o.Box 14-5152
Zip code 1105-2020
Fax: 009611 861367
Tel: 00961 1 803152 - 810194.
Beirut - Lebanon

شارع فردان ـ بناية الصباح
وصفي الدين ـ ص.ب 5152 ـ 14
الرمز البريدي: 2020 ـ 1105
فاكس: 009611861367
هاتف: 803152 ـ 009611810194
بيروت ـ لبنان

Email: alnafaes@alnafaes.com
Web Site: WWW.alnafaaes.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

في يوم من أيام الربيع للعام ٢٠٠١م، كنت أجلس مع الأستاذ توفيق الحوري رئيس مجلس الأمناء لوقف المركز الإسلامي للتربية، وكلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية إحدى مؤسساته، سألني ما رأيك في عقد مؤتمر محوره «الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية، مشكلات التأقلم والاندماج»، واقتراحه هذا ينطلق من تاريخه الطويل في حمل هموم العالم الإسلامي والعمل على مواجهة مشكلاته ضمن الإمكانات المتاحة.

تناقشنا في الموضوع وأبدى كل منا رأيه، وتشاور أيضاً مع عدد من الزملاء الأكاديميين العاملين في كلية الإمام الأوزاعي، ونتيجة هذا كله اتخذ القرار بالإيجاب. ولكن ما وقع من أحداث سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م، في الولايات المتحدة الأمريكية، تركت آثارها السلبية على عقد المؤتمر، فاقترح الأستاذ توفيق الحوري أن يتم الاتصال بالجامعات وروابطها، ورابطة العالم الإسلامي، وغيرها من المؤسسات الإسلامية، ومراكز الأبحاث، والسفارات الأجنبية لترشيح أساتذة ليحاضروا في المحور نفسه خلال أشهر آذار، ونيسان، وأيار من العام ٢٠٠٢م، وكان ذلك حيث رشحت الكليات والمعاهد الجامعية من يمثلها، وقدموا أبحاثاً تمثل نتاج ووجهة نظر أصحابها وكان منهم العرب، والأجانب من إنجليز وألمان.

وهنا أطرح السؤالين التاليين:

١ ـ لماذا تدعو كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية لهذا المؤتمر؟

٢ ـ ما المراد بالأقليات أو الجاليات المسلمة؟

وللإجابة على السؤال الأول نقول:

إن كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية تتبع وقف المركز الإسلامي للتربية، ومن مهامها ومهام أي جامعة كلية أو معهداً إسلامياً مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، علماً أنه من مهام كلية الإمام الأوزاعي خاصة

العمل على إجراء البحوث والدراسات النظرية والميدانية وتوجيهها نحو الجوانب الهامة من حياة المسلمين والعناية بتدريس الإسلام وما يتصل به.

وهذه الكلية لما كانت تتبع لمركز وقفي، والوقف من أهم الأنظمة التي اعتمدها السلف الصالح من المسلمين لتحقيق التكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع الإسلامي، ودعم المؤسسات الدينية والتعليمية والاجتماعية، والوقف الإسلامي أصبح حاجة وضرورة ملحة في أوروبا بالنسبة للأقليات أو الجاليات المسلمة وذلك لطبيعة المشكلات والمخاطر التي تحيط بالمسلمين هناك، وما يحتاجونه من إمكانات وموارد مالية كبيرة غير متوافرة غالباً مما يتطلب إقامة وقف إسلامي ثابت في تلك البلدان، رغم أنه أنشىء القليل منها ومثالها جمعية الوقف التعليمي في بريطانيا والتي أنشئت عام ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م، ومركزها لندن وتشرف على سبع وأربعين مدرسة، وتقوم بتعليم أطفال مسلمين، وطباعة كتب إسلامية لتعليم الأطفال، وبناء المساجد.

علماً أنه في المجال الوقفي يمكن أن تساهم الجامعات كليات ومعاهد، وغيرها من المؤسسات التربوية من خلال بناء قاعدة اقتصادية خيرية، تعمل على إنشاء مدارس إسلامية لحماية الأقليات المسلمة من الذوبان هويةً وذاتاً وثقافةً، ولإقامة معاهد وكليات متخصصة في مجال الدراسات الإسلامية واللغة العربية، وتخصص منحاً لغير القادرين على متابعة الدراسة، وإنشاء دور لحضانة الأطفال، ورعاية المسنين، والأيتام، والمعوقين المسلمين، ودور تحفيظ القرآن وعلومه وإنشاء المساجد.

أما السؤال الثاني فهو: **ما المراد بالأقليات أو الجاليات المسلمة؟**

الأقليات والجاليات المسلمة «مصطلح سياسي جرى في العرف الدولي، يقصد به مجموعة أو فئات من رعايا دولة من الدول، تنتمي من حيث الجنس، أو اللغة، أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها، وتنحصر مطالب الأقليات عادة في المساواة مع الأغلبية في الحقوق المدنية والسياسية وفي مباشرة شعائر العقيدة التي تؤمن بها هذه الأقلية».

وتعرف الأقلية والجالية المسلمة بأنها «مجموعة من الناس تعيش في مناخ غير متعاطف معها ـ غالباً أو أحياناً ـ بفكر مستقل، بسلوك مستقل، بمعتقد مستقل... ولا يتفق ومعتقد الآخرين، ومن ثم يعاملون كأقلية في المجتمع الذي أكثريته على غير دين الأقلية، على غير جنس الأقلية، على غير سلوك الأقلية».

ويعتبر المعيار العددي أحد المعايير المفضلة التي نستطيع من خلالها تحديد الأقليات المسلمة الموجودة في العالم، بحيث إن أي دولة في العالم يقل فيها عدد

المسلمين عن نصف عدد السكان تعتبر دولة غير إسلامية تضم أقلية أو جالية مسلمة، وعليه تعتبر دول أوروبا الغربية تحوي أقليات أو جاليات مسلمة.

ومن الأسئلة التي تطرح: **كيف أتى المسلمون إلى أوروبا؟**

١ ـ بقايا من المسلمين من أيام الفتوحات الإسلامية.

٢ ـ العلماء المتخصصون وأساتذة الجامعات الذين أتوا إلى أوروبا للعمل أو لاستكمال أبحاثهم العلمية.

٣ ـ الطلاب الذين توجهوا للدراسات العليا وبقوا فيها، إما لزواجهم من أوروبيات، أو لحصولهم على عمل.

٤ ـ الشباب المسلمون الذين دخلوا أوروبا تحت ستار السياحة مع نية الإقامة، ومعظمهم يقيمون بطرق غير قانونية، ولذا هم معرضون للملاحقة والتهجير من البلاد.

٥ ـ اللاجئون السياسيون الذين تركوا بلادهم لأسباب سياسية، ومنحهم الأوروبيون اللجوء السياسي.

٦ ـ أبناء الدولة الأوروبية من المواطنين الأصليين الذين اعتنقوا الإسلام منذ قرون طويلة وحافظوا على إسلامهم، بالإضافة إلى من دخلوا الإسلام في العقود الأخيرة نتيجة احتكاكهم بالمسلمين، أو لجهود الدعوة الإسلامية.

ما هي الأنشطة التي قامت وتقوم بها الأقلية المسلمة في أوروبا؟

١ ـ إقامة المراكز الإسلامية والتي اهتمت بإقامة الشعائر الدينية، وتحديد مواقيت الصلاة والصيام، والاحتفال بالمناسبات الدينية، وتنظيم عقود الزواج، والإجابة على الاستفسارات عن الإسلام وبعض المشكلات التي تواجه المسلمين في أوروبا، ومساعدة الفقراء، وفتح المدارس والمعاهد، وإصدار الصحف والمجلات.

٢ ـ الجمعيات الإسلامية: منها الجمعيات الوقفية، والروابط الطلابية.

٣ ـ الاتحادات النسائية الإسلامية.

٤ ـ المساجد.

٥ ـ المكتبات، والمعاهد، والمدارس الإسلامية.

٦ ـ كراسي جامعية للدراسات الإسلامية.

٧ ـ دور ترجمة للنشر والإعلام.

٨ ـ ندوات ثقافية ومؤتمرات.

٩ ـ رحلات، ومخيمات، وبرامج رياضية.

١٠ ـ دور الإفتاء والقضاء الشرعي.

ما هي المشاكل والتحديات التي تواجه الأقليات المسلمة في أوروبا؟

تحوي الدول الأوروبية أقليات أو جاليات مسلمة، وهذه الأقليات لها قضية وتعيش في محنة، وهي حقيقة واقعة لا سبيل إلى تجاهلها، وينبغي الإحساس الصادق بمحنتها ومشكلاتها وظروفها الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والنفسية والمعنوية.

وكم نحس بشيء من الأسى والمرارة أن نرى قلة اهتمامنا بالأقلية أو الجالية المسلمة في بلاد الاغتراب، بينما نرى الأقليات غير المسلمة في البلاد الإسلامية لها مؤسساتها الجادة التي تعنى بها، لأنها تعمل وتتحرك وتخطط من منطلق العقيدة لا العاطفة أو الإعلان والدعاية... والمأساة هو أننا نجيد كثرة الكلام، ولا نجيد أدنى قدر من الأفعال، لأنه ليس لدينا استراتيجية وخطة عمل، أما غيرنا فيجيد كثرة الأفعال في صمت، عازفاً عن الثرثرة والإعلان، لأنه لديه خطة عمل، ومشروعاً يسعى بجدية إلى تنفيذه.

ومن أهم المشكلات التي تواجهها الأقلية أو الجالية المسلمة في أوروبا نختصرها بما يلي:

أولاً: مشكلات نابعة من المجتمعات الأوروبية:

١ ـ العنصرية، والاضطهاد والتعصب.

٢ ـ التعليم في مجال (المدارس، لغة التعليم، المناهج، التعليم المهني... إلخ).

٣ ـ الحجاب.

٤ ـ عدم الاعتراف بالدين الإسلامي، وعدم إعفاء أبناء المسلمين من حضور دروس الدين المسيحي في المدارس.

ثانياً: مشكلات نابعة من واقع الجاليات أو الأقليات المسلمة:

١ ـ الزواج المختلط بين المسلمين والأوروبيات وما ينتج عن ذلك من مشكلة في تربية الأطفال وضياع الأجيال.

٢ ـ العنف والإرهاب.

٣ ـ النعرات القومية والعنصرية البغيضة عند بعض القوميين المسلمين، مع أن الولاء ينبغي أن يكون للإسلام وحده.

٤ ـ الجهل من البعض بالأحكام الشرعية.

٥ ـ تدني مستوى المعيشة.

٦ ـ ضعف صلة الأقلية المسلمة بالعالم الإسلامي.

٧ ـ مشكلة الأطفال الأيتام، أو الذين يزج آباؤهم في السجون.

٨ ـ عدم معرفة الكثير من أفراد الأقليات المسلمة للغات الدول الموجودين فيها، وهذا له انعكاساته السلبية على عملهم ودخلهم المادي المنخفض.

٩ ـ عدم توافر ترجمة الكتب الإسلامية إلى لغات الأقلية المسلمة، مما يؤدي إلى دس كتب مشوهة ومغرضة.

١٠ ـ استغلال أصحاب العمل للعمال المسلمين.

١١ ـ عدم توفر المقابر الإسلامية، ومراكز الذبح وفق الشرع الإسلامي.

١٢ ـ الممارسات الاجتماعية للمسلمين في بلد الاغتراب، والتي تلقى وتثير الاعتراض والمنع، استناداً إلى تفسيرات بعيدة عن فهم طبيعة تلك الممارسات في سياق التشريع الإسلامي (المعاملات الربوية، وذبح المواشي... إلخ).

ثالثاً: مشكلات الجهود المضادة للعمل الإسلامي في أوروبا:

١ ـ التشويه الإعلامي والثقافي.

٢ ـ الاستشراق.

٣ ـ طمس الهوية والاندماج.

٤ ـ احتضان أي رمز ثقافي يعلن تمرده على الإسلام، أو يقدح في تاريخه، وأهله ونبيه، وصحابته، أو بالقرآن والسنّة، ومنع الكتب الإسلامية.

٥ ـ التنصير.

٦ ـ الصهيونية.

٧ ـ الفرق الضالة التي تدعي الإسلام.

رابعاً: مشكلات قصور العمل الإسلامي في أوروبا:

١ ـ قصور الدعوة الإسلامية:

إن الجالية أو الأقلية المسلمة بحاجة إلى أئمة أو دعاة يعملون على تثقيفهم ثقافة دينية إسلامية في بيئات تعاني من نقص في القيم وزيادة في الانحلال، فهم بحاجة ماسة إلى جرعات دينية للصمود أمام مغريات البيئة.

وكذلك هم بحاجة ماسة إلى باحثين ودارسين في مجال البحث الديني والشرعي والاجتماعي، لأن هناك إشكاليات في مجال البحث الديني والشرعي والاجتماعي، ولأن هناك أيضاً إشكاليات شرعية تواجهها الأقلية، مما يتطلب فتاوى معاصرة وفقه الواقع، وأن يتضح للدعاة المنهج الذي سيسيرون عليه، وأن يحسن إعدادهم.

٢ ـ قصور التعليم والإعلام الإسلامي.

مما يلاحظ على التعليم النقص الشديد في الكوادر التعليمية المدربة المختصة في مجال التربية الإسلامية.

كذلك يلاحظ ضعف الإعلام الإسلامي أو فشله، وهذا الإعلام في أوروبا جزء من صراع الأقليات المسلمة للتأكيد على قيمهم وشخصيتهم الذاتية.

٣ ـ ضعف التمثيل السياسي:

يلاحظ على الأقلية المسلمة في أوروبا نقص التنظيم والتضامن وتوحيد المواقف بينهم وبذلك لا يستطيعون اختيار من يمثلهم سياسياً أمام الدولة.

٤ ـ غياب التنسيق:

تتعدد المنظمات والجهات المسؤولة عن الدعوة والعمل الإسلامي، وكثير من الأقليات نقلت معها إلى بلاد الاغتراب: عاداتها وتقاليدها وخلافاتها، وحزبياتها، وتناحراتها، مما يشوه صورة المسلمين، وله انعكاساته على الناشئة.

ويلاحظ ارتباط أنشطة وجهود العمل الإسلامي في أوروبا بحكومات البلدان العربية والإسلامية التي تمولها، مما يعطي تلك الأنشطة صبغة سياسية تعكس خلافات تلك الدول.

ويلاحظ أيضاً نتيجة كل ما ذكرت الخلافات حول تحديد أيام الأعياد، والصلاة، والصوم... إلخ.

وحين نتحدث عن هذه المشكلات يبدو أن علينا أن نشدد على أن الأقلية المسلمة عملت وتعمل على تحقيق شخصيتها وذاتيتها الثقافية وخصوصيتها الحضارية، وفي الوقت نفسه تحاول التأقلم والاندماج دون الذوبان مع عناصر الثقافات السائدة في المجتمع الأوروبي.

ثم إن ما ذكرناه من المشكلات لا يمكن تعميمه على جميع المجتمعات الأوروبية، فهو يختلف بعناصره من بلد إلى آخر، وذلك نتيجة اختلاف وتفاوت المستويات المعيشية والثقافية والتعليمية لأبناء الأقلية في كل بلد، وكذلك موقف الدول من بعض القضايا.

ما هو المخرج، والواجب لمواجهة مشكلات الأقلية المسلمة في أوروبا؟

أولاً: على الصعيد التربوي والثقافي:

١ ـ وضع مناهج تربوية موحدة للأقليات المسلمة في العالم، وذلك من قبل فريق

عمل متخصص في التربية والثقافة، تتعاون فيه الجامعات واتحاداتها وروابطها، والمنظمة العربية للتربية، والمنظمة الإسلامية للتربية.

٢ ـ توثيق عرى الأخوة الإسلامية، والتعارف بين أبناء الأقليات الإسلامية مع بعضهم، ومع أوطانهم من خلال الزيارات والرحلات والمؤتمرات، وتهتم بذلك الجامعات والهيئات التربوية في العالم الإسلامي.

٣ ـ تقديم المنح الدراسية لأبناء الأقليات المسلمة في أوروبا للدراسة في البلاد العربية والإسلامية من خلال الجامعات، وذلك في مجال (الدراسات الإسلامية، والزراعة، والصناعة، والتدريب المهني.. إلخ).

٤ ـ العمل على إنشاء مدارس محلية لتخريج الأئمة والدعاة بعد دراسة منهجية مجدية، وتكون لغات التعليم حسب لغات الأقليات المسلمة أو لغة الأكثرية، أو لغة الدولة التي يعيشون فيها.

٥ ـ مد الأقليات المسلمة في أوروبا بالكتب الإسلامية المترجمة إلى لغاتهم، والاستعانة بذلك بالدول التي أتت منها الأقليات، وكذلك الترجمات الموثوقة للقرآن الكريم.

٦ ـ إنشاء جامعات إسلامية، وأن يُسعى لأن تقام في هذه الجامعات أقسام علمية لعلوم الحضارة والعقائد... إلخ.

٧ ـ إنشاء المكتبات الإسلامية.

٨ ـ إقامة جامعات تخرج المهنيين المسلمين وعلماء في الطب والهندسة والفلك والإدارة.. إلخ.

٩ ـ الاهتمام باللغة العربية في بلد الأقليات وإبراز الارتباط القائم بين اللغة العربية والإسلام.

١٠ ـ إعداد برامج تربوية وتعليمية (مكتوبة، ومسموعة، ومرئية) يمكن متابعتها عن طريق المراسلة لإعانة الأسرة المسلمة في تربية أبنائها.

١١ ـ إقامة مؤتمرات إسلامية يشارك فيها أبناء الأقلية المسلمة.

ثانياً: على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي:

١ ـ الاهتمام بالأسرة المسلمة كأساس وركيزة للمجتمع المسلم المنشود، وذلك عن طريق:

أ ـ اختيار الزوجين الصالحين.

ب ـ تطبيق الشرع وضوابطه في الملبس والمطعم والمشرب.

جـ ـ سيادة نموذج القدوة الصالحة في المنزل وخارجه من قبل الأهل والمعلمين.

٢ ـ تشجيع الأقليات المسلمة على إنشاء مشروعات استثمارية إنتاجية واستهلاكية في مناطق الأقليات المسلمة، وعلى أساس تعاوني، يستفاد من ثروتها في مجالات متعددة، وإقامة منشآت اقتصادية تجمع الزكاة وتصرفها في الطريق المشروع، ضماناً للتكافل الاجتماعي بين أفراد الأقلية.

٣ ـ التأكد من وصول الدعم المادي لأبناء الجالية المسلمة، ومنع استغلال فئات معينة لهذا الدعم، وتحديد أوجه مصروفاته.

٤ ـ توحيد المنظمات الإسلامية في البلد الواحد، وإنشاء هيئة عامة تشرف على هذه المنظمات وتتكلم باسمها أمام الدولة.

٥ ـ إنشاء أندية ليقضي بها الشباب من أبناء الأقلية المسلمة أوقات فراغهم، وتزويدها بالمكتبات الإسلامية والأفلام الدينية، وإلقاء المحاضرات في التوعية الإسلامية، مع إقامة المخيمات الصيفية أيضاً.

٦ ـ الاهتمام بالأئمة والدعاة وتأهيلهم على خير وجه، وأن يتقنوا لغات الأقليات، والبلد الموجودة فيه الأقلية.

٧ ـ إقامة معارض تجسد معالم الحضارة الإسلامية.

٨ ـ الاهتمام بأماكن العبادة الإسلامية وفي مقدمتها المسجد، وتفعيل دوره التربوي والاجتماعي.

ثالثاً: على الصعيد الإعلامي:

١ ـ قيام الدعوة الإسلامية على استراتيجية تتضمن عملية نجاحها من خلال التخطيط القائم على الدراسة المتأنية والموضوعية معاً، مع توافر الإمكانات المادية والأدبية والعلمية والسياسية، وتأهيل القائمين على الدعوة، وضرورة وجود النوايا الخالصة، والعزائم الصادقة.

٢ ـ إصدار مجلات دورية متخصصة تهتم بشؤون الأقليات المسلمة، وتكون بلغات الأقلية.

٣ ـ أن تعمل أجهزة الإعلام الإسلامي وخصوصاً الفضائيات على الاهتمام بقضايا الأقلية، وتوعيتهم بقضايا العالم الإسلامي التي تحتاجها الأقليات، والتعريف بالمشكلات والتحديات التي تواجههم والدفاع عن حقوقهم.

٤ ـ مساهمة المسلمين بالكتابة في الصحف والمجلات، كالكتابة في صفحات الرأي وزاوية بريد القراء، ورسائل إلى المحرر، والمشاركة في بعض البرامج الإذاعية

والتلفزيونية، واستئجار المسلمين لأوقات ومساحات للبث الإذاعي والتلفزيوني في وسائل الإعلام في أوروبا.

٥ ـ اعتماد الخطاب الإسلامي للغربيين على أسس مدروسة تلتزم بأصول الإسلام وضوابطه الفكرية والحضارية، وتراعي مكونات العقل الغربي وأساليب مخاطبته والتأثير فيه.

وفي الختام، تلك هي بعض قضايا الأقلية المسلمة في أوروبا وتأقلمها واندماجها، ورأينا من خلال ما قدمه الباحثون وما قدمنا، بأنها قضية من قضايا المسلمين الكبرى تفجراً وحيوية لأنها تمس أوضاع ومصالح ملايين من المسلمين خارج أوطانهم، تواجههم تحديات ومشاكل متعددة يسببها لهم الإحساس بالاغتراب والخوف من الضياع، مما يتطلب أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم.

وأمام ما عرضنا ندرك ما أراده القيمون على كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية من اختراق لذلك الحصار المفروض علينا من غزو متعدد الأشكال، ولتعيش هموم ومتطلبات الأقليات المسلمة المهاجرة، عسى الله أن يساعد الجامعات: كليات ومعاهد أن تهيئ لهذه الفئات من المسلمين من الأسباب ما يعينهم على عقيدتهم، والحفاظ على هويتهم، وتربية أبنائهم على دين الله، لأن المسلمين في بلدان الاغتراب أشبه ما يكون في جزيرة صغيرة وسط محيط كبير، أمواج مياهه تعصف بهذه الجزيرة من كل جوانبها، وما لم يتحرك المسلمون قيادات وشعوباً لعمل شيء لحماية هذه الجزيرة فإن الأمر خطير، وإن هذه الجزيرة ستصبح يوماً ما جزءاً من هذا المحيط الزاخر، وسيكون الذوبان وفقدان الهوية هو المصير المحتوم.

نشكر كل من ساهم ومن يقدم العون في مجال الأقليات المسلمة في أوروبا، والله نسأل أن يقبل أعمالنا، ويوحد جهودنا وكلمتنا، وأن يغير أحوالنا إلى ما يحب ويرضى، والله من وراء القصد.

بيروت ٦ كانون الثاني ٢٠٠٣ م

٣ ذو القعدة ١٤٢٣ هـ

أ.د. محمد منير سعد الدين

مدير العلاقات الثقافية

المسلمون في أوروبا الغربية
وسائل تطوير الدعوة الإسلامية فيها
والاندماج في المجتمع الأوروبي

٢٠٠٠/٣/١٢

إعـداد
د. عبد الله عبد الرحمن الخطيب
أستاذ مساعد في علوم القرآن وتفسيره
جامعة الشارقة ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
الشارقة ـ الإمارات العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أحمد الله تعالى وأصلي وأسلم على سيد الخلق وحبيب الحق محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإن الإسلام دين عالمي ورحمة للإنسانية جميعاً قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وتقع على حامليه مسؤولية تطبيقه وتبليغه للعالمين، ولهذا قام المسلمون الأوائل بحمل رسالة الإسلام ونشرها في كل مكان، فاستطاعوا الوصول به إلى مشرق الأرض حتى أندونيسيا، وغربها حتى المغرب العربي، بل وتجاوزوا به إلى الأندلس في إسبانيا. وإن اتصال الإسلام بالغرب ليس حديثاً بل هو قديم قدم الإسلام نفسه، عبر بوابات الأندلس وصقلية وغيرها، وقد استمر هذا التواصل بين الشرق والغرب ليأخذ أشكالاً عديدة، منها سلمية ومنها حربية، وذلك عبر الحروب الصليبية وسيطرة العثمانيين على أصقاع عديدة من أوروبا الشرقية والبلقان، فسيطروا على عاصمة أوروبا الشرقية القسطنطينية، حتى وقفوا عند أسوار ڤيينا، وهذا مصداق لقول النبي ﷺ: «ليبلغن هذا الدين ما بلغ الليل والنهار، حتى لا يبقى بيت حجر ولا مدر إلا ودخله الإسلام».. الحديث.

وقد كان تواصل الشرق مع الغرب قديماً تواصل غالب ومغلوب، أو تواصل الندّ مع ندّه أحياناً حتى قال بعض الغربيين معبراً عن الفرق الشاسع بين الغرب والشرق: الغرب هو الغرب والشرق هو الشرق (West is West and East is East) كان ذلك التواصل إذن بين قوة متفوقة متحضرة متمثلة بالمسلمين، وبين قوة مغلوبة متخلفة متمثلة بالمسيحيين، وكان المستفيد من ذلك التواصل هم الغربيون إذ خرجوا بذلك التواصل من عصور الظلمات بسبب ما قدمته لهم الحضارة الإسلامية من علوم وتقدم وأخلاق.

أما في القرنين الماضيين وبعد الثورة الصناعية الأوروبية فقد اختلفت العلاقة بين الغرب والشرق بدءاً من عهد الاستعمار الأوروبي للبلدان الإسلامية، لتصبح العلاقة

بين غالب متفوق في حضارته المادية وهم الغربيون المسيحيون، وبين مغلوب هم الشرقيون المسلمون المتخلفون عن ركب الحضارة المادية، وقد تتوج هذا التواصل الحديث بهجرات مسلمة عمالية عديدة وكبيرة إلى أوروبا، وخصوصاً بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية حتى وصل تعداد المسلمين في أوروبا الغربية اليوم إلى ما يزيد عن **خمسة عشر مليوناً تقريباً**. هذا الواقع تنبّأ به الإمام المجدد بديع الزمان سعيد النورسي الذي سأله شيخ الأزهر في بداية القرن العشرين عن واقع المسلمين في العالم فقال له قولته المشهورة: **إن آسيا حاملة بأوروبا وستلد يوماً ما، وإن أوروبا حاملة بالإسلام وستلد يوماً ما**. فالدولة العثمانية قد ولدت تركيا الحديثة العلمانية الأوروبية عام ١٩٢٤م، وها هو الإسلام يولد اليوم في أوروبا بوجود المسلمين المتميز، والذي فاجأ الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء، لأن الإسلام كان عدواً لدوداً لهم طوال قرون عديدة، وها هو يولد بين ظهرانيهم وفي عقر دارهم فماذا يفعلون؟.. لقد تفاوتت عنصرية البلدان الأوروبية في تعاملها مع المسلمين من بلد لآخر، بناءً على ظروف ذلك البلد الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية ومدى استعدادهم للاعتراف بدين اسمه الإسلام وبأتباعه المسلمين..

وتفاوت قبول المسلمين في البلدان الأوروبية ما بين معترف بالإسلام كأقلية وبين رافض لهذا الاعتراف مع محافظته على حقوق المسلمين القانونية، وهذا ما ستتولى هذه الورقة الكشف عنه وعن أمور أخرى متعلقة بحقائق عن الوجود الإسلامي في أوروبا الغربية: كأعدادهم وشرائحهم ومؤسساتهم ووسائل تطوير الدعوة الإسلامية فيها وذلك نحو سبيل للعيش المشترك.

ونحن عندما نتكلم عن المسلمين في أوروبا فإننا نتكلم عن التواصل الحضاري مع الأمم الأخرى الذي أمرنا به القرآن بقوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] فالمسلمون بأعراقهم ولغاتهم المتعددة اليوم يقومون بالتعارف مع الشعوب الغربية الأوروبية والأمريكية المتعددة اللغات والأعراق، ولا فرق بين أحد في الجنس والعرق لأننا من جنس واحد ومن ذكر وأنثى، ولكن الأفضل عند الله هو صاحب التقوى والاستقامة والالتزام بالدين الحنيف الذي ارتضاه الله تعالى للعالمين.

إن هذا التواصل الحضاري يقتضي التفاهم بين القومين اللذين يلتقيان، ويقتضي إيجاد القواسم المشتركة قبل التفكير بالاختلافات، لذا فوظيفتنا في هذا التواصل

الحضاري عظيمة جداً وهي أن نقدم نموذجاً حياً لتلك الأمم عن إسلامنا لله في كل ما نأتي وندع، فتسير عجلة الحياة باستقامة وبذلك نكون شهداء على الناس، ونثبت بأنه يمكن العيش بطمأنينة معهم وفي بلادهم، مع التزام منهج الله الذي رسمه لنا في الأرض، فنقيم الحجة على الذين ينكرون الغيب وخالق السموات والأرض، ونقيم الحجة على كل من حاد عن ذلك المنهج والصراط المستقيم، ألا وهو الإسلام، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. بيد أن هذا التواصل الحضاري يشوبه ما يعكره، وهذا الشهود الحضاري لا يقوم به أهله كما ينبغي للأسف.

وإن المسلمين اليوم يعيشون في عقر أوروبا حتى صار في الفاتيكان عاصمة الديانة الكاثوليكية مسجد ومسلمون.. والمسلمون في الغرب اليوم يعانون من مشاكل عديدة وتحديات جمة بعضها يرجع لأسباب خاصة بهم، وبعضها يرجع لأسباب تخص البلد المضيف كاتهام المسلمين بالإرهاب والتطرف والنظر إلى الإسلام على أنه دين عنف بسبب ما تروجه الأجهزة المتحيزة خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبسبب شيوع نظريات خاطئة تروج لها جهات معادية للإسلام، كنظرية صموئيل هانتنغتون «**صراع الحضارات**» والتي يجعل فيها الإسلام وثقافته العدو اللدود للغرب وثقافته كبديل للعداء الأيديولوجي للاتحاد السوفييتي السابق، ويصف حدود البلدان الإسلامية بالحدود الدموية، كل ذلك ليوحي بأن الإسلام دين دموي ودين عنف، وهذا الفكر كما يقول جون إسبيزيتو هو الفكر السائد اليوم عن المسلمين وعن الإسلام في الغرب، وذلك سببه جهل الأوروبيين والأمريكيين بحقيقة الإسلام وجهلهم بأنه دين سلام ومحبة وحضارة. والذي ندعو إليه هنا هو الحوار وليس الصراع الموهوم، الحوار بين الإسلام والمسيحية، بين الشرق والغرب بهدف تحقيق العيش المشترك، والتعارف والتعاون الذي دعا إليه كتاب الله القرآن الكريم.

وتأتي **ورقة العمل هذه** ضمن فعاليات ندوة: **الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية: مشكلات الاندماج والتأقلم من النواحي القانونية والدينية، الثقافية والعرقية التي أقامتها**: كلية الإمام الأوزاعي في بيروت مشكورة **في ١/ ٣/ ٢٠٠٢-٣١/ ٥/ ٢٠٠٢م**، وذلك من أجل إقامة حوار بناء مع المسلمين في الشرق والمسيحيين في الغرب.

ولا بد في البداية أن أذكر بأنني استفدت كثيراً في ورقتي هذه من أجزاء مهمة من ورقة الأستاذ الدكتور عبد المجيد النجار «**الدعوة الإسلامية بأوروبا بين الواقع**

ومقتضيات المستقبل»، إذ إنها تقدم نموذجاً جيداً للعمل الإسلامي الدعوي في أوروبا، وكذلك من ورقة د. أحمد الراوي بعنوان: «**العمل الإسلامي في أوروبا واقع وآمال ومعوقات**»، وأعمال كل من المستشرق: جورغن نيلسن عن الإسلام في الغرب، وعمل د. طارق رمضان بعنوان: «**كيف تكون مسلماً أوروبياً**»، وأبحاث أخرى عديدة ضمنتها البحث أشرت إليها في أثناء البحث.

وفي الختام أشكر كلاً من كلية الإمام الأوزاعي التي أتاحت لي فرصة إلقاء هذه المحاضرة واللقاء بأساتذها الكرام، وكذلك جامعتي جامعة الشارقة التي أوفدتني للمشاركة في محاضرات هذا المؤتمر القيّم، فجزاهم الله عن الإسلام خيراً.

وينقسم هذا البحث إلى مقدمة وأربعة أقسام رئيسة والتوصيات والخاتمة.

القسم الأول

١ ـ حقائق عن الوجود الإسلامي في أوروبا قديماً وحديثاً

إن اتصال الإسلام والمسلمين بأوروبا قديم وليس حديثاً، وهو قديم قدم الإسلام نفسه، وذلك عبر السفراء والتجار وخصوصاً في وسط وجنوب أوروبا. ويمكن أن نصنف أربع مراحل رئيسة لتجمعات إسلامية كبيرة في أوروبا:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تاريخية انقضت عندما كان المسلمون في الأندلس وجزيرة صقلية وجنوب إيطاليا. وقد وضع النورمانديون حداً للوجود الأخير، وأما الوجود الإسلامي في الأندلس فقد انتهى عام ١٤٩٢م.

أما المراحل الأخرى التي تركت أثراً اجتماعياً في بقاء جماعات موجودة حتى يومنا هذا فهي:

المرحلة الثانية: عبر انتشار الجيش المغولي في القرن الثالث عشر الميلادي، فبعد إسلام المغول ترك هؤلاء مجتمعات لهم منتشرة بدءاً من نهر الفولغا نزولاً حتى القوقاز و Crimea، وقد تجاوز هؤلاء روسيا كجنود وتجار وأنشأوا مستعمرات لهم في فنلندا وما بين بولندا وأوكرانيا.

المرحلة الثالثة: كانت خلال الفتح العثماني لوسط أوروبا حيث بقي حتى يومنا هذا لهم مجتمعات تركية في بلغاريا، ويوغسلافيا، ورومانيا، واليونان، وأسلم بعض الأوروبيين كالألبانيين، والبوسنيين وأقوام من بلغاريا.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي نتعامل معها في هذا البحث فهي الهجرة العمالية إلى أوروبا الغربية التي نتجت عن الحربين العالميتين الأولى والثانية، وذلك لبناء أوروبا وخصوصاً في كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، حيث يتمركز معظم المسلمين الأوروبيين اليوم. وإن الوجود الإسلامي في أوروبا الغربية موجود قبل

الحرب العالمية الثانية بل يرجع إلى القرن التاسع عشر، بل إلى ما قبل ذلك[1]، عندما وقعت بعض البلدان العربية والإسلامية ضمن دائرة الاستعمار الأوروبي، وأوضح مثال على ذلك الاستعمار الفرنسي للجزائر وبعدها للكثير من بلدان الشمال الإفريقي، والاستعمار البريطاني لشبه القارة الهندية ومن ثم لجل بلدان المشرق العربي والإسلامي.

وحتى ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت الهجرات متقطعة وبلغت بضعة آلاف، ولكن الهجرة العظيمة كانت لسد حاجة أوروبا من العمال بعد مقتل ما يزيد عن ٦٠ مليوناً من الأوروبيين.

وقد قام أرباب العمل باستقطاب الأيدي العاملة الرخيصة من بلدان إسلامية وعربية فمثلاً:

ـ كانت الهجرة إلى فرنسا من أبناء الشمال الإفريقي والإفريقي العربي على وجه التحديد، وكذلك من المستعمرات الفرنسية في إفريقية السوداء.

ـ كانت الهجرة إلى بريطانيا من أبناء شبه القارة الهندية (الباكستان، الهند، وبنجلادش، وكشمير) وأعداد من أبناء جنوب الجزيرة العربية (على الأخص اليمن الجنوبي وعمان).

ـ كانت الهجرة إلى ألمانيا من الأتراك الذين كانت لهم علاقة مميزة بألمانيا...

ـ كما وهاجرت أعداد أقل إلى دول أوروبا الغربية الأخرى (كإيطاليا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا...) ومن بلدان عربية وإسلامية غير ما ذكرناه سابقاً.

كان هدف تلك الهجرات اقتصادياً لتحسين الوضع الاقتصادي للمهاجرين، وكانت هجرتهم ذات طابع مؤقت حيث لم يأت المهاجرون بعائلاتهم، ثم تطورت لتشمل الطلاب والدبلوماسيين واللاجئين السياسيين نظراً لتقلب الأوضاع وعدم استقرارها في العالم الإسلامي والعربي.

وقد ساهمت الحروب في الدول العربية والإسلامية بهجرات عديدة نحو الغرب نذكر منها على سبيل المثال:

١ ـ حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ـ ١٩٩٠م).

(١) Jorgen Neilsen, Muslims in Western Europe, (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1995- Second ed., pp. 1 - 2 See also: Tariq Ramadan, To Be A European Muslim, (Leicester: The Islamic Foundation, 1999), pp. 118 - 120. See also: Nabil Matar, Islam in Britain 1558 - 1685, (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), pp. 1 - 191.

٢ ـ حرب الخليج الثانية (١٩٩١م).

٣ ـ حرب لبنان الأهلية (١٩٧٥ـ ١٩٩٠م).

٤ ـ حرب جنوب السودان والحرب في الصومال وحروب أخرى في بلدان إسلامية.

وقد تركزت مثلاً أثناء حرب الخليج الهجرة إلى بلدان جديدة أوروبية مثل دول إسكندينافيا ودول البنلكس (هولندا وبلجيكا) وسويسرا... وغيرها.

هذه الهجرة القديمة والحديثة أنتجت أجيالاً جديدة من المسلمين الأوروبيين الذين استقروا في أوروبا وتشربوا عادات وتقاليد تلك البلاد[1]. اليوم لا تكاد تخلو أي مدينة أوروبية من وجود مسلمين فيها.

٢ ـ إحصاءات عن عدد المسلمين والعرب في أوروبا:

بما أن هذا البحث يركز على أوروبا الغربية فسنذكر عدداً إجمالياً للمسلمين في أوروبا الشرقية ودول البلقان التي وجد فيها مسلمون أصليون منذ أكثر من خمسة قرون خلت، ويبلغ إجمالي عدد المسلمين هناك ٣٤,٦١٨,٠٠٠ مليون مسلم، منهم ٤٨٤,٠٠٠ ألف عربي هاجروا من العراق واليمن والسودان والجزائر وسورية ولبنان ومصر وغيرها، وبعض هؤلاء المهاجرين عمال أو طلاب مستقرون هناك.

أما بالنسبة لإحصاء المسلمين في أوروبا الغربية فإنه لا يوجد إحصاء دقيق للمسلمين فيها، وذلك لأن الإحصاءات الأوروبية لا يوضع فيها هوية الشخص الدينية، ولهذا فلا يوجد إحصاءات دقيقة ولكنها تقريبية. وتختلف تقديرات هذه الإحصاءات بين المؤسسات اختلافاً واضحاً.

ما بين عام ١٩٤٥ـ ١٩٦٠م ظهر المسلمون بشكل جلي في مجتمعات البلدان الأوروبية التالية: بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ولم تتوقف الهجرة الاقتصادية إلا في السبعينات عندما بدأ الاقتصاد الأوروبي يتراجع. وما بين عام ١٩٥٠ـ ١٩٧٠م تضاعف عدد المسلمين في البلدان الأوروبية حيث بلغ مئات الآلاف، **وبدأ يطرأ تغيير جذري على تفكير المسلمين في أوروبا خلال السبعينات والثمانينات، تمثل هذا التغيير في التفكير بالإقامة الدائمة في أوروبا وتنظيم المؤسسات وبناء المساجد، للحفاظ على الهوية بدلاً من الشعور المؤقت بالهجرة. ويزيد عدد المسلمين في**

(١) أحمد الراوي، العمل الإسلامي في أوروبا واقع وآمال ومعوقات، ورقة ألقيت في ندوة مقتضيات الدعوة الإسلامية في ضوء المعطيات المعاصرة، ١٧ـ ١٩/ ٤/ ٢٠٠١م، جامعة الشارقة، ص ١ـ ٣.

أوروبا الغربية اليوم على ١٥ مليون مسلم ومن بينهم أوروبيون أصليون والأجيال الإسلامية التي ولدت في أوروبا والذين هم اليوم مواطنون أوروبيون.

ويبين لنا الجدول التالي الأقطار الأوروبية الغربية مع عدد سكانها وعدد المسلمين والعرب فيها، ونسبة العرب للمسلمين[١].

أعداد المسلمين في أوروبا الغربية:

القطر	عدد سكان البلد	عدد المسلمين	عدد العرب	نسبة العرب
فرنسا	٥٦,٥٧٦٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٧٠٪ أكثرهم من المغرب العربي
ألمانيا	٧٩,١١٣,٠٠٠	٣,٢٠٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠	١١٪ أكثرهم من المغرب العربي
بريطانيا	٥٧,٢٣٦,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٢٧٪ أكثرهم من العراق
إيطاليا	٥٧,٧٣٩,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٦٥٪ أكثرهم من المغرب العربي
هولندا	١٤,٨٠٥,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٣٩٪ أكثرهم من المغرب العربي
بلجيكا	٩,٩٢٨,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	٥٣٪ أكثرهم من المغرب العربي
السويد	٨,٥٢٦,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٢٧٪ أكثرهم من المغرب العربي
سويسرا	٦,٧٩٦,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٨٧,٥٠٠	٢٢٪ أكثرهم من المغرب العربي
إسبانيا	٣٨,٨٦٩,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٦٨٪ أكثرهم من المغرب

(١) هذا الجدول مأخوذ من بحث د. أحمد الراوي، العمل الإسلامي في أوروبا واقع وآمال ومعوقات، ص ٣ـ٤.

القطر	عدد سكان البلد	عدد المسلمين	عدد العرب	نسبة العرب
النمسا	٧,٦٢٤,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	١٨٪ أكثرهم من المغرب
اليونان	١٠,١٤٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	١٥٪ أكثرهم من مصر
الدنمارك	٥,١٣٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٥٪ أكثرهم من المغرب العربي
فيلندا	٤,٩٧٤,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٥٢٪ أكثرهم من الصومال
المجموع	**٣٥٧,٤٥٦,٠٠٠**	**١٥,٤٤٠,٠٠٠**	**٦,٦٧٦,٥٠٠**	**٤٣٪ من الجالية**

فيكون مجموع المسلمين في كل أوروبا هو: ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون مسلم منهم أكثر من سبعة ملايين من أصول عربية.

يمكننا أن نلاحظ خمسة أمور مهمة بالنسبة لوجود المسلمين في أوروبا:

أولاً: يوجدحركة إحيائية لروح الإسلام من المسلمين المستقرين في أوروبا، وكذلك لديهم ازدياد شعور بالانتماء للإسلام.

ثانياً: ازدياد عدد المسلمين المواطنين في أوروبا: إما بسبب إسلام الأوروبيين أو بواسطة ولادة الأجيال الجديدة المسلمة.

ثالثاً: بناءً على الإحصائيات فقد تضاعفت أعداد المساجد في أوروبا.

رابعاً: يزداد يومياً عدد المؤسسات والجمعيات الإسلامية في أوروبا، فيوجد مثلاً في كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وسائر دول أوروبا الغربية **ما لا يقل عن سبعة آلاف مؤسسة إسلامية (مسجد، أو مركز أو غيرها)**[١].

خامساً:٨٠٪ من المسلمين في أوروبا لا يمارسون الإسلام بانتظام ولا يحافظون على الصلاة، إلا أن ٤٠٪ منهم يحضرون صلاة الجمعة، و ٧٠٪ منهم يصومون رمضان.

(١) أحمد الراوي، العمل الإسلامي في أوروبا واقع وآمال ومعوقات، ص ٨.

تقييم للواقع الإسلامي الأوروبي:

تعطينا هذه الحقائق تصوراً عاماً عن الواقع الديني للمسلمين في أوروبا. ونضع بين يدي القارىء تقييماً للواقع الإسلامي في أوروبا:

١ ـ بعد مضي أكثر من أربعين عاماً على الوجود الإسلامي الحديث في أوروبا، يمكننا أن نقول: إن المسلمين يتمتعون فيها بحقوق عديدة: منها ممارسة شعائرهم الدينية بحرية وطمأنينة، وحرية إنشاء مؤسسات إسلامية وبناء المساجد (بالرغم من مواجهة بعض المصاعب الإدارية). وهذا يعني أن القوانين والدساتير الغربية الأوروبية تحترم الإسلام كدين، وتحترم المسلمين كذلك، لأنها تسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية بحرية كاملة كباقي الأقليات غير الإسلامية، وازدياد عدد المساجد والمراكز الإسلامية هو دليل على ما نقول.

٢ ـ يعيش معظم المسلمين في أوروبا بأمنٍ وسلام بالنسبة للأمور الدينية، وهنا علينا أن لا نخلط بين ما سبق وبين وضع المسلمين الاقتصادي المتردي والوضع السياسي ومشاكله والفقر والبطالة **وازدياد وتيرة العنصرية والتحيز ضد المسلمين خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في أمريكا**. ويجد المرء بعض الأحيان قرارات متحيزة في حالات خاصة مبنية على تحيز في قراءة وتطبيق القانون، **إلا أنه لا يوجد قانون أوروبي صريح يعادي المسلمين، بل إن بعض المسلمين لجؤوا للقانون لرفع الظلم عنهم وقد حقق القانون لهم ذلك**. وهذا يعني أن المسلمين لهم الحق بممارسة الشعائر الدينية وإنشاء المؤسسات واللجوء للقانون، واختيار الطرق المثلى في حل مشكلاتهم الاجتماعية التي تواجههم في الغرب.

٣ ـ يواجه المسلمون صعوبات في تطبيق دينهم في مجتمع صناعي علماني اختفت منه المظاهر الدينية والروحية، فكثير من الأوروبيين يؤمنون بالله ولكن ليس لهذا الإيمان أي أثر في حياتهم وسلوكهم، وازدياد اهتمامهم بالتكنولوجيا يصرفهم عن ممارسة الشعائر الدينية. وينطبق هذا الأمر على كل من المسلمين والنصارى واليهود، بالرغم من ازدياد اهتمام المسلمين بدينهم. ولهذا الأمر فإنه تقع مسؤولية عظيمة على الجمعيات والمؤسسات الإسلامية في أوروبا لكي تقوم بتأمين الحوائج الدينية والتربوية للمسلمين فيها، ولكن المسلمين مقصرون في القيام بفروض الكفايات وتحسين أوضاعهم، مع أن القانون الأوروبي لا يقف عثرة أمامهم[١].

(١) Tariq Ramadan, To Be A Europea Muslim, p. 122.

وبالرغم من تمتع المسلمين بهذه الحرية في الغرب إلا أن ملايين منهم قد ضاعوا وذابوا في المجتمعات الأوروبية فانسلخ بعضهم من مجتمعه، وانسلخ آخرون من دينهم، وترك آخرون الإثنين معاً[١].

ويسوقنا هذا الأمر للكلام عن شرائح المسلمين الموجودين في أوروبا، ثم للكلام عن المؤسسات الإسلامية التي لها دور فعال في العمل الإسلامي على الساحة الأوروبية.

٣ ـ شرائح الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية:

إن ما يميز الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية اليوم بمختلف شرائحها هو أنها قد مالت إلى الاستقرار في أوروبا وخصوصاً بعد ازدياد أعداد المولودين منهم فيها. ويمكننا أن نقسّم المسلمين في أوروبا إلى أربع شرائح وأن نذكر الوضع العام لكل شريحة، وهذه الشرائح هي:

أولاً: العمال: تمثل هذه الشريحة العدد الأكبر من المسلمين في أوروبا اليوم، وهم بازدياد مستمر نظراً لعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية في كثير من الدول الإسلامية. ويمكن أن نصف هذه الشريحة بما يلي:

١ ـ إن المستوى الثقافي لمعظم العمال ضعيف، مما سبّب ضعف التأثير الإيجابي على الأبناء فيما يتعلق بعاداتهم وقيمهم.

٢ ـ الميول نحو العزلة بسبب الضعف الشديد في لغة البلد الذي يعيشون فيه، وبسبب تباين قيمهم وعاداتهم مع أبناء البلد المضيف، فقد ساهم هذا في ترسيخ الجهل لدى العمال بالمجتمع، وفي ضعف قدرتهم على التأثير فيه[٢].

٣ ـ ساهمت هذه الشريحة في بناء كثير من المساجد وأماكن الصلاة في المناطق المعزولة التي يسكنونها، وهذا الأمر ساعدهم على الاحتفاظ بدينهم.

٤ ـ بالرغم من حرص العمال على الإسلام إلا أنه يغلب عليهم الانحياز المذهبي أو العرقي لأبناء جلدتهم، وهذا أمر سلبي راجع لأسباب اجتماعية ولا علاقة للإسلام بها[٣].

(١) Ibid., pp. 134 - 135.

(٢) أحمد الراوي، العمل الإسلامي في أوروبا واقع وآمال ومعوقات، ص ٦.

(٣) Jorgen Neilsen, Muslims in Western Europe, p. 97 - 99.

٥ ـ ما زالت الغالبية العظمى من هذه الشريحة مرتبطة عاطفياً ببلادهم الأصلية، مما يحدوهم للرجوع إلى بلادهم بمجرد تحسن أوضاعهم الاقتصادية.

ثانياً: الطلاب والعلماء: كانت هجرة هذه الشريحة إلى أوروبا متأخرة عن الشريحة الأولى، وبدأ أثرها يظهر في أوروبا قبل أربعة عقود، ويرجع الفضل لها في إنشاء الاتحادات الطلابية أولاً، ثم المراكز الإسلامية المتقدمة، والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، واستقر معظمهم في أوروبا نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في بلادهم الأصلية، مثلاً يزيد عدد الأطباء المسلمين في أوروبا الغربية **وحدها على ٣٩٠٠٠ ألف طبيب**[(١)]. وتتميز هذه الشريحة بما يلي:

١ ـ أنها تتمتع بمستوى ثقافي وإسلامي عالٍ مما ساهم في تأثيرها الإيجابي في الأجيال الجديدة، والمساهمة في بناء معظم المؤسسات الإسلامية الفاعلة في أوروبا على مختلف أصنافها: الطلابية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية والإغاثية.

٢ ـ تطبيق الإسلام لدى هذه الشريحة واضح جلي إلا أنها تتأثر ببعض الاختلافات العرقية والمذهبية والحركية، مما أعاق تأثيرها الإيجابي على المجتمع الأوروبي وعلى المسلمين في أوروبا.

٣ ـ يتبوأ بعض أبناء المسلمين وظائف عديدة في مختلف مجالات الحياة الأوروبية، وبعضهم له مناصب مهمة.

٤ ـ تتفهم الغالبية منهم ضرورة الموازنة بين محافظة الأجيال الجديدة على هويتها الإسلامية، وبين اندماجها ومساهمتها في المجتمع الأوروبي، هذا الاندماج الذي أصبح ضرورة لا بد منها. وتفهموا كذلك أن حماية الأجيال الجديدة لا يأتي من خلال عزلتهم عن المجتمع الأوروبي، بل من خلال المساهمة البناءة المدروسة.

٥ ـ تأثرت نسبة من هذه الشريحة بعادات وتقاليد المجتمع الأوروبي مما أبعدهم وأبناءهم عن تعاليم الإسلام، وإن كان البعض منهم يرغب في الاتصال بالمؤسسات الإسلامية.

٦ ـ هناك فئة قليلة من هذه الشريحة ترفض التواصل مع المجتمع الأوروبي وتتبنى أفكاراً متشددة أو متطرفة لا علاقة لها بوسطية الإسلام، وهذا الأمر يساعد

(١) يقدر عدد علماء المسلمين والعرب المهاجرين إلى الغرب بحوالي ٧٥٠ ألف عالم، محاضرة ألقاها معالي وزير التعليم العالي السعودي في جامعة الشارقة في ٦/٣/ ٢٠٠٢م.

بالتأكيد على تشويه صورة الإسلام في المجتمع الغربي، وعادة ما يركز الإعلام الغربي على مثل هذه الحالات الشاذة ويعممها على المجتمع المسلم.

ثالثاً: الأجيال المسلمة المولودة في أوروبا: تأتي هذه الشريحة من حيث العدد في المرتبة الثانية بعد العمال، وستشكل في المستقبل غالبية المسلمين في أوروبا، ويحمل معظمهم جنسية البلد الذي ولدوا فيه، ويشعرون بأنهم أوروبيون وطناً ومسلمون ديناً، وقليل منهم من يفكر بالرجوع إلى الوطن الأم.

وتتميز هذه الشريحة بما يلي:

١ ـ استطاع كثيرون منهم الحفاظ على القيم الإسلامية والتوفيق بينها وبين القيم الأوروبية، مثل قيم العدل والحرية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وغيرها. وبعض هؤلاء منتظم في المؤسسات الشبابية التي بدأت بالانتشار في أوروبا، وهناك في أوروبا أكثر من أربعين مؤسسة شبابية كبرى على المستوى الوطني.

٢ ـ تتعامل هذه الشريحة مع المجتمع الأوروبي على أنه مجتمعها الذي لا بديل لها عنه، ولهذا فهم يساهمون في مجتمعهم بمختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

٣ ـ يوجد عدد كبير من الشباب المسلم الذي ابتعد عن دينه وتأثر بآفات المجتمع الأوروبي كالمخدرات والانحلال الخُلقي، وللأسف ترك البعض دينه نهائياً.

٤ ـ يوجد فئة قليلة من هذه الشريحة تتبنى أفكاراً متطرفة متحاملة على كل ما هو غربي دونما نظر أو تمحيص ما بين الصالح والطالح منها، وهذا الموقف هو ردة فعل لموقف الغرب السياسي والإعلامي المعادي للإسلام وبعض البلاد الإسلامية والعربية، مثل الأحداث التي حدثت في (الجزائر، والبوسنة، والعراق وأفغانستان) وغيرها.

٥ ـ يلاحظ أن الخلافات العرقية والمذهبية والحركية بين هذه الشريحة أقل بكثير من الخلافات بين الشريحة الأولى والثانية، ويؤكد هذا أن كثيراً من المسلمين الذين يأتون من عرقيات ومذاهب متعددة ينضمون لمؤسسات إسلامية لم يكن أهلوهم لينتموا إليها.

٦ ـ سيصبح لهذه الشريحة مع المسلمين الأوروبيين الأصليين مستقبل ودور مهم يؤدونه بعد جيل أو جيلين على الأكثر[(١)].

(١) أحمد الراوي، العمل الإسلامي في أوروبا واقع وآمال ومعوقات، ص ٨.

الشريحة الرابعة: المسلمون من أصل أوروبي:

اعتنق هؤلاء الإسلام إما تأثراً بقيمه أو من خلال دراساتهم الأكاديمية أو الشخصية أو من اختلاطهم ببعض العاملين في الحقل الإسلامي أو عن طريق الزواج والمصاهرة، ويظن أن أعدادهم في أوروبا الغربية لا تزيد عن نصف مليون ويتركزون في فرنسا وألمانيا وبريطانيا على التوالي.

القسـم الثانـي

الجمعيات والمؤسسات الإسلامية في أوروبا

إن الكلام عن المساجد والمراكز والجمعيات والمؤسسات والمنظمات الإسلامية في أوروبا وعن واقعها طويل ومتشعب جداً، وفي هذا البحث سأقتصر على ذكر أهم هذه الجمعيات والمؤسسات العاملة بفعالية في أوروبا، ثم أتكلم عن تصور عملي لما يجب أن تكون عليه هذه المؤسسات ودورها في الدعوة الإسلامية. والكلام عن المؤسسات الإسلامية في أوروبا يدلنا على أن القانون يسمح للمسلمين بإنشاء مؤسساتهم الخاصة بهم.. إلا أنه ما يزال يوجد قصور في الاعتراف بالإسلام كدين رسمي في بعض دول أوروبا مثل بريطانيا، أما في بلجيكا والنمسا والدنمارك وألمانيا فالإسلام معترف به كدين رسمي، وهذا الاعتراف يترتب عليه الدعم المادي من الدولة التي تعترف بالإسلام كدين رسمي وبالمسلمين كأقلية لها الحقوق الكاملة كسائر الأقليات من الأديان الأخرى. وتستفيد المؤسسات والجمعيات الإسلامية من قوانين المؤسسات الخيرية، وذلك لتعفي نفسها من الضرائب(١). ويمكن أن نسلك في تقسيم الجمعيات والمؤسسات طريقتين:

إما أن نقسم المؤسسات والجمعيات والحركات بناءً على المناطق الإسلامية التي أتت منها، أو أن نقسمها بناءً على كونها مؤسسات أوروبية أو ذات بعد وطني.

فعلى التقسيم الأول يمكن أن نقول:

أ ـ المؤسسات والجمعيات في أوروبا:

أولاً: جنوب آسيا:

- جماعة الديوبندي.
- جماعة البريلوي.
- جماعة أهل الحديث.
- الجماعة الإسلامية (التابعة للمودودي).

---

(١) J. Neilsen, Muslims in Europe, pp. 43 - 44.

ثانياً: العالم العربي ـ شرقيه:

ـ السلفية. ـ الإخوان المسلمون.

ثالثاً: العالم العربي ـ غربيه:

الحركات التي أتت من:

ـ المغرب. ـ الجزائر.

ـ تونس.

رابعاً: الحركات الإسلامية في تركيا:

ـ جماعة السليمانية. ـ جماعة النور.

ـ جماعة مللي جوروش.

ب ـ ويمكن أن نسلك في التقسيم اعتبار كون المؤسسة أوروبية أم ذات بعد وطني، ولهذا فالمؤسسات ثلاثة أقسام:

أولاً: المؤسسات ذات البعد الأوروبي:

١ ـ **اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا**: هو ـ كما يقول د. أحمد الراوي ـ أوسع المؤسسات الإسلامية انتشاراً إذ يضم في عضويته مؤسسات دعوية عامة وتخصصية كالمؤسسات الشبابية والطلابية والنسائية وبعض المؤسسات المهنية في ٢٦ قطراً أوروبياً. تأسس قبل أحد عشر عاماً، وتعتبر مؤسساته الأعضاء في فرنسا الأكبر والأوسع، كما ويضم مؤسسات أوروبية مركزية تخصصية تقدم خدمات كبيرة للجالية المسلمة في أوروبا منها:

١ ـ ١ **المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية**: وهو مؤسسة تعليمية وله فرعان الأول في فرنسا والثاني في بريطانيا ويضم أربع مؤسسات: معهد اللغة العربية، ومعهد الأئمة والدعاة، ومعهد تحفيظ القرآن، والكلية الأوروبية للدراسات الإسلامية.

١ ـ ٢ **المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث**: وهو مؤسسة تمثل مرجعية دينية للمسلمين في أوروبا، ويضم أكثر من ثلاثين من أهل العلم في مختلف دول أوروبا ومن مختلف الأعراق والمذاهب.

١ ـ ٣ **الملتقى الإسلامي الأوروبي للشباب والطلاب**: وهو مؤسسة تضم ٤٠ مؤسسة شبابية وطلابية قطرية على الساحة الأوروبية.

١ ـ ٤ **رابطة المدارس الإسلامية**: وهي مؤسسة جديدة انبثقت من لقاء لممثلي المدارس الإسلامية في ستة أقطار أوروبية (بريطانيا، هولندا، السويد، الدنمارك، ألمانيا، وبلجيكا).

١ ـ ٥ **الوقف الأوروبي**: وهو مؤسسة وقفية اقتصادية استثمارية تعمل لتأمين سند للمؤسسات الإسلامية المذكورة أعلاه، وتساهم في استقرارها ونموها وتطورها.

وهناك توجه لإنشاء مؤسسات أخرى مركزية أوروبية كالمؤسسة الإعلامية والمؤسسة النسائية.

ومعظم مؤسسات اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا ذات خلفية عربية وإن كانت في الآونة الأخيرة اتسعت لتضم مؤسسات من خلفيات عرقية أخرى.

٢ ـ **المجلس الإسلامي الأوروبي**: وهو مؤسسة أوروبية تضم مؤسسات إسلامية من عدد من الدول الأوروبية (ألمانيا ـ فرنسا ـ إسبانيا ـ بلجيكا ـ هولندا)، ومركز ثقلها في ألمانيا ومركز عملها الأساسي المركز الإسلامي ومسجد آخن واتحاد الطلبة المسلمين في أوروبا. وهذا المجلس جل مؤسساته ذات خلفية عربية وله مناشط متنوعة وساهم بفعالية في تشكيل المجالس الإسلامية في كل من ألمانيا وإسبانيا وبلجيكا.

٣ ـ **جمعيات المللي جوروش في أوروبا**: وهي جمعيات ذات خلفية تركية، وتعتبر امتداداً لحزب الرفاه وحزب الفضيلة في تركيا، ولها نشاط واسع في ألمانيا على وجه التحديد ويضم عشرات المؤسسات وآلاف الأعضاء ولها مؤسسات دعوية وأخرى وقفية كما ولها نشاط ملحوظ في كل من النمسا، وهولندا، وبلجيكا، وسويسرا، والسويد، وهذه الدول هي مركز تجمع الجالية التركية، كما ولها نشاطات أقل في دول أخرى كفرنسا، وبريطانيا.

٤ ـ **جمعيات السليمانية**: وهي جمعيات صوفية واسعة الانتشار في الدول التي تضم جاليات تركية كبيرة. وتضم عشرات المؤسسات التي تقدم خدمات دينية كثيرة.

٥ ـ **جمعيات ديانات**: وهي الأخرى جمعيات إسلامية تركية تابعة لتوجيه المؤسسات الدينية الرسمية في الحكومة التركية وتنتشر في عدد من الدول الأوروبية ولها توجيه مركزي غير أنها أقل تأثيراً من الجمعيات التركية الأخرى.

هذه الجمعيات الثلاث التي تتركز في صفوف الجالية التركية تعتبر من أكثر التجمعات الإسلامية ارتباطاً بخلفياتهم العرقية، وكثير من أعمالهم تصب في إسناد قضاياهم داخل تركيا، غير أن الأجيال الجديدة منهم بدأت بالانفتاح على بقية

المسلمين، وتشكيل تجمعات شبابية مشتركة، وبدأت الاهتمام كذلك بواقعهم المباشر داخل المجتمع الأوروبي[1].

٦ ـ **جماعة النور**: وهم جماعة يعتمدون على تعاليم الإمام المجدد بديع الزمان سعيد النورسي رحمه الله تعالى، ولهم أثر عظيم في حياة الأتراك وغيرهم. ولهم في لندن مركز وفي ألمانيا مراكز عديدة.

٧ ـ **البعثة الإسلامية ـ ودعوة الإسلام ـ والملتقى الإسلامي الأوروبي**: وهذه المؤسسات تتركز بين المسلمين من خلفيات تعود إلى شبه القارة الهندية (باكستان ـ الهند ـ بنغلادش ـ كشمير). ويتركز نشاطها في بريطانيا وتضم عشرات المؤسسات في بريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، وتعتبر المؤسسة الإسلامية في مدينة ماركفيلد ببريطانيا واحدة من أفضل مؤسساتها ومركز بحوث متقدم على الساحة البريطانية والأوروبية، كما ولها نشاط ملموس في عدد من دول أوروبا كفرنسا، وإيطاليا، والسويد وبشكل أقل في دول أوروبية أخرى.

٨ ـ **جماعات التبليغ**: وهي تجمعات دينية واسعة الانتشار تضم العشرات بل المئات من المراكز والمساجد والمؤسسات في عدد من دول أوروبا وعلى الأخص في بريطانيا ثم فرنسا وإيطاليا، والسويد، وبلجيكا، وهولندا وعدد أقل في دول أوروبية أخرى. ويتركز نشاطها في المجال الديني البحت وتبتعد عن التدخل في الحياة السياسية.

ويمكن القول بأن المؤسسات المذكورة أعلاه تمثل الثقل الأكبر من نشاط الجالية المسلمة والعربية التي لها بعد أوروبي، وتسعى إدارة اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا لإيجاد هيئة تنسيق عليا تضمه والمجلس الإسلامي الأوروبي وجمعيات المللي جوروش والبعثة الإسلامية والملتقى الإسلامي الأوروبي إضافة لجماعات التبليغ، ونرجو أن يوفق المسلمون لإيجاد مثل هذه المظلة لتساهم في تمثيل المسلمين في أوروبا، وهناك جمعيات ومؤسسات عديدة أخرى[2].

٩ ـ The Council of Mosques in UK

١٠ ـ A Council of Imams and Mosques

---

(١) أحمد الراوي، العمل الإسلامي في أوروبا واقع وآمال ومعوقات، ص ١٠ـ ١١.

(٢) انظر J. Neilsen, Muslims in Europe, pp. 43 - 44، وأحمد الراوي، العمل الإسلامي في أوروبا واقع وآمال ومعوقات، ص ١٠ـ ١١.

ثانياً: المؤسسات ذات البعد القطري:

أما على المستوى القطري فبدأت خلال السنوات العشر الماضية تتشكل وتتبلور مؤسسات كبرى وكثيرة، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام:

١ ـ **المؤسسات الرسمية**: وهي المؤسسات التي ساهمت هيئات رسمية وعربية وإسلامية في إقامتها ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات المركز الإسلامي في لندن ومسجد باريس ومسجد المركز الإسلامي في روما والمركز الثقافي الإسلامي في جنيف والمركز الإسلامي في مدريد، وهذه بمجموعها إضافة إلى مراكز أخرى كبيرة تدعم وتسند بقوة من قبل حكومة المملكة العربية السعودية وتدار غالباً من قبل مجالس أمناء يشكل معظمها من السفراء العرب والمسلمين، وهناك المركز الإسلامي الثقافي في دبلن بإيرلندا والذي يعتبر اليوم واحداً من أنشط المراكز الإسلامية والعربية على الساحة الأوروبية والذي أسسته وتديره مؤسسة المكتوم الخيرية من الإمارات العربية المتحدة. إن هذه المؤسسات تؤدي خدمات دينية وثقافية متنوعة للجالية العربية والإسلامية وتمثل بمجملها مراكز إشعاع على الساحة الأوروبية، غير أن تأثيرها على جمهور الجالية ما زال محدوداً.

٢ ـ **المؤسسات الدعوية الإسلامية العامة**: والتي بدأت تتبلور من خلال عمليات تنسيقية مكثفة خلال السنوات العشر الماضية ومن أمثلتها الواضحة المجلس الإسلامي في بريطانيا الذي يضم أكثر من ٢٥٠ مؤسسة إسلامية وعربية وتشكل تمثيل شبه رسمي للمسلمين في بريطانيا والمجلس الإسلامي في السويد والمجلس الإسلامي في بلجيكا وهو مجلس منتخب ويمثل رسمياً المسلمين في بلجيكا، واتحاد الجاليات والهيئات الإسلامية في إيطاليا، واتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، وهذه التجمعات بدأت تتطلع إلى تمثيل رسمي، وتشجيع عملية الاندماج الإيجابي في المجتمع الأوروبي والمساهمة الفاعلة في الحياة الثقافية والفكرية والسياسية في المجتمع الأوروبي، ولا شك أنه أيضاً بدأ تعاون مثمر في جوانب متعددة بين هذه المؤسسات والمؤسسات الفكرية والثقافية والسياسية الشعبية والرسمية في المجتمعات الأوروبية.

٣ ـ **المؤسسات التخصصية**: ومن أهمها:

٣ ـ ١ **المؤسسات الشبابية**: التي أنشأها من أبناء الأجيال الجديدة والتي بدأت تنتشر في جل الدول الأوروبية والتي تضم عشرات الآلاف من شباب الجالية من الجنسين، ومنها مؤسسة الشباب المسلم في بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وإيطاليا،

وألمانيا ودول أخرى كبيرة، وقد التقت ست وثلاثون مؤسسة شبابية في أوروبا قبل سنتين لتشكل الملتقى الأوروبي للمؤسسات الشبابية والطلابية، ولا شك أن هذه المؤسسات تساهم في توعية الشباب والعمل على الموازنة بين الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية وبين اندماج هذه الأجيال في مجتمعهم الجديد في أوروبا والمساهمة في أوجه الحياة المختلفة[١].

٣ـ ٢ **المؤسسات النسائية**: رغم مشاركة الفتاة المسلمة والعربية اليوم في جل المؤسسات الشبابية والدعوية العامة إلا أن هناك حاجة لإنشاء مؤسسات تعنى بالمرأة والفتاة المسلمة، لأننا يجب أن نعترف أن النظرة إلى المرأة ما زالت قاصرة، وعلى المرأة أن تخوض غمار العمل الدعوي والتخصصي لتتفهم المجتمع الجديد وتساهم في بناء الأجيال الجديدة ولإزالة التشويه الذي علق في ذهن المجتمع الأوروبي عن موقف الإسلام منها وإزالة ذلك التشويه من نفوس المسلمين والعرب. ومن أبرز هذه المؤسسات اليوم جمعية المرأة المسلمة في بريطانيا ورابطة المرأة المسلمة في فرنسا، ورابطة النساء المسلمات في سويسرا، ورابطة المرأة المسلمة في السويد وغيرها. وقد قام اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا بعقد لقاء لممثلي المؤسسات النسائية في أكثر من تسعة أقطار أوروبية في بروكسل انبثقت عنها لجنة عمل على الساحة الأوروبية تسهم في دعم المؤسسات النسائية في كل الأقطار الأوروبية وصولاً إلى مؤسسة إسلامية أوروبية جامعة.

٣ ـ ٤ **المؤسسات المهنية**: وعلى الأخص المؤسسات الطبية فهناك مؤسسات طبية على مستوى بريطانيا وفرنسا، وألمانيا وجل دول أوروبا الغربية. وقد شكلت بعض هذه المؤسسات جمعية الأطباء العرب ومقرها ألمانيا، إضافة إلى اتحاد الأطباء المسلمين في أوروبا. وتقوم هذه المؤسسات في الأطباء العرب والمسلمين وتطوير دورهم الفاعل في المجتمع الأوروبي وفي إسناد جاليتهم من خلال بحوثهم المتطورة.

٣ ـ ٥ **مؤسسات عمالية وهندسية**: هذه المؤسسات غير مبلورة بشكل مؤسسي قطري ظاهر ضمن حدود علمي، وتحتاج إلى جهود كبيرة لتقوم بدورها الفاعل في خدمة جاليتها ومجتمعها[٢].

---

(١) أحمد الراوي، العمل الإسلامي في أوروبا واقع وآمال ومعوقات، ص ١١.

(٢) أحمد الراوي، العمل الإسلامي في أوروبا، واقع وآمال ومعوقات، ١١ـ ١٢.

٣ ـ ٦ **المؤسسات التعليمية**: بدأت المؤسسات التعليمية في الظهور خلال السنوات العشر الماضية على وجه التحديد. فمن المدارس الإسلامية والعربية التي وصل عددها في بلد كبريطانيا إلى ستين مدرسة ابتدائية وثانوية، وهولندا إلى ثلاثين مدرسة والسويد، إلى ثلاثة عشر مدرسة وعدد قليل منها في بلجيكا والدنمارك، وألمانيا. وهذه مدارس تقوم بتدريس مناهج البلد الأوروبي إضافة إلى اللغة العربية والتربية الإسلامية. وتقوم الدوائر الرسمية في بعض الدول الأوروبية بدعم هذه المدارس مالياً كما يحدث في هولندا، والسويد، والدنمارك وبلجيكا، وهناك جهد للحصول على الدعم في بريطانيا (تم دعم مدرستين مثل مدرسة يوسف إسلام في لندن). وهذه المدارس كاملة الدوام. وهناك الآلاف من مدارس نهاية الأسبوع التي تقوم بتدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية، وتساهم هذه المدارس في الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية للأجيال الجديدة، وإن كانت لا زالت دون مستوى الحاجة الماسة الحقيقية، كما تم إدخال دراسة الدين الإسلامي واللغة العربية في المئات من المدارس الرسمية على الساحة الأوروبية. إضافة إلى المدارس، هناك مؤسسات تعليمية على مستوى المعاهد والجامعات، وحتى مؤسسات للدراسات العليا، وهناك عدد من الكليات الإسلامية والعربية اليوم في بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا، هولندا، أوكرانيا وروسيا. **وهذه المؤسسات لا تدرّس الإسلام بشكل صحيح**[١]. ولكن بعض هذه المؤسسات أصبحت مراكز إشعاع في تطوير عملية التواصل مع المجتمع الأوروبي ومؤسساتها التعليمية والفكرية. وهناك مؤسسات تعليمية عالية أنشأت حديثاً: مقعد الملك فهد، مركز الدراسات القرآنية في جامعة لندن، مركز آل مكتوم في دبلن.

ثالثاً: المؤسسات العربية والقومية:

إن المعلومات المتوفرة عن المؤسسات العربية الإقليمية والقومية محدودة بل ضعيفة، فعلى المستوى الإقليمي هناك تجمعات يتركز نشاطها في الجانب الاجتماعي والثقافي، وأحياناً في التواصل مع مؤسسات المجتمع الأوروبي ويأتي في مقدمة تلك النشاطات نشاط الجالية المغربية، والمصرية، والتونسية، والجزائرية (واليمنية والعراقية خاصة في بريطانيا) وكذلك الجالية الليبية التي للدولة أثر في

---

(١) لمزيد من المعلومات عن مراكز تدريس العربية والإسلام في بريطانيا انظر: وليد عرفات، تدريس اللغة العربية والدراسات الشرقية والإسلامية في الجامعات البريطانية، جامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٧م.

بعض مناشطها فلها مدارس في الكثير من البلدان الأوروبية (هولندا ـ إيطاليا ـ سويسرا ـ إسبانيا). كما أن هناك اتحادات طلابيةً قطرية في بعض الدول الأوروبية التي فيها وجود واضح للطلبة العرب.

أما المؤسسات القومية العربية فأحسب أنها ليست واسعة الانتشار على الساحة الأوروبية. ويلاحظ أن هناك انحيازاً واضحاً للجيل الجديد من أبناء الجالية العربية إلى المؤسسات الإسلامية للحفاظ على هويته ولغته وقيمه أكثر من انحيازه للمؤسسات القومية والإقليمية.

بعد أن أعطيناكم لمحة عن الوجود الإسلامي وشرائحه ومؤسساته، لا بد أن نعرض خطة لمستقبل الدعوة الإسلامية في أوروبا[1].

(١) أحمد الراوي، العمل الإسلامي في أوروبا واقع وآمال ومعوقات، ص ١١ـ ١٢.

القسم الثالث

المقتضيات المستقبلية للدعوة في أوروبا

يرى د. عبد المجيد النجار أن الواقع الدعوي الراهن بأوروبا يمر بمرحلة انتقالية بين مرحلتين، كانت الدعوة في المرحلة التي مضت وخلال العقود الأربعة الماضية تهدف إلى الحفاظ على هوية المسلمين المهاجرين، فكيفت مجالاتها، والقائمين عليها، ووسائلها بحسب ذلك، وحققت فيه أقداراً من النجاح بالرغم من العداء المستفحل ضد المسلمين في الغرب، وأصبحت في المرحلة المقبلة تهدف إلى توطين الإسلام بالبلاد الأوروبية وجوداً حضارياً ثابتاً مستمراً يشهد على الناس بما يكون عليه من أنموذج قوي في نفسه مشع على غيره. وهي في هذه المرحلة الانتقالية تعيش على واقع تستشرف فيه مقتضيات المرحلة المقبلة، وتتلمس طريقها الذي يبلّغها إلى أهدافها فيها، فما هي تلك المقتضيات لمستقبل الدعوة الإسلامية بأوروبا؟...

لتحقيق تلك المقتضيات السابقة لا بد أن يكون الهدف من الدعوة واضحاً، **والهدف كما ذكرنا هو توطين الإسلام في أوروبا، والتمكين للوجود الإسلامي الأوروبي وجعله مشهداً ثابتاً مستقراً كفرع من الوجود الأوروبي نفسه، يتفاعل معه باعتباره جزءاً من أجزائه تفاعل الاستفادة منه والتأثير الدعوي فيه. وقد أصبح اليوم هذا الهدف قناعة لدى معظم المؤسسات الإسلامية الأوروبية**[1].

١ ـ تطوير مفهوم الدعوة:

لضمان نجاح أن تؤتي الدعوة أكلها وثمارها في أوروبا لا بد أن يحدث تعديل في مفهوم الدعوة نفسها لينتقل من **معنى الدعوة الخطابية القولية المباشرة، إلى معنى**

(١) عبد المجيد النجار، الدعوة الإسلامية بأوروبا بين الواقع ومقتضيات المستقبل، ندوة مقتضيات الدعوة في ضوء المعطيات المعاصرة، جامعة الشارقة ١٧ـ ١٩ إبريل ٢٠٠١م، ص ١٢ـ ١٣.

الدعوة الحضارية الأنموذجية العملية، فيتكون في المجتمع الأوروبي وجود إسلامي يتمثل في مسلمين ملتزمين بإسلامهم في ذات أنفسهم وفي علاقاتهم فيما بينهم، وفي علاقاتهم بغيرهم، وفي أدائهم الاجتماعي في نطاق المجتمع الأوروبي الذي يعيشون فيه، وفي تعاطيهم التعميري العام تسلحاً بالعلم وإتقاناً للعمل وإحساناً للإدارة وانتهاجاً لجماعية الحياة بالتكافل والتعاون، وارتفاقاً للبيئة الطبيعية استثماراً لها وحفاظاً عليها حتى يتكون من كل ذلك الأنموذج الإسلامي الحضاري المكين في نفسه الممتد بتأثيره إلى غيره، وهذا بالضبط ما أشارت إليه الآية الكريمة: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، والنبي ﷺ مع أصحابه الكرام إنما طبقوا الإسلام تطبيقاً عملياً وليس قولياً فقط[١].

إن تطوير مفهوم الدعوة بهذا الأسلوب **والتطابق بين الهدف والمضمون** هو أحد المقتضيات المستقبلية الأساسية لضمان نجاح الدعوة الإسلامية في أوروبا.

٢ ـ تطوير المضامين:

بعد أن كان مضمون الدعوة في أوروبا يركز على **الحفاظ على الهوية، من الضروري أن يتطور اليوم هذا المضمون ليشمل تشجيع المسلمين على الانخراط في دورة التحضر الإسلامي من خلال وجودهم مع الأوروبيين** وأن يتوجه خطابهم ليشمل ليس **فقط المهاجرين المسلمين من الأوروبيين الذين يعيشون معهم، بل ويشمل الأوروبيين الأصليين**. وهذا الخطاب يجب أن يكون متناسباً مع طبائع نفسية وعقلية هؤلاء الغربيين بهدف تقريبهم للإسلام، ولا شك أن المضمون العقدي والأخلاقي ثابت لا يتبدل ولا يتغير، ولكن أسلوب إيصال تلك المفاهيم الإسلامية الثابتة يتغير حسب المدعو، والأوروبي يقتنع بطريق العقل والعلم وبطريق إثبات نفع عملي في أمر ما.

٣ ـ الاجتهاد الفقهي:

إن الوجود الإسلامي في العالم الإسلامي يخضع لسيادة الإسلام، أما الوجود الإسلامي في أوروبا فهو وجود أقلية تخضع في أكثر وجوه الحياة الاجتماعية العامة لسلطان قانون وضعي هو قانون الدولة التي يقيم بها المسلم، وهذا القانون هو الذي ينظم علاقة المسلم بالمسلم وعلاقة المسلم بغيره في تلك البلاد، فكيف يمكن

(١) بتصرف من المرجع السابق.

إنشاء أنموذج من الوجود الحضاري الإسلامي في ظل هذا الوضع الذي ليس للدين فيه سلطان[١]؟... فهذا الأمر يقتضي من الدعوة الإسلامية السعي الجادّ لإيجاد ما يسمى بفقه الأقليات، هذا الفقه الذي يتمثل في قيام حركة علمية شرعية اجتهادية تؤسس الحلول الشرعية للأوضاع التي يكون عليها المسلمون فيما يراد أن تصاغ به حياتهم المستقرة بأوروبا، المتفاعلة تفاعلاً حضارياً شاملاً مع البيئة الاجتماعية والحضارية التي يعيشون فيها.

٣ ـ ١ ـ الفقه في الأحكام الدينية:

من الضروري ممن يقوم بعملية الاجتهاد أن يكونوا جماعة وليس فرداً حتى يحصل الإلمام بفقه الواقع وبالفقه الإسلامي وأصوله، وذلك للقيام بإعداد فقه للأقليات مبني على أصول منهجية من المبادىء والقواعد الموجهة للاجتهادات الفرعية، وذلك فيما يشبه فرعاً من **علم أصول الفقه خاص بما يتعلق بفقه الأقليات، هذا الفقه يجمع بين الالتزام بالمبادىء العامة في التشريع وبين ما تقتضيه خصوصية الوضع الإسلامي بأوروبا بحسب الغاية المرسومة له، دون أن يسقط في التفلت من مقتضيات الشرع، أو في النسخ للفقه العام ليطبق على هذا الوضع الخاص فلا تحصل منه الفائدة المرجوة**[٢].

٤ ـ تطوير الإدارة الدعوية:

لتحقق الدعوة الإسلامية أهدافها المستقبلية من التمكين للإسلام في أوروبا، يقتضي ذلك تطويراً للأمور السابقة وللإدارة الدعوية تخطيطاً ومعدات وتنفيذاً، ولعل من أول ما ينبغي تطويره في إدارة الدعوة العناصر التالية:

٤ ـ ١ ـ تطوير المؤسسات:

يجب أن تتحد الجمعيات والمؤسسات فتعمل ضمن عمل جماعي مؤسسي منظم غير متفرد، والعمل الجماعي المؤسسي يمثل عقل الأمة الذي يستشرف المستقبل فيعمل ما يقتضيه الواقع من متطلبات، ويبتعد عن الفشل ويحقق مطالب المسلمين في أوروبا على الشكل الأفضل والأحسن.

(١) يلاحظ أن معظم اجتهادات الفقهاء المسلمين بما يتعلق بالوجود الإسلامي داخل وخارج العالم الإسلامي كانت مبنية على تصور وجود واستقرار الخلافة في العالم الإسلامي، ونادراً ما يجد القارىء والمتتبع للفقه الإسلامي اجتهادات مبنية على عدم وجود خليفة.

(٢) عبد المجيد النجار، الدعوة الإسلامية بأوروبا، ص ٢٢ـ ٢٣.

وقد بدأ اتجاه العمل في أوروبا في العشرية الأخيرة بهذا الاتجاه، ونوعية هذه المؤسسات يجب أن تتنوع حسب حاجات المسلمين فمثلاً: يجب أن يكون اهتمام بمؤسسات دعوية غير مباشرة كالمؤسسات الاقتصادية والإعلامية والصحية والبيئية والتربوية وغيرها.. فهذه المؤسسات يمكن أن تدير الدعوة في أوروبا على نسق فاعل، وهذا الأمر يمكن الإسلام في أوروبا.

٤ ـ ٢ ـ تطوير القائمين على الدعوة:

وذلك بأن ترقّى نوعية القائمين على الدعوة من الموجّهين والمديرين والدعاة المباشرين للخطاب الدعوي.

فمن حيث الموجّهون، يقتضي الأمر أن يشرف على الدعوة إشرافاً فكرياً وروحياً **رجال من الفقهاء في الدين وفي الواقع،** يحملون من الملكات الاجتهادية في الفقهين ما يمكّنهم من أن يرتادوا للدعوة مساراتها الصحيحة، وأن يوجّهوها إليها حتى لا تخطىء الطريق أو تحيد عن الهدف، وأن ينضّجوا لها بالبحث المضامين التي تناسب أهدافها في المرحلة المقبلة، فهم إذن طبقة من الروّاد المجتهدين في الشأن الإسلامي بأوروبا، الذين يمكن أن لا يكون عددهم كبيراً، ولكن يكون لهم الإشعاع الفكري والروحي الذي يوجّهون به الدعوة نحو غاية التمكين.

ومن حيث المديرون يقتضي الهدف الجديد أن يشرف على إدارة الدعوة طبقة من **الدعاة المحترفين** في إدارة الدعوة ممن يجمعون بين قدر من التكوين العلمي الذي يمكّنهم من استشراف المستقبل الإسلامي بأوروبا ووضع الاستراتيجيات المناسبة له، وبين الكفاءة العالية في فنون الإدارة بمعناها الإنساني الواسع لا بمعناها الفني الضيق، بحيث يقدرون بذلك كله على إدارة الدعوة في مؤسساتها ومناهجها ووسائلها وعلاقاتها الداخلية بمكونات المجتمع الأوروبي ودوائر السلطة فيه والخارجية بالعالم الإسلامي والمؤسسات العالمية بما يضمن المناخ الملائم لتنفيذ مضامينها الإيمانية والحضارية على الوجه المؤثر الفاعل[١].

ومن حيث الدعاة المنفّذون للخطاب الدعوي بأشكاله المختلفة يقتضي الأمر في المرحلة المقبلة أن يقوم بهذا الخطاب دعاة من ذوي الفقه في الدين الذي يجمع بين فقه الأحكام التفصيلية وفقه المقاصد الكلية وفقه الأولويات والموازنات وفقه الأصول والقواعد، ومن ذوي الثقافة الفلسفية والاجتماعية والنفسية العالية، وذلك

(١) المرجع السابق.

ليتمكنوا بهذا التكوين الجامع من أن يستوعبوا المضامين الدعوية في أبعادها الإيمانية الروحية وأبعادها التعميرية الحضارية، ثم يتمكنوا من تبليغ تلك المضامين للناس وإقناعهم بها وجعلهم يكيّفون بها حياتهم العملية، ويقيمون عليها علاقاتهم الاجتماعية. ويتم ذلك من خلال حوار مع المسلمين يستنهض ضمائرهم الدينية، ويقوّي في نفوسهم الإيمان، ويصحح في عقولهم المفاهيم، ويعالج فيهم الانهزام النفسي، وينشّط إرادة الفعل الحضاري، ومن خلال حوار مع غير المسلمين بمنهج يجمع بين العقلانية والعملية النفعية كما هي مشكّلة عليه ثقافتهم، فيقنعهم بما في الإسلام من علاج لما يعانون من أزمات روحية واجتماعية وبما فيه من طاقة تحضّر وتعمير تبقي لهم يسر الحياة وزينتها ولكن تخلصهم مما أوقعته فيه حضارتهم من مآزق. ولا شك أن هذا الضرب من الحوار الدعوي يستلزم نوعية من الدعاة يتكونون تكويناً جديداً على نحو ما وصفنا[١].

٥ ـ تطوير الوسائل الدعوية:

ومن المقتضيات الإدارية للدعوة في المرحلة المقبلة تطوير الوسائل الدعوية بما يجعل مضامين الدعوة أكثر في ذاتها نضجاً ولهدفها ملاءمة، كما يجعلها أقوى إلى العقول والنفوس نفاذاً وللإرادة تفعيلاً، فتكون بالتالي قادرة على تحويل الخطة الدعوية النظرية إلى واقع عملي متمثل في حياة إسلامية أوروبية مكينة. وإذا كانت الحركة الدعوية بأوروبا شهدت منذ نشأتها تطوراً في وسائلها، إلا أن هذا التطور ما يزال دون ما يفي بمتطلبات المرحلة المقبلة، وهو ما يستدعي إعادة نظر جدية من أجل تطوير الوسائل الدعوية بما يحقق الأهداف المرسومة، ويمكن أن تطال هذه المراجعة ما هو موجود ليُستصحب بإتقان في الأداء وإثراء في المضمون، كما يمكن أن يضاف إليه ما لم يقع الاهتمام به من قبل بالقدر المطلوب، وهو ما يتمثل بالأخص في وسيلتين هامتين:

٥ ـ ١ ـ المؤسسات والمراكز البحثية المتخصصة:

من شأن هذه المؤسسات أن تجري البحوث العميقة في شؤون الواقع وفي شؤون الأحكام الشرعية وفي شؤون الاستراتيجيات المستقبلية لتقدّم للدعوة من حصيلة تلك البحوث ما بفقهها في هذه الشؤون، فتنطلق في حركتها على بصيرة من الأرضية

(١) المرجع السابق.

التي تتحرك عليها، والمضامين التي تتحرك بها، والمآلات المستقبلية التي تؤول إليها، وإذا ما ترك الأمر في هذه الشؤون للنظر العابر، أو للجهود الفردية المحدودة، أو للوسائل التقليدية، فإن المردود فيها يكون ضعيفاً غير مؤهل للإيفاء بمتطلبات المرحلة، والأهداف التي وضعتها لنفسها.

ولا يخفى في هذا الصدد أن المؤسسات والحركات ذات الصبغة التبليغية في أوروبا إنما تحقق النجاح الكبير في التأثير بأسباب من أهمها اعتمادها الأساسي على الدراسات والبحوث التي تمدها بها مراكز متخصصة ترشّد قرارها وتسدّد مسارها، فكيف يمكن للحركة الدعوية الإسلامية أن تحقق نجاحاً في أهدافها في سوق مزدحمة بالمذاهب والتيارات والدعوات دون تسلح بسلاح من نوع سلاحها(١)؟.

٥ ـ ٢ ـ وسائل الإعلام:

يجب إيلاء الاهتمام الكبير بما يتعلق بالإعلام المرئي خاصة، وما يتعلق بالإعلام المسموع والمكتوب، فالإعلام أصبح وسيلة العصر في التبليغ، وقد دعّمت مركزه في ذلك الثورة المعلوماتية التي تكتسح الساحة المعرفية العالمية، إذ هي يسّرت إلى حدود بعيدة من إمداده بالمادة المضمونية، كما يسّرت من مسالكه في الوصول إلى الناس على نطاق واسع. ويعد امتلاك القوة الإعلامية اليوم في العالم امتلاكاً لأقوى سلاح فكري لإقناع الناس بالحق أو بالباطل.

وليس الإعلام وسيلة تبليغية مهمة باعتبار ذاته فحسب، وإنما باعتبار ما يحمل من المحتوى الذي يحمله للناس، وفي هذا الصدد فإن الحركة الدعوية بأوروبا لو تمكنت من هذه الوسيلة، وأعدت لها من المحتويات الدعوية المباشرة وغير المباشرة ما يخدم هدفها بإتقان وحكمة في مخاطبة المسلمين وغير المسلمين، فإنها تكون قد اكتسبت وسيلة فعالة في التبليغ من شأنها أن تختصر لها الزمن في تحقيق غايتها. ولا يخفى ما تتطلبه هذه الوسيلة من المتطلبات المادية العالية، والمتطلبات البشرية المتنوعة، إلا أنه لو تمّ الوعي الكامل بها، والعزم على المضيّ فيها، فإن صعبها سيذلل بإذن الله، ومردودها سيكون في تحقيق الهدف أكبر مما كان يظن الظانون ويقدّر المقدّرون والمخططون.

إن الدعوة الإسلامية بأوروبا وقد رسمت لها هدف التمكين للإسلام في هذه البلاد تمكيناً يترسّخ به في ذاته أنموذجاً حضارياً متكاملاً، ويمتد به إلى الأوروبيين

(١) المرجع السابق ص ٢٤ـ ٢٥.

من غير المسلمين لتضع نفسها أمام تحديات كبيرة من حيث المقتضيات التي يقتضيها هذا الهدف، وإذ قد حققت في الماضي أقداراً من النجاح في الحفاظ على هوية المسلمين، فإن هذا الهدف الجديد ليس ببعيد المنال إذا ما تذرعت له بأسبابه من المقتضيات في المفاهيم والمضامين والقوانين والوسائل، إذ المناخ الأوروبي بما يرهقه من الأزمات الروحية والاجتماعية والبيئية مهيّأ لأن يستمع إلى الدعوة الإسلامية لو أحسنت التبليغ، **وليس هذا الأمر بواجب المسلمين الذين يعيشون بأوروبا فحسب، وإنما هو مسؤولية المسلمين كافة، ولو وعى المسلمون هذه المسؤولية وتحملوها ـ وهم قادرون عليها ـ لقاموا بواجبهم في الشهادة على الناس في هذه البقعة من الأرض التي يمكن أن يحدث تمكين الإسلام فيها انقلاب في موازنات العالم كله في صالح الإسلام والمسلمين(١).**

(١) المرجع السابق.

القسـم الرابـع

خطوات تحقيق العيش المشترك
فيما بين المسلمين في أوروبا والأوروبيين
والهوية الإسلامية الأوروبية، وكيف تكون مسلماً أوروبياً؟

أولاً: خطوات تحقيق العيش المشترك فيما بين المسلمين في أوروبا والأوروبيين:

إن الإسلام دين قائم على التوحيد الكامل لله تعالى وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن بين حاجات الجسد والروح، فالانتماء للإسلام يعني الاستقامة وتحقيق العدالة والابتعاد عن الظلم. والمسلم ملزم ـ بناءً على تعاليم القرآن والسنّة ـ بالإيفاء بعهده ووعده، ولهذا فهو ملزم باحترام قوانين الدولة التي يعيش فيها ما لم يكن فيها معارضة واضحة لدينه، وعندما يجد فيها ما يعارض دينه فعليه أن يلجأ للمعارضة البناءة بالحكمة بعيداً عن العنف مستعيناً في ذلك بالقانون. فالإسلام دين يساهم في مساعدة المسلم أينما كان على المحافظة على تحمل المسؤولية.

وقد حدث خلال العقد الماضي تغير في رؤية الفقهاء المسلمين لوضع إخوانهم من المسلمين القاطنين في الغرب، حيث صارت الصورة اليوم أنهم مواطنون أوروبيون وليس عليهم مغادرة بلادهم بل البقاء فيها وتكييف أنفسهم وحياتهم بما يتلاءم مع بيئتهم ولا يتعارض مع دينهم الإسلامي. وأصبح الفقهاء يرون أقساماً من دول الغرب ينطبق عليها دار الدعوة والشهادة بدلاً من رؤيتها دار حرب أو دار عهد يمكث فيها المسلمون بصورة مؤقتة. ومن هنا فقد بدأ الفقهاء يطلبون من المسلمين أن يجهزوا أنفسهم بكل ما يمكن أن يساهم في الحفاظ على هويتهم في تلك البلاد وذلك ليحققوا الشهود القرآني الحضاري الذي طلبه منهم القرآن. وهذا الشهود الحضاري لا يمكن أن يحدث والمسلمون في أوروبا منعزلون عن المجتمع منكمشون على أنفسهم بل لا بد لكي يكون

المسلم مسلماً أوروبياً أن يتفاعل مع مجتمعه على كافة الصعد المحلية والدولية.

وإن المسلمين في العقود الثلاثة السابقة كانوا يلجؤون لحل مشاكلهم منعزلين عن المجتمع الأوروبي، لأن المسلمين أحسوا بأنهم غرباء وأن الأوروبيين يعادونهم، ولهذا فقد كان لدى المسلمين توجه بأن لا يكونوا جزءاً من المجتمع الأوروبي، أما اليوم فقد تبدل الوضع واختلف، والمستقبل الإسلامي في أوروبا لا يمكن أن نراه فاعلاً إلا إذا انخرط المسلمون في مجتمعاتهم وطوروا وسائلهم في الحوار والتعامل مع المجتمع الأوروبي كي يثبتوا جدارتهم وكفاءتهم ويفيدوا ويستفيدوا منه، ويصيروا جزءاً فاعلاً منه، بحيث يصير المسلم مسلماً أوروبياً حقيقياً، كما يوجد مسلم آسيوي أو إفريقي، وبهذا يقضي المسلم على الشكوك الأوروبية التي تشكك بالمسلمين في كونهم مواطنين أصليين صادقين في تطبيق الدستور أم لا، وذلك كما قضى اليهود الأوروبيون قبلهم على مثل تلك الشكوك التي كانت تدور حولهم في بدايات هذا القرن. **وكذلك يقضي المسلمون بمساهمتهم الفعالة على المغالطة التي تقول: هل يأتي إسلامك أولاً أم كونك أوروبياً؟ أو بعبارة أخرى هل أنت مسلم أولاً أم أوروبي أولاً؟**

فهل المسلم في بريطانيا مثلاً بريطاني مسلم أم مسلم بريطاني؟...

وهذا السؤال في الحقيقة يحتوي على مغالطة كبيرة، لأن قضية الأولوية تعتمد على كيفية السؤال: فإن كان السؤال عن الإنسان وانتمائه العقدي والفكري فهو مسلم أو مسيحي من الجنسية البريطانية أو الفرنسية.. وإن كان السؤال عن الوضع الاجتماعي والسياسي فالمرء بريطاني أو فرنسي ينتمي للإسلام كما ينتمي غيره للمسيحية أو اليهودية أو غيرها.. فلا معنى إذن لهذا السؤال على إطلاقه، ولا قيمة له إلا ضمن سياق محدد، وهو كما قلت يستخدم من بعض المغرضين عادة خارج سياقه للتشكيك بهوية المسلم الأوروبي وانتمائه لمجتمعه.

اندماج المسلم في المجتمع الأوروبي:

إن انخراط المسلمين في المجتمع الأوروبي وإثبات جدارتهم فيه وفي المساهمة البناءة فيه ممكن وذلك لأمرين رئيسين:

أولهما:

أ ـ أن كل البلدان الأوروبية فيها قوانين تحمي المهاجرين.

ب ـ أن المسلم عندما يهاجر إلى بلد أوروبي فهو يدخل معه في عهد أمان يلزمه باحترام قوانين البلد.

ج ـ أن الأقليات (أياً كان انتماؤها) عادة تعاني من مشاكل عند وجودها بين أكثرية، ولكن المشكلات التي يواجهها المسلمون عادة ليست مشكلات نابعة من عدم حماية القانون لهم بل هي مشاكل ناشئة عن اختلافات بين الثقافات والدين، وقد نقع في خطأ الخلط بينهما.

ثانيهما: أن المصادر الإسلامية لا تمانع من عيش المسلم اليوم في أوروبا بشرط السماح له بأداء شعائره الدينية، وإذا قامت دولة غربية بالسماح للمسلمين في ذلك فعلى المسلم أن يقابل ذلك باحترام القانون وعدم مخالفته إلا فيما كان مخالفاً مخالفة صريحة لدينه وعقائده [وهذه حالات قليلة]، ولذا يجب على المسلمين أن يجدوا حلولاً لتلك الحالات بما يتناسب مع حالات الضرورة في الفقه الإسلامي.

واحترام القانون لا يعني أبداً الموافقة على كل جزئياته.. ولا يعني أبداً محبة القانون... وأما ما يتعلق بالتربية الدينية والتربية الجنسية مثلاً فهي متروكة لهمة المسلمين، وتقع عليهم المسؤولية في تطوير الوسائل الملائمة لهم، إذن هناك فرق بين ما يسمح به القانون الأوروبي، وبين ما يجب على المسلم الالتزام به وعمله...، والقانون الأوروبي فيه مرونة في جوانب عديدة تتعلق بالحرية الدينية.

فالمسلمون في أوروبا تقع عليهم مهمة عظيمة، لأنهم هم الذين يرسمون هويتهم الأوروبية ليعيشوا حياة متناسقة من الصغر إلى الكبر، وهذا لا بد فيه من بذل جهد عظيم لتحقيقه لتحقق مساهمتهم الفعالة في مجتمعهم.

فعلى المسلمين اليوم أن يعيدوا دراسة أوضاعهم كلها: القانونية والتربوية والاقتصادية والاستفادة في ذلك من دراسات المتخصصين لوضع استراتيجية مستقبلية لتحسين أوضاعهم.

إن على المسلمين وعلمائهم اليوم التركيز **على الأولويات في الغرب والانشغال بوضع حلول للمشاكل اليومية التي تواجه المسلم في الغرب بدلاً من التركيز فقط على قضايا الحلال والحرام أو ما هو فرض أو واجب، إن عليهم أن يكونوا عمليين في طروحاتهم بدلاً من عرض الإسلام المثالي غير الواقعي.**

إن على المسلمين أن لا يخلطوا بين الوسائل والغايات، وإن أكبر تحدٍ يواجههم اليوم هو كيف يعيشون بسلام وطمأنينة مع أنفسهم أولاً ثم مع غيرهم في مجتمع علماني يعاني فيه المرء من إغراءات الحضارة الغربية المتعددة في المال ووسائل الترفيه. إن هذه الحرية الغربية هي حرية مأسورة، لأن العقل لا يجد فيها مجالاً إلا للافتتان بحضارتها المادية، والقلب يقع مأسوراً لها ولسيطرتها.

كيف يمكن إذن أن نتصرف في هذه الحالات؟.. هذا هو ما يجب على المسلم أن يسأل نفسه عنه وعن المجتمع الذي يعيش فيه، وكيف يمكننا إنقاذ إيمان كثير من المسلمين الضائعين في خضم هذه الحضارة وفلسفتها الضالة؟

وفي هذا الخضم من الحياة المادية التكنولوجية وحوائج النفس والروح العديدة ينبع سؤال باسم هوية المسلم:

ماذا عن الله؟ ماذا عن الروحانيات؟ ماذا عن المغريات والفتن التي يتعرض لها المرء المسلم في الغرب وفي الحياة العصرية[١]؟.. وكيف يمكن تحقيق العيش المشترك مع الأوروبيين؟

قبل الخوض في ذلك لا بد من عرض صورة المسلم في أوروبا.

١ ـ الصور السيئة عن المسلمين من قبل الأوروبيين وظنون وشكوك بالمجتمع:

إن الأسئلة السابقة مهمة لأنها تقود المسلمين لوضع كل شيء في مكانه اللازم، وهي تذكر كل أحد بأن الإسلام دين إيمان ومنهج للحياة وليس ديناً فيه مشاكل.

إن مشكلة تعايش المسلم في الغرب مع الأوروبيين ليست مشكلة قانونية كما ذكرنا، بل هي مشكلة تحيز وعنصرية غربية، وأحد أسباب ذلك هو أن كثيراً من الغربيين يفهمون الإسلام على أنه دين العرب والهنود والباكستانيين، ولا يمكنهم أن يقبلوا فكرة أو تصور أن أحداً من أبناء جنسهم اعتنق الإسلام، وإذا حدث ذلك فإنهم لا يعتبرون ذلك الشخص الذي أسلم مواطناً أوروبياً أصلياً، وذلك لأن الإسلام ما زال مقترناً في أذهانهم بصور غريبة عن مجتمعاتهم. وهذا بالفعل ما حدث لكثير من الأوروبيين الذين أسلموا مثل مراد هوفمان سفير ألمانيا في المغرب، وعبد الهادي هوفمان الناطق الرسمي باسم أحد الأحزاب الألمانية، حيث هدد هذا الأخير بالقتل وغيرها[٢].

وما زال التاريخ السيء عن الإسلام راسخاً في أذهان الأوروبيين، إذ الصورة عن الإسلام والمسلمين هي صورة الشرق الغريب المعادي وليس الصديق، وإن وجود الملايين من المسلمين في المجتمع الأوروبي لم يغير كثيراً من هذه الأفكار[٣]، ولهذا نسمع بين الحين والآخر عبارات ينطقها الغربيون مثل: يوجد كثير من الغرباء

(١) Tariq Ramadan, To Be A European Muslim, p. 216.

(٢) Abdul Hadi Huffman, *Muslims in Germany, The Struggle for Integration.*

(٣) Tariq Ramadan, To Be A European Muslim, p. 216 - 217.

في أوروبا، ويتعاملون مع الوجود الإسلامي على أساس أنه مشكلة، وأن المهاجرين المسلمين يشكلون مشكلة، ويصعب عليهم أن يتصوروا أن الإسلام هو حقيقة أوروبية اليوم.

إن الشك حول انتماء المسلمين وكونهم مواطنين مخلصين هو الغالب لدى الأوروبيين، ويقول الغربيون: إن المسلمين قدموا إلى الغرب ليستفيدوا من التقدم المادي والتكنولوجي وليكسبوا المال وقلوبهم ليست مع أوروبا بل مع بلادهم. إن المسلمين كما يفكر الغربيون مجرد قوم (نفعيون مستفيدون)، ونسمع اليوم نفس ما قيل سابقاً عن اليهود في أوروبا وخصوصاً في الأماكن التي يوجد فيها بطالة كبيرة بين المسلمين.

ويوجد مؤثر مهم وسلبي جداً على أذهان الأوروبيين عن الإسلام وهو الأحداث التي تحدث في العالم الإسلامي والتي تلقى تغطية إعلامية غربية منحازة مثل تغطية الأحداث في الجزائر وأفغانستان وخصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتغطية أحداث أخرى في أماكن أخرى من العالم الإسلامي، حيث يقدم للغربي مشاهد العنف والمظاهرات، وآراء المتشددين ضد الغرب مما يعطي تصوراً خاطئاً بأن الإسلام دين من طبيعته التشجيع على العنف والقساوة والحروب، ويشبه الإسلام بالمافيا وأتباعه بأنهم مثل المافيا الإيطالية، كما ينقل جون اسبيزيتو.

ويوجد خلط كبير من عامة الناس بين المسلم الملتزم والمسلم المتطرف، وأينما نجد المسلم ينادي بضرورة الالتزام بدينه نرى تغطية إعلامية تعكس مباشرة رفضاً من المجتمع الأوروبي. إن الشك متجذر في نفوس الغربيين حول فكرة خطر الإسلام (Islamic Threat) وتزداد هذه الفكرة يوماً بعد يوم، وللأسف فأحداث الحادي عشر من سبتمبر في أمريكا قد رسخت هذه الفكرة في أذهان الغربيين[١] حتى صارت تخاف المسلمات من الخروج بالحجاب منعاً للتعرض للأذى في أماكن عديدة في الغرب[٢].

(١) Ibid, p. 217.

(٢) إن إسراع الإعلام الغربي لاتهام الإسلام والمسلمين ولو كانوا أبرياء، فانظر مثلاً انفجار أوكلاهوما الذي قام به أمريكيون بينما نجد الإعلام يتهم المسلمين قبل معرفة الفاعل، وكذلك حادثة سقوط الطائرة المصرية. وكما يقول هيرناندز بأن الإسلام يفهم خطأ في الغرب بأنه **دين عنف وبأن المسلمين غير ديموقراطيين ولا متسامحين**، وإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر في أمريكا وما تبعها من تداعيات ضد الإسلام والمسلمين في العالم الغربي لخير شاهد على ما نقول... انظر: Muhammad I. Ayish, American Media and the Arabs in the 1990s; Toward An Analytical Model, p. 7 - 8

ولهذا فإن المسلمين في الغرب ينظر إليهم بأنهم **الذئب في ثوب الغنم أو حصان طروادة**[١] وطلائع العدو المهاجم الذي وصل إلى قلب أوروبا. وإن هذا التحيز المستمر يقف عائقاً أمام العيش المشترك فيما بين المسلمين والسكان الأوروبيين الأصليين، فلا بد إذن من إعادة تقييم هذه الحالة وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة لعكس هذه الصورة الخبيثة والاتجاه المضر ضد المسلمين[٢].

وهل يتحمل المسلمون مسؤولية عن نظرة الغرب إليهم؟

الجواب وللأسف: نعم، إن المسلمين كذلك يتحملون جزءاً من المسؤولية لما يحدث لهم في أوروبا، فهم أولاً يشكون بالأوروبيين الذين يعيشون معهم، واليوم يوجد اتجاه جديد إيجابي من قبل الأجيال الجديدة، إلا أن أحداث التطهير العرقي ضد المسلمين في وسط أوروبا تقف عائقاً أمام هذه الثقة.

ويمكن أن نلاحظ بين المسلمين كذلك ازدياد الرفض للغرب مما يساعد على نمو الشعور بالتحيز ضد المسلمين.

وهناك كثير من المشاكل التي يواجهها المسلمون ولا يعطون للغرب جواباً عنها، هذه المشاكل توسع الهوة بين الطرفين، إذن لا بد من إيجاد حلول لتلك الأمور الدينية.

ولا نشك أن زعماء المسلمين في الغرب لا يوجد عندهم أجوبة عن كل الأسئلة التي تطرح من مجتمعاتهم. والحقيقة أنه ليس عليهم أن يجدوا حلاً لكل مسألة أو تفسيراً لأي مشكلة يقوم بها المسلمون في الغرب، **ولكن عليهم أن لا يقعوا في فخ الشعور الدائم بأنهم متهمون ومعادون للمجتمع وأن عليهم الدفاع دائماً عن ذلك.**

إن عليهم لعب دور إيجابي في وجودهم الأوروبي، وهذا يعتمد على **أن ينظروا إلى أنفسهم بشكل إيجابي رافضين أن يستدرجوا إلى زاوية الدفاع والتبرير الدائم لأعمالهم.**

(١) انظر مقالة: السير سيريل تاونسند، صورة العربي في الإعلام الأوروبي، من كتاب: «الإعلام الأوروبي حوار من أجل المستقبل»، أعمال المؤتمر الدولي السادس الذي نظمه مركز الدراسات العربي - الأوروبي ٢٣ـ ٢٥/ ٢/ ١٩٩٨م في البحرين، ط. ١، ١٩٩٨م، بيروت: دار بيسان، ص ٩٣ـ ٩٤ حيث يقول: الاتجاهات السلبية السائدة عن العربي في الإعلام الأوروبي مثل: الوحشية الموجودة داخل الثياب الطويلة المتدلية، وشيوخ النفط الأغنياء السمان، والسمر، والإرهاب، إنهم غير أكفاء وغيرها من أمور سيئة... وانظر كذلك خالد الأصور، الجاليات الإسلامية في أوروبا، ص ١٧٦ـ ١٧٧.

(٢) Tariq Ramadan, To Be A European Muslim, p. 217 - 218.

هذه الطريقة ستمكن المسلمين من معالجة مشاكلهم بطريقة إيجابية ومثلى من جهة، مع مراعاة ما هو أولى وأصلح للمجتمع المسلم في الغرب بناءً على تعاليم دينهم وإيمانهم مع مراعاة العدالة من جهة أخرى.

إذن لا بد من فتح الحوار البناء بين الأوروبيين والمسلمين في أوروبا، وذلك لتحقيق النجاح في تحدي العيش المشترك، ويجب على المسلمين أن يرفعوا شعار: (Living together in participation) العيش المشترك المتعاون، بدلاً عن الشعار السابق: السلام والأمن هو في الانعزالية: (Peace in separation)، ولا بد للمسلمين من أن يتخذوا الإجراءات والتعديلات التالية في المجتمع الإسلامي الأوروبي لتحقيق ذلك[1]، وتطبيق هذه الإجراءات ليس سهلاً لأنه يتطلب المشاركة الفاعلة من كل مسلم.

إن هذه الإجراءات ليست فقط ضرورية للعيش المشترك بين المسلمين والأوروبيين، بل هي كذلك نافعة لمتطلبات الحوار الفعال مع العالم الإسلامي ككل. ولنذكر هذه الأمور كمفتاح للتوافق بين المسلمين والأوروبيين.

أولاً: حوار بين المجتمع الإسلامي نفسه:

إن الحوار مع الآخر هو من أسس الإسلام، وقد أمر الله تعالى المسلمين في القرآن الكريم بأن يتحاوروا مع أهل الكتاب بالتي هي أحسن، ولذا فعلى المسلمين أن يتعلموا ذلك ويطبقوه عملياً، وأن لا يكون وجودهم مقصوراً على الاتحاد مع بعضهم في الأزمات.

هذا من جانب الحوار مع الآخر، وأما من جهة الحوار بين المسلمين أنفسهم، فمع أن المسلمين يعيشون في أوروبا بسلام، إلا أن المسلمين متفرقون بسبب خلافات منبعها الانتماءات من أجل الحصول على السلطة أو الانتماءات الحزبية.

إن المسلمين بحاجة لإقامة صلح مع أنفسهم وإقامة حوار بناء فيما بينهم بدلاً من التناحر والتقاتل فيما بينهم، ويجب على من يدعون للحوار وللعيش السلمي بين المسلمين في أوروبا أن لا يحكموا على الناس بناءً على المظهر أو الملبس، أو الانتماء القومي أو الحركي، وأن لا يكون ذلك مانعاً من الحوار أو تبادل الآراء.

وليس المهم أن نتفق على رأي واحد أو نعمل في مؤسسة واحدة بل المهم **هو أن نتعلم كيف نحترم آراء بعضنا البعض بالرغم من اختلافاتنا وانتماءاتنا المتعددة، وأن**

(١) Ibid. p. 219.

نجد قاسماً مشتركاً للعمل مع بعضنا في الحالات اللازمة. وعلينا أن نتعلم ثقافة الحوار فيما بيننا وترك العزلة، وقد كتب العلماء اليوم كتباً عديدة تحت اسم أدب الحوار، فلا معنى إذن لتصنيف الناس هنا بين مسلم ملتزم ومسلم غير ملتزم لمجرد اختلاف في بعض الآراء، وما ينطبق على الأشخاص ينطبق كذلك على المؤسسات الإسلامية العاملة في الغرب، لأن التقسيمين السابقين قد يخضعان للهوى أو لأمور أخرى[1]، فالمعيار الذي يجب أن ينضوي تحته كل المسلمين على صعيد الأفراد والجماعات هو أن تكون مسلماً، وبذلك يحق لك أن تدلي برأيك سواء انتميت إلى أقلية أم أكثرية، وبمجرد أن يقول أحد رأيه علينا أن نحترمه كما علمنا النبي ﷺ. إن إعادة إقامة الحوار البناء على صعيد الأفراد والمؤسسات هو من أهم الأولويات، مع العلم بأنه من المستحيل أن يتفق الكل على رأي واحد إلا أنه علينا إقامة الحوار بين الكل...

ثانياً: تحقيق المسلمين للاستقلالية السياسية والمادية:

يمر المسلمون في أوروبا اليوم بمرحلة تطور في تنظيمهم السياسي والمادي. وقد كان عمل المسلمين في البداية مرتبطاً مادياً بدعم من بلدانهم الأم، أما اليوم فلم يعد الأمر كذلك. كثير من المؤسسات الإسلامية اليوم التي ينشئها أبناء الأجيال الثانية، والثالثة، والرابعة تعتمد على تمويل محلي مدعومة منهم. وقد ولى زمن إنشاء المشاريع الكبرى المدعومة من الحكومات الإسلامية والتي حاولت بها السيطرة على المسلمين في الغرب وذلك بواسطة دعم إنشاء المساجد والمراكز وغيرها. والحكومات التي كانت تدعم الجاليات الإسلامية في الغرب، كتركيا، والسعودية، والمغرب، والجزائر وغيرها بدأت تفقد التأييد من المسلمين في المهجر، فالمساجد والمراكز اليوم تلقى دعماً محلياً مما يجعل المسلمين المحليين مستقلين تماماً في قراراتهم وغيرها.

إنه يجب على زعماء المؤسسات أن يبقوا على نهجهم هذا في الاستقلالية وذلك لسببين **أولهما**: يرجع للاندماج القانوني في المؤسسات الأوروبية، **والثاني**: إذا سيطرت حكومات من خارج أوروبا فإنها ستفرض الإسلام الذي تريد، الإسلام الذي يناسب علماءهم وبلادهم بعيداً عن طبيعة مسلمي أوروبا، ولذلك يجب أن تبقى هذه الاستقلالية التي تحقق التوافق مع الجو الأوروبي بحرية تامة وباستقلالية تامة بحيث لا تستمع أو تخضع لأية سلطة خارج أوروبا.

(١) Ibid. p. 220.

وعلى المسلمين في أوروبا أن يعلوا من صوتهم الحر والصادق المبني على التحليل الفكري، وأن يخرجوا للعالم بخطاب إسلامي عالمي، هذا الصوت لا شك في أنه يخيف الحكومات الأوروبية وغيرها[1]. وأصوات المسلمين في أوروبا يزداد استماع العالم له، والتحدي الذي يواجه المسلمين في أوروبا اليوم هو أن يكون لأصواتهم وزن أكبر لدى الآخرين. ولكن في هذا السياق لا بد مع هذه الاستقلالية من أن يكون هناك تواصل وتنسيق بناء بين المسلمين في أوروبا والحكومات الإسلامية كي يستغل وجود المسلمين في الغرب وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، الاستغلال الأمثل من أجل نقل صورة الإسلام الناصعة، وتحسين صورة العرب ولدعم قضايانا العادلة بالسبل الصحيحة والناجعة.

ثالثاً: حرية اختيار الانتماء والتبعية:

كما علينا أن نبتعد عن التأثيرات الخارجية في أوروبا، علينا أن نحتكم للتعاليم الإسلامية الأصيلة في إدارة أعمالنا في أوروبا. كثيراً ما نسمع بالشورى ولكن قليلاً ما نجد تطبيقاً لها على أرض الواقع. يوجد تنافس وتحدٍ بين المسلمين على السلطة والزعامة ومن له الأولوية فيها، وكلما أردنا التوحد وسعينا له وجدنا أنفسنا واقعين في فخ الاختلاف والتفرق، هذا وللأسف ما نلاحظه اليوم على الساحة الإسلامية الأوروبية.

الحقيقة أنه من الصعوبة على المسلمين أن ينتظموا خلال جيل أو جيلين، وإن في عملية التوحد هذه لا بد من وجود منتخِب ومنتخَب، فالمصلون مثلاً هم من يختارون الإمام.. إنه علينا أن ندرب الأمة الإسلامية على حرية الاختيار وحسن الاختيار وتطبيق ذلك، ولا يمكننا أن نقول: إن المسلمين لا يحسنون الاختيار حتى الآن؟ وعلينا أن نقوم بتنظيم الأمور على الصعيد المحلي، وإن من الأمور التي يجب إعطاؤها الأولوية في عملنا في أوروبا: التعاون المحلي والإقليمي، وتحديد ما يجب إعطاؤه الأولوية، ووضع خطة عمل للأمور المحلية والإقليمية والجمع بين الأمور الاجتماعية والسياسية على أعلى مستوى.

إن مبادرات فعالة من هذا النوع قد ابتدىء اتخاذها في كل من الدول التالية: ألمانيا، والسويد، وبريطانيا، وفرنسا، وإسبانيا، ويجب أن يتجاوز هذه الدول، ويجب أن تتخذ الإجراءات بشكل متناسق متناسب مع كل المجتمعات المسلمة في أوروبا،

(١) Ibid. p. 221 - 222.

ولا مانع في البدء في إيجاد وتكوين هيئة تمثل المسلمين وتضم المؤسسات العامة لهم تحت سقف واحد.

رابعاً: المواطنة:

عندما يبدأ المسلمون بالشعور بأنهم مواطنون أصليون في أوروبا فعندئذٍ علينا أن نبدأ بالتفكير جدياً بالوسائل والأساليب التي تقودنا للوجود الحقيقي الفعال والمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية الأوروبية. ولا بد من تشجيع المجتمعات المسلمة على معرفة تاريخ البلاد التي يعيشون فيها وكيفية عمل مؤسساتها، وأن يشاركوا كمواطنين في مجالات الحياة الاجتماعية بدءاً من الدوائر المحلية ووصولاً إلى الدوائر العامة. ومن المهم جداً أن ننمي روح المسؤولية عند المسلمين وأن يعرفوا تماماً ما هي حقوقهم، وليس أن يكون المرء مثلاً مسلماً في بريطانيا وإنما مسلم بريطاني فعلاً.

وفي المجال السياسي على المسلم أن يتعلم أن يختار من يرضيه ضميره وليس أن يكون الاختيار مبنياً على العرق والهوية وحدها.

والمهم في المرشح أن يتوفر فيه الثقة والأمانة، وما يفعله بعض السياسيين الأوروبيين باختيار أسماء إسلامية في قوائم ترشيحهم يشجع المسلمين على أن يبقوا منعزلين.. وهذا التصرف هو نوع من الرشوة والتحيز ضد الإسلام والمسلمين وليس لصالحهم[1].

حتى الآن يعمل المسلمون منفردين معتقدين بذلك أن المجتمع كما لم يساعدهم في الأمور الدينية فهو لن يتضامن معهم في أمور أخرى، ويقيسون أمورهم الأخرى على ما يواجهونه من تحيز في القضايا الدينية. وهذا الخلط بين الأمور الدينية والأمور الاجتماعية الأخرى أدت لعزلة الجمعيات الإسلامية على شتى الصعد، بل إن هذه العزلة قد حرمت بعض الجمعيات الإسلامية من الاعتراف بها: لذا كان على المسلمين أن يشاركوا من يعيش معهم اهتماماتهم في الأمور الحياتية العامة، وذلك باسم الإنسانية وأن يساعدوا من يهتم بتحسين أوضاع الناس عامة.

إن تحقيق الإجراءات الأربعة السابقة هو وسيلة ضرورية للعيش المشترك بين المسلمين والأوروبيين، بل هو نافع لمتطلبات الحوار الفعال مع العالم الإسلامي.

(١) Ibid. p. 223 - 224.

ثانياً: الهوية الإسلامية الأوروبية وكيف تكون مواطناً مسلماً أوروبياً؟

١ ـ بين الاندماج والانعزال:

يسبب الوجود الإسلامي في أوروبا مشاكل عديدة، حيث صار وجود المسلمين اليوم بالملايين في كل أوروبا يثير الانتباه، وقد فاجأ هذا الوجود الكبير كثيراً من الأوروبيين، ولا ننسى أنّ نِصفَ هؤلاء المسلمين يحملون جنسية البلد الذي يقطنونه، فقد أصبحت ولادة المجتمع الإسلامي في أوروبا شيئاً غير مرغوب فيه. وتختلف مواقف الأوروبيين من هذا الوجود، فمنهم من ينظر إليه بأنه وجه من وجوه استعمار مجتمعهم بعناصر غريبة عنه، وآخرون ينظرون إليه بأنه وجود لأقلية لا تشكل خطراً بل مساهمة في غنى وتنوع المجتمع الأوروبي.

وقد حاول السياسيون والأكاديميون رسم استراتيجيات عديدة لدمج المجتمع المسلم في المجتمع الأوروبي، **أما علماء الاجتماع** فقد اتخذوا استراتيجيات **عديدة فمنهم من يطالب بالدمج الكامل للمسلمين كي يكونوا مقبولين في المجتمع الأوروبي، ومنهم من يطالب بعزلهم عن المجتمع بحيث يتميزون بثقافتهم ودينهم عن غيرهم من الأوروبيين. ومنهم وسطيون يطالبون بدمج المسلمين مع المجتمع وإعطاء المسلم الجنسية، مع بقاء المسلم محافظاً على هويته الإسلامية.**

ونستطيع القول بأن الغالب اليوم على الأوروبيين بالنسبة للمسلمين وقبولهم في مجتمعاتهم أنهم يريدون **مسلمين أوروبيين بلا إسلام**، ويريدون من المسلمين أن يتعاملوا مع الإسلام كما يتعاملون هم مع المسيحية في المجتمع العلماني، وذلك بجعل الدين شيئاً خاصاً في المنزل ولا أثر له في الحياة الشخصية العامة، وإذا لم يقبل المسلم بذلك فهو ليس أوروبياً ولا غربياً. وعندما يطالب المسلمون بممارسة بعض شعائرهم المتعلقة بالزواج والمدافن والمشاكل يتهمهم الأوروبيون مباشرة بأنهم لا يريدون العيش كما يعيشون هم...

ويرجع سبب معاداة الأوروبيين للدين هو أنهم ينظرون إليه بشكل سلبي، وأن الدين يقيّد حريتهم وأن مجتمعاتهم قد خلصتهم من تسلط الكنيسة، فهم يؤمنون بالعلمانية وبالحرية، وعلى المسلم أن يختار بين الدين أو التقدم، وبين العبودية أو الحرية. وقد اشتكى البابا مؤخراً من انتشار الإلحاد بين الأوروبيين[١]..

(١) Ibid. p. 186.

وقد أثّر الاتجاه العلماني المعادي للدين في الغرب بكثير من المسلمين، ولذا يأسف المرء بأن يجد ٨٠٪ تقريباً من المسلمين في أوروبا ضائعين، فهم لا ينسون أن هويتهم إسلامية، بيد أنهم لا يطبقون الإسلام، ولذا فهم مسلمون بلا إسلام.

وقد لجأ بعض المسلمين نتيجة للشعور بأنهم غرباء وينظر إليهم نظرة عدوانية، لجؤوا إلى بني جنسهم فتكتلوا وتجمعوا تجمعات إثنية وعرقية، ففي بريطانيا للآسيويين تجمعاتهم الخاصة والإسلام عند هؤلاء هو إسلام آسيوي في ثقافته وطريقة الحياة، ونجد هذه الظاهرة لدى الأتراك في ألمانيا، وهناك مسلمون لجؤوا كردة فعل ليعيشوا بعيداً عن الحياة الأوروبية بل وحتى بعيداً عن طريقة حياة المسلمين العاديين، فطبقوا طريقة اللباس وبعض العادات التي كانت في جزيرة العرب خلال القرن الأول الهجري معتبرين ذلك هو الطريق الأمثل والأحسن[١].

فما هو يا ترى الطريق الوسط؟ وماذا يا ترى يجب أن تكون عليه الهوية الإسلامية الأوروبية ليحققوا شهودهم الحضاري؟

٢ ـ الهوية الإسلامية الأوروبية:

تتكون الهوية المسلمة من أمور عديدة وهي: العقيدة، والعمل، والروحانيات، والفهم والاقتناع المبني على العلم اليقيني، وحرية الاختيار، وهذان الأمران الأخيران تتألف منهما المسؤولية، فلا يوجد في الإسلام شيء يمكن فرضه على الآخرين، والإسلام يطلب من أتباعه أن يتعلموا ويعملوا وينقلوا ذلك العلم للآخرين «بلغوا عني ولو آية»، وكذلك يطلب الإسلام من أتباعه المشاركة الفعالة في بناء المجتمع[٢].

لذ تتكون الهوية الإسلامية من مجموعة أمور يجب أن تتحقق في كل مسلم:

١ ـ العقيدة، والتطبيق العملي لأحكام الإسلام، والتركيز على الأمور الروحية.

٢ ـ الفهم الصحيح لروح الإسلام والوسطية الإسلامية المبنية على العلم والمعرفة بعيداً عن الإفراط والتفريط، فالهوية الإسلامية تتكيف مع بيئتها وليست محكومة لأمور صارمة لا تخضع للمرونة والتكيف وإن هذا الدين يسر.

٣ ـ الإيمان قول وعمل، والعلم الذي تتعلمه يجب أن تنقله للآخرين.

٤ ـ لا بد من ترجمة العلم لعمل يظهر في الحياة الاجتماعية، وهذا جزء من الهوية الإسلامية، وخير الناس وأقربهم من الله هو أنفعهم لعياله.

(١) Ibid. p. 186 - 188.

(٢) Ibid. p. 192 - 193.

والمسلم لا يميز في تطبيق العدل في معاملاته بين الناس أينما كان في الشرق أم في الغرب في الشمال أم في الجنوب وهذا جزء مهم من هويته، فهو يحافظ على الأمور الروحية في المجتمع، وينشر الدين ولديه تكافل اجتماعي على جميع الصعد... ويحقق العدل في كل المجالات حتى مع أعدائه قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

إن الأمور الأربعة السابقة تشكل الهوية الإسلامية الفردية والاجتماعية، خارج الوطن الإسلامي وداخله، فالعقيدة هي لبها مع التطبيق والمحافظة على الأمور الروحية، ورؤية الكون والحياة تكون مستضيئة بها، والفهم الصحيح لنصوص الشريعة تساعد المسلم في بناء العقل الفعال والتكيف بناءً على المستجدات المعاصرة، ونقل التربية الصحيحة للآخرين تمكن المسلمين من نقل الإيمان الصحيح والوثوق به ونقل الرسالة الإسلامية، وبشكل أوسع فإن العمل والمشاركة في المجتمع هي التي تكمل هذه الهوية وهي تظهر من خلال التعامل مع النفس والآخرين. فالهوية الإسلامية إذن منفتحة دينامية، مبنية على قواعد أساسية ولكنها متفاعلة مع بيئتها[١].

فإذا كان الإسلام ديناً متحضراً بهذه الدرجة فما على الحكومات الأوروبية إلا احترامه واحترام أتباعه، ويجب أن لا يكون هناك تحيز ضد تجمعات المسلمين في مؤسساتهم، وأن يسمح لهم بممارسة دينهم الحضاري[٢]. ويحاول العلماء المسلمون حتى اليوم ومنذ خمس عشرة عاماً الأخيرة أن يصيغوا هوية للمسلم الأوروبي مبنية على الأسس الإسلامية وعلى ما يتناسب مع الجو الأوروبي، وهذا هو الاندماج الوسطي والصحيح كما يفهمه المسلم.

إن أهم وظيفة تقع على المسلم أن يعطي هذه الأمور الأربعة شكلاً أوروبياً مبنياً على تعاليم الإسلام ومفهومه للحياة والموت والخلق.

وعلى المسلمين علماء وجمعيات أن يساعدوا على بلورة هوية المسلم الأوروبي وليس المسلم الباكستاني والهندي وغيره.

٣ ـ الاندماج الوسطي المطلوب:

إن الاندماج الوسطي المطلوب **هو أن لا يكون المسلمون بدون إسلام في أوروبا،** وأن لا يكونوا في أوروبا وهم خارجها في الوقت ذاته. إن الاندماج الوسطي هو بأن

---

(١) Ibid. p. 190 - 195.

(٢) Ibid. p. 196 - 197.

يكون المسلم عالماً بالأمور الأربعة السابقة التي تشكل هويته، محترماً البلد الذي يعيش فيه وقوانينه، مراعياً أسس دينه كمواطن مسلم فلا يوجد تناقض أبداً بين كون المسلم مواطناً أوروبياً صالحاً وبين تطبيقه لدينه. وهذا يعني أن على الأوروبيين (في كل دولة يكون المسلم فيها مواطناً) أن يحترموا موقفه ورأيه في الحياة والروحانيات، وحاجته للتعلم والفهم والتكلم بحرية والتربية والتعليم بما يتناسب مع قيمه الدينية، وأن يسعوا لتحقيق العدالة والتكافل مع المسلمين.

ويجب على الغربيين أن لا يتحيزوا ضد المسلمين قانونياً أو إدارياً عندما يطلبون التجمع في مؤسسات وجمعيات خاصة بهم، وأن يطبقوا ما يمليه عليه دينهم وضميرهم، إلا أنه وللأسف فالمسلمون اليوم يعانون من التحيز العلني والمستتر أحياناً بسبب نمو ما يسمى بالخطر الإسلامي والذي تغذيه الدعاية والإعلام المضاد للإسلام بسبب أحداث أفغانستان، والجزائر، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر. وقد رسخ بذهن الأوروبيين سياسيين وغيرهم أن المسلم المسالم هو ذاك الذي لا يمارس دينه.

ويتصرف الأوروبيون تصرفات ضد المسلمين مدفوعين بهاجس الخوف، أو الاعتقاد السيء المسبق بالمسلم، والأوروبيون يؤولون القانون ضد المسلمين، ولا يتوانون في بعض الأحيان من أن يبرروا أعمالهم السيئة ضد كل المسلمين بالادعاء بأنهم كانوا يتصرفون ضد الأصوليين أو المتطرفين.

ويمكننا أن نرى هذا التحيز ضد المسلمين وليس ضد أديان أخرى نالت الحرية منذ عقود، ويمكننا أن نرى ذلك بوضوح عندما يطلب المسلمون بناء المساجد أو تأسيس الجمعيات أو الدعم لمدارسهم وغيرها من أمور.

إن ملجأ المسلمين في هذه الأزمات هو القانون الأوروبي الذي يسمح للمسلم بممارسة هويته. إن على المسلمين التأكيد على ضرورة تطبيق القانون بعدالة على الكل بغض النظر عن الدين أو العرق.

وتقع المسؤولية على المسلمين أن يزودوا بعضهم بالمعلومات الكافية والدورات الخاصة وإنشاء المؤسسات في كل المجالات التي مهمتها الأولى المحافظة على دين المسلم إيمانه وروحانيته، وتشجيع الفهم الصحيح لتعاليم الإسلام، والبيئة التي يعيشون فيها، وأن يتعلموا وينقلوا تعاليم الإسلام للآخرين، وأخيراً أن يشجعوا المسلمين على الانخراط والاندماج في المجتمع الأوروبي لأنه لا شيء يقف أمام المسلمين في تطبيق ذلك. وعلى المسلمين أن يطوروا تصرفاتهم الإيجابية المبنية

على تعاليم الإسلام وأبعاد الهوية الإسلامية الأوروبية، وهذا يساعد المسلمين على فهم وتقييم بيئتهم بشكل موضوعي.

وعلى المسلمين أن يعلموا أن تعاليم الإسلام مرنة وصالحة لكل زمان ومكان، وهذا الأمر هو أحد أسباب استمرار الإسلام عبر القرون في شتى بقاع العالم: إفريقية، وآسيا، والشرق الأوسط وغيرها، وعلينا أن نوجد إسلاماً أوروبياً كما يوجد إسلام إفريقي، وآسيوي[١]، وعلى المسلم أن يأخذ أحدث الوسائل لتطبيق تعاليم الإسلام (في التربية والإدارة وغيرها) والعلوم والتكنولوجيا التي لا تتناقض أبداً مع الإسلام، ومعلوم في الإسلام أن كل ما لا يتناقض مع تعاليم الإسلام وهو ضروري للناس ولمصالحهم وحياتهم يصبح من تعاليمه، وبهذا الأسلوب يمكن للمسلم أن يشكل صورة وجوده وهويته المستقبلية والحاضرة في أوروبا..

(١) هذا لا يعني أبداً الدعوة للتغيير في المضمون، وإنما في الوسائل الملائمة لكل مكان وزمان، تماماً كاختلاف وسائل الدعوة في المرحلة المكية عن المرحلة المدنية.

القسم الخامس

التوصيات والخاتمة[١]

١ ـ إن وضع المسلمين في الغرب له خصوصياته واحتياجاته، لذا فإن على المسلمين في الغرب أن ينظموا أنفسهم ويقوموا بمشاريع فعالة من أجل الحفاظ على هويتهم الإسلامية والأجيال المسلمة الفتية، ومن أجل تثبيت وجودهم في الغرب والدفاع عن أنفسهم ضد الحملات المغرضة. ويجب القيام بمشاريع تربوية وإعلامية ودينية واجتماعية، قريباً للتعويض عما فات من تقصير.

وأحب التأكيد **على الأمور التالية:**

١ ـ ضرورة زيادة فتح مدارس إسلامية للمسلمين، والتي يتلقون فيها تعليمهم الإسلامي وتعينهم على التفقه بأمور دينهم وعقيدتهم ويمارسون فيها نموذجاً لحياة إسلامية.

٢ ـ أن تشكل لجنة للتعليم تكون من مهامها الأولى دراسة الاحتياجات الفعلية للمدارس، ومطالبة السلطات الحكومية بتقديم الدعم المالي لها، ويجب أن تضع هذه اللجنة لنفسها خطة لتحقيق الممكن، على أن تقدم نتائج أعمالها السنوية للمؤتمر السنوي لمسلمي القارة.

٣ ـ العناية بتحفيظ القرآن الكريم وفتح فصول لتعليمه في المراكز والمساجد، وإيجاد الحوافز لتشجيع الطلاب والطالبات للإقبال عليه، وتقديم النموذج الحي للتعليم الإسلامي من خلاله.

٤ ـ الاهتمام بتعليم اللغة العربية لغة القرآن الكريم، لربط أبناء المسلمين بكتاب الله وسنّة رسوله ﷺ مباشرة.

(١) انظر بحثي: المسلمون في البرازيل، الذي ألقي في أعمال ندوة مقتضيات الدعوة الإسلامية في العصر الحاضر، الذي عقد عام ٢٠٠١م في جامعة الشارقة.

٥ ـ العمل على إيجاد البديل الإسلامي للإعلام الفاسد في هذه البلاد، حماية لأبناء المسلمين وأسرهم من الضياع والذوبان في هذا المجتمع، وذلك بالعمل الدؤوب لإنشاء قناة تلفزيونية موجهة للمسلمين وغيرهم توضح الدين الإسلامي وتبين أحكامه وتدحض الشبهات التي تثار ضده، ودعم الصحف والمجلات التي يصدرها المسلمون.

٦ ـ تشكيل لجنة نسائية تكون مهمتها القيام بدراسة السبل التي تساعد المرأة المسلمة في هذا المجتمع على القيام بوظيفتها الخاصة لتكون أماً صالحة ومعلمة فاضلة ومربية للأجيال، تدرك مسؤوليتها بوعي وبصيرة، وداعية محتسبة تتحمل مسؤولية الدعوة للإسلام في المنشط والمكره، وتعمل هذه اللجنة على إنشاء مكتبات في المراكز الإسلامية والمساجد تعنى بشؤون الأسرة والمرأة والطفل، كتاباً ومجلة وشريطاً.

٧ ـ توجيه أجهزة الإعلام الإلكترونية في نشر رسالة الإسلام ومواجهة الدعاية الباغية.

٨ ـ التعاون بين المسلمين وغير المسلمين وبين المنظمات الإسلامية، كما يتعين على الجاليات المسلمة في البلدان غير المسلمة أن تقوم بدور إيجابي جنباً إلى جنب مع المواطنين غير المسلمين في تحقيق برامج الإصلاح والتعاون لتحقيق ما يلي:

١ ـ بيئة نظيفة وتنمية دائمة، ومجتمع يتميز بالحرص والجدية، والتكافل والانسجام والحوار بين الأديان.

٢ ـ الحوار الحضاري والمحاضرات الفكرية، ونظراً لقلة الموارد فإنه يتعين على المنظمات الإسلامية أن تؤكد على التعاون والوحدة بين المسلمين بدلاً من الضرب على وتر الخلافات وانعدام الثقة.

يتعين على الجميع مراعاة المبادىء التالية من أجل توطين التعاون بين المنظمات الإسلامية:

أ ـ تقوى الله.

ب ـ وضع اعتبارات الأمة والإخاء الإسلامي فوق أي اعتبار عرقي أو مصلحة خاصة.

ج ـ جعل الإخلاص لوجه الله هو الهدف الإسلامي.

د ـ اعتبار القيادة والسلطة مسؤولية وأمانة مقدسة وترفع قادة المراكز والمنظمات الإسلامية عن المصالح والأنانية والدوافع العرقية.

٩ ـ مشاكل الأسرة المسلمة والشباب والزواج:

١ ـ يجب الاهتمام بالتربية الإسلامية للبنات والنساء المسلمات وإعطاء ذلك أولوية كبرى.

٢ ـ إنشاء لجان أو هيئات تعنى بزواج المسلم والمسلمة واحتياجات الشباب ودراسة السبل الممكنة للحد من ظاهرة زواج المسلمات من غير المسلمين وزواج المسلم من غير المسلمات.

٣ ـ مضاعفة الجهد لتربية الشباب وخاصة أولئك الذين يعيشون في الغرب.

٤ ـ إدارة جمع الزكاة وتوزيعها بصورة مركزية وفعالة، بوصفها مصدراً للازدهار الاجتماعي والاقتصادي للأمة.

١٠ ـ يجب على البلدان الإسلامية والأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية أن توفر للأقليات الإسلامية وسائل التدريب في الأعمال المصرفية والمقاولات لمساعدتها في تحسين أوضاعها الاقتصادية.

١١ ـ التربية الدينية والروحية:

١ ـ من أجل الارتقاء بتعليم العقيدة الإسلامية بين أبناء الأقليات المسلمة، لا بد من الاستناد إلى القرآن والسنّة.

٢ ـ عند تعلم الشريعة الإسلامية لا بد من التأكيد على أن الإسلام سبيل متكامل يجمع تحت لوائه الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والروحية والسياسية للحياة.

١٢ ـ المشاكل والمسائل المتعلقة بالدعوة الإسلامية:

١ ـ يجب على الجمعيات والمؤسسات الإسلامية أن تستكشف عدداً من المجالات الاستراتيجية، كزيادة عدد المعتنقين الجدد للإسلام وجعلهم مندوبين للدعوة الإسلامية لغير المسلمين، ودعم نشاطهم وتبني قضاياهم.

٢ ـ يمكن لمعتنقي الإسلام الجدد أن يكونوا بمثابة جسر يؤدي إلى المجتمعات غير الإسلامية من أجل التخفيف من المخاوف والأطروحات المتكررة الموجودة في عقول أبناء كلا الجانبين.

٣ ـ إن الدعوة بوصفها رسالة رحمة من أجل إسعاد البشرية، يجب أن تتم على مستوى الجالية المسلمة المهاجرة وعلى مستوى الشباب المسلم في الجماعات غير الإسلامية، وعلى مستوى المجتمع المضيف، والداعية يجب أن لا يكون متحدثاً بلغة المجتمع غير المسلم وحسب، بل مطلعاً أيضاً على القيم الثقافية ومعايير

المجتمع المذكور، وبناءً عليه لا بد من تنمية الطروحات الخلاقة والمحبة الخالصة والألفة القوية.

٤ ـ الاهتمام بصفات الإمام القوي وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الدعاة الالتزام بالصدق والصبر واللطف والمرونة وتفهم القضايا المعاصرة والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

٥ ـ إيلاء أهمية كبرى لنشر رسالة الإسلام عبر القيم والمعايير الثقافية المحلية، وهذا يتطلب معرفة ودراية بالثقافة المحلية والمسائل الثقافية والسياسية المعاصرة.

١٣ ـ يجب على المسلمين أن يشاركوا في العديد من أنشطة المجتمع كمدافعين عن العدالة وحقوق الإنسان في مواجهة العنصرية والاضطهاد.

١٤ ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنتاج كتب ملائمة لعرض رسالة الإسلام لغير المسلمين وتربية المسلمين الجدد والمولودين في الغرب والدول الأخرى غير المسلمة، كما يجب على المؤسسات استعمال وسائل الإعلام الفنية الحديثة كالكمبيوتر والإنترنت والوسائل الصوتية والمرئية والأسطوانات المدمجة والأقمار الصناعية لنشر رسالة الإسلام بشكل حديث وجدي.

١٥ ـ **إن الجاليات الإسلامية ما زالت تواجه المشاكل والتحديات التالية:**

١ ـ نقص في المصادر التعليمية والموارد المالية المناسبة.

٢ ـ غياب الاتحاد والتعاون بين مجموعات المسلمين.

٣ ـ التأثير السلبي للثقافة والقيم الغربية على الأسرة والأشخاص المسلمين.

٤ ـ عدم وجود أساتذة وأئمة مؤهلين في العديد من المجالات.

٥ ـ التمييز العنصري الذي ينتشر بين بعض شرائح المجتمعات الأوروبية مع تباين بين الدول والمجتمعات هذه، وأثره على عدم استقرار الجالية وخوفها من المستقبل وتأثير ذلك أيضاً على واقع حياته الاقتصادية من خلال تمييز في الحصول على فرص العمل المتاحة إضافة إلى الأثر الاجتماعي والسياسي.

٦ ـ تأثير بعض آفات المجتمع الأوروبي (التفكك العائلي ـ الانحلال الجنسي ـ المخدرات ـ...) على أجيالنا الجديدة.

وقد تم وضع بعض المقترحات لمواجهة هذه التحديات:

١ ـ على المسلمين أن يبينوا أن للإسلام وجهاً حضارياً وأن الإسلام يوفر للعالم نظام عدالة ورحمة.

٢ ـ على المسلمين تنمية وعيهم بثقافة وتقاليد وتاريخ المجتمع غير المسلم الذي يعيشون فيه.

٣ ـ ضرورة العمل الجاد كي تعترف الدول الأوروبية بدين الإسلام رسمياً.

٤ ـ يجب ترشيح عدد من الشباب من الجاليات العرقية المتنوعة في الغرب والمعتنقين الجدد للإسلام لتدريبهم لكي يصبحوا أئمة في المستقبل لأنهم يعرفون جيداً لغة المواطنين وثقافاتهم.

هناك حاجة ماسة لتخصيص برامج تدريبية جيدة لرؤساء الجاليات الإسلامية والمسؤولين والعمال المسلمين.

٤ ـ السعي للاعتراف بالدين الإسلامي في الدول الأوروبية بما يعزز الهوية الأوروبية للمسلمين.

الخاتمــة

إن المسؤولية تقع على المسلمين في إنماء هويتهم أو زعزعتها في أوروبا. فعليهم لتحقيق هذا: أن لا يعملوا منفردين بل مجتمعين، وإن تفهم القوانين الأوروبية هو لصالحهم، وعليهم أن يشاركوا في الحياة السياسية والاجتماعية للبلد الذي يعيشون فيه. ولتحقيق هذا الأمر لا بد من القيام بعمل إيجابي بدلاً من عمل مبني على ردة الفعل... وقد يقع المسلمون في الغرب بخلط بين الغايات والوسائل، وكذلك قد يتحيز الأوروبيون في تطبيق قوانينهم ضد المسلمين بسبب جهلهم بالإسلام. وإن قواعد أصول الفقه والقضايا المتعلقة بالمصلحة تسمح للمسلمين بعيش بناء في الغرب وبناء مستقبله. وقد بينت هذه الدراسة أننا نعارض أي خطوات قصدها إما: إدماج المسلمين كلياً في المجتمع الغربي أو عزل المسلمين كلياً عن المجتمع الغربي. والهوية الإسلامية التي عرفناها ليست منكمشة بل هي متطورة ودينامية حسب المجتمع ومتطلباته. إن هذه الهوية: محافظة على أصولها ولكنها حريصة على التفاعل مع المضمون الذي هي فيه وتعيش فيه، وهي تتأقلم لتجد أهم الحلول المناسبة للمشاكل. وإن الأمر متعلق بالمسلمين ليكونوا صورة إيجابية عن أنفسهم، صورة بناءة عن أنفسهم وهذا ليس بالأمر السهل، والتحدي المستقبلي في العقود القادمة هو كيف يحسن المسلمون نظرتهم لأنفسهم، وهذا يقتضي مراعاة سنن التغيير الإلهية التي قال الله تعالى عنها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]. ويتفق كثير من الأوروبيين في أن مشكلة الإسلام مع الغرب هي مشكلة تفكير وعرض.

والمستقبل يتعلق بمدى قدرتنا على إفهام أنفسنا ومدى التفاهم مع الآخرين.
والمشكلة المقلقة هي استمرار سوء فهم الأوروبيين للإسلام مع العلم بأن المسلمين صار لهم فترة طويلة في الغرب ويقومون بحوارات معه. وعلى جميع المسؤولين في أوروبا مسلمين وغيرهم محليين ودوليين أن يتجاوزوا هذه العقبة من سوء التفاهم والشك بين المسلمين وغيرهم. وعلى الأوروبيين كذلك أن يغيروا ذهنيتهم وتصورهم عن المسلمين من الجانب السلبي إلى الجانب الإيجابي، وذلك بأن يسألوا أنفسهم: لماذا يطالب المسلمون وحدهم بكذا وكذا، ولماذا ننظر إليهم كأقلية منبوذة؟ بل يجب أن ينظروا إليهم على أساس أنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع الأوروبي، ويجب أن يتساءل الأوروبيون عندئذٍ ألا يمكن أن نساعد هذه الأقلية أو تلك في أعمالهم وأن نتقبلهم في مجتمعاتنا؟. ويمكننا في نهاية القرن الماضي أن نرى تقدماً وتطوراً متمثلاً جزئياً بملاحظة فقهاء المسلمين بأن الوجود الإسلامي في أوروبا صار حقيقة لا مناص منها وتطورت فتاواهم بناءً على ذلك.

ومما حدث تطور فيه على مستوى المسلمين في كل أوروبا هو: النظر الواقعي إلى أمور مثل الجنسية، والمشاركة في الحياة الاجتماعية الأوروبية وغير ذلك من أمور.

والملاحظ كذلك أن هناك ولادة لهوية إسلامية أوروبية، وهي الآن في طور أخذ شكلها الصحيح بعيداً عن الصور السيئة التي يقدمها الإعلام الغربي.

وإن اللاعبين السياسيين والمفكرين الأوروبيين يعلمون ذلك ويساهمون في حوار بناء مع المسلمين في ذلك، وهذا فعلاً ما يجب أن يحصل حتى يتم الربط بين الإسلام كدين والواقع العملي للمسلمين.

هذه المهمة عظيمة وتقع على عاتق كل المؤمنين وأصحاب الضمائر الحية الذين يرغبون في أن يعيشوا بناءً على مبادئهم بغض النظر عن النتيجة التي يحصلونها، وحتى لو قام العالم كله ضدهم، لأنهم يعلمون ثمن الإخلاص لله تعالى ثم لضمائرهم[1].

والله نسأل أن يجعل عملنا هذا خالصاً له، فما كان من صواب فمنه سبحانه، وما كان من تقصير فمن نفسي، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الشارقة ٩/ ٣/ ٢٠٠٢ م

---

(١) Ibid. p. 233 - 234.

المصـادر والمراجـع

أ ـ المصادر والمراجع العربية:

١ ـ **الأصور**، خالد محمد، الجاليات الإسلامية في أوروبا، المنافذ ـ المشكلات ـ الحلول، (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٩٨م)، ط. ١.

٢ ـ **الراوي**، أحمد، العمل الإسلامي في أوروبا واقع وآمال ومعوقات، ورقة ألقيت في ندوة مقتضيات الدعوة الإسلامية في ضوء المعطيات المعاصرة، ١٧ـ ١٩/ ٤/ ٢٠٠١م، جامعة الشارقة.

٣ ـ **عابدين**، سيد زين، وساردار، ضياء الدين، الأقليات المسلمة في الغرب، ترجمة صفاء روماني، (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٨م)، ط. ١.

٤ ـ **عبد القادر**، خالد محمد، من فقه الأقليات المسلمة، كتاب «الأمة»: (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٩٩٨/ ١٤١٨) ط. ١.

٥ ـ **النجار**، عبد المجيد، الدعوة الإسلامية بأوروبا بين الواقع ومقتضيات المستقبل، ندوة مقتضيات الدعوة في ضوء المعطيات المعاصرة، جامعة الشارقة ١٧ـ ١٩ (إبريل ٢٠٠١ م).

٦ ـ **السير سيريل تاونسند**، صورة العربي في الإعلام الأوروبي، من كتاب: «الإعلام الأوروبي حوار من أجل المستقبل»، أعمال المؤتمر الدولي السادس الذي نظمه مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي ٢٣ـ ٢٥/ ٢/ ١٩٩٨م في البحرين، ط. ١، ١٩٩٨م، بيروت: دار بيسان.

٧ ـ **وليد عرفات**، تدريس اللغة العربية والدراسات الشرقية والإسلامية في الجامعات البريطانية، جامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٧م.

أ ـ المصادر والمراجع الأجنبية:

1 - John Espesito, Islam's Bad Rap, Most Americans Know Little about Islam, ABCNEWS. com.

2 - AsmaGull Hassan, American Muslims, the New Generation, New York.

3 - Gilles Kepel, Allah In the West, Islamic Movements in America and Europe, trans. By Susan Milner, (Stanford, 1997).

4 - Abdul Hadi Hoffman, Muslims in Germany: the stuggle for integration.

5 - Jorgen S. Nielsen, Religion and Citizenship in Europe and the Arab World, (London, 1992).
6 - Jorgen S. Nielsen, The Christian - Muslims Frontier, choas, clash or Dialogue? (London, 1998).
7 - Ovey N. Mohammed, S.J., Muslim - Christian Relations, Past, Present, Future, (New-York, 1994).
8 - Tariq Ramadan, To Be A European Muslim, (Leicester: The Islamic Foundation, 1999).
9 - Nabil Matar, Islam in Britain 1558 - 1685, (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).
10 - Muhammad I. Ayish, American Media and the Arabs in the 1990'S; Toward An Analytical Model, University of Sharjah,, 2001.

تربيـة الناشئـة
أهميته ومشكلاته في أوروبا الغربية

٢٠٠٢/٣/٢٠

إعـداد
د. مسفر بن علي بن محمد القحطاني
الأستاذ بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن
المملكة العربية السعودية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

إن الإسلام هو رسالة الإنسان كله، وهو رسالته كذلك في كل مراحل حياته ووجوده، إنها هداية الله تصحب الإنسان أنى اتجه وأنى سار في أطوار حياته، إنها تصحبه طفلاً ويافعاً وشاباً وكهلاً وشيخاً، وترسم له في كل هذه المراحل المتعاقبة المنهج الأمثل الذي يحبه الله ويرضاه.

فلا عجب أن تجد في الإسلام أحكاماً وتعاليم تتعلق بالمولود منذ ساعة ميلاده، مثل إماطة الأذى عنه، والتأذين في أذنه، واختيار اسم حسن له، وذبح عقيقة عنه شكراً لله، وغير ذلك مما ضمنه الإمام ابن القيم كتاباً مستقلاً له سماه «**تحفة المودود في أحكام المولود**».

ونجد أحكاماً تتعلق بإرضاع الرضيع ومدته وفصاله وفطامه، ومن يرضعه وعلى من تكون نفقة المرضعة وأجرتها، وخصوصاً عند الطلاق وانفصال الأم عن الأب، فهنا نزل القرآن الكريم موضحاً ومفصلاً كل ذلك. يقول الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ وَعَلَى ٱلۡمَوۡلُودِ لَهُۥ رِزۡقُهُنَّ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ لَا تُكَلَّفُ نَفۡسٌ إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ وَعَلَى ٱلۡوَارِثِ مِثۡلُ ذَٰلِكَۗ فَإِنۡ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٖ مِّنۡهُمَا وَتَشَاوُرٖ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَاۗ وَإِنۡ أَرَدتُّمۡ أَن تَسۡتَرۡضِعُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا سَلَّمۡتُم مَّآ ءَاتَيۡتُم بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وبعد ذلك نجد أحكاماً تتعلق بالإنسان صبياً وشاباً وكهلاً وشيخاً، فلا توجد مرحلة من حياته إلا وللإسلام وأحكامه فيها توجيه وتشريع. وأكثر من ذلك أنها تعنى بالإنسان قبل أن يولد وبالإنسان بعد أن يموت.

ولا غرو أن وجدنا في الإسلام أحكاماً تتعلق بالجنين، من حيث وجوب حمايته، والحرص على حياته، واستمرار غذائه بمقدار كافٍ، ولهذا حرم الشرع الإجهاض، وقدر دية محددة تجب على من تسبب في إسقاط الجنين، وشرع للحامل أن تفطر

في رمضان إن خافت على جنينها أن يقل غذاؤه، وتتأثر صحته، إلى غير ذلك من الأحكام التي تتعلق بالحمل وميراثه وبالحامل ونفقتها مدة الحمل وإن كانت مطلقة: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا۟ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

كما وجدنا في الإسلام أحكاماً أخرى تتعلق بالإنسان بعد موته، من وجوب تغسيله وتكفينه والصلاة عليه، ودفنه بكيفية خاصة، ومن شرعية التعزية فيه، والدعاء له وتنفيذ وصاياه، وقضاء ديونه التي للعباد أو لله تعالى، وغير ذلك مما يشمله كتاب «الجنائز» وغيره في الفقه الإسلامي.

فالإسلام رسالة لجميع الناس وهداية للخلق جميعاً في كل مجالات الحياة وفي كل ميادين النشاط البشري، فلا يدع جانباً من جوانب الحياة الإنسانية إلا كان له فيها موقف، وقد يتمثل في الإقرار والتأييد أو في التصحيح والتعديل، أو في الإتمام والتكميل، أو في التغيير والتبديل، وقد يتدخل بالإرشاد والتوجيه، أو بالتشريع، والتقنين، وقد يسلك سبيل الموعظة الحسنة، وقد يتخذ أسلوب العقوبة الرادعة، كل في موضعه.

المهم هنا: «أنه لا يدع الإنسان وحده ـ بدون هداية الله عزّ وجلّ ـ في أي طريق يسلكه، وفي أي نشاط يقوم به: مادياً كان، أو روحياً، فردياً أو اجتماعياً، فكرياً أو عملياً دينياً أو سياسياً، اقتصادياً أو أخلاقياً»[١].

ومن هذا الشمول ما يتعلق بموضوع بحثنا وهي الأحكام والتعاليم المختصة بتربية الأولاد، فلم تدع نصوص القرآن والسنّة مجالاً من مجالات التربية إلا ووضعت لنا فيه منهجاً واضحاً نسير عليه لنهتدي في أمور الدنيا والآخرة، كما حاولت في هذا الموضوع تسليط الضوء على أبرز مشكلات التربية في المجتمعات الغربية ووضع بعض الحلول والتوصيات العملية لعلاج الأزمة التربوية التي يعاني منها أبناء الجالية الإسلامية في الغرب.

وقد جعلت الموضوع في ثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: أهم وسائل التربية للناشئة.

المبحث الثاني: أهم المجالات التربوية للناشئة.

المبحث الثالث: أهم المشكلات التربوية التي يعاني منها الناشئة في المجتمعات الغربية.

(١) الخصائص العامة للإسلام د. القرضاوي ص ١٠٩ـ١١١.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل في ميزان أعمالنا يوم نلقاه، فما أصبت فمن الله وما أخطأت فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله ﷺ منه بريئان، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قدمه
د. مسفر بن علي القحطاني
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
ص. ب. ١٥١٦ الرمز البريدي الظهران ٣١٢٦١

المبحـث الأول

أهم وسائل التربية للناشئة

الأولاد قرة عين الإنسان في حياته وبهجته في عمره وأنسه في عيشه، بهم تحلو الحياة وعليهم تعلق الآمال، وببركتهم يستجلب الرزق وتتنزل الرحمة ويضاعف الأجر. بيد أن هذا كله منوط بحسن تربية الأولاد، وتنشئتهم النشأة الصالحة التي تجعل منهم عناصر خير، وعوامل بر، ومصادر سعادة، فإن توافر للإنسان في أولاده هذا كله كانوا بحق زينة الحياة الدنيا، كما وصفهم الله عزّ وجلّ بقوله: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦].

ولهذا كان من دعوات النبي ﷺ لمن يحب، الإكثار في المال والولد. فقد روى أنس رضي الله عنه أنه دخل على النبي ﷺ ومعه أمه وخالته فصلى بهم النبي ﷺ ثم دعا لهم بكل خير، فقالت أم أنس: يا رسول الله خويدمك، ادع الله له، فدعا له بكل خير وقال في آخر دعائه: «اللّهم أكثر ماله وولده وبارك له»(١).

وهم الصدقة الجارية الباقية دون انقطاع بعد موت الإنسان لقوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ـ وذكر منها ـ ولد صالح يدعو له...»(٢).

أما إذا غفل الوالدان عن تربية الأولاد وتوجيههم الوجهة الصحيحة الصالحة كانوا بلاءً ونكداً وغماً وشقاءً وهماً واصباً، وراءه السهر بالليل والتعب بالنهار.

والمسلم الحق يدرك مسؤوليته الكبرى إزاء أولاده الذين نجلهم وقدمهم للحياة، إذ سمع صوت القرآن يهتف به: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦].

وإذ يسمع صوت النبي الكريم ﷺ يضعه أمام مسؤوليته الكبرى في الحياة:

«كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راعٍ ومسؤول عن رعيته، والرجل راعٍ في أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راعٍ في مال سيده ومسؤول عن رعيته، فكلكم راعٍ وكلكم مسؤول

(١) رواه البخاري (٥٨٥٩).
(٢) رواه مسلم (٣٠٤٨).

عن رعيته»(١). ولا يخفى كم لهذه المسؤولية من تبعات كبرى ملقاة على عاتق كل من يوجه هذه الناشئة ويقوم بشؤونها لتقوم بدورها المطلوب في العبادة والعمارة(٢).

هناك وسائل عديدة للتربية وإصلاح الناشئة، ولكني أوجز بذكر أهم وسيلتين يقوم بها الأب أو تقوم بها الأم في تربية أولادهم:

أولاً: التعليم:

أثبتت الإحصائيات أن ٩٠٪ من العملية التربوية تتم في السنوات الخمس الأولى، كما أن الطفل في هذه الفترة يميل إلى إرضاء والده، ويحاول أن يخرج منه عبارات الثناء والإعجاب، ولذلك كان من البديهي أن يستغل الأب هذه الفترة الهامة في تعليم وتوجيه أولاده الصغار. يقول ابن الجوزي رحمه الله: ((أقوم التقويم ما كان في الصغر، فأما إذا ترك الولد وطبعه، فنشأ عليه ومرن كان رده صعباً قال الشاعر:

إن الغصون إذا قومتها اعتدلت ... ولا يلين إذا قومته الخشب
قد ينفع الأدب الأحداث في مهد ... وليس ينفع في ذي الشيبه الأدب))(٣)

ولذلك وجب على الأب أو الأم تعلم أصول الدين وأركان الواجبات وقواعد الشريعة ومبادىء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى يكونوا معلمين لأولادهم هذه الركائز، وإذا أهمل هذا الأمر قامت التربية على أساس خاطىء، وكانت أقرب صلة إلى الانحراف والجنوح.

فالطفل في صغره لا يعرف ولا يميز بين الصالح والطالح والخير والشر، إنما لديه رغبة يحس بها في نفسه تدفعه إلى طاعة من يوجهه ويرشده فيعيش تحت سلطته وإمارته، فإن لم يجد هذه السلطة الموجهة الضابطة لتصرفاته والموجهة لها فإنه ينشأ قلقاً حائراً ضعيف الإرادة والشخصية، لهذا فإن دور التربية والتعليم المبكر له أهميته في استقامة شخصية الطفل وتحقيق التوافق النفسي عنده(٤).

فنجد رسول الله ﷺ يمارس هذا الدور التعليمي بشكل عملي وهو القدوة لنا في ذلك. فقد روي مرة أنه رأى غلاماً لا يحسن سلخ الشاة فقال له: «تنح حتى أريك، فأدخل يده بين الجلد واللحم فدحس بها حتى توارت إلى الإبط ثم مضى»(٥) ومثال

(١) رواه البخاري (٨٤٤).
(٢) انظر: «شخصية المسلم» د. الهاشمي ص ١٢٣ و ١٢٥.
(٣) «الطب الروحاني» ص ٦٠.
(٤) «التربية الإسلامية» للخلاوي ص ١٤٦.
(٥) رواه أبو داود (١٧٥).

ذلك أيضاً قوله ﷺ لابن عباس لما صلى خلفه فقال: «يا غلام إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك»[1].

وهناك أساليب للتعلم كثيرة ينبغي أن يطرحها الأب مع ابنه.

مثال ذلك من فعل النبي ﷺ، ما رواه أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقاً وكان لي أخ يقال له: أبو عمر وهو فطيم كان إذا جاء قال: «يا أبا عمير ما فعل النغير والنغير كان يلعب به وربما حضرت الصلاة وهو في بيتنا فيأمرنا بالبساط الذي تحته فيكنس ثم ينفخ فيقوم ونقوم خلفه فيصلي بنا»[2].

فمن الفوائد التربوية في هذا الحديث:

١ ـ أنه ﷺ استقطع وقتاً لمداعبة الأطفال.

٢ ـ استخدم أسلوب التكني، وهذا الأسلوب يشعر أهله بأنهم أصبحوا في مصاف الرجال.

٣ ـ الجملة التي قالها عليه الصلاة والسلام «يا أبا عمير ما فعل النغير» فيها فوائد: إنها قصيرة، سهلة الحفظ، فواصلها محببة مناسبة لنفس الطفل.

٤ ـ تنظيف البساط يدل على الترتيب العملي لاكتساب مهارة النظافة إيمانياً وسلوكياً.

٥ ـ نزول الرسول ﷺ للمستوى العقلي للطفل مما يثمر التفاعل.

٦ ـ صلاة الرسول ﷺ في البيت تغرس مفهوم القدوة في العبادة[3].

الشاهد أن التعليم له أهميته البالغة في الصغر، وإهمال ذلك ينتج عنه آثار وخيمة للطفل والأسرة.

ومن الأساليب التعليمية المفيدة التي استخدمها النبي ﷺ مع الصبيان قوله لابن عباس: «يا غلام إني معلمك كلمات: احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده تجاهك وإذا سألت فاسئل الله وإذا استعنت فاستعن بالله واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك ولو اجتمعت على أن يضروك لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك رفعت الأقلام وجفت الصحف»[4].

ومن الفوائد التعليمية في هذا الحديث: حرص النبي ﷺ مع كثرة أعماله وانشغاله

---

(١) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب ١/٤٥٩. (٢) رواه البخاري (٥٦٦٤).

(٣) انظر: من أساليب الرسول ﷺ في التربية نجيب العامر ص ١٠١.

(٤) رواه الترمذي رقمه (٢٤٤).

أن يخص الصغار بنصائح عظيمة، كذلك حث النبي ﷺ على أن تكون كلماته قليلة لتحفظ ويعمل بها، وهذا هو المناسب لمرحلتهم العمرية والفكرية، ثم نرى في نصيحته جوامع كلم فيها خير الدنيا والآخرة.

ثانياً: التأديب:

يعترف المربون المسلمون بأهمية العقاب ويقرونه، وذلك لما له من دور في تعديل سلوك الولد وتوجيهه، على أن يستخدم عند الحاجة إليه مع مراعاة الناحية العمرية للولد ونوع العقوبة المستعملة ومقدارها الذي يثمر تربية نافعة للولد ولا تنتج عنه آثار سلبية. والضرب نوع من أنواع العقوبة وقد ثبت أنه ﷺ: «رأى أبا بكر رضي الله عنه وهو يضرب غلاماً ولم ينكر عليه»[1] لكن ينبغي أن يكون الضرب آخر العلاج، لأن الولد إذا تعود عليه وألفه عند كل خطأ يقع فيه فإنه لن يصبح له تأثير فيه بعد ذلك.

وفي استحباب التدرج في العقوبة فضل ونفع كبير وأثر تربوي صالح، فيندب أن يبدأ في إصلاح خطأ الولد بالإعراض عنه والعبوس في وجهه ومنعه من محبوباته، وهكذا.

وقد يكون التهديد بالضرب أنفع من الضرب وتحقيقاً لمقصد التأديب كما ورد أنه ﷺ أمر بتعليق السوط في البيت[2].

وقد اختلف التربويون في السن الذي يعاقب عليه الطفل، وذهب بعضهم إلى أنه لا يكون قبل العاشرة قياساً على الصلاة وهي من المأمورات.

وقد حرص الصالحون والمربون والعلماء والخلفاء والسلاطين مع كثرة أعمالهم وعظيم مسؤولياتهم على تنشئة أولادهم على الأدب، فكان كثير منهم يعهد بابنه إلى مربٍ يهتم به.

يقول الذهبي رحمه الله: ((كان المأمون قد وكل الفراء ولديه يلقنهما النحو، فأراد القيام فابتدرا إلى نعله فقدم كل واحد فردة، فبلغ ذلك المأمون فقال: لن يكبر الرجل عن تواضعه لسلطانه وأبيه ومعلمه))[3].

وقال عبد الملك بن مروان: «علمهم الصدق كما تعلمهم القرآن واحملهم على الأخلاق الجميلة وارو لهم الشعر ليشجعوا وينجدوا وجالس بهم أشراف الناس

---

(١) رواه الحاكم ١/ ٤٥٤.

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد (١٢٣٤). (٣) «نزهة الفضلاء» ٢/ ٧٤٥.

وأهل العلم منهم، فإنهم أحسن الناس ورعاً وأوفرهم أدباً، وجنبهم السفلة والخدم فإنهم أسوأ الناس ورعاً وأسوأهم أدباً، ومرهم فليستاكوا عرضاً وليمصوا الماء مصاً ولا يعبوه عباً، وقرهم في العلانية وذلهم في السر، واضربهم على الكذب، إن الكذب يدعو إلى الفجور، والفجور يدعو إلى النار، وجنبهم شتم أعراض الناس فإن الحر لا يجد من عرضه عوضاً. وإذا ولوا أمراً فامنعهم من حرب الناس فإنه عار باقٍ وثأر مطلوب، واحملهم على صلة الأرحام، واعلم أن الأدب أولى بالغلام من النسب»[1].

وهنا سؤال قد يثور في ذهن الوالد عن دوره في التربية مع كثرة أعماله وضيق وقته، كما هو حال كثير من الآباء أو الأمهات في عصرنا الحاضر، وهل يمكن أن نجد مؤدبين في عصرنا هذا؟

وللإجابة على هذا السؤال نقول: يمكن ذلك عن طريق معلم للقرآن، أو أستاذ صالح في مكتبة مسجد أو معلم رباني أفرّغه ساعات في اليوم لتعليم الأبناء وتأديبهم ولو بأجرٍ باهظ، لأننا قد ننفق من الأموال الكثير على إصلاح البيوت والأثاث والسيارات ونبخل بالإنفاق في إصلاح أبنائنا وبناتنا وهم أكبادنا تمشي على الأرض.

وكان السلف لحرصهم على التأديب يرسلون أبناءهم للعلماء ليتعلموا من أدبهم قبل علمهم، ومن ذلك ما قاله حبيب بن الشهيد لابنه: «يابني! اصحب الفقهاء والعلماء وتعلم منهم وخذ من أدبهم، فإن ذلك أحب إليّ من كثير من الحديث»[2].

وقال الإمام مالك: «كانت أمي تعلمني وتقول لي: اذهب إلى ربيعة فتعلم من أدبه قبل علمه»[3].

وحلقة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كان يحضرها أكثر من خمسة آلاف، كان ممن يكتب الحديث فيها خمسمائة فقط والبقية يحضرون ليتعلموا من هديه وسمته وخلقه[4].

---

(١) «لباب الآداب» ص ٢٠٣.
(٢) «تذكرة السامع والمتكلم» ص ٢٣. (٣) «صفحات من أدب الرأي» ص ٦٣.
(٤) انظر: «سلوك الأدب مجال الحياة» د. محمد عقيل موسى ص ٧٥.

المبحـث الثـانـي

أهم مجالات التربية للأولاد

أولاً: التربية الإيمانية:

أ ـ تعريف الولد بالله عزّ وجلّ عن طريق إيقاظ فطرته ليتعرف من حوله على من خلق السماوات والأرض وسائر الكائنات، من أجل أن تبدأ معالم التوحيد عنده واضحة، وذلك بالأسئلة والمناقشة عن خلق السماوات والأرض وتدبر الصانع وحكمته في خلقه.

ب ـ تعريفه أن النعم والخيرات هي من الله وتستحق الشكر بالعبادة والإيمان به.

ج ـ إذكاء مراقبة الله في قلبه.

وفي قصة لقمان مع ابنه أكبر شاهد على هذا النوع من التربية في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٥﴾ يَٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴿١٦﴾﴾ [لقمان: ١٣ـ١٦].

د ـ تربيته على أداء العبادات: كالصلاة والصيام وغيرها من العبادات التي تعمق الإيمان في قلب الولد وتدعو إلى المزيد من العمل الصالح.

ثانياً: التربية الخلقية:

أ ـ تربيته على الحياء والإقدام والكرم والشجاعة والعفة والقناعة من خلال صور عملية يقتدي فيه الطفل بوالديه أو معلميه أو من خلال المشاهد البطولية لسلفنا الصالح.

ب ـ تربيته على آداب المجلس وآداب الطريق وآداب المخالطة والمصاحبة بتعليمه السنن القولية والفعلية لكل سلوك وفي موقف النبي ﷺ مع عمرو بن أبي

سلمة لما علّمه آداب الأكل أبين مثل حيث قال له: «يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك» يقول ابن أبي سلمة: «فما زالت تلك طعمتي بعد»[١].

ج ـ تربيته على رحمة الحيوانات والرفق بهم وكيفية التعامل مع هذه المخلوقات عند الحاجة إليها.

د ـ الاستعاذة من الشيطان الرجيم، فقد قال النبي ﷺ «يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا من خلق كذا، حتى يقول: من خلق ربك، فإذا بلغه فليستعذ بالله وَيَنْتَهِ»[٢] فتدخل الاستعاذة في كل ما يلغي الشيطان في نفس المؤمن حتى ينصرف عنه الشيطان ويطمئن قلب المؤمن بالاستعاذة بربه.

ثالثاً: التربية الفكرية:

أ ـ الذكاء وتنميته: وذلك بإبعاده عن الصحبة الفاسدة التي تسخر طاقاته الفكرية فيما لا ينفع أو يضر، كما لا ينبغي للأب أن يعطي ابنه المجال للكلام والنقاش والحوار وأخذ الرأي في بعض القضايا، كما ينبغي الاهتمام في عدم إفراطه في السمنة لما لها من الآثار السلبية على البلادة وضعف التفكير.

ب ـ تنمية قدرته على الحفظ وهذا له أهميته في الصغر إذا درب عليه إلى حداثته: يقول ابن خلدون ((التعليم في الصغر أشد رسوخاً وهو أصل لما بعده))[٣].

وأهم شيء يحفظ للناشىء فكره وعلمه تحفيظه القرآن الكريم، إذ فوائده عليه لا تحصى وآثاره الإيجابية لا تعد وتبقى بركة القرآن في سلوكه وفكره واضحة وكبيرة.

ج ـ المبادرة بتعليمه وإدخاله المدارس المناسبة له والتي تنمي معارفه وقدراته.

د ـ أهمية العدل بين أبنائه في العطية مهما كانت هناك بينهم من فروق فطرية، إذ يعمد بعض الآباء والأمهات إلى إغفال العدل بين الأبناء والبنات أو تفضيل الأبناء على البنات، وقد ذكر النبي ﷺ في فضل تربية البنات من الأحاديث ما لم يذكر في الأبناء ومنها قوله ﷺ: «من كانت له ثلاث بنات يؤدبهن ويكفلهن ويرحمهن فقد وجبت له الجنة، فقال رجل من بعض القوم: واثنين فقال: واثنين»[٤].

---

(١) رواه البخاري (٤٩٥٧). (٢) رواه البخاري (٣٠٣٤).

(٣) انظر: مسؤولية الأب المسلم دز باحارث ص ١٠١.

(٤) رواه أحمد (٨٠٧١).

رابعاً: التربية الجسمية:

أ ـ يعلمه آداب الأكل، ومضرة الإكثار منه، وكذلك آداب الشرب والتدريب على الصيام كما كان يفعل الصحابة.

ب ـ تربيته على النظافة في البدن والملبس وعند قضاء الحاجة، وهذه لها دورها الكبير على سلامته من الأمراض وبقاء صحته في نماء.

ج ـ آداب النوم وتعليمه لها.

د ـ آداب اللبس والزينة والاحتشام والابتعاد عن التخنث والتشبه والقزع.

هـ ـ تعليمه الرياضة واللعب: الرماية والسباحة وركوب الخيل وغيرها مما يجعل بدنه قوياً صحيحاً، إذ المؤمن القوي أحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير.

المبحث الثالث

أهم المشكلات التي تواجه ناشئة المسلمين في أوروبا الغربية وكيفية علاجها

تمهيد:

إن الناشىء المسلم الذي جاوز حدَّ الصغر وشبّ وكبر، يرادف الشاب ـ كما تنبئنا بذلك كتب اللغة[١] وإن لم يصل بعد إلى سن الرجولة، هذا الناشىء كما ينشّأ ويربى في محيط الدول الغربية متشرباً ثقافات مجتمعه وقيمه، يعيش في ظل متناقضات حضارية تملك عليه أقطار نفسه، قبل أن تملأ أقطار أرضه التي يعيش عليها.

إن هذا الناشىء المسلم وفي هذا العصر بالتحديد، قد أحيط به من كل جانب بثقافات مضادة ومراجع شائهة وحضارات مناوئة، وأعداء ألداء، وجملة هائلة من المتناقضات، وكل ذلك يغرقه في بحر عميق الأغوار متلاطم الأمواج، والمسكين مضطرب في هذا الخضم، يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب إذا أخرج يده لم يكد يراها، وكلما امتدت إليه يد تحاول إنقاذه جذبته يد أخرى، ربما كانت أقوى وأكثر تأثيراً وجاذبية.

إن هذا الناشىء المسلم محاط فكرياً بما يغريه ويخدعه، من باطل زائف مبهرج، وتسميات براقة خالية، وشعارات كاذبة ليس تحتها إلا الأفاعي وسمومها، إنه محاط بكثير مما يصرفه عن دينه ومنهجه وأصالته، يلقي به لقمة سائغة، وقنيصة مخدرة في مخالب صائدية وأفواه أعدائه.

ومن هنا سنبحث في الأسطر التالية بعض المشكلات التي تواجه الناشئة المسلمة في أوروبا الغربية وكيفية علاجها[٢].

---

(١) «مختار الصحاح» ص ٦٥٩.

(٢) انظر: تربية الناشىء المسلم د. علي عبد الحليم ص ٧.

أولاً: مشكلة الضعف الإيماني والانحراف العقدي:

إن دين الإسلام بوصفه الدين الخاتم وبوصفه صاحب المنهج المتكامل قد أتى بكل ما يحتاجه الإنسان في حياته، ومن أهم احتياجات الإنسان: الإيمان بالله عزّ وجلّ، إذ هو غذاء للروح الإنسانية لا تقوم إلا به، كما أن الطعام والشراب غذاء للجسد.

والناشىء المسلم ينبغي له أن يربى على طاعة الله عزّ وجلّ ويسلك في توجهه لله الطريق الصحيح حتى لا ينحرف به المسار نحو مهاوي الضلال والبدع والإلحاد. ومما لا يخفى أن الناشىء في الدول الأوروبية يعيش حياة علمانية تحكمها الأنظمة والتشريعات المحلية، وبالتالي ظهرت أجيال لا تؤمن إلا بالمادة، وصلتها بالدين ضعيفة جداً، وقد يكون الناشىء المسلم عرضة لهذا التأثير.

ومع غلبة الجو العلماني في أوروبا الغربية إلا أن الصوت الديني القوي فيها هو للنصرانية. وهناك دراسة تبين أن الفاتيكان يعد خطة إعلامية وسياسية كبرى لتنصير على وجه الخصوص العالم من ناحية ولتوعية النصارى بدينهم من ناحية أخرى. وتشير بعض الإحصائيات أن ٢٣٠ محطة تلفزة تنصيرية تم إنشاؤها في ١٩٧١م وفي ٢٠٠١م بلغت ٤٤٥٠ محطة ومن المتوقع أن تصل إلى ٥٤٠٠ محطة في عام ٢٠٢٥م[١]. وقد يكون لهذا العدد الكبير من الهجوم الإعلامي التنصيري تأثير على عقائد أبناء المسلمين، فضلاً عن وجود مدارس كثيرة تهتم بتدريس النصرانية لطلابها. وقد أشارت بعض الدراسات التعليمية في السويد أن هناك عودة لتدريس النصرانية والتبشير بها عملياً من خلال المناهج وطرق التدريس[٢]. وربما لا يختلف الحال عن بقية الدول الإسكندنافية والأوروبية الأخرى.

ثانياً: مشكلات الانحراف السلوكي والاجتماعي:

تعد ظاهرة الانحراف السلوكي نحو الجنس والجريمة والمخدرات عند أبناء الغرب ظاهرة خطيرة تهدد مستقبلهم وتنذر بكوارث اجتماعية وأمنية عظيمة، فالإحصائيات تشير أن:

- ١٣ مليوناً يتعاطون الماريونا (نوع من المخدرات) في الغرب يومياً.
- في ألمانيا أكثر من ٦٠ ألف طفل مشوهين دون الرابعة عشرة بسبب المخدرات.

---

(١) مجلة «النبأ» يناير ٢٠٠١م.

(٢) انظر: نشرة «مستخلصات» الصادرة عن مكتبة الملك فهد الوطنية عدد شوال ١٤٢٢هـ.

ـ رواج تجارة استقلال الأطفال دون سن الرابعة في الدعارة بالغرب!!.

ـ كما أن تجارة الرقيق (الجنس) هي ثالث تجارة غير مشروعة من حيث الدخل في أمريكا، ويقدر حجم العائد السنوي من هذه التجارة ٧ مليارات سنوياً. ويقترب هذا العدد بشكل كبير في أوروبا[١].

ـ القانون السويدي يبيح زواج الأشقاء بعضهم من بعض[٢].

ـ شارك عشرات الآلاف من أنصار مثليي الجنس في باريس في تظاهرة (غاري برايد ٢٠٠٠)، التي باتت حدثاً سنوياً تقليدياً استهوى مئات الآلاف من الشواذ في عموم أوروبا[٣].

هذه بعض ملامح الفساد أو الانحراف السلوكي عند فتيان الغرب، وإذا عدنا إلى أسباب هذه الظاهرة لوجدنا أن الإعلام المرئي على وجه الخصوص يمثل المرتبة الأولى في أسباب الفساد والإفساد للناشئة من خلال ما يعرض على شاشاته من مبادىء وضيعة وسلبيات. فقد جاء في تقرير صدر عن اليونسكو أن إدخال وسائل الإعلام الجديدة وخاصة في المجتمعات التقليدية أدى إلى زعزعة عادات ترجع إلى مئات السنين.

إضافة إلى ذلك فقد قام الدكتور (تشار) بدراسة مجموعة من الأفلام التي تعرض على الأطفال عالمياً فوجد أن ٢٩,٦٪ تتناول موضوعات جنسية و ٢٧,٤٪ تتناول الجريمة و ١٥٪ تدور حول الحب بمعناه الشهواني العصري المكشوف. وقد ذكرت إحدى الدراسات الغربية التي أجريت على ٥٠٠ فيلم طويل أن موضوع الحب والجريمة والجنس يشكل ٧٢٪ منها[٤] حتى الرسوم المتحركة التي تعرض للناشئة لا تخلو من إثارة العنف والجريمة لدى الأطفال، تؤكد ذلك دراسة بريطانية مستقلة تبين أن العنف أصبح سمة مميزة لبرامج الأطفال في التلفزيون البريطاني وبخاصة حلقات الرسوم المتحركة، أشارت الدراسة إلى أن مشاهد العنف في برامج الأطفال زادت في العام الماضي بنسبة ٣٠٪ على الرغم من كل الحملات الدعائية إلى تقليل نسبة العنف في برامج التلفزيون حفاظاً على الناشئة[٥].

كما تدل الإحصائيات الأخيرة التي أجريت في إسبانيا أن ٣٩٪ من الأحداث

(١) مجلة «الأسرة» (٧٦) رجب ١٤٢٠هـ. (٢) مجلة «النبأ» (٥٦) محرم ١٤٢٢هـ.

(٣) مجلة «البيان» (١٥٣) جمادى ١٤٢١هـ.

(٤) رسالة الجامعة (جامعة الملك سعود) العدد ٧٥٦ شوال ١٤٢٢هـ.

(٥) مجلة «الأسرة» (٤٣) شوال ١٤١٧هـ.

المجرمين قد انتسبوا أفكار العنف من مشاهد الأفلام والمسلسلات[١] فالطفل والناشىء المسلم وهو يعيش في هذا المحيط الخطير يحتاج إلى رعاية خاصة من والديه واهتمام واسع لكل ما يخدم تربيته ويبني شخصيته. فهناك دراسة نشرتها مجلة «الأسرة»[٢] تبين أن الناشىء في حاجة ماسة إلى قرب والديه منه، وعند فقده لأحدهما تتشكل له نفسية مضطربة قد تقوده نحو العنف أو المخدرات، فليس هناك أفضل من الدفء الأسري يعيشه الناشىء بين أبوين يغذيانه بالإيمان والعلم والأخلاق الحميدة. يؤيد ذلك ما أثبتته دراسة بريطانية حديثة أن الآباء الذين يخصصون خمس دقائق فقط يومياً للنقاش مع أبنائهم، يثمر ذلك ثقة في النفس وقدرة على الإبداع والابتكار لدى أبنائهم[٣].

ومن المهم ذكره هنا أن انشغال الأب في طلب الرزق في المجتمع الغربي لا ينبغي أن يتبعه انشغال الأم أيضاً عن البيت وممارسة دورها في تربية أولادها. ففي فرنسا مثلاً أجريت دراسة على ٢,٥ مليون فتاة عاملة بينت أن ٩٠٪ منهن يرغبن في العودة إلى البيت لتجنب التوتر الدائم في العمل، ولعدم استطاعتهن رؤية أزواجهن وأطفالهن إلا عند تناول طعام العشاء[٤].

ثالثاً: مشكلة الفقر وضعف الموارد المالية:

إن الأعداد الهائلة للمسلمين في الغرب التي تتراوح حسب التقديرات الأخيرة بين ١٦ـ٢٦ مليون مهاجر مسلم ـ وفق اختلاف المصادر في أوروبا ـ ما جاءت إلا طلباً للعمل وبحثاً عن مصادر الرزق هناك في غالب أحوالها. ولهذا يشكل الهاجس الاقتصادي لدى المهاجرين عامل تحدٍ كبير في بقائهم أو رجوعهم إلى أوطانهم، علماً بأن النسبة الأكبر من هؤلاء المهاجرين يعيشون حياة الكفاف من ناحية وحياة الضغوط الاجتماعية والنفسية بالإضافة إلى السياسية من ناحية أخرى، إذ بدأت الدول للضغط على الهجرة ووجود الأقليات عندهم. وهذا ما دعا رئيس الحكومة الإسبانية السابقة (فليبة غونثالث) في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس البرلمان الأوروبي حيث قال: «إن قضية الهجرة أصبحت من الخطورة بحيث تشكل القضية الملحة الأولى على جدول أعمالنا، وينبغي أن ندرك جيداً بأنه لا يمكن لبلد واحد أن يستطيع التصدي لمثل هذه

(١) رسالة الجامعة (جامعة الملك سعود) ٧٥٦ شوال ١٤٢٢هـ.

(٢) في عددها (٧٦) رجب ١٤٢٠هـ.

(٣) مجلة «الأسرة» العدد (٧٠) محرم ١٤٢٠هـ وانظر أيضاً: مجلة «المجتمع» (١٣٩٣) ذو الحجة ١٤٢٠هـ.

(٤) مجلة «لبيان» (١٤٩) محرم ١٤٢١هـ.

المشكلة. ينبغي أن نجمع الجهود لوضع سياسة اتحادية منسقة لحل هذه المعضلة»[1] وأعتقد أن حل هذه المعضلة عند الأوروبيين هي بالحد من الهجرة وربما إعادة كثير منهم إلى أوطانهم من أجل معالجة مشكلة البطالة في بلادهم.

وللأسف إن العامل الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الأقليات المسلمة في أوروبا، دفع الكثير للزج بأبنائهم للعمل الإضافي وقد يكون في أمور غير مشروعة دينياً أو نظامياً للكسب وجمع المال. وكم يشكل الحرمان المالي من ظواهر سيئة ينمو فيها الناشىء قد تدعوه نحو المخدرات أو الجرائم أو الفساد.

رابعاً: مشكلة الجهل وضعف التعليم الديني:

يعيش كثير من الناشئة في البلاد الأوروبية حياة بعيدة عن مصادر التعليم والتثقيف الديني، وذلك لقلة المدارس والمراكز الإسلامية هناك وهي، إن وجدت فإنما تعطي جرعة بسيطة قد لا تكون كافية مع حجم الجهل والضعف الثقافي عند المسلمين. فمدارس نهاية الأسبوع أو التي تقيمها بعض المراكز الإسلامية في المساء قد لا تعطي الاحتياج المطلوب للناشئة وإن ساهمت في حفظ الهوية الإسلامية، إلا أن العقبات التي تمر بها كثيرة ومهددة لاستمرارها.

ومما ينبغي الإشارة إليه في مقام الحديث عن مشكلة التعليم في أوروبا، أن أبناء المسلمين يدرسون في الأعم الغالب في مدارس مختلطة بين الجنسين، ولا يخفى أن الاختلاط في التعليم له مساويه الكثيرة التي لا تخفى. وقد أجرت النقابة العمومية للمدرسين في بريطانية دراسة بينت أن التعليم المختلط أدى إلى انتشار ظاهرة التلميذات الحوامل سفاحاً وأعمارهن أقل من ستة عشر عاماً. وفي أمريكا بلغت نسبة التلميذات الحوامل سفاحاً ٤٨٪ من تلميذات إحدى المدارس الثانوية. كما أن مستوى التحصيل الدراسي يضعف في المدارس المختلطة بخلاف مدارس الجنس الواحد. وقد ظهرت دراسة بمعهد (كيل) بألمانيا أنه عندما حدث انفصال بين الجنسين في المدارس كانت البنات أكثر انتباهاً وأصبحت درجاتهن أفضل بكثير[2]، إلى غيرها من السلبيات التي تؤكدها البحوث والدراسات الغربية المنصفة.

فينبغي على الأب المسلم أن يبحث لأولاده عن مدارس غير مختلطة، ولو كلفته ذلك جهداً ومالاً، لأن أولادهم ثروته التي لا تقدر بثمن وأكباده التي تمشي على الأرض.

(١) مجلة «المجتمع» (١٢٢٦) رجب ١٤١٧هـ.

(٢) مجلة «الجندي المسلم» العدد (١٠٥) رمضان ١٤٢٢هـ.

خاتمة

في نهاية هذا البحث الموجز أود أن أقدم بعض التوصيات المهمة والعملية، والتي قد تسهم في حل بعض المشكلات التي يعاني منها الناشئة في البلاد الغربية.

أولاً: ضرورة مدّ الجسور مع العالم الإسلامي بالتعاون المستمر مع الهيئات العلمية والتربوية والاجتماعية، كأمثال مؤسسة الوقف الإسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، وغيرها من المنظمات الإسلامية المشهورة والموثوقة.

ثانياً: الحرص على إقامة المخيمات الدعوية والتربوية لأبناء الجالية الإسلامية في أوقات الإجازات، ولا شك أن المخيم يحقق المحضن التربوي، والذي قد يقدم جرعات تربوية وعلاجية مكثفة في أوقات محدودة، ولكن ظروف وطبيعة المعيشة والمجتمع قد تضطر إلى ذلك العمل وما لا يدرك كله لا يترك جله.

ثالثاً: الاهتمام بالمدارس والتعليم الديني العام والعالي، من خلال البحث عن مؤسسات أو هيئات داعمة تقيم المشروعات التعليمية في أنحاء أوروبا، أو من خلال مؤسسة أهلية أوروبية تهتم فقط بإنشاء المدارس الخاصة، وتجعل في تخطيطها المستقبلي إنشاء جامعة إسلامية لأبناء الجالية المسلمة في أكثر من قطر في أوروبا.

رابعاً: السعي إلى تبني مشروع كفالة طالب علم ودعمه من خلال الأفراد والمؤسسات، من أجل حفظ أبناء المسلمين من المؤثرات التغريبية والتي قد تفقده هويته الإسلامية.

خامساً: الدعوة إلى إقامة مجلس وهيئات إسلامية في كل إقليم أوروبي لتحقق التكافل الاجتماعي بين أفراد الجالية، والعمل بمبدأ المناصحة والمناصرة والتعاون المستمر بينهم.

هذه لمحات موجزة لا يمكن أن تشفي العليل من الحاجة لطرح هذا الموضوع، ولا هي تروي الغليل المستفيد من هذه القضية المهمة، وإنما هي بلالة ضمان رأى أهمية طرح هذا الموضوع في مثل هذا الملتقى النافع والله من وراء القصد، وإني أوجه الخطباء وأئمة المساجد والمعلمين والآباء والمربين وأهل الفكر والثقافة والإعلام وكل من له دور في الحديث عن هذا الموضوع وإبراز الدور المطلوب للوالدين وأهل التوجيه تجاه أبنائهم بشتى الوسائل المقروءة والمسموعة أو المرئية. والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المرأة المهاجرة بين
ثقافة البلد الأصلي وبلد الهجرة

حالة المرأة المغاربية (جزائرية ـ تونسية ـ مغربية) في فرنسا

٢٠٠٢/٣/٢٣

د. جلالي عبد الرزاق
أستاذ علم الاجتماع ـ قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار ـ عنابة ـ الجزائر

توطئة

تميزت الدراسات التي أجريت على المرأة المغاربية المهاجرة في فرنسا بضبابية في التحليل، لأن المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه اتسم بنقاشات سياسية حادة حول مصير المهاجرين، أي سياسة يجب اتخاذها إزاءهم؟ أصبح هذا السؤال يطرح بإلحاح لأن أبناءَهم انتسبوا إلى فرنسا بواسطة حصولهم على الجنسية الفرنسية ولكنهم في المقابل يتخذون بين الحين والآخر مواقف وسلوكات توحي بأنهم مغايرين للفرنسيين ولهم ارتباطات مع ثقافة آبائهم وميول لأوطانهم الأصلية. الأخطر من ذلك أنهم يشكلون موضع انشغال وقلق للمسؤولين المحليين والحكومات المختلفة بسبب الاضطرابات الاجتماعية التي تحدث في ضواحي المدن الكبرى والتي تنسب في أغلب الأحوال إليهم، مما تدفع بالسياسيين إلى المزايدة في سياسات الأمن والقمع.

إذن هل يستوجب تماثلهم Assimilation مع المجتمع الفرنسي أم تأقلمهم Adaptation مع أوضاعه أم اندماجهم فيه Integration؟ هذه المصطلحات ليست بمترادفات بل هي مفاهيم تعبر عن وضعيات محددة، وتوظيفها يوضح جلياً المنطلقات الفكرية اللامعبر عنها.

لذلك نجد أطروحات تدعو - بحجة تكوين مجتمع متجانس ومتناغم - إلى ذوبانهم Se Fondre/Se Fusionner في المجتمع الفرنسي كما حصل لجاليات أخرى من قبل، وهذا يعني نهاية السمات الثقافية الأصلية، وهناك أطراف أخرى تنادي بتأقلمهم وتكيفهم S'Adapter/S'assimiler وهنا يجب على المهاجر أن يبذل جهداً من أجل التوافق مع القواعد المحددة.

أخيراً هناك من يرى ضرورة اندماجهم Integration وإدراجهم Insertion في المجتمع الفرنسي أي تآلفهم ومساواتهم مع الاحتفاظ بخصوصيتهم الثقافية وهويتهم الأصلية انطلاقاً من أن المجتمع الفرنسي هو في حد ذاته ليس بأمة متجانسة

فهو مشكل من سكان مقاطعات مختلفة ثقافياً وحتى Communauté Homogène لغوياً (مقاطعة بروطانيا Bretagne الألزاس Alsace لاكورس Corse... إلخ) وسلالات مهاجرة مختلفة (بولنديون ـ إيطاليون ـ يونانيون ـ إسبان ـ برتغاليون.. إلخ) إضافة إلى ذلك أن المرحلة الحديثة من تطور المجتمع المدني تفرض ذلك.

من هنا نفهم لماذا اتسمت الكتابات والأدبيات المطروحة في السوق حول المرأة المهاجرة والمهاجرين بصورة عامة بالتسيّس والأدلجة. فعلاً، أصبح موضوعها يطرح إما وفق تصور عنصري في شكل عدم قدرة اكتساب الجالية العربية المسلمة لمقومات الاندماج في المجتمع الفرنسي، وإما وفق طرح مضاد غلب عليه الطابع النضالي الحماسي. حتى الدراسات الأكاديمية المستثناة من ذلك، راحت تخندق النساء في فئات وتصنيفات Categorie/Typologie وكأنهن سلبيات خاضعات إلى حتميات، وهذا في حقيقة الأمر قراءة تقريبية Lecture Approximative للواقع المعيش، والبحث عن طرق معرفية مختصرة، إذ المسألة أعقد من ذلك لأن المرأة اتخذت استراتيجيات وفق الوضعيات التي تعيشها، وهذا ما تحاول مداخلتنا الكشف عنه ولو بشكل محدود.

التحليل:

التبني الذي أقامته الثقافة الفرنسية في السنوات الأخيرة لعناصر ثقافية مغاربية (مثل الموسيقى والطبخ وإدخال أسماء عربية في الكتب المدرسية) هل يسمح لنا بالتكلم عن تداخل وتفاعل ثقافي Interculturalité والذي يعني تبادلاً متوازناً بين ثقافة البلد الأصلي وثقافة البلد المضيف؟ وهل يمكن لنا التحدث أيضاً عن تداخل وتفاعل اتصالي Intercommunication من خلال استعمال المجتمعين لرموز وإشارات وطقوس توضح المرور المتواصل واللامنقطع من ثقافة إلى أخرى؟

للإجابة على هذه الأسئلة الأساسية يجب بداية الاتفاق حول دلالة كلمة «امرأة مهاجرة» لأنها تحمل غموضاً مفهمياً وتطرح إشكالاً معرفياً.

أولاً: الهجرة هي فعل أُسري قلّما تقوم به المرأة بمفردها إذا ما استثنينا الحالة الظرفية في الجزائر. إن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية دفعت ببعض من اكتسبن رأس مال ثقافي (جامعيات ـ طبيبات ـ مهندسات) إلى مغادرة البلاد كما هو شأن أقرانهن الرجال.

ثانياً: المرأة قبل أن تكون مهاجرة Immigrée فهي نازحة Emigréeوهي كلمات تحمل وتغطي أشياء عديدة ومختلفة لا يمكن تجاهلها إلا إذا أردنا الانزلاق في

الإثنية والسلالية Ethnocentrisme أو اللاشعور Inconscience[١] لهذا استوجب التذكير بالحالة السابقة للهجرة لأنها تفسر جوانب عديدة من الحياة اللاحقة للمرأة.

مما لا ريب فيه أن هناك تمايزاً اجتماعياً Distinction Sociale إن لم نقل قطيعة rupture بين المجتمع الفرنسي والمجتمع المغاربي المهاجر، يتمظهر في أشكال مختلفة ويعتمد على أساليب متنوعة[٢] (هو القوي المتقدم، ونحن الضعفاء المتخلفون) وأحياناً أخرى اللامبالاة نتيجة القناعة بالاختلاف الكلي بين الجنسين (نحن عرب مسلمون، وهم إفرنج مسيحيون). يزداد هذا الشعور عند الجزائريين وتجاههم نتيجة الثورة التحريرية التي أدت إلى فصل نهائي بين الجزائري والفرنسي.

هنا تكمن العقبة الأولى في تطبيق مشروع إدماج المهاجرين في المجتمع الفرنسي[٣] وبخاصة وأن الطرف المغلوب استبطن تلك الهيمنة وأصبح يفكر وفق قوالب فكر المسيطر، وهذا ما دفع بيار بورديو أن يوضح في العديد من أعماله كيف أن الهيمنة أنتجت عنفاً رمزياً بقي أثره إلى زمن بعيد[٤].

في مقابل عقدة النقص عند المهاجر تجاه الفرنسي والغربي بصورة عامة نجد عقدة التفوق عند هذا الأخير والتي تغذيها خطابات وسائل إعلام خاصة وأيديولوجيات الأحزاب اليمينية المتطرفة[٥] مما أدى إلى تفشي ظاهرة التمييز

---

(١) انظر توطئة بيار بورديو لكتاب عبد الملك صياد المعنون بالغياب الثنائي من وهم النزوح إلى آلام الهجرة». Preface P. Bourdieu in A. sayad, «Double absences des illisions de l'émigré aux souffrances de l'immigré», Paris seuil, 1999 p. 9.

(٢) انظر كتاب: A. Memmi, Portrait du colonise, Paris. Gallimard, 1989

(٣) فكرة الاندماج ليست وليدة الساعة بل حملها الاستعمار أثناء تواجده بالجزائر عندما أراد تطبيق فكرة (الجزائر مقاطعة فرنسية) وأجداد الجزائريين هم الغولبون Gaulois (نسبة إلى منطقة الغال بفرنسا)، ولكن أصيبت هذه السياسة بالفشل الذريع حتى وإن وجدت صدى لدى بعض الجزائريين لأن في المقابل هناك من رفع شعار:

شعب الجزائر مسلم ... وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله ... فقد كذب

(٤) يمكن الاطلاع على الكتب التالية:
P. Bourdieu et A. SAYAD. Le deracinnement. Paris, Minuit 1964 , P. Bourdieu, la distinction, Paris, Minuit, 1979.

(٥) مثلاً حزب الجبهة الوطنية في فرنسا Front - National الذي يتزعمه جان ماري لوبان J. M. Lepen «المهاجرون هم سرطانٌ فتاكٌ بل أكثر من ذلك يمثلون مرض السيدا». هم لا يهدفون فقط إلى انحطاط فرنسا بل إلى محوها من الوجود. لا نريد أن تكون فرنسا مجموعة اجتماعية هجينة.

Segregation والعنصرية Racisme وإن كانت تتلوّن وتأخذ مظاهر غير مباشرة، وهذا ما نلمسه أثناء بحث المهاجرين عن عمل أو العروض المقدمة لهم أو من خلال الصعوبات الإدارية والاجتماعية أثناء طلبهم لسكن أو حتى في المعاملات اليومية باستعمال ألفاظ نابية وأوصاف خسيسة تجاههم.

تنتعش كذلك العدائية تجاه العربي المسلم من التفاسير الزائفة للأحداث العالمية التي يوجد العالم العربي والإسلامي طرفاً فيها (القضية الفلسطينية، حرب الخليج، قضية لوكربي، أحداث أفغانستان)[١]، وذلك بواسطة هيمنة الغرب واحتكاره للإعلام الذي مكّنه من تقديم الفرد العربي المسلم دوماً في شكل المعتدي المتغطرس الذي لا يعرف أدنى قواعد المدنية فهو (متوحش - دموي) دون توضيح الفارق الجوهري مثلاً بين الدفاع الفلسطيني عن الوجود وإرهاب الصهيونية.

النزعة التثبيتية والإنحصارية Fixation على المهاجر رغم بعض المحاولات لتفكيك معانيها والخلفيات القائمة عليها والمصالح التي تختفي وراءها من قبل بعض الباحثين الغربيين الموضوعيين لم تهدّم الفكر السائد لدى الرأي العام الفرنسي القائل بأن المهاجر العربي لا ثقة به يمكن أن يتبدل في أية لحظة، إنه إرهابي محتمل[٢].

هذا ما يدفع بنا إلى القول بأن عدم انصهار المهاجرين المغاربة في المجتمع الفرنسي يعود بالأساس إلى عدم قبول اختلافهم الثقافي واللغوي والديني من قبل الفرنسيين وليس إلى انتسابهم إلى الطبقات المستضعفة، وخير دليل على ذلك هو اندماج المهاجرين المنحدرين من أصل ثقافي غربي مسيحي دون استثناء طبقي (بولنديون، إيطاليون، إسبان، برتغاليون.. إلخ).

---

(١) يحاول الغرب في كل مرة بقيادة الدركي الأميركي أن يجد مبرراً لضرب الدول العربية الإسلامية فهو ما ينتهي من واحدة حتى ينسج ذريعة ويعبىء لها الرأي العالمي ليضرب دولة أخرى، وهذا ما يلاحظ في تصريحات الساسة الأمريكيين فهم يعودون اليوم للحديث عن ليبيا، وإيران، والعراق. ولعمري إن أطروحة حرب الحضارات هي أمر وارد، ولكن ليس كما يطرحها المفكرون الغربيون أن الإسلام هو الذي يريد هدم الحضارة الغربية، بل إن الغرب بعد سقوط الشيوعية يريد أن ينهي مع من يمكن أن يقف ضد مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية.

(٢) لنذكر هنا وسائل الإعلام الفرنسية كيف ضخمت قضية الشاب خلخال وجماعة بن سعيد الذين يقال عنهم إنهم انخرطوا في حركة (الجماعة الإسلامية المسلحة بالجزائر GIA) وقاموا بتفجيرات في فرنسا، وكذلك الشك في انتساب بعض الشباب المغاربي المهاجر إلى حركة القاعدة لابن لادن، وبذلك جعلت من كل شاب منحدر من أصل عربي أو إسلامي إرهابي محتمل يجب مراقبته أينما حل وارتحل.

إضافة إلى أن نظام الحكم الفرنسي هو في حد ذاته يتميز بطبيعة يعقوبية Pouvoir Jacobin[١] أي مركزي وتماثلي عكس النظامين الأمريكي والبريطاني حيث تظهر الجاليات أكثر تحرراً في سلوكاتها وتصرفاتها ولكن هذا لا يدل على تفاعل ثقافي بقدر ما هو تراصف للثقافات الموجودة Juxtaposition Des Cultures.

عامل آخر ساعد على توسيع التباعد بين المجتمعين، وهو أن المهاجر المغاربي وجد نفسه في وضعيتين وإن ظهرتا متباينتين في الانتساب، إلا أنهما ينهجان نفس المنطق، ألا وهو منطق رأس المال.

بالفعل إن البلد المضيف فرنسا والتي تعد بلد الهجرة نظراً للموجات التي عرفتها منذ القرن التاسع عشر أملتها حاجات رأس المال إلى يد عاملة[٢]، وليس بناءً على فلسفة إنسانية، إذ المهاجر ينظر إليه فقط من الزاوية الاقتصادية، إنه يمثل قوة عمل يجب استغلالها لفترة مرحلية وتعويضها بأخرى، وبذلك بقي في غالب الأحيان غير مؤهل مهنياً يعمل في الأشغال الصعبة والوضيعة وبقيت سياسات الهجرة المعتمدة باختلاف انتماءات المشرفين عليها (يمين/ يسار) تفتقر ولفترة طويلة لمخططات تأهيلية واندماج مهني واجتماعي[٣].

---

(١) نظرية ديمقراطية نادى بها اليعقوبيون Jacobins خلال الثورة الفرنسية ولكن تعتمد على مركزية السلطة والقرار.

(٢) إذا عدنا إلى تاريخ الهجرة في فرنسا منذ ١٨٨٠م إلى غاية اليوم نلاحظ ما يلي:
- غالبية المهاجرين في المرحلة الأولى قدموا من إيطاليا، وبولندا، وإسبانيا، والبرتغال، لا يعني هذا غياب المغاربة بل نجد حضور الجزائريين منذ الحرب العالمية الأولى ولكن بشكل محدود.
- تعتبر سنة ١٩٢٠ م سنة الهجرة المكثفة. لقد أصبحت فرنسا آنذاك بلد الهجرة الثاني في العالم بعد أمريكا والأول حسب نسبة السكان.
- ١٩٦٠ م بدأ قدوم المغاربة (الجزائريون، والتونسيون، والمغربيون) بشكل قوي.
- ١٩٩٠ م أقبل الأتراك والأفارقة والآسياويون ولكن تبقى الجاليات الأساسية حسب الأهمية هي: البرتغالية، الجزائرية، الإيطالية، المغربية والإسبانية وتمثل نسبة ٦٥٪ من مجموع المهاجرين.
- ١٩٩٩م بدأت هجرات جديدة وهي حسب أهميتها كما يلي:
الجزائريون، البرتغاليون، الإيطاليون، الإسبان، التونسيون، الأتراك، الفيتناميون، سكان يوغسلافيا سابقاً، السينغاليون، الكمبدجيون.
- وصل عدد المهاجرين من فرنسا سنة ١٩٩٩م إلى ٣,٣ مليون.
(المصدر: المركز الوطني للإحصاء بفرنسا Insee لسنة ١٩٩٩م)،

(٣) الملاحظ أن قطاعات العمل بالنسبة للمهاجرين لم تتغير حتى في السنوات العشر الأخيرة إذ نجد:
- ٤/ ١٠ من المهاجرين يحتلون أعمالاً غير مؤهلة.
=

نفس الشيء نلاحظه في البلد الأصلي الذي لا يرى المهاجر إلا من زاوية جلب العملة الصعبة، فلم يمنح قبل رحيله لا فرصة التأهيل المهني ولا تعلم اللغة ولا تقديم إرشادات عن المجتمع الجديد. لقد غادر وطنه دون أن يملك الأدوات المعرفية والإدراكية التي تسمح له بتحليل ثقافة المجتمع الفرنسي ومعرفة خباياه حتى يعرف كيف يتصرف ومن ثمة يندمج، لقد اضطرته الحاجة إلى استعمال طريقة التلمّس وجس النبض Tatonnement وهي عملية عسيرة إذا ما أدركنا أن النسيج الاجتماعي الفرنسي وقيمه معقدان وسريعا التغيير، إضافة إلى أن هذه الطريقة قادت إلى سوء فهم وقراءة خاطئة للسلوكات مما أحدث صدامات ونفوراً وكراهية بين المهاجرين المغاربة والفرنسيين.

لإكمال صورة العقبات التي تواجه المرأة المغاربية في فرنسا حتى نعرف وضعيتها وندرك من ثمة ما فعلته بثقافتها الأصلية وما قامت به تجاه البلد المضيف Pays D'accueil يجب الإشارة إلى أنها أقبلت وهي تحمل عبئين:

أولهما: هي قادمة من بلدان متخلفة تعاني جملة من النقائص الاقتصادية والاجتماعية دفعت بها إلى الهجرة، أي إن لقاءها بالآخر كان من منطلق ضعف[1].

= ـ ٤٤٪ منهم هم عمال.
ـ ٣٪ فقط في قطاع الطاقة والمصارف والإدارة.
ـ ١٥٪ في قطاع البناء والتعمير.
ـ ١٠٪ يعملون في صناعة السيارات وخدمات الشركات. (المصدر نفسه).

(١) **صورة شاملة عن وضعية الدول المغاربية**

القطاع الديموغرافي	**الجزائر**	**المغرب**	**تونس**
عدد السكان	٢٨,٧٨٤ مليون	٢٧,٠٢١ مليون	٩,١٢٦ مليون
عدد الأطباء ٪	٠,٩٤	٠,٤١	٠,٥٧
سكان المدن	٪٦٠	٪٤٩,٤	٠,٥٧,٦
القطاع الثقافي			
الأمية	٣٨,٤	٥٦,٣	٣٣,٣
الدارس بين ١٢ـ ١٧ سنة	٥٩,٣	٣٨،٢	٦٥,٨
عدد عناوين الكتب المطبوعة سنوياً	٣٢٣	٣٥٤	٥٣٩
القطاع الإقتصادي			
نسبة النمو	٪٤	٪١١,٨	٪٦,٩

(**المصدر**: دار النشر Découverte باريس ١٩٩٧م Cedrom).

ثانيهما: تحتل مكانة ثانوية رغم ما حصلت عليه المرأة من تقدم في بلدانها الأصلية (تأخر في سن الزواج، تعلم، الدخول إلى ميدان العمل.. إلخ)

تجاه كل هذه العوائق المختلفة التي وقفت أمامها لم تبق المرأة المهاجرة سلبية وخاضعة إلى حتمية المهيمن بل اتخذت استراتيجيات وفق المكتسبات Atouts التي تملكها والوضعيات التي تعيشها، وهي ليست استراتيجيات جماعية بل فردية نتيجة الاختلاف الإثني والانتساب الوطني والجغرافي والمسار الفردي Trajectoire Individuelle والتاريخ العائلي الخاص في بلد الهجرة.

إذا كان طموح وهدف المرأة المهاجرة هو الحصول على مكانة اجتماعية في المجتمع الجديد دون أن تحدث تعارضاً مع ثقافتها الأصلية، ولا تصادماً مع ثقافة البلد المضيف حتى لا تطرد من مجتمعها الأصلي، ولا تهمّش من قبل المجتمع الفرنسي، فإن الإستراتيجية التي توخّتها لا تقوم على بناء وهدم /Construction Deconstruction لعناصر ثقافية، ولا هي منتهية وواضحة المعالم، إنها تعمل حالة بحالة Cas Par Cas تحاول إحداث تفاوض بين الفرص المتاحة والتقاليد الراسخة.

كما أسلفنا هي عملية عسيرة لأن المرأة لا تملك كل المفاتيح لتحدد بوضوح معالم طريقها، فهي تتحين الفرص وتتسرب من هنا وهناك. لذلك عندما يحدث إخفاق كبير في حياة المهجر Vie D'Exil (مثل التسرب المدرسي للأبناء أو انحرافهم)[1] نجدها تدفع الثمن الأكبر باعتبارها تمثل صورة المربية وحامية أركان الأسرة[2].

هجرة المرأة مع زوجها أو حتى بعد التحاقه في إطار التجمع الأسري Regroupement Familial (الذي بدأ منذ السبعينات إلى أن بلغ عددهن سنة ١٩٩٩م مليون ونصف بنسبة ٤٧٪ من العدد الإجمالي للمهاجرين) أدى إلى انسلاخها عن الأسرة الممتدة التي تركتها في بلدها الأصلي فحَصلت بذلك على سلطة أكبر، عكس ما كانت عليه في حال ما قبل رحيلها حيث كان فضاءها الأسري تتدخل فيه أطراف عديدة (أقاربها وأبناء عشيرتها).

مع الإشارة إلى أن المكانة الاجتماعية الجديدة زادت تدعيمها بانشغال الزوج بالعمل وظروفه الصعبة (تنقل ـ إرهاق ـ السعي لإيجاد عمل آخر في حالة البطالة..

(١) لاحظ علماء الاجتماع أن الفتيات اللواتي ينحرف لهن سلوك أعنف من الفتيات وخاصة عندما يشكلن جماعة، ويمارس هذا العنف في العائلة والحي وحتى المدرسة.

(٢) يزداد ألم الأم عندما يكثر الحديث عنها بين بنات وأبناء جيلها في المناسبات المختلفة حتى يصل أحياناً إلى بلدها الأصلي، وهو ما يدفع بها إلى السقوط في أمراض نفسية وعقلية.

إلخ) لكن في المقابل لم تكن المرأة مهيئة له لتتحمل مسؤولية التسيير بشكل فردي وفجائي وفي قضايا مصيرية (تربية الأبناء، متابعة تمدرسهم، المراقبة الصحية، متابعة العلاقات الزمالية، ترفيههم: نوعيته ومكانه... إلخ).

استفادت المرأة المغاربية المهاجرة أيضاً من المرجعية الفكرية والقانون الفرنسي لتقوية زندها إذ يدفعان بها دوماً للمطالبة بحرية أكثر، ناهيك عما تمثله المرأة الفرنسية من نموذج في خيال المرأة العربية، وهذا ما يفسر لنا تأثير سلوكها على المرأة المغاربية التي تنتسب إلى الجيل الثالث والرابع وتحصلت على جنسية فرنسية[(١)] واكتسبت مستوى ثقافياً، أضف إلى هذا أنها عندما تقطن بحي فرنسي وتبتعد بذلك عن قريناتها العربيات تصبح حصيلة العلاقة بالثقافة الأصلية ارتباط رمزي[(٢)] وهذا ما يمكن تسميته بالتثاقف acculturation أو التماثل Assimilation.

بدأ إذن ظهور المرأة المغاربية المهاجرة في الأماكن العامة Lieux publics ولم تعد تلك المختفية كما كان حالها في الستينات، ويأخذ هذا الظهور معنًى آخر[(٣)] بدخولها للعمل حتى وإن لا زالت تحتل مناصب عمل تقع في درجة متدنية من التراتب المهني[(٤)] أو بممارستها لعمل غير رسمي[(٥)] ويزداد هذا الظهور إضافة إلى اللواتي

---

(١) من سنة ١٩٤٦م إلى سنة ١٩٧٩م نجد الأجانب الأكثر تجانساً هم: البولنديون، والإيطاليون، والإسبان، وبلغ عدد الحاصلين على الجنسية الفرنسية سنة ١٩٩٩م مليون ونصف أي بزيادة ١٩٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٠م يمثل الرجال ٥٣٪ والنساء ٤٧٪. (**مصدر**: Insee المذكور سابقاً).

(٢) يجب الإشارة إلى أن عدد هؤلاء قليل لأن المرتبة الاجتماعية المتدنية التي يحتلها العامل المغاربي المهاجر تنعكس على الأبناء إذ تحدث إعادة إنتاج للوضع الاجتماعي Reproduction Sociale.
انظر في هذا الشأن: P.Bourdieu, La Reproduction, Paris. minuit 1968.

(٣) يمكن تفسير سعي المرأة المهاجرة للعمل بالبحث عن تحسين معيشة الأسرة وبقبول فكرة عمل المرأة خارج البيت، وكذلك وجود جيل جديد وأخيراً البحث عن استقلالية مالية.

(٤) إذا كان عدد العمال المهاجرين النشطين قد بلغ ٢,٣ مليون سنة ١٩٩٩م من بين ٣٦,٥ مليون، فإن عدد العاملات المهاجرات لا زال ضعيفاً على الرغم من أنه تغير من ٤١٪ سنة ١٩٨٢م إلى ٥٧٪ سنة ١٩٩٩م.
نجد عادة المهاجرين في أعمال ذات عقود مؤقتة Contrat A Durée Déterminée (CDD) أو أعمال التعويض Interim والعمل نصف وقتي Temps Partiel.
نجد ٤٢,٣٪ من المهاجرات يصنفن ضمن العاملات حسب نصف الوقت، وحقيقة الأمر أن عملهن لا يتجاوز ٢,٦ ساعة في الأسبوع. (**مصدر**: Insee المذكور سابقاً).

(٥) لا نعثر على أرقام محددة للعمل غير الرسمي للمرأة المهاجرة، أما ميادينه فهي الخياطة في المنزل، حراسة الأطفال، تنظيف المنازل والمكاتب أو أعمال وقتية كبيع الذهب لبنات جاليتها أو تصدير ألبسة وأدوات منزلية لبلدها الأصلي.

يشتغلن في قطاع التعليم والإدارة أو البيع Vente بانخراطها في الحركة الجمعوية التي تدعمت أسسها منذ الثمانينات. فهي تتواجد في الحركات النسوية وجمعيات محاربة العنصرية وجمعيات الدفاع عن حقوق المهاجرين (الحصول على رخصة إقامة أو الحصول على سكن..) وتساهم في الحياة الاجتماعية وبخاصة في الجمعيات السلالية Association Ethniques أو جمعيات متعددة الثقافات Pluri - culturelles من أجل ضمان استمرار ثقافتها الأصلية والاطلاع على ثقافات أخرى وكذلك جمعيات فنية ورياضية. بل أكثر من ذلك بدأ في السنوات الأخيرة بروز وجوه سياسية محلية وإعلامية وثقافية وفكرية، وإن كان هذا لا زال محصوراً في نخبة محدودة.

لهذا لا يحق اليوم التكلم عن اختفاء المرأة المغاربية واعتبارها شبحاً Invisible لأن هذا القول يصوّر لنا سوء فهم لواقعها الاجتماعي سواء من قبل الذين يحشرونها في خانة التبعية للرجل أو من قبل الذين يحاولون إثبات محافظتها على قيمها وعاداتها، رغم ما يطرحه المجتمع المضيف من عراقيل وصعوبات.

إذا ما فكّكنا حياتها الاجتماعية ورموزها نجد أن التغيير الاجتماعي الذي حصل في سلوكها ومواقفها لم يمنعها من الارتباط ببنات بلدها، وهذا ما سهّل عليها التواصل مع ثقافتها الأصلية، عكس ما طمحت إليه سياسة الاندماج.

إن منطق الاقتصاد La Logique économique فرض على السلطات المحلية الفرنسية أن تسكنهم نظراً لظروفهم الاجتماعية المزرية في ضواحي كبريات المدن (Zup/Banlieus)[(١)] فاقدين كثيراً من شروط الحياة (انعدام مناطق شغل، قلة مراكز التكوين، ندرة النوادي الثقافية والرياضية..) نوع من الغيتو Ghetto وهذا ما سهّل بدوره انحراف الأبناء، إذ راحوا يشكّلون جماعات Groupes حتى لا نقول عصابات (Des Bandes) تقوم بين الحين والآخر بخرق القانون وذلك بالقيام بأعمال تخريبية للنقل العمومي أو كسر المحلات أو حرق السيارات خاصة عندما توجد ذريعة، مما ولّد شعوراً بالخوف وقلّة الأمن عند السكان وبخاصة المسنين منهم. إذا كان هناك من اجتهد ليفسر مثل هذا السلوك بأنه تعبير أونطولوجيٌ Antologie «إننا هنا موجودون ولنا الحق في العيش الكريم». أي يريدون إثارة انتباه المسؤولين المحليين والمركزيين وتحسيسهم، لكننا نتساءل هل مثل هذا الفعل حقّق هدفه؟ أولا توجد سبل أخرى

---

(١) يتمركز المهاجرون في مناطق محددة كانت سابقاً مراكز عمل، لذلك نجد ٦٠٪ يقطنون ثلاثة أماكن رئيسية وهي مقاطعة باريس ILE -De -France، منطقة الرون Rhône ومنطقة البروفانس Provence côte d'azur، و ٣/ ٤ يسكنون مدناً يفوق تعدادها ٢٠٠,٠٠٠ ساكن، يبقى فقط ٣٪ يسكنون الأرياف.

للمطالبة والضغط على الحكّام؟ أم العكس أنه زاد من تعتيم صورة العرب المشوّهة وقدّم للرجل العادي الفرنسي أمثلة ملموسةً على أن الخطاب المتطرف والعنصري هو محقٌّ؟ إن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية تعكس لنا التناقض الصارخ في السياسة الفرنسية تجاه المهاجرين التي تدعو من جهة إلى اندماجهم ومن جهة ثانية تعمل على تهميشهم، وهذا ما دفع بعالم الاجتماع عبد المالك صيّاد بقول: «إنهم أشخاص لا يملكون مكاناً معيناً في الفضاء الاجتماعي والسكاني، موضوعون في ترتيبٍ اجتماعي دون حيز، فهم بذلك مرحّلون وبلا ترتيب»[1].

بالإضافة إلى أن الفضاء الاجتماعي والإثني سهّل للمرأة الامتداد مع ثقافتها الأولية، إذ وجدت فيه راحة نفسية Confort Moral وسنداً مادياً عند الحاجة.

لكن العودة إلى الثقافة الأصلية بالاعتماد على الجماعة السلالية لا تعني إطلاقاً أن هناك إعادة إنتاج، لأن من جهة الثقافة ليست قالباً ثابتاً إذ تتعرض إلى تبدل وتحول نتيجة حركية التاريخ ذاتها، ومن جهة أخرى الظروف الاجتماعية في بلد الهجرة مغايرة لما في بلدها الأول، ولا تسمح بإعادة مماثلة تلك العادات والتقاليد والأعراف.

أيضاً النساء المغاربيات لا يشكّلن مجموعة متجانسة نظراً للاختلافات الجغرافية والمستوى الثقافي وظروف الحياة، لكن في المقابل هذا لا يعني أنهن متناثرات تطغى عليهن الفردانية L'Individualisme دون تفاعل، ويكفي مراقبة ما يحدث في أماكن سكنهن وتجمعهن أثناء المناسبات المفرحة (زواج، ختان، مهر.. إلخ) والمحزنة (مرض، موت، حادث.. إلخ).

إذا ما حللنا هذه العودة إلى الثقافة الأصلية نجدها تأخذ اتجاهين:

الاتجاه الأول: يتميز بالمحافظة على الثقافة الأصلية وإن كان ذلك في صور مختلفة ووفق طرق متنوعة حسب ما تمليه الظروف الاجتماعية المتاحة، فهناك من تؤدي أغلب الشعائر الدينية (صلاة، صوم، حج...) ولكن وفق ما استقصته من مصادرها المتعددة (تربية الأسرة، الاحتكاك الاجتماعي، حصص إعلامية..) وقدر مستوى إدراكها. وهناك من تكتفي بالصوم والأعياد الدينية واحترام الآداب العامة، وأخيراً من تحافظ على الرواسب الثقافية التقليدية وممارسة طقوسها. يزداد هذا النموذج أساساً عند فئة النساء اللواتي ينتمين إلى الجيل الأول من المهاجرات وينحدرن أساساً من الأرياف، لم يكتفين بالتمسك بعاداتهن بل يرين في تغيير نمط

(١) عبد المالك صياد المرجع المذكور ص ١٠/ A. Sayad. Op. Cit. p. 10.

معيشة وسلوك قريناتهن نوعاً من الانسلاخ عن أحوالهن ويمثل أحياناً لديهن اعتداءً يجب الصدّ له حتى لا يستفحل ويعمّ.

ونجد أيضاً هذا الاتجاه لدى السيدات اللواتي تبنّين فكرة الخصوصية الثقافية Specificité Culturelle وينشطن في بعض الحركات الدعوية وإن كنّ حديثات الهجرة أو صغيرات السن أو لهن مشروع العودة إلى أرض الوطن لاحقاً. لقد تعزّز وجود هذه الفئة مع بروز مد الحركات الإسلامية التي بدأت تأخذ مكاناً معتبراً منذ بداية الثمانينات في بلدانها الأصلية ثم أدركت الجاليات المسلمة في المهجر.

تحاول هذه الفئة النسائية إنشاء فضاء لممارسة ثقافتها ابتداءً من البيت، من خلال تربية الأبناء وفق قواعد أخلاق إسلامية وتعلم اللغة العربية وآدابها ومشاهدة برامج تلفزة البلدان العربية وممارسة الطبخ التقليدي وانتقاء الخلان والجيران والاحتفال بالأعياد والمواسم الدينية وصولاً إلى إنشاء مصلّيات ونواد ثقافية وتعليمية خاصة.

لكن هذا الفعل لا يتم بصورة عادية لأنه كثيراً ما يتعرض إلى انتقادات وهجومات ليس فقط من قبل المجتمع الفرنسي الذي ينظر إليه نظرة استغراب وتعجب وفق قوالب فكرية جاهزة وأحكام مسبقة دون محاولة فهم منطقها وأبعادها بل حتى من قبل القائمين على شؤونه[1].

الاتجاه الثاني: تمثله المرأة التي حاولت أن تقيم توازناً بين ثقافة بلدها الأصلي وثقافة البلد المضيف (التكلم باللغة الفرنسية مع الأبناء، تبادل زيارات مع أسر فرنسية، التردد على مناطق ترفيهية مشتركة، تقاسم بعض الانشغالات... إلخ). إن المرأة المغاربية هنا في موقع وصل وفصل مع تقاليدها، فهي تعمل بطريقة تفاوضية إذ لا تتخذ استراتيجية قطعية عنيفة مع ماضي الآباء والأجداد لكي تضمن ربح مجتمعها الأصلي والجديد في نفس الوقت رغم محدودية الإمكانات المتاحة لها، لذلك فهي تأخذ وتغيّر وترفض[2].

رغم هذا يمكن أن نقول: إن المرأة المغاربية لا زالت في غالبيتها تمثل الحارس

(١) مثال على ذلك ما أحدث لباس بعض الطالبات المغربيات للحجاب في المدارس من نقاش ليس فقط في المؤسسات التعليمية بل أقامت وسائل الإعلام الدنيا وأقعدتها على أساس أن ذلك ضرب للعلمانية، وهذا ما دفع بالسياسيين إلى المزايدات الديماغوجية.

(٢) انظر أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع - جامعة باريس الخامسة -
Yeza Boulhbel, Dames de France et d'Algérie: «une stratégie d'autonomisation à l'ombre des traditions», Paris 1999.

للتقاليد والأصالة حتى وإن سكنت محيطاً اجتماعياً Environnement يختلف جذرياً عن محيطها الأول، لأنها وإن أخذت من الثقافة الفرنسية عناصر عديدة حسب حاجاتها التي يمليها عليها مشروعها الأسري Son Projet Familial لا يكون ذلك على حساب معتقدات تراها هي الأساس، فهي ترفض تغيير دينها قطعاً، وتفرض ختان الأطفال، وتحرّم أكل لحم الخنزير، وترفض دخول المشروبات الكحولية إلى البيت، وتقف ضد زواج بناتها من فرنسي.

تعززت هذه المواقف والممارسات بسبب الارتباط المتواصل للمرأة المهاجرة ببلدها الأصلي من خلال تبادل الأخبار (عن طريق الهاتف أو الرسائل..) أو الزيارات المتكررة في المناسبات المختلفة (العطل المدرسية، الزواج، الوفاة، امتلاك مسكن أو تجارة..) خاصة وأن قرب فرنسا من الدول المغاربية يسمح بذلك.

تبقى المرأة المغاربية والعربية المهاجرة بصورة عامة تعيش انقسامات حتى في ممارستها لطقوسها الدينية وثقافتها التقليدية نتيجة عدم تجانس السياسات العربية وتفتت الجمعيات الثقافية والحركات الإسلامية الناطقة باسمها أو الممثلة لها، لأنها لم تستطع الاتفاق على حد أدنى، فكل فريق يخضع إلى جهة معينة، وهذا ما أدى أحياناً إلى ظهور حزازات داخل الجالية المغاربية والعربية، وكذلك سمح للسلطات الفرنسية أن تنشىء تجمعاً إسلامياً تحت إشراف وزارة الداخلية في بلد يدّعي العلمانية متذرعين في ذلك بأن تأطير المهاجرين يقيهم الاختراق من قبل الجماعات المتطرفة.

لذلك أضحت الأسرة العنصر الأساسي والمحوري لفئات اجتماعية اقتلعت من أرضها وتحاول إعادة بنائها في أرض غير أرضها وأوساط اجتماعية غير وسطها، فالعائلة، حتى وإن تعرضت أحياناً إلى اختلافات وصراعات بين أفرادها، تظل تمثل المرجعية الأساسية لتوازن المرأة المهاجرة.

دور المساجد والمراكز الإسلامية في مجتمع الأقلية المسلمة

٢٠٠٢/٤/١٣

الأستاذ الدكتور
شاكر محمود عبد المنعم
جامعة العلوم الإسلامية ـ بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لا شك أن المؤسسات الإسلامية هي منابع للخير أينما أقيمت وحيثما انتشرت، شريطة أن تحتويها أفكار أو نظم غير إسلامية، أو تبعثر جهودها منازعات أو خلافات جانبية، ولذلك اخترت أن أكتب في هذا الموضوع الحيوي معتقداً بجدواه في مجتمع الأقلية المسلمة. وإذا كانت الفجوة قد ظلت تتسع بين المسلمين وغيرهم قبل أحداث أيلول في الولايات المتحدة الأميركية، فإنها ازدادت بسبب تلك الأحداث. وهي بحاجة إلى دراسة معمقة تكشف عن أسباب تلك الفجوة، وإن كان السبب الرئيسي فيها هو السياسة الخارجية الأميركية المنحازة، فلا الإسلام ولا الحضارة العربية الإسلامية مسؤولان عن تلك الفجوة. فالمسلمون يتفقون مع الغرب في قيم الحرية المنضبطة واحترام حقوق الإنسان، والأديان ضد العدوان والإرهاب، وأن الوضع المؤلم يجب أن لا يصرفنا عن الموضوعية.

وقد قسمت الموضوع إلى فصلين، تناول الفصل الأول دور المساجد في مجتمع الأقلية المسلمة وتفرعت عنه ثلاثة مواضيع:

- **الأول**: أداء العبادة في المسجد يصقل الشخصية.
- **الثاني**: اعتياد المسجد يكسب الفرد حصانة فكرية.
- **الثالث**: دور المسجد في تعميق الثقافة الدينية.

وتناول الفصل الثاني دور المراكز الإسلامية في مجتمع الأقلية المسلمة، وتفرعت عنه ثلاثة مواضيع:

- **الأول**: المطلوب في المراكز الإسلامية.
- **الثاني**: المراكز وترسيخ المفاهيم الإسلامية.
- **الثالث**: المراكز الإسلامية وتبصير الأقلية الإسلامية بما يدور في العالم.

وتضمن البحث بعض المقترحات والتوصيات التي تزيد من فاعلية المساجد والمراكز الإسلامية في مجتمع الأقلية المسلمة، وأثبت في نهايته قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد البحث عليها. والله ولي التوفيق.

الفَصْل الأوَّل

دور المساجد في مجتمع الأقلية المسلمة

١ ـ أداء العبادة في المسجد يصقل الشخصية الإسلامية:

﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

إن المطلوب في مجمل شخصية المسلم أن تكون منسجمة مع التعاليم الإسلامية. ولكي تكون كذلك لا بد من أداء العبادة التي أثنى عليها الله عزّ وجلّ وبين أنها الغاية النهائية لخلق الجن والإنس قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ * مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦، ٥٧].

فإذا كانت الغاية النهائية لخلق الإنسان هي لأداء العبادة لله عزّ وجلّ وحده، وأنها ـ أعني الصلاة ـ يجب أن تنهى صاحبها عن الفحشاء والمنكر/ أدركنا أن المسجد الذي هو المكان الأفضل للعبادة[1]، له أثر كبير في صقل الشخصية وفقاً للمفاهيم الإسلامية.

بهذا الفهم يمكن القول: إن للمسجد دوراً في تكوين شخصيات المجتمع الإسلامي، ولكنه يقوم بدور أكبر في مجتمع الأقلية، ويعمل على تنقية القلوب من أدران الأرض[2] فهو من أهم ركائز بناء المجتمع الإسلامي. وفي المسجد وعن طريقه يكتسب المسلمون صفات التماسك والالتزام بالعقيدة وآدابها، والحرص على تنفيذ أوامر الله قال تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥].

---

(١) ورد عنه ﷺ أنه قال: «جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً» بداية السؤال في تفضيل الرسول ﷺ وهي ميزة فضّل بها النبي ﷺ تخفيفاً لأمته وتسهيلاً لها لأداء العبادة. وهذا لا يتعارض مع قولنا بأن المساجد هي أفضل الأماكن لأداء العبادة، وأن العبادة بمعناها الشامل هي الوظيفة الأساسية والأهم في المسجد.

(٢) الغزالي/ «فقه السيرة»/ ١٨٩.

في المسجد يلتقي المسلمون خمس مرات في اليوم لأداء فريضة الصلاة، فيتفقد بعضهم بعضاً وتقوى بينهم تباعاً أواصر المحبة والتكافل الاجتماعي، وفيه تلغى الفوارق أياً كانت. وتبعاً لذلك تتهذب النفوس وتصقل الشخصيات، فلا فرق بين الناس أمام الله في أداء حق الله وهو العبادة، فتتجلى المساواة بأدق صورها[1] وتعمل صفوف الصلاة على إبراز هذه المساواة على صعيد عملي واضح، ولذلك جعلت صلاة الجماعة في المسجد أفضل من صلاة الجماعة في غيره، وصلاة الجماعة أفضل من صلاة المنفرد.

وكان المسلمون الأوائل يعدون من يتخلف عن صلاة الجماعة في المسجد من المنافقين. وعندما ولى النبي ﷺ عتاب بن أسيد على مكة بعد الفتح[2] كان يحرص على حضور جميع المسلمين للصلاة.

والمسجد مصدر التوجيه الروحي والمادي، فهو ساحة للعبادة ومدرسة للعلم وندوة للأدب، وقد ارتبطت بفريضة الصلاة وصفوفها أخلاق وقيم هي لباب الإسلام[3]، وفيه يتم توجيه أفراد المجتمع إلى ضرورة مدارسة الإسلام والتمسك بكتاب الله وهدي نبيّه ﷺ.

ومن المعلوم أن مجتمع الأقلية الإسلامية يضم بين آونة وأخرى بين صفوفه عدداً من الداخلين في الدين الإسلامي حديثاً، وهؤلاء يكون دور المسجد في صقل شخصياتهم أساسياً ومضاعفاً.

٢ ـ اعتياد المسجد يكسب المرء حصانة فكرية:

إن المجتمعات الإسلامية تسود فيها التيارات الفكرية المنحرفة، فكيف بالمجتمعات غير الإسلامية والتي فيها أقلية إسلامية لذلك (فإن ما يدور في المسجد من العبادة وذكر الله، كفيل ببناء الحصانة الفكرية للشخصية الإسلامية. وقد قال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ * رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ * لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [النور: ٣٦ـ ٣٨].

---

(١) البوطي/ «فقه السيرة»/ ٢٠٤، محمد إبراهيم الجناتي، المساجد وأحكامها في التشريع الإسلامي/ ٢٢ـ ٢٤.

(٢) ابن هشام/ «سيرة النبي ﷺ»/ ج ٤/ ٨٦٢. نظام الحكومة النبوية/ ج ١ـ ١٠.

(٣) الغزالي/ «فقه السيرة»/ ١٩٠.

وبعد التأمل في هذه الآية الكريمة يدرك المرء أن حضور المسلمين إلى المساجد لأداء الصلاة في أوقاتها، ينمي فيهم قضية الخوف والرجاء التي يجب أن يكون المسلم في إطارها، ويفقه المسلم أن العبادة لله وحده وأن الرجاء والخوف منه، وهذا بحد ذاته كافٍ لكي يعلم المسلم أن التعاليم الإسلامية خير له من أية أفكار دنيوية أرضية ومهما كان مصدرها، وأن عمارة المساجد ليس فقط في الجانب المادي وإنما إعمارها حساً ومعنًى[1].

إن اعتياد المساجد يستوجب الشهادة للمسلم بالإيمان، والمؤمن لا يصل هذه الدرجة إلا بالحصانة الفكرية، فقد روى أحمد، والترمذي، وابن ماجه وغيرهم عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان» فإن الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨].

ومعنى الاعتياد هنا هو التردد لإقامة الصلاة وتلاوة القرآن والذكر والدعاء وإرشاد الناس إلى ما فيه نفعهم وصلاحهم، بإقامة الدروس والتعليم فيه، بالإضافة إلى تعاهد المسجد من تنظيفه وتنويره وتطييبه، إلى غير ذلك[2].

وإن الهدف الأساسي من بناء المساجد هو الصلاة، وإن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وهذا أساسي أيضاً للحصانة الفكرية.

وبما يمتاز به المسجد من الهدوء والمداومة على العبادة فإنه يبعث على الطهر والنقاء والصفاء، ويذكي الحماس في النفوس لمواصلة مسيرة الإسلام بروح ملؤها التضحية والفداء.

ومن مهام المسجد وقاية المسلمين من مزالق الانحراف وعوامل الزيغ والانحلال ومقاومة ألوان الفساد والوقوف بوجه من يحاولون النيل من قدسية وشرف الإسلام وعزة المسلمين، فينقلب هدوؤه إلى ثورة عارمة تجتاح كل متمرد عنيد، وهي في الوقت ذاته نسيم رخاء للمؤمنين[3].

---

(١) الشيخ عبد العزيز بن باز «فضل تعمير المساجد»، رسالة المسجد، العدد الأول، السنة الأولى، ربيع الثاني ١٣٩٨هـ/ مارس ١٩٧٨م/ ص ٧.

(٢) الشيخ عبد الله بن حميد، «اعتياد المسجد وما فيه من الخير»، رسالة المسجد، العدد الأول، السنة الأولى ص ١١.

(٣) عبد القدوس الأنصاري، رسالة المسجد في العصر الأموي، رسالة المسجد، العدد الأول، السنة الأولى، ص ٤٦.

ولقد وقفت المساجد بوجه الغزو الفكري أياً كان مصدره وعبر العصور، ولذلك كان الغزو قد استهدف أول ما استهدف المساجد، والأمثلة كثيرة[1].

وفيه يتكون الرأي العام للأقلية المسلمة، وهو في غاية الأهمية في بلد الغربة.

وإذا كان المسجد يقوم بدور كبير في ديار الإسلام، فإن دوره لأكبر وأعظم في المجتمعات غير الإسلامية التي فيها أقلية إسلامية تعيش خارج ديار الإسلام. ولقد كان المسجد النبوي جامعة للمسلمين كل المسلمين، في جنباته انطلقت إشعاعات النور الإلهي والهدي النبوي، فضلاً عن كونه يحتل مركزاً قيادياً. وفيه كانت حلقات الدرس والعلم. وفيه تستقبل الوفود وتوضع الخطط الحربية ويتم تسمية القادة ويخرج منه المسلمون إلى الجهاد حاملين رايات التوحيد[2].

فضلاً عن وظيفته الأساسية كمكان للصلاة وقراءة القرآن وذكر الله تعالى وإلقاء الخطب، ومناقشة المسلمين لجميع أمور دينهم ودنياهم، ومواجهة المشكلات التي تعترض سبيلهم ووضع الحلول الناجحة لها[3].

وقد يفسر لنا هذا موافقة النبي ﷺ على بناء مسجد قباء بمجرد وصوله إلى أطراف المدينة، وصار أول مسجد في الإسلام[4] بإشارة من الصحابي الجليل عمار بن ياسر[5]، ثم بادر إلى بناء مسجده الشريف.

وحري بالمساجد أن تأخذ ذات الدور الذي اضطلع به مسجد النبي ﷺ. إن المعاناة التي يفرضها واقع الأقلية الإسلامية في الوصول إلى المسجد بسبب محدودية انتشاره يعد بحد ذاته عاملاً من عوامل الحصانة الفكرية، نظراً لما يبذله المسلم من وقت وجهد في الوصول إلى المسجد، متذكراً الغاية التي من أجلها قطع المسافة وتحمل العناء فيزداد تمسكاً بمبادىء الإسلام.

٣ ـ دور المساجد في توسيع وتعميق الثقافة:

إن أقدم مدرسة ترجع إلى القرن الرابع الهجري، غير أن المسجد مارس دور

---

(١) الجناتي، المساجد وأحكامها في التشريع الإسلامي، ص ٢٨.

(٢) انظر: برنامج الدورة الثالثة للمجلس الأعلى العالمي للمساجد، رسالة المسجد ن.م. السابق/ ص٨٠.

(٣) ن.م. السابق/ ص ١٦، ندوة الرياض عن دور المسجد في المجتمع المعاصر في ٥/ ٣/ ١٣٩٨هـ، ١٢/ ٢/ ١٩٧٨م.

(٤) الدكتور علي عبد الرحيم محمود، المسجد وأثره في المجتمع الإسلامي، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م/ ١٢ـ ٢١، الجناتي، المساجد وأحكامها في التشريع الإسلامي ص ٥.

(٥) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت ٢٦٠هـ) الأوائل، تحقيق محمد شكور، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان/ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م/ ص ١٠٩.

المدرسة منذ أن وجد في عهد النبي ﷺ، وفيه ومنه تبلور الفكر الإسلامي في شتى صوره مثل الفقه والتفسير وعلوم القرآن وعلوم الحديث والعقائد وحتى العلوم العقلية والطبيعية.

وكان النبي ﷺ، وهو المعلم الرباني الأول، يتحدث للصحابة الكرام في المسجد ويقرأ عليهم ما يتنزل من القرآن الكريم تباعاً ويقوم بتفسيره وتوضيح ما صعب عليهم فهمه منه ويلقي الخطب.

وكانوا يحفظون طبقاً للتقاليد الثقافية السائدة في الحجاز والقائمة على المشافهة والحفظ[1] بالدرجة الأولى، ولا تزال المساجد تؤدي ذات الدور الثقافي بدرجات متفاوتة بسبب ظروف وعوامل كثيرة. وما لم تقم في أنحاء المجتمع مساجد يجتمع فيها المسلمون على تعلم حكم الله وشريعته ليتمسكوا بها عن معرفة وعلم، فإنهم عرضة للأهواء التي تفرق وحدتهم[2].

ولذلك فإن من أوائل الأعمال التي قام بها النبي ﷺ بعد الهجرة الخالدة هو بناء المساجد[3]، وكما مر بنا قبل، وقد اعتبر أساس مجتمع المدينة الجديد، فكان بحق منطلق الدعوة ومركز الإشعاع الإسلامي الذي غمر معظم جهات الدنيا. وفيه تخرج فطاحل العلماء من الصحابة وفي مقدمتهم أصحاب الصفة[4] الذين كان عبادة بن الصامت يعلمهم[5].

وإن المتتبع لمنهج النبي ﷺ يلاحظ أنه اهتم ببناء الفرد المسلم والبيت المسلم، ثم اهتم ببناء المسجد ثم بناء المجتمع الإسلامي[6]. ومجتمع الأقلية مهما كانت درجة تماسكه فإنه بحاجة ماسة إلى بناء على أساس الإسلام وهديه.

---

(١) الدكتور شاكر عبد المنعم، الكتابة والكتاب قبيل الإسلام حتى بوادر التصنيف، جمع القرآن الكريم، مجلة التضامن الإسلامي، ج ١ رجب السنة ٢٧/ رجب ١٤٠٢هـ/ مايو ١٩٨٢م.

(٢) البوطي، «فقه السيرة»، ص ٢٠٤.

(٣) ابن هشام، «سيرة النبي»، ج ٢ ص ٢٤٤ فما بعد الأوائل، ص ١٠٩، المسجد وأثره في المجتمع الإسلامي ١٢ـ ٣١.

(٤) الصفة: ظلة كان المسجد في مؤخرها. ألف عن أصحاب الصفة تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ) كتاباً سماه «التحفة في الكلام على أهل الصفة»، وانظر «دائرة المعارف الإسلامية»، ص ١٠٦ وكتب عنهم السمهودي فصلاً في «وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى» كما ألف عنهم أبو عبد الرحمن السلمي (ت ٤٠٢هـ) كتاباً سماه «أصحاب الصفة» ذكر في «كشف الظنون»، ج ١، ص ٢٨٢.

(٥) «نظام الحكومة النبوية»، ج ١، ص ٤٠.

(٦) «المسجد وأثره في المجتمع الإسلامي»، ن.م. السابق ن ص ١٣ـ ٢١.

وشهدت المساجد حلقات العلوم المختلفة وتخريج دفعات من العلماء والفقهاء، وإن الحضارة الإسلامية مدينة للمساجد بكل الإنجازات التي حققتها الأمة الإسلامية في عصرها الذهبي حيث كان المسجد هو المنطلق الأول لروافد الفكر الإسلامي، وهو المنبع الأساس لتأريخهم وأمجادهم[1].

وهكذا يمكن اعتبار المسجد مصدراً للإشعاع الفكري، يؤدي وظيفته التعليمية، ويرفع مستوى المسلمين علمياً ودينياً، ويزودهم بالجديد من المعرفة في جميع مجالات الحياة.

---

(١) الشيخ محمد بن علي الحركان، لماذا تصدر رسالة المسجد. رسالة المسجد، المصدر السابق، ص ٥.

الفصل الثاني

دور المراكز الإسلامية في مجتمع الأقلية المسلمة

١ ـ المطلوب في المراكز الإسلامية:

إن أبرز مهمات المراكز الإسلامية هي القيام بأمر الدعوة والتعليم بأسلوب ومحتوى إسلامي، ولا بد لها لكي تنهض بهذه المهمات الجليلة من موارد مالية تستند إليها، وصلاحية لاستثمار الأموال المرصودة لها، وتنمية مواردها الاقتصادية[١].

وهنا لا بد من التأكيد على دور المسلمين وحكوماتهم في دعم هذه المراكز، إذ لا غنى عنه ولا بديل له[٢]. ومن الممكن الاستعانة بمؤسسة صندوق الزكاة أو هيئات الوقف الإسلامي والتخطيط لإيجاد مشاريع استثمارية بغية توفير ما تحتاج إليه المراكز الإسلامية من المال الحلال.

غير أنه يجب أن لا يقف المال حجر عثرة تعترض سبيل نشر الدعوة الإسلامية، ومن المعلوم أن النبي ﷺ وصحابته من بعده بدأوا الدعوة الإسلامية من غير قاعدة مالية. ولذلك يجب العمل ضمن الظروف المتاحة.

ومع أن الإسلام دين يؤكد على الجوهر فإن ظروف المراكز الإسلامية ووجودها في ديار الغربة يستوجب العناية بمظهرها وبنائها وفنها المعماري لتكون على درجة كافية من اللياقة والاعتناء، وأن يصمم المركز على شكل مجمع معماري (بنائي) كبير كما صمم المركز الإسلامي في فيينا مثلاً فيكون إلى جانب المسجد عدد من الأبنية الأخرى لإتاحة فرص اللقاء للمسلمين الوافدين من بلاد بعيدة. وفيه مكان مخصص للسيدات وقاعة متعددة الأغراض، للاحتفالات الثقافية والاجتماعية، ومكتبة

---

(١) مجلة «المجتمع»، العدد ٤١٠، ١٢٩٨، ١٩٨٧، ص ١٩.

(٢) ن.م. السابق، ص ١٢.

ومدرسة لتحفيظ القرآن الكريم، وغرف للوضوء[١] إلى آخر ما يمكن أن يسهل أمر العبادة ويخدم الدعوة.

ومن المعلوم أن عصرنا الحاضر هو عصر الإعلام القائم على التكنولوجيا الحديثة، واستعمال الإذاعة والتلفزيون والفيديو والصحف والمجلات المتطورة. وفي مجتمع الأقلية المسلمة غالباً ما تكون الأجهزة الإعلامية كالإذاعة والتلفزيون بأيدي الحكومات غير الإسلامية. وربما كانت العلاقة بين تلك الحكومات وبين الأقلية المسلمة ليست على ما يرام أو سلبية[٢]، ولذلك فإن بوسع المراكز الإسلامية إصدار المجلات والنشرات والصحف الدورية سواء أكانت شهرية أم أسبوعية أم يومية على أن تحتوي على جانب تثقيفي، وفيها الحث على المحافظة على الخلق الإسلامي في الأدب والذوق وحسن الهندام ومجانبة السكر وتعاطي المخدرات تجنباً تاماً، وتجنب أكل لحم الخنزير ومسه، والتأكيد على النساء المسلمات بلبس الزي المغطي للبدن، وقد تبتكر لهذا الغرض لوناً أو زياً خاصاً كما فعلت بعض الجماعات الإسلامية في أميركا مثلاً بعد سنة ١٩٧٥م[٣].

وبوسع المراكز ـ بل ومن مهماتها فيما نعتقد ـ إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية بالتعاون مع المسلمين المخلصين لدينهم للتدريس فيها. ومن الأفضل أن تكون المدارس داخلية كبيرة تهيأ فيها مساكن للطلبة والأساتذة ويرصد لها ما يكفي من الأموال وتهيأ لها إدارة أمينة تتولى الإشراف المالي والعلمي. وتعمل على تزويد طلبتها بالعلم الصحيح والمعرفة الحقة وتركز على الدروس الدينية لانتشال أبناء المسلمين من المفاسد أياً كانت في المجتمعات غير الإسلامية.

ويمكن دراسة نشاط بعض المراكز الإسلامية والجمعيات الإسلامية في العالم وتقويمه وتلافي النقص الذي يعتري ذلك النشاط أو السير على منواله في حال ثبوت نجاحه. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال ما قام به مركز الجمعية الإسلامية

---

(١) مجلة «الفكر الإسلامي».

(٢) ورد في النشرة الإخبارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي الصادرة عن مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة، العدد ٩، ٦ ذو القعدة ١٤٠٥/آب، أغسطس ١٩٨٥م، أن الأقلية المسلمة التركية الأصل في بلغاريا كانت تعاني من الوسائل المتبعة رسمياً للقضاء عليها، على الرغم من دورها الحيوي في كافة مجالات الحياة هناك، لكن حاولت بلغاريا طمس هويتها الديموغرافية والثقافية وأجبرتهم على استبدال أسمائهم الإسلامية بأسماء مسيحية وارتكبوا ضدهم أعمال العنف والتخويف، فضلاً عن التنكيل على نطاق واسع، وانتهكوا حرمة المؤسسات الدينية، ويعد هذا انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والمعاهدات الدولية.

(٣) مجلة «الدعوة» ـ صور عن العمل الإسلامي في أميركا، العدد ٢٠٨ الرياض، ١٣٩٧هـ، ص ١٢.

(m.c.c) في أميركا الشمالية والذي حصر نشاطه الدعوي والعملي على مدينة شيكاغو لأنه كان يرى أن العمل الإسلامي في تلك المدينة له أهمية كبيرة لأنها تأتي في الدرجة الثانية بعد واشنطن، وربما لأن عدد المسلمين فيها يُعدّ كبيراً نسبياً (٥٠٠٠٠) خمسين ألفاً عدا الملونين، ولهذه الجمعية مدارس أسبوعية ويومية وبرامج متعددة كالندوات العلمية والمحاضرات الدعوية والتربوية[١].

ولا بد أن يكون للمركز الإسلامي في أية بقعة من العالم معول لهدم الباطل والتصدي له مثلما تكون له عدة لبناء أجيال مسلمة لربها مؤمنة بقدرته. فلا بد من الرد على التشويهات والاتهامات الباطلة التي توجه إلى الإسلام والمسلمين، وتفنيد مزاعم مروجيها، ولكن ينبغي أن لا يستغرق المركز في هذا المنحى كثيراً فيغرق في مسائل جانبية بل لا بد من بناء الخلق الإسلامي الرفيع.

وهنا يتوجب على المركز ـ لكي يحقق أهدافه ـ أن يستكتب ويستشير المؤمنين المخلصين المعروفين باتجاهاتهم الإسلامية خارج نطاق الأقلية المسلمة لإبداء المشورة لهم كل حسب اختصاصه، وعلى المسلمين كافة المبادرة إلى مد يد العون وإبداء النصيحة لتلك المراكز والتعاون معها كلما دعت الضرورة.

٢ ـ المراكز الإسلامية وترسخ المفاهيم الإسلامية:

ليس من شك في أن المسلمين في الديار غير الإسلامية يواجهون تحديات لغوية واجتماعية وتربوية وعقدية[٢]. ولا بد للأقلية المسلمة إذن من الاستجابة لتلك التحديات بشكل واسع وحاسم، ولا يتم ذلك فيما أخمن إلا باستيعاب للمفاهيم الإسلامية.

في ديار الغربة ـ كما يقول أحد المجربين ـ يعود الإسلام إلى أصالته وعفويته واندفاع الناس إليه، تراهم لا يسألون إلا عن وحدة المسلمين في السياسة والاجتماع ولا يستفسرون إلا عن أحكام الشريعة في العبادات والمعاملات[٣]. وهذا يمثل تطلعهم المشروع للاستزادة من العلوم الإسلامية والمفاهيم والقيم الإسلامية.

(١) الندوي محمد الرابع الحسني، النشاط الإسلامي في الولايات المتحدة، مجلة «البعث الإسلامي»، دار العلوم، ندوة العلماء، الهند، العدد الرابع، المجلد الثاني والعشرون، محرم ١٣٩٨هـ، نوفمبر ١٩٧٧م، ص ١٦ وما بعدها.
(٢) مؤتمر الجمعيات الإسلامية بأدمنتون كندا ـ المسلمون في أميركا، مجلة «الفكر الإسلامي»، السنة السادسة، العدد السابع، شعبان ١٣٩٨هـ ـ تموز ١٩٧٨م، ص ٧٨.
(٣) مجلة «الفكر الإسلامي»، م.ن. السابق، ص ٧٢.

وهنا يأتي دور المراكز الإسلامية التي تقوم بتوعية المسلمين فكرياً وروحياً وتحثهم على الالتزام بالإسلام قولاً وعملاً[١]. ويجب أن نفترض في الأقلية المسلمة وجود بعض الداخلين في الإسلام لتوّهم فلا بد من ترسيخ المفاهيم الإسلامية لديهم.

وفي سنة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م أَسست مجموعة من الجاليات الإسلامية مركزاً إسلامياً في بروكسل عاصمة بلجيكا وباشر عمله بنشر المبادىء الإسلامية بين أبناء هذه الجاليات الذين يربو عددهم على (١٨٠) ألفاً ومن مختلف الجنسيات، واستطاع المركز من توحيد الصف الإسلامي في بلجيكا ونشر الوعي الإسلامي فأنشأ أربعين مسجداً[٢].

وفي عام ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م تم إنشاء ١٧ مركزاً إسلامياً ومسجداً في أنحاء القارة الأميركية وبكلفة ٢,٥ مليون دينار استجابة لحاجة المسلمين فيها[٣].

وبوسع المراكز الإسلامية بالتنسيق مع بعضها ومع الجهات الإسلامية في العالم الإسلامي لإقامة المؤتمرات والندوات والأسابيع الثقافية الهادفة، وفي شتى الاختصاصات لتعميق الوعي الإسلامي والمفاهيم الإسلامية.

وهناك تجارب يمكن السير على منوالها كما حصل في أسبوع الشريعة الإسلامية في اليابان الذي أقامته رابطة العالم الإسلامي بالتعاون مع المركز الإسلامي في طوكيو ومعهد القانون المقارن في عام ١٣٧٩هـ وحضره عدد من رجال الفكر والقانون[٤].

ويقوم المركز الإسلامي في اليابان بتقديم الإسلام والتعريف به ونشر تعاليمه عن طريق إعداد النشرات والكتب باللغة اليابانية، ونشر أكثر من عشرين كتاباً حتى سنة ١٩٧٨م، وكان يصدر مجلة ربع سنوية ويقيم الندوات والمؤتمرات في فروع العلوم الإسلامية ويفتح الحوار المباشر مع اليابانيين ويلبي الدعوات التي تقدم إليه لتقديم الإسلام والتعريف به، بالإضافة إلى نشاطه الاجتماعي في المناسبات، وباشر بمشروعات مهمة تتعلق بالدعوة الإسلامية[٥].

(١) مجلة «المجتمع»، العدد ٤١٠، السنة التاسعة، الكويت ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٨م.
(٢) مجلة «الدعوة»، العدد ٦٠٩ الرياض، ١٣٩٧هـ ص ٨.
(٣) مجلة «المجتمع»، العدد ٤١٠ السنة التاسعة، الكويت، ١٣٩٨هـ، ص ١٢، لقاء المجتمع مع وفد الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة، وكندا.
(٤) مجلة «الدعوة»، العدد ٦٠٧، رجب ١٣٩٧هـ، ص ٧.
(٥) مجلة «الفكر الإسلامي»، المركز الإسلامي في اليابان، السنة السابعة، العدد السابع، شعبان ١٣٩٨هـ، تموز ١٩٧٨م، ص ٢٦ـ ٤٠.

وللنهوض بمهمة ترسيخ المفاهيم الإسلامية على المراكز تقع مهمة إعداد البرامج التعليمية والدينية للذين يعلنون إسلامهم حديثاً، وإنهم بحاجة إلى ثقافة خاصة منتقاة من الثقافة الإسلامية الواسعة يشرف على انتقائها أساتذة أمناء متخصصون في عدة مجالات.

إن الإلمام بالمفاهيم الإسلامية ليس أمراً سهلاً، ويحتاج إلى جهود مكثفة ومضنية في ديار الإسلام فكيف بالأقلية المسلمة في ديار الغربة؟ ولا بد من أن نسوق مثلاً لتوضيح ذلك:

يشكل المسلمون ٦٠٪ من مجموع سكان نيجيريا (٤٨ مليون نسمة) وبعضهم يتمسك بالإسلام إلا أن هناك نقصاً في معرفتهم لدينهم وتطبيقهم له. لذلك فالحاجة ماسة إلى جد دؤوب لتعليمهم مبادىء ومفاهيم الدين الإسلامي، غير أن كثيراً منهم كبار في السن قد تورطوا في معرفتهم الخاطئة عن الإسلام إلى درجة لا يمكن معها إصلاحهم، ولذلك ينبغي التركيز على الشباب[١].

وفي أثينا عشرات الألوف من المسلمين قد حرموا من حرية العبادة في المساجد بسبب إغلاقها أو تعطيلها من قبل الحكومة اليونانية[٢].

وهنا يأتي دور المراكز الإسلامية لإنقاذ المسلمين وتصحيح أوضاعهم والأخذ بأيديهم إلى الطريق الصحيح.

٣ ـ المراكز الإسلامية وتبصير الأقلية الإسلامية بأوضاع العالم:

إن تبصير الأقلية الإسلامية بما يدور في العالم من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية تولد لديهم القدرة على التمييز والمقارنة. وبذلك يصبح بمستطاع المرء منهم أن يعطي تقويماً للمبادىء التي يؤمن بها ويتأكد من وضع خطواته على الطريق الصحيح.

ولا بد من أن ينتقد المسلمون الشرق والغرب في علومهم وفنونهم وثقافتهم، لا أن يقلدوهم تقليداً أعمى منبهرين بما فيها من متاع الدنيا ﴿فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]، يجب أن يبين المسلمون للناس ما عند الشرق والغرب من فساد يحسن تركه والصحيح الذي يليق أخذه وكيف تطبق مبادىء

---

(١) مجلة «المجتمع»، مقابلة مع الدكتور عبد الله جبريل أو يكان، العدد ٢٧٥، السنة الثامنة، ذو الحجة ١٣٩٧هـ، نوفمبر ١٩٧٧م، ص ١٢.

(٢) م.ن. السابق، ص ١٤.

الإسلام على المسائل والشؤون الحاضرة حتى يقوم في الأرض نظام صالح للمدنية والاجتماع[١].

ولقد شهدت الأقليات الإسلامية في الدول التي يزداد التحلل فيها نسبة عالية من المنضمين إليها والمعلنين عن إسلامهم. وإن عدد المسلمين في أميركا مثلاً: (سيتضاعف في وقت وجيز ويصبح الإسلام هو الدين الثاني في أميركا بعد المسيحية وقبل اليهودية)[٢].

وقد برهنت التجربة أن قوة الإسلام الذاتية وقدرته على تلبية الاحتياجات الروحية والحياتية للمجتمع الأميركي هو الاختيار الأفضل.

وينبغي للمراكز الإسلامية إعطاء القضايا الإسلامية في العالم قسطاً من التعريف والحث على معاونتهم بشتى الوسائل، ومحاولة فضح الأسباب القسرية التي تستهدف إبعادهم عن دينهم، وأن تزيل التعتيم الذي يفرض حول القضايا الإسلامية بشكل مقصود أو غير مقصود.

والمراكز الإسلامية في هذا الموضوع أكثر تحرراً واستقلالية من الحكومات الإسلامية التي تحاذر وتخشى أن تصاب علاقاتها بالأضرار. وكم من قضية ومشكلة مرت على المسلمين كان الإعلام الإسلامي قاصراً تماماً في تغطيتها، ومنها قضية مسلمي الفليبين حيث قتلت قضيتهم في العالم العربي والإسلامي في وقت كان الإعلام يغطي أخبار وأحداث جنوب إفريقية وفيتنام والمباريات الرياضية، في أي مكان من العالم[٣]، وأبيد عدد من أبناء الشعب الأفغاني المسلم تحت شعار مكافحة الإرهاب، إذ ألصقت بهم تهمة التفجيرات الولايات المتحدة الأميركية قبل إثباتها.

ويمكن أن تقوم المراكز بإعداد بحوث ودراسات عن نشأة الإسلام في أماكن وجودها وسير حركته وإقبال الناس على الإسلام والتعريف بالمناشط التي يقوم بها المسلمون كما فعل المركز الإسلامي بواشنطن مثلاً[٤].

ويمكن تبادل هذه البحوث بين المراكز الإسلامية في العالم للاستفادة منها واتخاذها دليلاً لعمل المراكز الناشئة وتحديد مهامها في ضوء نتائج تلك البحوث والدراسات.

---

(١) المودودي. أبو الأعلى، موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه، ط. ٣، دار الفكر، بيروت ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م ص ٣٠٥.

(٢) مجلة «المجتمع»، العدد ٤١٠ السنة التاسعة، الكويت ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م ص ١٢.

(٣) مجلة «المجتمع»، العدد ٣٧٢، السنة الثانية، الكويت ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م ص ٤.

(٤) مجلة «الدعوة»، صور عن العمل الإسلامي في أميركا، العدد ٢٠٨، الرياض ١٣٩٧هـ، ص ١٢.

المصادر والمراجع

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ **الأنصاري، عبد القدوس** «رسالة المسجد في العصر النبوي» رسالة المسجد، العدد الأول، السنة الأولى، ربيع الثاني، ١٣٩٨ مارس ١٩٧٨، دار عكاظ، جدة.

٣ ـ **البوطي، محمد سعيد رمضان.** فقه السيرة، ط٤ دار الفكر، بيروت ١٣٩٢/ ١٩٧٢.

٤ ـ **الجناتي، محمد إبراهيم.** المساجد وأحكامها في التشريع الإسلامي، مطبعة القضاء، النجف ١٣٨٦هـ.

٥ ـ **الحميري، أبو محمد عبد الله بن هشام** (ت ٢١٨ هـ) سيرة النبي ﷺ. تحقيق محمد محي الدين، مطبعة المدني القاهرة/ ١٣٩١ هـ.

٦ ـ **الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد** (ت ٣٦٠ هـ) الأوائل، تحقيق محمد شكور، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان ١٤٠٣/ ١٩٨٣.

٧ ـ **الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد.** «اعتياد المسجد وما فيه من خير»، رسالة المسجد، العدد الأول، السنة الأولى، ربيع الثاني ١٣٩٨/ مارس ١٩٧٨، دار عكاظ، جدة.

٨ ـ **الشيخ عبد العزيز بن باز** «فضل تعمير المساجد»، رسالة المسجد، العدد الأول، السنة الأولى، ربيع الثاني ١٣٩٨/ مارس ١٩٧٨ دار عكاظ، جدة.

٩ ـ **الدكتور شاكر محمود عبد المنعم.** «الكتابة والكتاب ـ جمع القرآن الكريم» مجلة التضامن الإسلامي، السنة ٢٧ ج١ رجب، مكة المكرمة ١٤٠٢/ ١٩٨٢.

١٠ ـ **العز بن عبد السلام، ابو محمد عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي** (ت ٦٦٠ هـ) بداية السول في تفضيل الرسول ﷺ، تحقيق محمد اديب كلكل، حماة.

١١ ـ **الدكتور علي عبد الرحيم محمود** «المسجد وأثره في المجتمع الإسلامي» دار المعارف بمصر ١٩٧٦.

١٢ ـ **الغزالي، محمد الغزالي** «فقه السيرة» مطابع علي بن علي، الدوحة؟.

١٣ ـ **الكتاني، الشيخ عبد الحي** «نظام الحكومة النبوية المسمى بالتراتيب الإدارية» دار الكتاب العربي، بيروت؟.

١٤ ـ **الشيخ محمد بن علي الحركان** «لماذا تصدر مجلة رسالة المسجد؟» رسالة المسجد، العدد الأول، السنة الأولى، ربيع الثاني ١٣٩٨/ مارس ١٩٧٨، دار عكاظ، جدة.

١٥ ـ **المودودي، أبو الأعلى**، موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه وواقع المسلمين وسبيل النهوض بهم، ترجمة محمد كاظم سباق، ط٣، دار الفكر بيروت، ١٣٨٧/ ١٩٦٨.

١٦ ـ **الندوي، محمد الرابع الحسني**، النشاط الإسلامي في الولايات المتحدة، «مجلة البعث الإسلامي»، دار العلوم، ندوة العلماء، الهند، العدد الرابع، المجلد ٢٢ محرم ١٣٩٨.

المجلات:

١٧ ـ مجلة البعث الإسلامي، العدد الرابع، المجلد ٢٣ محرم ١٣٩٨/ نوفمبر ١٩٧٧.

١٨ ـ مجلة الدعوة، العدد ٦٠٧، الرياض، ١٣٩٧.

١٩ ـ مجلة الدعوة، العدد ٦٠٨، الرياض، ١٣٩٧.

٢٠ ـ مجلة الدعوة، العدد ٦٠٩، الرياض، ١٣٩٧.

٢١ ـ مجلة رسالة المسجد، العدد ١، السنة الأولى، ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ.

٢٢ ـ مجلة الفكر الإسلامي، العدد ٧، السنة ٧، شعبان ١٣٩٨، تموز ١٩٧٨.

٢٣ ـ مجلة المجتمع، العدد ٣٧٢، السنة الثامنة، الكويت، ١٣٩٧/ ١٩٧٧.

٢٤ ـ مجلة المجتمع، العدد ٤١٠، السنة التاسعة، الكويت، ١٣٩٧/ ١٩٧٧.

الواقع الديني
للجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية

ـ إيطاليا نموذجاً ـ

٢٠٠٢/٤/١٩

د. عبد العزيز الجبارات
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

لقد قامت كلية الإمام الأوزاعي مشكورة بالترتيب لموسم ثقافي كبير يشتمل على عدد من الندوات والمحاضرات عن المسلمين في الغرب، لتفتح بذلك نافذة للحوار بين الشرق والغرب، وهذا الموضوع على غاية من الأهمية في هذه الظروف التي تقف فيها الحضارات على أهبة الصراع.

وقد أرسلت إليَّ كلية الإمام الأوزاعي مشكورة الدعوة للإسهام في هذا الموسم بمحاضرة بعنوان: «الجالية الإسلامية في أوروبا الغربية ـ إيطاليا نموذجاً»، وستكون الخطة لمحاضرتي وعناوينها الرئيسية النقاط التالية:

أولاً: لماذا إيطاليا؟

لقد سبق وأن زرت الجالية المسلمة في إيطاليا في شهر ديسمبر ٢٠٠١م ـ رمضان ١٤٢١هـ بدعوة من مركز الجالية الإسلامية في مدينة جينوا، وقمت بزيارة العديد من الجمعيات الإسلامية في عدة مدن إيطالية مثل ميلانو، نابولي، أسندريا، وروما بطبيعة الحال..

ثانياً: الصلة بين العالم العربي وإيطاليا:

إن تاريخ العلاقة القديم بين إيطاليا ـ عموماً وجنوبها خصوصاً ـ والعالم الإسلامي، جعل من الطليان يتعايشون مع المسلمين إلى حد لا بأس به. ويعود تواجد الجالية المعاصرة إلى الستينيات الميلادية من القرن العشرين.

ثالثاً: الجالية الإسلامية في إيطاليا:

إن معدل الأسرة الإيطالية يتراوح ما بين ٢ـ ٢,٢ أما الجالية الإسلامية فالوضع يختلف تماماً حيث إن معدل الأسرة المسلمة ٥ أفراد.

تشكل الجالية المسلمة هنا أكبر مصدر بشري حيث نسبة الإنتاج مرتفعة، فإذا ما نظرنا إلى الثقافة الإيطالية والغربية عموماً التي تسير نحو الانقراض، نجد أن الجالية الإسلامية جالية شابة منتجة ذات مستقبل واعد، حتى إن بعض الصحف جعلت عنوانها «شكراً للمهاجرين الذين يزيدون عدد سكان إيطاليا». وهذا هو السبب الرئيس الذي يتخوف الغرب منه بأن يصبح الإسلام الوريث لهذه البلاد، وهو ما دعى بعض الكرادلة النصارى ومن أعلى المستويات إلى الصراخ بصوت مرتفع، والدعوة إلى عدم جلب الأيدي العاملة المسلمة وتعويضها بأيدي عاملة نصرانية (الكاردينال بيفّي) من كنيسة مدينة بولونيا الكبيرة، وظهر بوضوح قبل سنتين نتائج هذه الدعوة حيث بلغت نسبة العمال الذين قبلت طلباتهم من المسلمين أقل من ١٠٪ بينما كانت الغالبية العظمى ٩٠٪ من النصارى القادمين من أمريكا الجنوبية.

يبلغ عدد المسلمين في إيطاليا حوالي ١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة غالبيتهم من المغرب العربي موزعين على المدن الإيطالية، ويبلغ عدد المسلمين من الإيطاليين وممن يحمل الجنسية الإيطالية حوالي ٨٠،٠٠٠ وتتألف هذه الجالية من الشرائح الاجتماعية التالية:

١ ـ الطلاب الذين اختاروا إيطاليا لتلقي دراساتهم فيها وذلك لقربها من العالم العربي وتدني مستوى المعيشة فيها من ناحية أخرى مقارنة ببلدان أوروبا الغربية الأخرى.

وقد كانت بداية توافد الطلاب العرب على إيطاليا بشكل ملحوظ في الستينيات من القرن الماضي، وكان على شكل أعداد محدودة من الطلبة القادمين من الشرق الأوسط مع عدم الاستقرار في أغلب الأحيان، واستمر هذا الوضع حتى تم تأسيس اتحاد الطلبة المسلمين عام ١٩٦٩م، وكان رد فعل على التجمعات ذات النظرة القطرية والأفكار اليسارية، وفي السبعينات أخذت أعداد الطلاب تزداد زيادة كبيرة، وكان أغلبها من الشرق الأوسط وخاصة الأردن، وفلسطين وبنسبة أقل من سوريا. ونتيجة لذلك أخذ الاتحاد بالاتساع والانتشار التدريجي، حيث كان مركزه وبؤرة انتشاره مدينة بيروجيا لأنها المحطة الأولى للطلبة الأجانب وفيها جامعة اللغة الإيطالية الوحيدة في إيطاليا في تلك الفترة.

وفي بداية الثمانينات من القرن العشرين وفد عدد كبير من الطلاب العرب والمسلمين للدراسة في إيطاليا، فأصبح لزاماً على اتحاد الطلبة المسلمين أن يواكب هذه الأعداد الكبيرة وأن يحسن استيعابها وتوجيهها بأنشطة هادفة، فانتشرت فروع

الاتحاد في كل مدينة إيطالية يوجد فيها تجمع طلاب من العرب المسلمين مثل: بيروجيا ـ روما ـ ميلانو ـ تورينو ـ جنوى ـ بولونيا ـ نابولي.. وهكذا أصبح الاتحاد هو الواجهة الرئيسة للمسلمين عموماً في كل إيطاليا وأصبحت له أنشطة متعددة أبرزها:

أ ـ مؤتمر سنوي تلقى فيه المحاضرات والندوات تزيد من توعية أعضاء الاتحاد وتهدف إلى إيجاد الحلول للمشكلات التي يعاني منها أبناء الجالية.

ب ـ المخيم الصيفي الذي يحضره الطلاب في وقت الإجازة ويكون له برنامجه الثقافي والتربوي الذي يهدف إلى الاطلاع على آخر الأخبار والمستجدات والتعريف بالاتحاد ونشاطاته، وعمل بعض الدورات الهادفة.

٢ ـ بعض من تخرج من الجامعات الإيطالية، استقر به المقام فيها سيما الذين تزوجوا من سيدات إيطاليات ووجدوا فرص عمل مناسبة.

٣ ـ الحرفيون وأصحاب المهن اليدوية البسيطة ممن ضاقت بهم سبل العيش فهم يفتشون عن فرص عمل أفضل.

ففي عام ١٩٨٧م فتحت الأبواب أمام الطبقة العاملة التي في أغلبها من شمال إفريقية، وهنا تغيرت تركيبة الجالية، حيث ظهر عام ١٩٩٠م ما عرف باسم اتحاد الجاليات والمنظمات الإسلامية في إيطاليا، ليأخذ شكلاً آخر يختلف نوعاً ما عن اتحاد الطلاب ليلبي احتياجات الجالية التي أصبح الطلبة فيها أقلية.

٤ ـ اللاجئون السياسيون والمهاجرون من بلادهم لخلافاتهم السياسية مع أنظمة بلدانهم، وأكثر هذه الطبقة، وكذلك الطبقة العاملة غالباً ما تجعل من إيطاليا ممراً ومعبراً لها إلى الدول الإسكندنافية ذات الدخل العالي والقوانين الراقية.

رابعاً: الوضع الديني للجالية:

إن الدستور الإيطالي لا يعترف بالدين الإسلامي رسمياً، ولكنه لا يمانع في إقامة المراكز والمصليات، مع أن بعض البلديات تحاول إغلاقها، وقد تم ذلك في بعض المدن لأسباب تافهة مثل عدم وجود مخارج كافية أو قلة التهوية، وهناك رقابة أمنية شديدة على المراكز والمساجد والمؤسسات الإسلامية لكن في إطار القانون واحترام النظام، وبإمكان أي مركز أن يرفع الدعوى ضد من يسيء إلى الإسلام أو المسلمين أو المؤسسات الإسلامية، وتقوم المراكز الإسلامية في أغلب المدن الإيطالية بإيجاد مؤسسات تعليمية واجتماعية بديلة أو موازية للمؤسسات الرسمية، وسنتحدث عن:

١ ـ المساجد: مع أن الدين الإسلامي غير معترف به رسمياً لدى الحكومة

الإيطالية، إلا أنه يوجد في إيطاليا أكثر من ٤٥٠ مسجداً ومصلى ومركزاً إسلامياً منتشرة في أنحاء إيطاليا، حيث توجد تجمعات الكثافة السكانية الإسلامية، وأكبر هذه المراكز المركز الإسلامي في روما الذي أقامته المملكة العربية السعودية.

٢ ـ عدم تجانس الجالية عرقياً وقومياً: تتألف الجالية الإسلامية في إيطاليا من عرقيات مختلفة من العالم الغربي والإسلامي يغلب عليها الكثافة المغاربية، وهذا مما ينتج عنه في أحيان كثيرة عدم الانسجام في الطباع والثقافة وطريقة الحياة.

٣ ـ حمل الخلافات الدينية والعرقية إلى الغرب والعناية بها والحرص عليها، وغالباً ما تكون هذه الخلافات فرعية لا ينبني عليها عمل، وما يؤسف له أنه كثيراً ما تتدخل الشرطة لفك هذه النزاعات، مما يجعل المسلمين موضع السخرية والازدراء، فيستخف القوم بهم وبالدين الذي يسبب النزاعات بين أهله.

٤ ـ ظاهرة الغلو والتطرف التي يتصف بها بعض أفراد الجالية، وليس لها فهم أو قبول عند المجتمعات الغربية.

٥ ـ الممارسات الخاطئة لكثير من أبناء العرب والمسلمين، سواء المقيمين هناك أو السواح الذين جعلوا صورة المسلم رجل مترف عابث لا يبحث إلا عن الشهوة.

٦ ـ عدم استيعاب الانحلال لحياة الغرب مما يجعل كثيراً من الشباب صغار السن يذوب في مطحنة المجتمع الغربي فينغمس في الملذات والشهوات فيخسر دراسته ودينه ودنياه.

٧ ـ من أبرز المشكلات التي تواجه الجالية في الغرب ضياع الناشئة اللذين يولدون في المجتمعات الغربية، فيتعلمون لغة القوم ويدرسون في مدارسهم ويتثقفون بثقافتهم وخصوصاً من كانت أمهاتهم غير مسلمات، فهؤلاء في صراع نفسي، وازدواج ثقافي كبير غالباً ما تكون الغلبة فيه للمجتمع وثقافته. وهذا له أسباب عدة أهمها:

أ ـ ضعف ثقافة الأب اللغوية والدينية والعلمية التي لا تستطيع أن تجيب على تساؤلات الأبناء إجابة شافية مقنعة، يضاف إلى ذلك انهماك الأب في العمل لتأمين ضروريات الحياة، فقد لا يرى الأبناء إلا في أسرة نومهم.

ب ـ أثر المدرسة وجَوُّها العلماني النصراني ودور المدرسين الزملاء مما لا يمكن لحدث غض أن يقاوم هذه المؤثرات المقننة.

ج ـ ثقافة وسائل الإعلام وخصوصاً المشاهد منها وهو سهل ولا يحتاج إلى جهد وهو مغاير تماماً لكل العادات والتقاليد الإسلامية.

إن هذه المؤثرات وغيرها أوجدت انفصاماً في مُسلمات الأسرة المسلمة في الغرب، وبدأت المشاكل العائلية في الظهور بين ديانتين وثقافتين متناقضتين، مما دعا كثيراً من الآباء للبحث عن حلول لهذه المشكلة في حالة غياب المدرسة الإسلامية، فتعامل الآباء مع هذه المشكلة على طريقتين:

١ ـ فريق أعاد أسرته وأبناءه إلى البلد الأصلي لتلقي اللغة والعلوم هناك.

٢ ـ فريق آخر آثر البقاء ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه بالوسائل المتاحة. والحقيقة أن كلا الفريقين في معاناة وضيق.

وتعاني الأم المسلمة في الغرب أكثر من غيرها فيه الضحية الأولى للهجرة، فهي التي تواجه بشكل يومي ومباشر مشاكل الأولاد في المدارس والتغيير في السلوكيات والمناهج، ومناط بها مهمة المراقبة والمتابعة، لأن الأب منهمك في العمل لتأمين ضروريات اليوم ومتطلبات المستقبل، والأم غالباً قليلة التحصيل العلمي، ضحلة الثقافة، عديمة المعرفة باللغة الأجنبية، تعاني من قلة الصديقات ومن يواسي غربتها مما يجعلها في حياة صعبة وقلق متجدد.

٨ ـ ضعف العلم الشرعي: معظم الجالية الإسلامية من غير المؤهلين شرعياً، وليس لهم باع في العلوم الشرعية، مما يفسح المجال لكثرة الاجتهادات الخاطئة، مما يثير البلبلة في صفوف الجالية ويضر أكثر مما ينفع.

٩ ـ غياب الدور الرسمي للدول الإسلامية: إن رعاية السفارات والقنصليات العربية والإسلامية محدود جداً في التأثير على سلوك وثقافة الجاليات، وغالباً ما يقتصر على الجوانب الرسمية ونادراً ما يقدم خدمة دينية للجالية.

١٠ ـ ولا يجوز أن ننسى شعوراً بل اعتقاداً لا يمكن إخفاؤه أو تجاهله عند الغربيين بأن الشرقيين عموماً والمسلمين خصوصاً لا ينتمون انتماءً حقيقياً للدول التي استوطنوها وأقاموا فيها ويتمتعون بجنسيتها، إنما ولاءهم الحقيقي وانتماؤهم الفعلي لبلادهم الأصلية التي قدموا منها، وعندما تتعارض مصالح قومياتهم الأولى مع مصالح الدول التي انتسبوا إليها حديثاً فستكون التضحية بالثانية والحب للحبيب الأول. وكل هذا يجعل الشعوب والحكومات الغربية تعيد حساباتها نحو هذه الجاليات التي تأخذ في تنامي وتصاعد مستمر.

اقتراحات

أ ـ أتمنى أن تتبنى كلية الإمام الأوزاعي مركزاً ثقافياً دائماً يُعنى بالجالية المسلمة في الغرب يقدم لها الإجابات الضرورية على التساؤلات التي تطرح هناك، ويقدم النصيحة والمشورة في كل ما يحتاجونه، وهذا أصبح اليوم من أسهل الأمور وأبسط الأشياء مع ثورة الاتصالات والمعلومات.

٢ ـ عقد مؤتمر يهدف إلى وضع برنامج عمل لطرح جميع مشاكل الجالية المسلمة في الغرب ووضع الحلول المناسبة لها، وليكن محدد المعالم واضح الأهداف والغايات تحت عنوان (الجالية المسلمة في الغرب ـ المشاكل والحلول).

٣ ـ الدعوة إلى تظافر جهود العاملين للإسلام مثل الهيئات الخيرية ورابطة العالم الإسلامي وجميع المراكز الإسلامية لتبادل الخبرات والتجارب والتعاون في كل الأمور الممكنة.

٤ ـ حصر المسائل والمشاكل التي تعاني منها الجالية المسلمة وتدعيمها بالحقائق ومخاطبة الجهات الرسمية للمساعدة في حلها.

ختاماً أشكر جامعة الملك فهد على اهتمامها بالبحث العلمي ودعم جهود حوار الحضارات والانفتاح على الآخرين.

د. عبد العزيز أبو صقر
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

الجالية الإسلامية
كيف تندمج وتتأقلم مع مجتمعاتها؟

٢٩/٤/٢٠٠٢

د. عواطف حسن علي عبد المجيد
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

إن الجاليات الإسلامية في العالم الغربي تواجه منذ زمن بعيد تحديين[1] **الأول**: الاندماج في مجتمعاتها دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال موازينهما الفكرية، والثقافية، والحضارية، والسياسية، والاقتصادية. **والثاني**: وهو مرتبط في كل الأحوال بالتحدي الأول، فهو ترسيخ الهوية الإسلامية.

ومهما يكن من أمر، فإن إيلاء اهتمام كبير من قبل العالم الإسلامي بالأقليات المسلمة خارجه يتجاوز المبادرات والجهود الفردية أو المؤسساتية المحدودة، إذ يساهم مع عوامل أخرى في تسجيل حضور إسلامي أكثر فاعلية في مختلف الميادين وهو بدوره مرتبط بعدة وسائل، منها طبيعة العوامل المؤثرة على الأقليات المسلمة، سواء تلك التي أفرزها المحيط الذي نشأت فيه، أو تلك التي تحدد ضوابط الحركة والفعل في عالمها نفسه، أي العالم الإسلامي كمنظومة لم تبلغ مرحلة التكامل حتى الآن لا عقائدياً ولا فكرياً، ولا سياسياً.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، ما هي المشكلات التي تقف عقبة أمام تأقلمهم؟ منها على سبيل المثال الآتي:

١ ـ الأوضاع الاقتصادية السيئة:

نجد الكثير من الدول التي تعيش بها الأقليات المسلمة تحرم من مجالات معينة في العمل، ونتج عن ذلك انخفاض الدخل ونقص المهارات بين مسلمي الأقليات، وتفوق تلاميذ مدارس البعثات التنصيرية بسبب ما تقدمه من فرص التدريب للنصرانيين مما يتيح لهم اكتساب المهارات.

٢ ـ مشكلات ثقافية واجتماعية:

ينبغي التعرف على أساليب التعليم الإسلامي في مناطق الأقليات المسلمة، فأبناء

---

(١) «الوحدة»، العدد ٢٣٩ـ ١٤٢١هـ حزيران ٢٠٠٠ م.

المسلمين يتلقون تعليمهم الديني في الغالب في المساجد أو مدارس متطورة إلى حد ما، تفتح أبوابها في أيام العطلات الرسمية وتسمى بمدارس (الأحد)، نسبة للعطلة الأسبوعية في بعض دول الأقليات المسلمة، وبالتالي أصبحت الثقافة الدينية ضعيفة جداً وبسيطة يقوم بها أئمة المساجد وقراء القرآن الكريم، وهؤلاء في حاجة إلى تطوير ثقافاتهم في سائر العلوم الدينية، ويتأتى ذلك بإقامة دورات تعليمية أو استقدامهم بمنح تتكفل الدول ذات الأغلبية الإسلامية حيث الإمكانات المتاحة مادياً وثقافياً. أضف إلى ذلك أن الساعات المعتمدة من قبلهم للتدريس بضع ساعات تنصب على حفظ القرآن الكريم دون الإلمام بالتفسير أو إدراك المعاني، وهذا بسبب ضعف القائمين على تعليم أبناء الأقليات.

أيضاً سبب اختلاف اللغات الكثير من المشاكل، ولا شك أنها مليئة بالأخطاء، لذا فالأمر يتطلب إعداد كتب تفسير بلغات مختلفة تحت رقابة دقيقة من قبل هيئات متخصصة حتى تؤدي الثقافة الدينية مهمتها ويتمكن أبناء الأقليات من الصمود في وجه التحديات، والأمر بدوره يحتاج إلى بذل الجهد من أجل هؤلاء الذين يعانون من الأوضاع التعليمية المتردية.

٣ ـ البناء الاجتماعي للأقليات المسلمة:

تميل الأقليات المسلمة للعيش في مناطق منفصلة داخل مناطق الأغلبية، وتتجنب الاختلاط لأسباب منها الإلحاد والتحرر كشأن الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية، أو بسبب انخفاض مستوى دخول الأقليات في هذه المجتمعات. فمعظم الأقليات المسلمة من العمال المهاجرين، هؤلاء يبحثون عن الأحياء الفقيرة لانخفاض تكاليف الحياة بها، كما أن الترابط بين أفراد هذه الأقليات غير منتظم، ومعظمهم من الأميين، لذا فثقافتهم الدينية محدودة، وعلى الرغم من الحوادث فالترابط بين جماعات الأقليات المسلمة ضعيف وتتعرض لضغط شديد لمحو شخصيتها الإسلامية.

حق التمثيل في الحكم:

هذا عنصر جوهري في حياة الأقليات المسلمة، وعامل ضغط فجّر الأوضاع الداخلية في بعض مناطق الأقليات المسلمة، فترجمت عنه بحركات المقاومة العنيفة، ومن أمثلة ذلك (الفلبين، إيرتريا، تايلاند، بورما، قبرص، الهند) وأمثلة عديدة بغرض إثبات الذات والدفاع عن الكيان في محيط الأغلبية.

فكبت ممارسة الشعائر الدينية عنصر إثارة للكوامن الإسلامية في ذاتية المسلم وحرمانهم من العمل في بعض الوظائف وعدم المساواة في مجال الخدمات المدنية، هذا أدى إلى إضعاف المستوى الاقتصادي فأصبح سبباً مثيراً للانتفاضات، يضاف إلى هذا أن مجموعة القوانين الوضعية التي تفرضها الأغلبية قد تتعارض مع تطبيق الشريعة الإسلامية، هذا مجال آخر للصدام بين الأقلية والأغلبية.

وكمعيار عام فإن الأقليات المسلمة في العالم الغربي... إلخ يجب إعطاءها موقعاً مؤثراً يتيح لها أن تكون جزءاً واضحاً من نسيج اجتماعي متعدد الجوانب والأبعاد.

والمتابع للتحولات في أوروبا الغربية خصوصاً ـ والغرب على وجه العموم ـ خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي أن يرصد ظاهرتين[1]:

الأولى: التزايد الكبير لأعداد المسلمين هناك ارتباطاً بظروف وأوضاع سياسية، واقتصادية شهدتها بلدان عديدة، بل معظم بلدان العالم الإسلامي.

الثانية: تعامل الغرب مع الدين لا من منطلقات اجتماعية، وثقافية فحسب، وإنما من منطلقات سياسية وفكرية كذلك.

وليس غريباً أن تكون كلا الظاهرتين موضع اهتمام استثنائي من قبل العالمين الغربي والإسلامي، اتخذ صوراً وأشكالاً مختلفة في معظم الأحيان عن بعضها البعض لأسباب عدة من بينها: حالة العداء التاريخي التي سادت العلاقة بين الطرفين لقرون امتدت من الحروب الصليبية مروراً بالصراع بين الإمبراطورية العثمانية ـ دولة الخلافة الإسلامية والإمبراطوريات الغربية في أوروبا إلى حقبة السيطرة الاستعمارية على معظم بقاع العالم الإسلامي، وإلى دعم الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين.

وكذلك طبيعة النظرة الغربية للإسلام التي ترسخت وتأصلت في ذهن المتلقي الغربي عبر كم هائل من الدراسات والأبحاث الاستشراقية لعشرات من المستشرقين الباحثين عن الحقيقة في بعض الأحيان، والمدفوعين في أحيان أخرى من قبل الدوائر السياسية الاستعمارية وفقاً لمخططات موضوعة ومصاغة بدقة وإحكام، وكذلك تحول الإسلام إلى ظاهرة سياسية عالمية تبلورت شيئاً فشيئاً من خلال ظهور التيارات والحركات السياسية التي استنبطت من أحكام القرآن الكريم والسنّة النبوية

(١) «الوحدة»، العدد ٢٣٦ـ ١٤٢٠هـ، آذار ٢٠٠٠م. ص (٣١).

الشريفة برامج رؤاها السياسية فيما يتعلق بشكل النظام السياسي وسلطة الحكام وطبيعة العلاقة بين هؤلاء وأبناء المجتمع، ومن ثم أصبحت تشكل تهديداً للأنظمة السياسية القائمة على أسس علمانية غريبة من جانب، وعلى نزعة عسكرية ديكتاتورية من جانب آخر.

وهذا يعني أن تقييم أبعاد الظاهرتين كان فيه الاختلاف والتفاوت أكثر من التشابه والتماثل. ففي الوقت الذي رأى فيه بعض المفكرين المسلمين أن تزايد أعداد المسلمين في الغرب سيمنح الإسلام قوة إضافية وييسر نقل قيمه ومبادئه إلى مجتمعات أخرى تجهل عنه الشيء الكثير، وذلك بطريقة سلمية بعيدة عن منطق القوة، رأى آخرون أن ذلك التزايد يمكن أن يكون عاملاً لإضعاف المسلمين والعالم الإسلامي لا سيما وأن عدداً لا بأس به من المهاجرين للغرب هم إما من أصحاب الكفاءات العلمية والفكرية أي من النخب التي تعد عصب الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم والتحضر،وإما من عامة الناس الذين يفتقدون إلى القدر المطلوب من الوعي والثقافة للتحصين من مخاطر المجتمعات الغربية والحيلولة دون الانصهار والذوبان في بوتقتها دون حسابات دقيقة.

ولكن رغم تلك التوجهات المختلفة والاتجاهات المختلفة تبين لنا أن الوجود الإسلامي بات يشكل جزءاً من الصعب بمكان تجاهله من حيث النسيج الاجتماعي، والسياسي، والثقافي وحتى الاقتصادي للمجتمع الغربي، يحتاج إلى من يتعاطى معه انطلاقاً من هذا الواقع.

الاندماج أولاً وترسيخ الهوية ثانياً[1]:

وهذا فإننا حين نقرر تلك البديهية أو الحقيقة سنكون ملزمين دون شك بالتفتيش أولاً عن العوامل والمؤثرات المساعدة في ترسيخ هوية الوجود الإسلامي في الغرب وأوروبا بصورة أكثر تحديداً، ثانياً العوامل والمؤثرات المضادة لذلك، دون أن ننسى أو نتناسى أن قضية الاندماج بأوجهه المتعددة هي التعبير الآخر عن قضية ترسيخ الهوية، لكنها قد تكون سابقة وممهدة لها.

ولعل المحاور التي طرحت في المؤتمر[2] تشكل إطاراً عاماً وشاملاً يستوعب موضوعه الهوية والاندماج وكان من أبرزها:

---

(١) الأستاذ عادل الجبوري، بعنوان «الوجود الإسلامي في أوروبا» العدد ٢٣٦ـ ٢٠٠٠م ص (٣٢).
(٢) المؤتمر الدولي الإثني حول «أوروبا والإسلام»؟ جامعة آل البيت الأردنية.

١ ـ كيف يمكن مواجهة سوء الفهم السائد بين الطرفين، وكيف يمكن تشجيع التسامح والاحترام المتبادل؟

٢ ـ كيف يمكن تحليل وفهم دور وسائل الإعلام والنتاج الأدبي والمعاهد التعليمية وغيرها من الهيئات والمؤسسات التي تبلور الآراء وتكون الانطباعات؟

٣ ـ ما هي أفضل السبل لإطلاع الغرب على إسهامات الإسلام ماضياً وحاضراً في الحضارة العالمية، وكيف يمكننا الاستفادة من التجارب التاريخية في هذا المجال؟

ولكي تكون الصورة أكثر وضوحاً أمام القارىء نشير هنا إلى ثلاثة نماذج للوجود الإسلامي في أوروبا: **الأول**: في ألمانيا، **الثاني**: في بريطانيا، **والثالث**: في فرنسا.

واخترنا ألمانيا لأن وزير الداخلية الألماني أوتوشيلي أعلن مطلع العام الماضي تأييده للاعتراف رسمياً بالإسلام في ألمانيا، وهذه مبادرة تحمل بين طياتها دلالات ومعاني مهمة وتدعو إلى التساؤل ما الذي دفع الوزير الألماني للإعلان عن ذلك رسمياً وإن حالة العداء التاريخي من قبل الألمان ـ كجزء من الغرب ـ ما زالت قائمة بصور وأشكال مختلفة؟

لا شك أن العدد الكبير للمسلمين في ألمانيا والذي يربو على ستة ملايين شخص وتعود بداياته الأولى لما قبل ثلاثة عقود يمثل العامل المهم والأساس لأن تحظى قضية الوجود الإسلامي هناك بأهمية لدى السلطات الرسمية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية وعموم شرائح المجتمع. أضف إلى ذلك أن تبلور هذا الوجود بأطر تنظيمية ذات طابع سياسي ـ ثقافي ـ اجتماعي، شكل عاملاً آخر في إعطاء المسألة بعداً ومساحة أكبر من الاهتمام.

أما بالنسبة للنموذج الثاني ـ بريطانيا فإن الإشارة إليه جاءت لسببين **الأول**: أن تاريخ المسلمين في هذا البلد يعود إلى مطلع القرن الماضي عندما بدأت موجات الهجرة من شبه القارة الهندية إلى بريطانيا لأجل البحث عن لقمة العيش، أما **السبب الثاني**: فهو أن الدين الإسلامي يحظى باحترام رسمي في بريطانيا رغم أنه غير معترف به رسمياً إلى جانب الديانة المسيحية البروتستانتية.

وما يلفت الانتباه بالنسبة للوجود الإسلامي هناك هو أنه في الوقت الذي لم تعد الثقافة الإسلامية تخضع لمثل القيود والضوابط التي تخضع لها بلدان أوروبية أخرى، فإن ملامح الحضور والتأثير السياسي بدأت تلوح في الأفق من خلال التمثيل في المجالس البلدية والمحلية في مرحلة أولى، ومن ثم البرلمان حيث نجح

مسلمون في احتلال مقاعد في مجلس العموم الإسلامي البريطاني في الثالث والعشرين من تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٧م ضم مائتين وخمسين منظمة إسلامية، اعتبرت في نظر بعض البريطانيين تحولاً مهماً على صعيد الواقع الاجتماعي، والثقافي، والسياسي للجالية الإسلامية في بريطانيا.

أما النموذج الثالث ـ في فرنسا فمجرد أن نعرف أن المسلمين يشكلون أكبر أقلية في هذا البلد، فإن ذلك يكفي للتدليل على تأثيرهم في مجمل الحياة العامة.

واستقبال الرئيس الفرنسي جاك شيراك مطلع العام الجاري الممثلين عن الجالية الإسلامية يعني دون شك أن مراكز القرار في الدولة قد اعترفت بهم فعلياً رغم أنها لم تعترف بالدين الإسلامي كدين رسمي في البلاد.

ولكن ما يؤخذ على الوجود الإسلامي في فرنسا هو أنه لم ينجح في تشكيل المنظمات الإسلامية تشكيل إطار أو هيكل تنظيمي يتناسب مع حجمه وسعة تأثيره رغم وجود مجتمعات صغيرة مثل اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا واتحاد الأتراك الأفارقة ومسجد باريس وجماعة الدعوة والتبليغ، وذلك لأسباب ودواعٍ ذاتية ـ داخلية ـ وموضوعية خارجية في ذات الوقت.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن النزعات العنصرية في فرنسا تبدو في بعض الأوقات أكثر منها في بلدان أوروبية أخرى ـ على سبيل المثال بريطانيا ـ الأمر الذي غالباً ما يخلق أجواء توتر بين المسلمين والمسيحيين أو بعبارة أدق السلطات الرسمية ويفضي إلى مواجهات فيما بينهم لأسباب ترتبط باعتبارات ثقافية ودينية بالدرجة الأساس.

معوقات وعراقيل:

ليس فقط في ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا يمكن أن نلحظ مظاهر متفاوتة في مستواها لفاعلية الوجود الإسلامي، بل إن ذلك الوجود في دول مثل سويسرا، وهولندا، وبلجيكا، والنمسا وغيرها بات يشكل رقماً في معادلات القوة الاجتماعية، والثقافية. والذي من الطبيعي أن يحقق قدراً من[1] السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي احتياجات الجاليات المسلمة في دول أوروبا؟

* لا يخفى عليكم أن العقلية الغربية تختلف عنا في المشرق الإسلامي، ولذلك فهي تحتاج إلى كتب إسلامية توضع خصيصاً لتخاطب المجتمعات الأوروبية، ويا

(١) مجلة «الوحدة»، العدد ٢٣٦ـ ١٤٢٠هـ، آذار ٢٠٠٠م. ص (٣٣).

حبذا لو تتبنى بعض الجهات الإسلامية الحكومية مشروعاً لتمويل مشروع ترجمة بعض الكتب الإسلامية المهمة إلى الإنجليزية والإيطالية.. إلخ بواسطة مسلمين عاشوا في البيئة الأوروبية وعرفوا طبائع أهلها، وذلك حتى تتجنب تشويه المستشرقين.

* وصدق أو لا تصدق، أن إيطاليا تكاد تكون الدولة الأوروبية الوحيدة التي يوجد فيها ترجمة لمعاني القرآن الكريم باللغة الإيطالية من وضع المسلمين أنفسهم.

* لذا يجب إيجاد حركة إعلامية إسلامية قوية تهتم بشؤون الأقليات، تنقل إليهم أخبار العالم الإسلامي وتمدهم بالبرامج العلمية والثقافية والدينية المناسبة والتي تنشط من حركة الفكر، وترشد القيم والسلوك وتوسع المدارك والآفاق، وفي جانب آخر تنقل أخبار الأقليات وقضاياهم ومطالبهم إلى العالم الإسلامي، وتعرف عامة المسلمين بأوضاع إخوانهم هناك مما يساهم في تكوين رأي عام إسلامي شعبي يقظ وفعال، تجاه قضايا الأقليات، مما يساهم في الضغط العالمي على الحكومات المضطهدة للأقليات المسلمة.

* الانتباه للمؤسسات التعليمية والمنظمات الاجتماعية القطاعية التي تقام في مواطن الأقليات المسلمة، فهي على درجة كبيرة من الأهمية، إذ إن الكثير مما أصاب المسلمين من تراجع وتخلف عن المكانة الاجتماعية كان مرده إلى غيبة المؤسسات التعليمية التي تؤهل الكوادر العلمية والإدارية والثقافية، إذ أصبح معظم هذه المؤسسات بيد الجمعيات التنصيرية، لذا أحجم المسلمون عن إرسال أبنائهم إليها حرصاً على دينهم.

* أصبح التبرع لأي منظمة إسلامية لأعمال الخير عملاً يحسب حسابه، إذ من المتوقع أن تتعرض حسابات كافة هذه المنظمات للتدقيق ومتابعة المتبرعين مما يفزع المسلم العادي من التبرع.

أيضاً هنالك عدوان وتضييق في الحياة والمعاش مما ألجأ العديد منهم للتفكير في النزوح المضاد أي العودة إلى الشرق[1] وكما قال الشاعر:

بلادي وإن جارت عليّ عزيزة   وأهلي وإن ضنوا عليّ كرام

فالأمر في غاية الخطورة فإننا لا نشك في أحداث سبتمبر ٢٠٠١ فجأة وبدون إنذار، فمن الممكن أن تتكرر مثل هذه الأحداث دون إنذار، خاصة والأمر الآن أمر

(١) مجلة «المجتمع»، العدد ١٤٩٧ـ ٧ صفر ـ ١٤٢٢هـ/ ٢٠ـ ٤ـ ٢٠٠٢م.

دماء مراقة على الجبهتين. فتغيير الحال في بلد من بلاد الإسلام إرادة العليم القدير - ليقف أمرها وقفة الرجال في وجه المعتدي ليقولوا لا في وجه العدوان، حينئذٍ فإن أمر الجاليات المسلمة في الغرب سيصبح في غاية الخطورة. وسوف تراق الدماء المسلمة في الغرب بلا حساب، وستكون مجازر لا حدود لها، فهو أمر يجب أن يحسب حسابه من يقرأ الماضي قراءة واعية، ويحلل الحاضر تحليلاً دقيقاً يستشف منهما ما يمكن أن يتمخض عنه رسم المستقبل من أحداث.

أضف إلى ذلك أن هنالك ٢٥ مليون مسلم يعيشون في بلدان قارة أوروبا، وذلك بحسب تقديرات عام ١٩٨٦م، ومع نهاية القرن العشرين صار هؤلاء المسلمون، يمثلون نحو ٣,٨٪ من مجموع سكان القارة كما ذكر مفتي البوسنة[١] وقد اختتم حديثه بقوله: «إن الإسلام وأوروبا هما المصدران والمستودعان الرئيسيان للأقطار التي تحدد سلوك غالبية الناس في عالم اليوم».

ومن هنا كانت الدعوة ملحة إلى تحريك وتنشيط بناء المؤسسات التعليمية المتخصصة وليس فقط المعاهد الدينية بحيث تؤهل أبناء المسلمين للجامعات والمعاهد العليا وتفتح أمامهم الطريق لتتبوأ المواقع الريادية في بلدانهم بما يتناسب مع حجم وجودهم.

وعلى جانب آخر فإن المنظمات الاجتماعية القطاعية منظمات للطفل، للمرأة، للشباب، للطلاب... إلخ تمثل أحد البؤر الإشعاعية الهامة للوعي الإسلامي عقائدياً، وثقافياً، وخلقياً، وتربوياً. وهذه المنظمات القطاعية أصبحت إحدى سمات العصر الحديث، وقد تثبت بالقطع ما لها من فعالية واسعة في توجيه النشاط الاجتماعي، بالإضافة إلى مؤسساتها الخدمية كالمستشفيات.

الأمل.. الوحيد

إنشاء مراكز علمية متخصصة للأبحاث الميدانية، تنظم وتوجه الأبحاث الميدانية في مواطن الأقليات المسلمة، بما تملكه من كوادر علمية وحركية قادرة وتعيين - أيضاً - المتطوعين من الباحثين الذين يقومون بمثل هذه الأبحاث في صورة مبادرات فردية، وذلك أن هذا النوع من الأبحاث والدراسات هو المنوط به تقديم المعلومة الصحيحة والواقعية والمباشرة، وهذه المعلومة، هي التي تكشف الواقع، وتحدد

(١) مجلة «المنار الجديد» - شوال ١٤٢٢هـ - يناير ٢٠٠٢م.

المؤثرات الاجتماعية وتعطي التصور القريب عن البناء النفسي للمجتمع. وهذه الأبحاث ينبغي أن تقوم على التخصص، فيوجه باحثون لدراسة الأوضاع السياسية وآخرون لدراسة الأوضاع الاقتصادية وهكذا.

توصيات:

١ - أن تعتمد المؤسسات الإسلامية في مناهجها الكتاب والسنّة ومنهاج السلف الصالح وتحرص على تقوية صلة المسلمين بها، لأن وحدة المنهاج هي الأصل والأساس في اجتماع الكلمة وتوحيد الصف[١].

٢ - مباشرة الأقليات المسلمة في كل الدول على توحيد صفوفها وعلى تشكيل اتحادات تمثلها أمام السلطات المحلية كي تتحدث بصوت واحد، وتخطط لنموها الثقافي، والتعليمي، والاقتصادي.

٣ - الإسهام في عملية البناء الاجتماعي اليوم.

٤ - نبذ الخلافات المذهبية والعرقية، والحزبية وكل ما من شأنه إضعاف موقفها الإسلامي.

٥ - إقامة المؤسسات التعليمية النظامية لكل المراحل الدراسية التي تعنى بالتربية والثقافة الإسلامية للحيلولة دون فقدان الهوية والذوبان في المجتمعات الأخرى.

٦ - زيادة وتفعيل البرامج التي تقدمها الدول والهيئات الإسلامية لزيادة العلماء المسلمين في شتى المجالات العلمية والشرعية.

٧ - زيارة الشخصيات الاجتماعية - التربوية - الإسلامية للأقليات للتعرف على أوضاعها في أماكن وجودها ومتابعة أحوالها والإسهام في النهوض بهذه الأحوال.

٨ - تفعيل إدارة الأقليات في منظمة المؤتمر الإسلامي ومدها بالإمكانات التي تتيح لها تأدية أعمالها على الوجه المطلوب، على أن تعمل الإدارة على إصدار نشرة فعلية تهتم بشؤون الأقليات وتغطي أنشطتها وتكون مصدر المعلومات عنها، وحلقة بينها وبين الدول والمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم.

٩ - تأسيس مركز معلومات شامل عن أوضاع الأقليات المسلمة في الدول الأعضاء، يغطي مكانتها في دولها والمنظمات الإسلامية العاملة في نطاقها وأية معلومات مفيدة أخرى.

(١) مجلة «المنار الجديد»، العدد ١٦ - أكتوبر - ٢٠٠١م.

١٠ ـ إنشاء موضع على شبكة الإنترنت يعرف بوضع الأقليات المسلمة والمشكلات التي تتعرض لها.

١١ ـ توثيق الصلات بلجان حقوق الإنسان الدولية وتزويدها بالمعلومات اللازمة عن الأقليات التي تتعرض للاضطهاد أو التمييز.

١٢ ـ الاستفادة من التقنيات الحديثة في ميادين الإعلام والاتصال وتوظيف دور الفضائيات لخدمة الأقليات المسلمة والحرص على تعلم وتعليم اللغات الحية باعتبارها أداة أساسية في نقل الأفكار وتبادل الآراء.

١٣ ـ السعي لكسب المتعاطفين مع الإسلام وأهله بحسن التواصل مع المجتمعات في بلاد الأقليات والجاليات، وخاصة الفئات المؤثرة، وذلك وفق الضوابط الشرعية.

١٤ ـ التواصل مع وزارات الشؤون الإسلامية والأوقاف ودور الفتوى والجامعات والهيئات الإسلامية في العالم الإسلامي لدعم مسيرة المؤسسات في مجتمع الأقليات.

١٥ ـ زيادة المنح الدراسية من قبل الدول الإسلامية للجاليات والأقليات في الجامعات والمعاهد الدينية والإسلامية.

١٦ ـ دعم مكتبات المؤسسات الإسلامية بأمهات الكتب والمراجع.

١٧ ـ التوعية بأهمية الأسرة والعمل الجماعي المشترك والاستقرار والتربية والأخلاق الاجتماعية العامة.

١٨ ـ على حكومات العالم الإسلامي ومنظماته دعم الجاليات المسلمة في الغرب باعتبارها جسراً للتواصل والحوار الحضاري بين المسلمين.

ومن خلال النقاط الآنفة الذكر يتضح لنا أن الحلول والمعالجات تتمحور حول مسائل أساسية ثلاث هي:

أولاً: تعميق العلاقات والروابط بين الأقليات المسلمة في مختلف بقاع العالم والعمل على إزالة الشوائب التي تسود العلاقات فيما بينها، وفيما بين الأفراد، والجماعات في إطار الأقلية الواحدة.

ثانياً: زيادة فاعلية ونشاط الدول والمنظمات والهيئات الإسلامية في كافة المجالات، للحيلولة دون انسلاخ الأقليات المسلمة عن جذورها الدينية والثقافية، والحضارية.

ثالثاً: توظيف التقنيات العلمية المتطورة بأقصى قدر ممكن لتعميق الأواصر والروابط، وكذلك لزيادة فاعلية ونشاط الدول والمنظمات والهيئات الإسلامية، أي إيجاد حالة تكامل وانسجام وتجانس بين الأهداف والوسائل، ومن ثم ترجمة النظرية إلى واقع عملي بناء.

الجالية الإسلامية في فرنسا
ومشكلات التأقلم والاندماج

٢٠٠٢/٥/١٥

إعـداد
الدكتور محمد بشار الفيضي
جامعة العلوم الإسلامية ـ بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة تاريخية لا بد منها:

يرجع الوجود الإسلامي في أوروبا إلى زمن الفتح الإسلامي، يوم فتح المسلمون جزءاً كبيراً من إسبانيا، وجنوب فرنسا، وإيطاليا، في القرن الثامن الميلادي.

لكن هذا الوجود ـ على ما يبدو ـ كان يتأرجح قوة وضعفاً لأسباب عديدة ليس هنا محل بسطها، لذا فإن المؤشرات التاريخية بصدده ضئيلة.. بيد أنه يمكن القول: إن الوجود الإسلامي لم ينقطع في فرنسا منذ ١٣ قرناً، إنما الوجود الذي يستحق الذكر في أوروبا اليوم، هو ذلك الذي نشأ منذ القرنين الماضيين، لا سيما القرن العشرين، تحت تأثير العلاقات الجديدة التي نشأت بين الدول الإسلامية وأوروبا، وهي ـ على العموم ـ علاقات، سيطرت عليها سمة صعود الهيمنة الأوروبية وتنامي الشعور لدى المسلمين بالتأخر التاريخي.

ويبدو أن أولى الهجرات في هذه المدة تلك التي قامت بها في اتجاه بريطانيا مجموعات من العائلات السورية واللبنانية وكذلك المغربية.. تبعتها هجرات أخرى جاءت من اليمن وتركيا، وبعض دول آسيا.. وبالنسبة لفرنسا.. هاجرت أعداد متزايدة من الجزائريين وغيرهم في أوائل القرن العشرين..

وكان للحرب العالمية الأولى أثرها في تزايد عدد المهاجرين في فرنسا لسببين:
أولهما: حاجة البلد إلى أيدٍ عاملة لتشغيل المصانع في الداخل، لأن أكثر الفرنسيين كانوا يخوضون الحرب على جبهات القتال وهم بها في شغلٍ شاغل عن غيرها،
وثانيها: ضرورة تعويض الجيش الفرنسي بجنود يحلون محل القتلى الفرنسيين..

وقد برزت مسأل الوجود الإسلامي في فرنسا بشدة داخل الجيش الفرنسي، إذ وصل عدد الجزائريين إضافة إلى مسلمين من جنسيات أخرى ما يربو على ١٧٠,٠٠٠ ألفاً.

ولثقل هذا الوجود، اتخذت السلطات العسكرية حينها قراراً باستقدام أئمة

للصلاة، وفقهاء للتدريس، وقررت تخصيص مساجد صغيرة للصلاة في الثكنات العسكرية، والمستشفيات، وعلى الجبهات، وأنشأت أولى المقابر الإسلامية الكبرى...

ومع ذلك فإن الانطلاقة الحقيقية لحركة الهجرة لم تحصل إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص في الستينات، التي شهدت مرحلة التوسع والازدهار الاقتصادي في أوروبا وحاجة البلدان التي دمرتها الحرب إلى أيدٍ عاملة جديدة تساهم في عملية البناء.. فقد ازداد عدد المسلمين في فرنسا بصورة هائلة لدرجة أن الإسلام أصبح الدين الثاني في فرنسا.

والملاحظ أنه قبل عام ١٩٧٠م لم تثر مسألة الهجرة كمشكلة في فرنسا، على الرغم من تزايد عدد المهاجرين المسلمين، والسبب على ما يبدو أن الفرنسيين كانوا ينظرون إلى إقامة المهاجرين على أنها إقامة مؤقتة فرضتها ظروف استثنائية ما تلبث أن تزول بزوالها...

وهذا الشعور ذاته ـ على ما يبدو أيضاً ـ كان يدور في خلد المهاجرين أنفسهم، فلم تكن الهجرة في نظر كثيرين منهم تعني أكثر من الاستفادة من ظروف العمل في فرنسا في سبيل تكوين رأسمال شخصي يمكن المهاجرين من العودة إلى بلادهم، والعيش فيها برغد...

لكن هذا الشعور بدأ يتضاءل لأسباب كثيرة **منها:** عدم توفر فرص العمل في البلد الأم، وتدهور شروطه الاجتماعية والقانونية والنفسية، وكذلك الارتباط بالبيئة الجديدة، والتعود على نمط من العيش يغاير ما عليه البلد الأصلي للمهاجر، وأخيراً الخوف من مستقبل الأبناء الذين تقل معرفتهم بثقافة بلدانهم ولغاتها، ويتمتعون بظروف أفضل للتعلم والتحصيل في فرنسا.

ومن هنا يمكن القول: إن مرحلة ما بعد السبعين كانت حرجة بالنسبة للمهاجرين... لا سيما وأنه بدأت تطرح ـ في هذا العقد ـ على المهاجرين مسألة التقرير نهائياً بشأن مستقبلهم، وفيه أيضاً بلورت فرنسا برامج وإجراءات تشجع المهاجرين على العودة إلى بلدانهم مقابل تعويضات مالية.

فماذا حصل بعد ذلك...

حاول العديد الاستفادة من هذه الفرصة، لكن الأكثرية ـ على ما يبدو ـ مالت إلى البقاء، لا سيما بعد أن أخفق الذين رجحوا جانب المغادرة، واضطروا إلى العودة إلى فرنسا، ولم يتمكنوا من استعادة مواقعهم فيها إلا بشق الأنفس...

وقد ساهمت الأزمات الاقتصادية والأزمات السياسية التي تشهدها هذه البلدان في إقرار هذا الميل نحو الاستقرار.

ومن هنا بدأت المعاناة.

المسلمون في فرنسا حالياً:

يبلغ عدد المسلمين في فرنسا من ٥ ـ ٦ مليون، وهو عدد تقريبي حيث لا توجد إحصائيات حقيقية.

وفي بداية السبعينات لم يكن في فرنسا أكثر من عشرة مساجد موزعة في جميع أنحاء الأراضي الفرنسية، ولم يكن فيها أيضاً سوى عدد ضئيل من الجمعيات الدينية الإسلامية.

أما اليوم فيوجد في فرنسا أكثر من ألف مسجد، ويوجد فيها كذلك أكثر من ستمائة جمعية.. وفي باريس والمدن الكبرى يرتفع صوت المؤذن عبر الإذاعات العربية المحلية خمس مرات في اليوم...

وهذا (التحول) ليس أساسه على ما يبدو نمو عدد المسلمين في فرنسا، فالمسلمون في فرنسا، في السبعينات لم يكونوا أقل مما هم عليه الآن.. إنما مرد ذلك إلى ثلاثة أسباب فيما نرى:

أولاً: حركة المد الإسلامي التي يشهدها العالم الإسلامي في مجمله، والذي شمل فيما شمل دول أوروبا.

ثانياً: ما للفعل من أثر الرد، فبعد السبعينات بدأت قصة المهاجرين تطرح كمشكلة يعاني منها البلد، وقامت اتجاهات تدعو إلى ضرورة عودة المهاجرين إلى بلدانهم.. وهذا ما جعل الجالية الإسلامية في فرنسا بحكم الأقلية، أكثر اعتزازاً بذاتها، واندفاعاً لتحقيق وجودها... وحصل الانتقال من كونها حالة مسلمين يقضون جزءاً من حياتهم للعمل في الخارج، ويرتبطون دينياً ببلدانهم إلى طائفة مقيمة بصورة دائمة في فرنسا تتفاوض حول وجودها كأقلية.

ثالثاً: وجود اتجاه أنصاره ليسوا بالقليلين يرى أن فرنسا دولة علمانية، ومن حق المهاجرين عليها أن تمنحهم حرية في ممارسة طقوسهم (ويشكل الجزائريون المقيمون في فرنسا الفئة الأكثر أهمية من الناحية العددية، إذ يبلغ عددهم ثمانمائة ألف نسمة ثم يليهم المغاربة ٤٥٠,٠٠٠ ألفاً والتونسيون ٢٥٠,٠٠٠ ألفاً يضاف إلى هذه الفئات ١٢٠,٠٠٠ ألف تركي ومائة ألف إفريقي أغلبيتهم من السنغال ومالي ينتمون جميعاً إلى موجات الهجرة الحديثة.

وهناك في فرنسا أيضاً العرب الشرق أوسطيون من لبنان، وسورية، ومصر، وفلسطين.

وهناك فئات أخرى من العمال المهاجرين كالبوسنيين والباكستانيين. على أنه يمكن القول: إن عدد المقيمين بصورة غير شرعية كبير جداً... ولا بد من هذا العدد في الإحصائيات.. ومن ثم يتوجب إضافته إلى تقديرات عدد المسلمين في فرنسا.

أما الفرنسيون المسلمون فيقدر عددهم بحوالي ١٠٠,٠٠٠ نسمة... والأهمية في هذه الفئة تكمن في الشخصيات التي تعتنق الإسلام أكثر منه في العدد..

مشاكل الجالية الإسلامية في نظر الفرنسيين وموقفهم منها:

تثار اليوم مشكلة تواجد الجالية الإسلامية في عموم الغرب ومنه فرنسا، وتطرح بطريقة شديدة الإثارة والانفعال، وينظر إليها على أنها ليست مشكلة واحدة... بل هي مشاكل عديدة.

فهي **أولاً**:... مشكلة اجتماعية.. فثمة أكثر من تساؤل عن الهوية المقبلة لهذه الجاليات.. وما الحال الذي ستنتهي إليه الأحياء المليئة بالمغتربين... والتي يبدو أنها تنفلت من النواميس المشتركة للمجتمع الفرنسي.. ثم كيف يمكن حل مشكلة التعايش بينهم وبين الفرنسيين الأصليين..

وهي **ثانياً**:.. مشكلة ديموغرافية أو سكانية، فثمة إحساس بتزايد أبناء هذه الجالية على نحو لا يمكن وضع حد له...

وهي **ثالثاً**:... مشكلة دينية.. تتعلق بالمدى المسموح به للجالية المسلمة في ظل العلمانية بممارسة طقوسها، لا سيما وأن بعض هذه الممارسات تجعل الجالية مميزة عن أهل البلد وتحول بينها وبين الاندماج مع أهله، كظاهرة الحجاب مثلاً... وما يخص النظام الغذائي والمحرمات الغذائية.

وهي **رابعاً**:.. مشكلة أمنية... فيبدو أن ظاهرة الجنوح متفشية في أوساط الجالية الإسلامية أكثر من غيرها.

وهي **خامساً**:.. مشكلة سياسية.. إذ يخشى من تواصل أبناء الجالية مع الحركات الإسلامية في الداخل والخارج (وهي أخيراً مشكلة تخص الدفاع الوطني الفرنسي).

هذه هي أهم المشاكل التي تثار في الوسط الفرنسي حول الجالية الإسلامية في فرنسا...

والمشكلة الأكبر.. أنه لا يبدو في ضوء المنظور أن هناك أي برنامج سياسي قادر على توفير معالجات لهذه المشاكل، أو حتى أجوبة، فهناك حيرة ملحوظة في

السياسة الفرنسية، فمعلوم أن حرية الأديان داخل المجتمعات الديمقراطية جزء من الحريات العامة.. ومن المفترض أن لا يطرح اكتسابها في دولة علمانية مثل فرنسا مشاكل مستعصية.. وبما أن الإسلام الدين الثاني في فرنسا بل دين الفرنسيين الثاني، فإنه يتوجب على الدولة العلمانية احترام حرية المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد للمسلمين.

هذا من جانب:

ومن جانب آخر.. فإن اندماج الجاليات في المجتمع الفرنسي، يشكل طموحاً لدى الحكومات الفرنسية المتعاقبة.. والاندماج لديهم يعني أن يصبح الشخص فرنسياً جمهورياً، ثم بعد ذلك تترك له على الأقل حرية الاختيار بين اليمين واليسار.

وهذه الحيرة نلحظها في اليمين واليسار أنفسهما، فاليمين الممسك بزمام السلطة حتى عام ١٩٨١م كان يرغب في عودة المغتربين لبلدانهم، ويصرح بذلك غير هياب ولا وجل، واتبع لفترة سياسة غير فعّالة تتلخص في مساعدة المغتربين على العودة إلى بلدانهم الأصلية.. وإن اقتضى ذلك تقديم مساعدة مادية لهم...

أما اليسار فكان أولاً يتبع سياسة الكرم الحاتمي من حيث المبادىء.. فهو يعتقد أن إدانة العنصرية تكفي لإعادة الصورة المشرقة لحقوق الإنسان في فرنسا باعتبار أن هذه الأخيرة هي أرض الضيافة منذ أكثر من قرن لملايين الأجانب.. وهكذا راح يعمل على إلغاء قانون المساعدة على العودة، ويصحح أوضاع المهاجرين السريين عن طريق تزويدهم بأوراق الإقامة الشرعية ويسهل عملية التجمع العائلي.. أي التحاق عائلة العامل المغترب به في فرنسا.

وفي السبعينات وقبلها طالب العديد من اليساريين بضرورة قيام مجتمع متعدد الثقافات تتمتع بظله وتثريه الجاليات غير الفرنسية بحريتها وحقوقها، وتساهم في تنوع النسج الثقافي الفرنسي.

ولكن بدءاً من عام ١٩٨٤م أخذ اليساريون يتراجعون عن مطالبهم هذه.. وراحوا يتخذون بعض التدابير الأكثر حصراً وتقديراً...

والملاحظ في أقل الأحوال، أن هناك تجاوباً فرنسياً مع الجالية في منحها حرية الدين، وقد استطاع نظام الخدمات العامة على مر الزمن اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تسمح للمسلمين بالامتثال لمتطلبات وأساسيات إيمانهم وعقيدتهم.

ولكن على الرغم من ذلك، تبقى الحرية غير كافية، وتبرز دائماً بعض المشاكل، التي تثير قلق الطرفين، لا سيما تلك الممارسات التي يتعلق أمرها باحترام قوانين

الدولة. ففي المدارس العامة مثلاً يرفض بعض الآباء المسلمين الاختلاط عندما تبلغ الفتيات سن البلوغ أو يرفضون مشاركتهن في دروس الرياضة الجماعية وخصوصاً السباحة...

وفي ميادين العمل، يطلب العاملون المسلمون أن يمنحوا الوقت لأداء الصلاة في أماكن عملهم.. وغير ذلك.

وهناك مشاكل تثير غضب الدولة العلمانية.. كالاحتفال بعيد الأضحى المبارك في كل عام، فإنه دائماً يثير خلافات حادة.. فمنذ عام ١٩٨٠م يمنع القانون الفرنسي ذبح الجواميس والأغنام خارج المسالخ العامة الرسمية.. وفي حالة التضحية الدينية يتوجب على المسلم الحصول على تصريح من السلطات المحلية، وبعض هذه السلطات ترفض في أغلب الأحيان منح التصاريح، مما يوقع المسلمين في حرج شديد، إذ يعد مجرد حرية الممارسة الدينية تؤدي إلى تحويل المسلمين إلى طائفة خارجة على القانون.

وبعض هذه المشاكل يتم استدراكها أحياناً بوسائل اجتهادية فيها مراعاة ومجاملة تحول دون وقوع خلاف كبير حول مبادىء لا يوجد لها حل وسط، فيمنح الطبيب - مثلاً - شهادة طبية للفتاة المسلمة تفيد بأنها لا تستطيع لأسباب صحية ممارسة السباحة.... وهو يعرف أنها تستطيع والمدير يتقبل هذه الشهادة برحابة صدر وهو يعرف بأنها شهادة مراعاة ومجاملة.

بينما تبقى مشاكل أخرى مستعصية على الحل والمجاملة.. فبخصوص التضحية مثلاً.. تثور كل عام احتجاجات من الجيران والشكاوى في المساكن الجماعية.. عندما تذبح العائلات المسلمة التضحية في صالات الحمام داخل الشقق أو في الحدائق العامة.. وعندما يتدخل رجال الشرطة ويفرضون غرامات مالية تصل إلى ٥٠٠ فرنك فرنسي يؤدي ذلك إلى إثارة الغضب الجماعي ومظاهرات الاحتجاج في صفوف المسلمين، وتصبح العلاقة سيئة بين الدولة العلمانية والمسلمين.

تناقضات فرنسية:

التميز في المعاملة بين المهاجرين المسلمين عن باقي المهاجرين...

منذ منتصف الثمانينات وتصريحات السلطة والمعارضة تطالب الجالية المسلمة في فرنسا بما لا تطالب به غيرها.. فلا يحق للمسلمين ما يحق لغيرهم من الديانات رغم علمانية الدولة.

وفي الدولة العلمانية نفسها نلاحظ أن أغلب العطل الرسمية هي مناسبات دينية، ويمنع على ثاني دين في الدولة وهو الإسلام أن يتمتع أفراده ولو بيوم واحد عطلة للعيد الكبير أو للعيد الصغير.

ويلاحظ انتشار المدارس المسيحية واليهودية، والبروتستانية، والبوذية... وتنال مساعدة الدولة ضمن عقود تعليم خاصة.. بينما تتم محاصرة المدارس العربية والقرآنية والمراكز العربية الإسلامية.. ولا يسمح بها إلا بصعوبة بالغة وتحرم من عقود التعليم مع وزارة التعليم ومن معادلة شهاداتها، كما لا تنال أية مساعدات مالية تذكر...

ودائماً تثار الضجة حول المسلمين.. ولا تثار من قريب أو بعيد حول غيرهم.. بحجة عدم قبولهم للانصهار. بينما لا تثار الضجة غيرها حول الآسيويين فالصينيون مثلاً هم الآخرون لم ينصهروا في المجتمع ويحتفظون بتقاليدهم ويعيشون في أحيائهم الخاصة ولهم ديانة مختلفة يحتفلون برأس السنة الصينية بحضور أبرز رجالات السياسة الفرنسيين.

وعلى صعيد التعليم.. ثمة تحامل واضح.. فالكتب الفرنسية المدرسية تتناول الإسلام والعرب بصورة سلبية ولا تحترم خصوصيات هذا الدين..

ففي كتاب مهم وضعته الدكتورة مارلين نصر يدعى «**صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية**» تقول: إن صورة العرب والمسلمين في هذه الكتب سلبية في الغالب، ومن ذلك استعمالها في فصل مخصص عن أصول فرنسا كلمات غير محايدة مثل (التوسع الإسلامي) و (الغزو العربي) و (الغزاة) و (كان القراصنة المسلمون يهددون مدن الشاطىء الفرنسي في الجنوب).

وفي تبريرها غير المباشر للحملات الصليبية تذكر الكتب المدرسية عبارات تؤدي إلى الحقد والكره للعرب وهي «منع المسلمون في القرن الحادي عشر الحجاج المسيحيين من الوصول إلى القدس وقتلوهم لذلك نظمت حملات صليبية لتخليص قبر المسيح».. وغير ذلك.

وإدارة التعليم هي الأخرى متحاملة.. فقد تعاملت وزارة التربية والتعليم الفرنسية بشكل غير عادي مع ظاهرة الحجاب كله دون استثناء.. فقد قام وزير التعليم/ فرانسوا بايرو/ بفصل عشرات الفتيات المحجبات من المدارس.. واتبعت أساليب كثيرة وغير إنسانية لإبعاد بعض الفتيات المحجبات عن مدارسهن، ففي ثانوية راسي في باريس وقف ثلاثة مدرسين إعطاء دروس بحضور فتاة محجبة، وهكذا أرغمت

التلميذة على التسجيل في مركز التعليم بالمراسلة في هذه المواد الثلاثة. وغير خافية قضية الحجاب التي اندلعت في فرنسا في شهر أكتوبر ١٩٨٩م.. والتي ضخمتها وسائل الإعلام آنذاك. بينما نجد في الوقت نفسه فتياناً وفتيات يحملون الصلبان في المدارس، ولا يطلب منهم نزعها.. وإذا أراد يهودي أن يرتدي قبعة يمكن أن يبقيها على رأسه دون أية مشكلة..

وثمة تحامل يناقض علمانية فرنسا في الصحافة الفرنسية نفسها.. وهي من الأهمية بمكان، لأنها تلعب دوراً في صناعة الرأي الفرنسي. فالملحوظ في هذه الصحافة أنها عدوانية في سلوكها إزاء الجالية الإسلامية ومحرضة إلى درجة كبيرة، وقد لاحظت بعض المجلات أنها كلما خصصت أعداداً خاصة عن الإسلام وساهمت في تخويف الرأي العام من الظاهرة الإسلامية كلما زاد الطلب على هذه المجلة.

وهناك نموذجان من الصحافة في فرنسا:

١ ـ نموذج الصحافة الجامعية البحثية..

٢ ـ نموذج الصحافة اليومية.

فمن الأول نضرب مثلاً.. ففي العدد ١٢ لمجلة كونفليوس ميديتيرانين المخصص لموضوع «جيوبولتيك الحركات الإسلامية» يطالب مدير تحرير العدد: (جان بول) فرنسا بل الغرب كله أن يوجه جهوده ويستعد لمحاربة الحركات الإسلامية أينما وجدت حتى على أراضيها، لأن التوقف عن محاربتها من شأنه أن يقويها، ويدين الصحافة الغربية التي تسمح لبعض شياطين هذه الحركات ـ على حد تعبيره ـ بالكتابة على صفحاتها.

ومن الثاني نضرب مثلاً بصحيفة (لوفيغارو) حيث يقول نائب رئيس التحرير (تيري ديجردان) بعد تجنٍ طويل تحت عنوان: رسالة إلى رئيس الجمهورية بشأن الهجرة (هل من الطبيعي وباسم العلمانية وحرية العبادة أن تسمح فرنسا لقوى أجنبية وحركات إرهابية دولية تقاد بالبترودولار وبواسطة الأئمة حيث مئات الملاذات والأماكن المقدسة التي يؤمها كل أسبوع مئات الألوف من الأجانب المقيمين في فرنسا ليستمعوا فيها إلى الكلام الجيد والخير بالنسبة لهم).

إذاً.. هناك تناقضات كبيرة من قبل الدولة الفرنسية في التعامل مع الجالية الإسلامية.. وهذه حقائق.. وليست ادعاء بل هي واقع يعلم قساوته المختصون وأصحاب النوايا الطيبة من السياسيين، وتتناوله بعض الصحف الأوروبية متأثرة بكثير

من المرارة بخروقات حقوق الإنسان اليومية في البلد الذي وضع لوائح حقوق الإنسان.

ولتأكيد ما مر نذكر أن مجلة كورييه أنترناشيونال الأسبوعية الصادرة بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٩١م أدانت في مقال لها مشروع القانون الذي صادقت عليه الجمعية العمومية لتشديد الخناق على المهاجرين في فرنسا ووضع شروط تعجيزية لقبول زيارة أحد أفراد أسرهم.. وقد نوهت المجلة أن تشديد قوانين شارل باسكوا ستجعل من فرنسا قريبة من نظام الستار الحديدي الذي كان يفرضه الاتحاد السوفيتي عند استقباله للأجانب.

ويروي الأستاذ ميشال رونار مشكلة تتعلق بسياسة الكيل بمكيالين. مثالاً على ذلك: أن إماماً تركياً مقيماً في فرنسا صرح لصحيفة لوفيغارو أن قوانين الله تتقدم على قوانين الجمهورية فطرد لمجرد أنه قام بالتعبير عن رأيه الذي تضمنه له لائحة حقوق الإنسان الفرنسية والعالمية، ويتابع الأستاذ ميشال قوله: حتى كاردينال فرنسا لا يمكن أن يقول غير ذلك وهو الذي قال: إن المؤمن لا بد له من الانصياع لقوانين الله، وحتى الحاخام الأكبر وهو أعلى سلطة دينية يهودية بفرنسا قد صرح لمجلة ـ إيفنت دي جودي الصادرة بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٩٠م لا يوجد قانون مقدس بالنسبة لليهودي سوى قانون التوراة.. فالتوراة أولاً والقانون المدني الفرنسي بعد ذلك.

ومن المؤسف جداً أن تعاقب القوانين الجمهورية الإمام المسلم ويطرد خارج فرنسا بينما يقبل ما يقوله الكاردينال أو الحاخام.

حلول ومقترحات:

إزاء هذه الحال.. لا بد من العمل على تصحيح الوضع، وتحسين الحال للجالية الإسلامية في فرنسا.. وهذا أمر لا يتحقق إلا بعد جهد كبير وتعاون صادق بين مجموعة من الأطراف.

وفي تقديرنا أن هناك جملة من العوامل المساعدة على نوال هذا الهدف.. نعرضها بعد ذكر ثلاث حقائق مهمة لا بد أن يحيط بها الفرنسيون والمسلمون على حد سواء.

الأولى: إن الجاليات الإسلامية في فرنسا.. لم تعد كما هو الحال في السابق، مجرد كم عمالي مهاجر أتى لمنافع اقتصادية بل تحولت إلى قوة بشرية ليست مقيمة في البلاد فحسب.. وإنما أغلبها أصبح لديهم الجنسية الفرنسية والباقون ينتظرون دورهم.

الثانية: لم تعد هذه الكتلة تعيش على هامش المجتمع سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً بعد أن بدأ الجيل الثاني والثالث من أبناء هذه الجالية يتحرك بهويتين: إسلامية وفرنسية.

الثالثة: إن الحجم التصويتي للجالية الإسلامية في فرنسا بدأ يتضخم كل يوم بفعل معدلات نمو الجالية والمعتنقين من الفرنسيين والمتجنسين... وهذا يجعل من هذه الجالية هدفاً للاستثمار من قبل الأحزاب الفرنسية السياسية المتنافسة.. وسيعود مبدأ التحالفات السياسية مع هذا الحزب أو ذاك في نهاية المطاف إلى تمثيلها سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً.. فهي إذاً واقع لا مفر من قبوله.

أما الحلول والمقترحات فهي:

أولاً: يجب رص وتوحيد صفوف الجالية الإسلامية ليتم التعامل معها جملة واحدة، فهذا يكسب المسلمين قوة، وييسر على الفرنسيين استحداث صور معقولة للتعاون.

ثانياً: يستوجب إجراء حوار صادق ومباشر مع الدولة العلمانية لحل هذه المشكلات والوصول من ثم إلى نوع من الاحترام المتبادل بين الجانبين.

ثالثاً: لا بد أن تتقبل جميع الأطراف تقديم تنازلات متبادلة لتسهيل المهمة وتقريب وجهات النظر، وفي الدين الإسلامي متسع.. والعلمانية هي الأخرى تتسع لذلك... لقيامها أيديولوجياً على قبول كل الفئات..

رابعاً: لا يمكن التغلب على العنصرية بالمسكنات أو الاكتفاء بتضميد جراح الضحايا.. الحل هو تحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين جميع المقيمين في البلد المعين بغض النظر عن الانتماءات.. وإن كان هذا الهدف صعب التحقيق إلا أنه الوحيد الذي ينسجم مع القيم الإنسانية الكلية.

خامساً: العمل على التواصل الفكري والثقافي.. مع الجاليات الإسلامية من قبل بلدانهم.. حكومات ومنظمات والاهتمام بقضاياهم.. والسعي لضمان حقوقهم.. وتفهم معاناتهم.

سادساً: لا بد من الدعم المالي للمنظمات الإسلامية.. التي تعمل في فرنسا دعماً مجرداً.. يتجاوز الدوافع السياسية والطموحات غير ذات الصلة بحاجة المسلمين هناك.

سابعاً: انتزاع وهم الهزيمة الذي أصبح وسيلة متعمدة لإخماد حيوية الجالية.. وبحيث أصبح تخليد وتأييد الهزيمة وسيلة لتبرير العجز والقعود وإعادة الثقة بالأنفس..

ثامناً: اعتماد سماحات الإسلام سبيلاً في التعايش دون الإصرار على الأخذ بالعزائم وجانب الورع.. فلكل زمان ومكان دولة ورجال.

وأخيراً يجب القول:

إن هناك مهمة ملقاة على عاتق الدول العربية يجب أن تنفذه في هذا المجال، وهو مساعدة هذه الجاليات على الاندماج بشكل أسرع في أوطانها الجديدة وتأمين الوسائل التي تساعدها على تدعيم مواقفها السياسية، والاجتماعية، سواء كان ذلك على طريق تحريرها من الضغوط الخارجية واحترام استقلالها ووتيرة تطورها واندماجها الذاتي خاصة، أم عن طريق تقديم المساعدات الثقافية والاجتماعية التي تسمح لها بالحفاظ على هويتها من خلال الإبقاء على اتصالها المادي، والفكري والروحي، بالحضارة والثقافة الإسلامية.

ولا يعني ذلك أن الجاليات الإسلامية سوف تضيع أو سوف تفقد ارتباطاتها، أو سوف تتخلى عن هويتها، بل هي ستبقى إسلامية، وسيكون لها في المستقبل دور كبير في إعادة بناء عالمنا الإسلامي بعد سنوات الدمار النفسية والإحباط المعنوي الطويلة.. لكنها لن تنجح ولن تعطي ثمارها ما لم تنجح في وضع قدميها على الأرض وتحسم أمر وضعها في المجتمعات المستقبلية.. وطالما بقيت غير واثقة من وضعها مزعزعة الأركان وهشة المواقف لن تستطيع أن تقدم شيئاً إلى مجتمعاتها الأصلية.

الجالية الإسلامية في الغرب
ومسؤولياتها في المجتمع الغربي

٢٠٠٢/٥/٢٣

د. محمد توفيق رمضان البوطي
جامعة دمشق ـ سورية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن مسألة العلاقات بين الشعوب والتمازج والتواصل فيما بينها ظاهرة طبيعية في تاريخ البشرية لا غنى للمجتمع الإنساني عنها؛ لأنها تحقق التكامل في الحاجات والتبادل الثقافي والاجتماعي. فتنوع طبائع البلاد يؤدي إلى اختلاف منتجاتها. واختلاف المنتجات يثير الرغبة في التغيير والتنويع، بجلب ما يتوافر لدى الأمم الأخرى. وقد أدى هذا إلى قيام الاتصال والتعارف، وسرى تبادل السلع الزراعية والصناعية إلى تبادل اجتماعي وثيق الأواصر، كما أدى في كثير من الأحيان إلى تبادل العادات والمفاهيم والمعتقدات.

ومن مظاهر ذلك ما يذكره د. نعيم فرح، إذ يقول: ((إن التأثير ـ ولا سيما من الشرق على الغرب ـ كان جلياً في الجوانب العملية من كتابة وعلوم وصناعة وتجارة، وكان ضعيفاً في الأمور الدينية والسياسية..))(١).

ومن ذلك أن اليونان التي ينسب إليها الأوروبيون الكثير من الاكتشافات والثقافات والمعارف الحضارية، ولدولتها التنظيمات المدنية، قد نهل أهلها من الحضارات المتقدمة عليها، كالمصرية والبابلية والفينيقية قبل عصر الإسكندر. يقول ليوناردو ولي: ((لقد مضى الزمن الذي كانت تنسب فيه أصول جميع الفنون إلى بلاد الإغريق، أو أن حضارة الإغريق قد انبعثت كاملة النضج من دماغ الإله الأولمبي زيوس، فقد أصبحنا نعرف أن زهرة تلك العبقرية ارتشفت رحيقها من الليديين والحثيين ومن فينيقية وكريت ومن بابل ومصر. وجذور تلك الزهرة تعود إلى سومر الأقدم))(٢).

---

(١) التاريخ القديم وما قبله، د. نعيم فرح ص: ٣٢٧.
(٢) المصدر السابق.

ومن ذلك أيضاً:

ـ اقتباس الكريتيين بعض المظاهر الحضارية من المصريين.

ـ تأثر الرومان بديانة الشرق المسيحية ولكن وفق فهم وثني.

ـ انتقال الوثنية من بلاد الشام إلى الحجاز يد عمرو بن لحي الخزاعي.

ـ انتشار الإسلام في جنوب شرق آسيا بواسطة التجار، الذين كانوا ينقلون منتجات تلك البلاد إلى جزيرة العرب، وما يتوفر في جزيرة العرب من بضائع إلى بلاد الملايو في جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى العلاقات الاجتماعية التي نشأت عن ذلك أيضاً، والتي لا تزال ملامحها واضحة حتى اليوم.

ـ انتشار الفلسفة اليونانية، وترجمتها في البلاد الإسلامية في العصر العباسي، وإعادة صياغتها بصورة تتلاءم مع منهج الفكر الإسلامي والعقيدة الإسلامية، ومناقشة ما لم يتفق مع منهج التفكير الإسلامي.

ـ التأثير الحضاري الإسلامي على بعض مناطق الهند بعد فتح مناطق السند، من خلال المعاملة الحسنة التي نالها الهندوس من المسلمين الفاتحين، والتي تركت أثراً طيباً أدى إلى انتشار الإسلام هناك؛ كما يقول برتولد شبولر.

وإن وجود الجالية الإسلامية في الغرب هو صورة تجسد العلاقات بين الشعوب، والتمازج والتواصل فيما بينها.

ومن المعلوم أن للظروف السياسية والاقتصادية ونحوها تأثيراً في نشوء جاليات شعوب في غير بلادها. ومن أبرز هذه الظروف ظهور القارتين الأمريكية والأوسترالية. فقد أدى ذلك إلى حركة هجرة واسعة من شتى أرجاء أوروبا إليهما، ثم من بقية أرجاء العالم أيضاً. وقد قامت هذه الهجرة رغبة من الناس في الوصول إلى فرص عمل تؤدي إلى مكاسب مغرية، ومن ثم تتحقق ظروف حياة أكثر رفاهية، كما أن من تولوا إدارة الحكم والمؤسسات الاقتصادية في هاتين القارتين شجعوا ـ ضمن صور محددة ـ على الهجرة إليهما للاستكثار من الأيدي العاملة والخبرات والكفاءات العلمية والفنية.

والأمر نفسه جرى في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد شجعت الإدارات الحاكمة والمؤسسات الاقتصادية في كثير من أقطارها على استقدام الكثيرين إليها، لقلة اليد العاملة فيها، بسبب ما حصدته الحرب من جهة، وبسبب استمرار الهجرة إلى القارة الأمريكية من جهة ثانية، وبسبب النهضة الصناعية التي اقتضت طلب المزيد من الأيدي العاملة، لحاجة المؤسسات الصناعية فيها.

ومن أهم أسباب نشوء جالية إسلامية في الغرب أن التقدم العلمي الذي بلغه الغرب دفع بكثير من أبناء الأقطار الإسلامية وغيرها لطلب العلم في الجامعات الغربية في التخصصات المختلفة، سواء أكان ذلك بتشجيع من الغرب نفسه، كما حصل في عهد الاستعمار الغربي لمصر وغيرها من البلاد الإسلامية، أم بدافع من المؤسسات العلمية الوطنية، بغية تكوين قاعدة من المتخصصين لينهضوا بشأن بلادهم علمياً وصناعياً، أم بدافع ذاتي.

وقد أدى ذلك في أول الأمر إلى ذوبان كثير من أبناء هذه الجاليات على اختلاف أنواعها في المجتمعات التي نزلت فيها[1]. بل لقد أدى، في كثير من الأحيان، إلى إصابة بعض الوافدين إلى الغرب بالدهشة والانبهار الذي أعشى أبصارهم، وجعلهم يشعرون بنقص الذات، بسبب الفرق الشاسع بين مجتمعهم وبين تلك المجتمعات من الناحية التقنية والعلمية أو من الناحية الثقافية والاجتماعية.. أجل لقد أدهشهم ما رأوه من مظاهر التحرر الاجتماعي...! بينما وقف آخرون من أبناء هذه الجالية أمام وضع اجتماعي غريب عنهم وعن طبيعتهم وتربيتهم، ووجدوا أنفسهم غرقى في هذا المجتمع المادي، مما أثار فيهم الحنين إلى مجتمعهم الذي كانوا فيه. وتجلى ذلك من خلال شعر رقيق يحمل تلك المشاعر ويترجمها.

فهذا زكي قنصل يقول:

هاجنا الشوق للشآم فكبر ... ثم كبر إذا ذكرت الشآما
نحن من روضها الحساسين ذرتها ... رياح النوى فهامت يتامى
هي نجوى الفؤاد إن سهد الجفن ... ورؤيا الخيال إن هو ناما[2]

كما أن الكثير منهم كانوا في صراع بين شعور بالحاجة إلى تحمل مرارة الغربة وتجشم مصاعبها، بسبب الظروف التي كانوا فيها في بلادهم، وبين نقمتهم على الروح العدائية التي تحملها السياسة الأمريكية تجاه أمتهم، منذ ذلك الوقت.

فهذا إلياس فرحات يتحدث عن نفاق السياسة الأمريكية وعدوانيتها، ولعله قال ذلك في الخمسينات من القرن المنصرم:

قالت الأفعى لأمريكا اسمعي ... إن تقليدك لي عين الشطط

(١) انظر مجلة «الدعوة» السعودية العدد ١٦٤٠ ـ ١١/ محرم/١٤١٩هـ والمقابلة التي أجريت مع مدير مركز الثقافة والدعوة الإسلامية حول ذوبان المسلمين بالمجتمع الأرجنتيني.

(٢) أدبنا وأدباؤنا في المهاجر الأمريكية: جورج صيدح، ص ٤٧٢ ط بيروت ١٩٥٧.

أين مني أنت يا من سمّها ... بغية التمويه بالشهد اختلط
أنا لا أنكر أني حيّة ... رضي العالم عني أو سخط
أنا لا يهتف بالسلم فمي ... ويدي ترسم للحرب خطط
أنا لا أنصر لصاً، إن من ... ينصر اللص من اللص أحط
أنا لا أحمي جناة خانة ... قذف الموج بهم من كل شط
أنت فيك السم لا حصر له ... وأنا السم في نابي فقط[1]

وأياً ما كان فقد نشأت جالية إسلامية كبيرة في الغرب، حمل كثير من أبنائها جنسية البلد الذي يقيم فيه، وغدا كل فرد منهم واحداً من أبناء تلك البلاد؛ سواء أكان عربياً مسلماً، أم عربياً غير مسلم؛ من سورية أو من لبنان أو من مصر أو من الجزائر...، أم كان مسلماً غير عربي من الباكستان أو من أندونيسيا أو من إيران.. ومع بداية الصحوة الإسلامية بدأ كثير من هؤلاء يؤكدون انتماءهم لبلادهم، ويؤكدون التزامهم بدينهم، وتعاطفهم مع قضايا أمتهم التي انحدروا منها، وإن كانوا يحملون جنسية البلد الذي هم فيه. وبدأت المراكز الإسلامية تقوم بنشاط لتعليم أبناء هذه الجالية اللغة العربية وبعض التعاليم الدينية، واستطاع هؤلاء المسلمون في بعض الأقطار التي أقاموا فيها، أن ينالوا الاعتراف بدينهم بوصف ديناً رسمياً، لأتباعه من الحقوق الدينية ما لغيرهم.

لقد غدت الجالية المسلمة في الغرب تمثل نسبة لا يستهان بها في المجتمع الغربي، وبصورة خاصة في صفوف ذوي الكفاءات العلمية العالية.

وهذا الأمر يحمّل هذه الجالية مسؤوليات نحو المجتمع الذي يعيشون فيه، والبلاد التي ينعمون بخيراتها ويعيشون في ربوعها.

إن مبدأ الوفاء يقتضي أن يكافىء المسلمون المقيمون في الغرب ما قدمه الغرب إليهم من علوم وتقنيات وغيرها، مما يملكه الغرب من مقومات تخدم البشرية، بما يتوافر لديهم من مقومات الحضارة الإنسانية التي لا تتوافر لدى الغرب، والغرب بأشد الحاجة إليها.

إذا كان المسلمون اليوم يعانون من فقر في مجال التقنية والعلوم الحديثة، التي تقدم للبشرية الكثير من أسباب التطور والسلامة والراحة والسعادة، وتلبي حاجات

(١) المرجع السابق ص ٣٨٢.

ماسة في المجتمع الإنساني في مجال الصناعة، والزراعة، والطب، والاتصالات، ووسائل النقل، وغير ذلك. وهم مدينون للغرب إذ يقدم لهم ما يقدمه في هذا المجال، بغض النظر عن حالات الاحتكار التي تمارسها بعض الجهات تجاه كثير من المسلمين الذين وفدوا إلى الغرب..

إذا كان المسلمون يعانون من فقر في هذا الجانب، فإن الغربيين أيضاً يعانون من أمراض في أوضاعهم الاجتماعية وتصوراتهم الفكرية، والاعتقادية، وفي مجال الصحة النفسية، مما أدى بهم إلى حالة من الضياع، والأمراض النفسية والجسدية، والتفكك الاجتماعي، والانهيار الأخلاقي، تثير الشفقة والأسى وتدعو إلى التعاون الجاد لمعالجة هذا الواقع.

لقد آن للإنسان المسلم أن يؤدي واجبه في إنقاذ المجتمع الإنساني عامة والغربي خاصة من هذه المعاناة التي يقاسي منها، وأن يسعى للتخفيف من الأرقام المخيفة التي تتفاقم يوماً بعد يوم، وهي تروي قصة المعاناة الأليمة في حياة الإنسان المعاصر.

ولا بد من الإشارة إلى بعض مظاهر هذه المعاناة.

ـ ظاهرة الانتحار:

ورد في إحصائية منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٠م: أن ١٦ إنساناً يموتون بالانتحار من كل ١٠٠,٠٠٠ إنسان، أي بمعدل إنسان واحد إلى كل أربعين ثانية، وأن الذين يموتون بسبب الانتحار في أمريكا أكثر ممن يموتون بسبب القتل، وأن الانتحار هو ثالث ثلاثة أسباب للموت فيمن يموتون بين ١٥ـ ٢٤ من عمرهم. هذا على الرغم من أن الذين يموتون فعلاً بمحاولة الانتحار هم ١/ ٢٠ ممن يحاولون الانتحار فقط.

ـ مرض الإيدز:

ورد في إحصائية قامت بها منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الاتحاد الوطني لمكافحة الإيدز (Joint United Nation Program on HIV — AIDS UNAIDS).

ـ أنه بلغ عدد الذين يحملون الفيروس المسبب لمرض الإيدز حتى نهاية عام ٢٠٠٠م: ٣٦,١ مليون بالغ، و ١,٤ مليون طفل.

ـ وبلغ عدد الذين يحملون فيروس الإيدز خلال عام ٢٠٠٠م: ٥,٣ مليون إنسان. وبلغ عدد الذين ماتوا بسبب الإيدز ٣,٠٠٠,٠٠٠ إنسان ويزيد هذا العدد على ٥٠٪

من الرقم المتوقع ويفوق عالمياً أي رقم مضى؛ على الرغم من كل محاولات الوقاية المخففة.

ـ نصف حاملي فيروس الإيدز يصابون بالمرض قبل بلوغهم الخامسة والعشرين من عمرهم، ويموتون قبل بلوغ الخامسة والثلاثين.

ـ وفي هذه السنة نفسها (عام ٢٠٠٠م) ٦٠٠,٠٠٠ طفل دون الرابعة عشرة يحملون فيروس الإيدز. وأكثر من٩٠٪ منهم ولدوا يحملون هذا الفيروس من أمهات مصابات.

ـ بلغ عدد أيتام الإيدز حتى نهاية عام ١٩٩٩م: ١٣,٠٠٠,٠٠٠ طفل.

وهل غير الإسلام يمكن أن يصون الإنسان في حصن من العافية والفضيلة والطهر والحياة الأسرية المستقرة؟

العنف العائلي:

كتب (Richard F. Jonnees) الأستاذ بمعهد القبالة وأمراض النساء في مقال عن ظاهرة العنف العائلي وبصورة خاصة عن ضرب النساء، في المجلة العائدة لهذا المعهد، في عدد يناير ١٩٩٣م تحت عنوان Domestic Violence let our voices be heard العنف العائلي: لندع أصواتنا تسمع. يقول: ((إنه في كل ١٢ ثانية في الولايات المتحدة الأمريكية تخضع امرأة لهذا الوباء. ففي كل ١٢ ثانية تضرب امرأة لدرجة القتل أو التحطيم من قبل زوج أو صديق. وفي كل يوم نرى نتائج هذا الضرب في مكاتبنا وفي غرف الطوارىء لدينا وفي عياداتنا)).

وقد سمعت من إذاعة مونت كارلو في شهر ١١ من عام ١٩٩٨م فيما أذكر أن الإحصائيات سجلت أنه قتل في ذلك العام أكثر من ١٥,٠٠٠ امرأة في روسيا بيد زوج أو صديق، وأنه قتل أكثر من ٥٠,٠٠٠ طفل بأيدي ذويهم!!.

الطلاق:

في أمريكا، وعلى الرغم من العزوف الشديد عن الحياة الزوجية، فإن:

٥٠٪ من حالات الزواج لأول مرة تنتهي بالطلاق.

٦٠٪ من حالات الزواج للمرة الثانية تنتهي بالطلاق.

٦٦٪ من الذين يعيشون حياة مشتركة تنتهي شراكتهم بالفشل بسبب وجود أولاد من شريك سابق.

٥٠٪ من الأولاد يعيشون في ظل أسرة أحد طرفيها ليس أحد الوالدين.

والطلاق ليس مشكلة بحد ذاته، ولكن المشكلة تكمن في سبب الطلاق ونتائجه، والتي تتجاوز البيت إلى الشارع والمدرسة وبقية مجالات الحياة.

هذه الإحصائيات غيض من فيض، واختصار شديد لحجم المعاناة الإنسانية التي تنال الطفل والمرأة، بل كل فرد في المجتمع الغربي. ولئن كانت معظم الإحصائيات من أمريكا، إلا أن الوضع من هذه الناحية متشابه إلى حد بعيد في أكثر المجتمعات الغربية.

الأمراض النفسية:

في إحصائية وردت في سلسلة العلوم الطبية العالمية NMS الطب النفسي طبعة ١٩٩٨م ورد ما يلي:

المصابون بالأمراض النفسية عموماً في أمريكا	٢٨,١٪
المصابون بمرض الاكتئاب	٥,١٪
المصابون بالفصام Schizophrenia مليونان	١,١٪
المصابون بالإدمان الكحولي ١٣,٦ مليون	٧,٤٪

وإن عيادات الطب النفسي التي تغص بالمرضى الذين يعانون من شتى الأمراض النفسية التي أفرزتها أوضاع الغرب من إباحية وتفكك أسري وضياع فكري، مظهر يجعل الوضع مأساوياً لدرجة لا تطاق.

وقد ذكر لي بعض الإخوة المقيمين في ألمانيا أن مراكز الأمراض النفسية تغص بالمرضى، وأن موعد المراجعة العادية ليس لأقل من ستة أشهر لكثرة الوافدين إليه.

إننا لنعيب على الغرب أن يحتكر ما أكرمه الله تعالى به من علوم وتقنيات وتطور صناعي وطبي وغير ذلك.. من المقومات المادية للحضارة البشرية، إذا ما جرى منه ذلك. وفي الوقت ذاته نعيب على الجالية الإسلامية في الغرب أن ينسى أبناؤها فضل الله تعالى عليهم، ويكتموا ما أكرمهم الله تعالى به من هداية يمكن أن يسعفوا بها المجتمع الإنساني بحلول لكثير من مشكلاته التي يعاني منها، **بعد أن يسعفوا أنفسهم بها أولاً.**

إن على الجالية المسلمة في الغرب أن تقدم نفسها للمجتمع الغربي بوصفها جالية مسلمة، تحمل هويتها، وتلتزم بدينها، وفي الوقت ذاته تحترم النظم والقوانين العامة المتعلقة بالهجرة والسفر والإقامة وأنظمة السير ونحوها، وأن تثري من خلال دينها الحضارة الغربية، فالمجتمع الغربي ليس بحاجة إلى مواطن جديد، بمقدار ما هي بحاجة إلى إغناء حضارتها.

لقد تحدث إليّ أحد الإخوة الغربيين فقال: إن المسلمين يأتون إلينا وينهلون من الغرب العلم والتقنيات وأموراً كثيرة أخرى، فماذا يقدمون للغرب في مقابل ذلك؟ لقد تأثرت بهذه الكلمة كل التأثر ووجدتها تحمل معاني كثيرة. كما أن على الغربيين أن يوسعوا صدورهم لهؤلاء المسلمين، إذ يختلفون عنهم في كثير من تصوراتهم ونمط حياتهم. فقد يكون في هذه الاختلافات ما يثري حضارتهم، إذا ما تم عرضها بصورة صحيحة. وقد يكون فيها الخير الكبير للمجتمع الإنساني عامة ولمجتمعهم بصورة خاصة.

لقد لاحظت أن الغرب يحب أن يتعامل مع الآخرين على هذا النحو، ولاحظت أنه يرحب بتلون مجتمعه بتصورات وأفكار مختلفة. كما لاحظت أن الشعوب والجاليات الأخرى تأتي إلى الغرب تحمل هويتها، وتعتز بها، سواء في معتقداتها الدينية، أم في أخلاقها وعلاقاتها الاجتماعية، بل حتى في نمط طعامها وأزيائها وتقاليدها. وقد لاحظت أن الغرب يراعي الخلافات الدينية التي قد تتباين فيها المعتقدات وما يترتب عليها. فلليهود عندهم تقدير لاعتباراتهم الدينية بالنسبة للحوم والذبائح وغير ذلك. وللشعوب النباتية تقدير لتصوراتهم الاعتقادية وسلوكهم المبني على ذلك أيضاً. والمطلوب من المسلمين أن يكونوا في مستوى هذا التقدير، وأن يكونوا ترجمة صادقة لقيم الإسلام وأخلاقه ونظمه وأحكامه.

إن من حق المجتمع الغربي أن يتعرف على حقيقة الإسلام ومبادئه وأحكامه، وذلك من خلال التزام صحيح تؤديه الجالية المسلمة بهذا الدين، يترجم حقيقته السامية المتسامحة. وإذا كان المسلم يتلون بحسب البيئة التي يعيش فيها، فما الميزة التي يقدم من خلالها شخصيته؟

إن المسلم ليس نسخة متكررة عن البيئة التي يعيش فيها، بل يجب أن يكون صورة عن الإسلام الذي أمره الله تعالى أن يلتزم به، هذا الإسلام الذي يحترم الحقوق، ويصون الأسرة، ويحقق للفرد كرامته ومكانته وحقوقه، أياً كان؛ صغيراً أو كبيراً، غنياً أو فقيراً، ذكراً أو أنثى، حاكماً أو محكوماً، ويبني في الإنسان الفكر الواعي المتدبر الذي يتدبر حقيقة هذا الكون وموقعه منه ووظيفته فيه، ويحقق للأسرة التماسك في ظل من الود والمحبة والاحترام المتبادل والوفاء، كما يحقق للمجتمع الرقي والتقدم، مع التماسك والتعاطف والتراحم والتوادد، على اختلاف معتقدات أبنائه وأجناسهم وألوانهم، إذ لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى، التي تتجسد في العمل الصالح، وفي نفع العباد والإحسان إليهم.

إن على المسلم أن يقدم نفسه إلى المجتمعات التي يعيش فيها من خلال هويته الإسلامية بصورة صحيحة وصادقة، بحيث يترجم الإسلام الذي أنزله الله تعالى؛ ليتيح للمجتمعات التي يعيش فيها أن تتعرف على الإسلام الحقيقي، من خلال فكره وسلوكه وأخلاقه وعلاقاته، وعندئذٍ يتم تبادل الثقافات وحوار الحضارات بصورة واقعية، لا من خلال الدعوى الكلامية أو على الورق فقط.

أما المحاولات التي يقوم بها بعض الإخوة اليوم لتمييع أحكام الشريعة الإسلامية والتحلل من ضوابطها وأحكامها، بدعوى الانسجام مع الوسط الغربي أو غيره، فإنه تشويه لحقيقة الشخصية الإسلامية من جهة وخروج على المبادىء الإسلامية من جهة أخرى.

إننا لسنا مع التعصب أو التزمت أو التنطع، فذلك ليس من مبادىء شريعتنا، بل نحن مع المبادىء العامة لهذا الدين والقائمة على أساس التيسير ورفع الحرج، ولكن وفق قواعد وضوابط حددتها الشريعة الغرّاء وليس على النحو الذي تشتهاه النفوس، وتتجه إليه الأهواء.

إن البعض يحاول اليوم أن يخرج على قواعد الشريعة وأحكامها باسم الدين وباسم الشريعة، بدعوى مراعاة أوضاع الأقليات المسلمة في المجتمعات الأخرى.

إن الخروج على قواعد الشريعة وتجاوز أحكامها وضوابطها، بدعوى مراعاة الأقليات المسلمة، تشويه لحقائق هذا الدين وتمييع لأحكامه، وهو يعني أن أحكام الشريعة الإسلامية نوعان: نوع محلي ونوع خارجي، وهذا الأمر سيحول إسلامنا في نظر العالم إلى إسلامات متعددة. فهذا إسلام أغلبية وذاك إسلام أقلية، وهذا إسلام شرقي وذاك إسلام غربي، وهذا إسلام عربي وذاك إسلام أعجمي، إسلامنا واحد، أنزله الله تعالى رحمة للعالمين يوم أنزله.

إن واجب الجالية المسلمة في الغرب أن تكون مظهراً للانسجام مع البيئة، ولكن ليس من خلال ذوبان الشخصية وإنكار الهوية، بل من خلال الأخلاق التي تجعل الفرد من أبناء هذه الجالية موضع تقدير واحترام، وتجسد الصورة الصحيحة لهذا الدين. إن على الجالية المسلمة أن تحترم النظم السائدة في المجتمع الذي تعيش فيه، بمقدار ما تكون هذه القوانين والنظم صورة حضارية تجسد كرامة الإنسان وإنسانيته، وبمقدار ما تكون سبباً للأمن والاستقرار في المجتمع الذي يعيشون فيه، لأن ذلك قاسم مشترك بين المبادىء الإسلامية وتلك النظم.

إن هذا يوجب على الجالية المسلمة أن تكون سفير صدق لدينها، ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانوا صورة تجسد بصدق مبادىء هذا الدين وأخلاقه.

إن أعظم رسالة يمكن أن تصحح تصور الغربيين وغيرهم عن ديننا وعن أمتنا تتمثل في أن يكون أبناء الجالية الإسلامية، في التزامهم بدينهم وتوجيهاته في أخلاقهم ومعاملتهم سواء في حياتهم المنزلية وعلاقتهم الأسرية، أم في معاملاتهم مع الآخرين، أم في عبادتهم لربهم، أم في سائر شؤونهم وتصرفاتهم صورة تمثل بصدق ما أمرهم به ربهم، وعندئذٍ سيجدون أثر ذلك في هذا المجتمع الغربي وغيره يتجلى في أعظم مظاهر التقدير والاحترام. ولا أدل على ذلك من وضع المسلمين في جنوب شرق آسيا إذ كان لوجودهم من خلال نشاطهم التجاري وتعاملهم المادي مع أبناء تلك البلاد ما عرفه التاريخ من الأثر العظيم.

وإن أول مسؤول عن تشويه صورة الإسلام والمسلمين في نظر الآخرين هم المسلمون أنفسهم، عندما يتناقض كلامهم مع أفعالهم، ويحملون اسم الإسلام ولكنهم في تصرفاتهم وأخلاقهم على نقيض ذلك. وبيان ذلك لا يخفى على أحد.

إن هذه الحقيقة لتوجب على الجالية المسلمة أن تتحمل مسؤولياتها أمام ربها أولاً، وأمام أبنائها ثانياً، ثم أبناء المجتمع الغربي أخيراً؛ بأن تتعلم دينها وأحكامه ومثله الأخلاقية على درجة من الإحاطة والدقة والوعي، من مصادر موثوقة ومؤتمنة، ثم أن تجسد ذلك في عقيدة تؤمن بها بصدق ويقين، وسلوك تلتزمه بإخلاص وأمانة، دون ازدواجية ولا نفاق، وأخلاقٍ تجسدها في كل علاقاتها وتصرفاتها. فديننا إنما بعث به نبينا محمد ﷺ ليتمم به مكارم الأخلاق، والتزامٍ بأحكام هذا الدين، سواء في ضبط علاقة الإنسان مع ربه أم مع أهله أم مع الآخرين على اختلاف صفاتهم. ألم يقل ربنا تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤] ألم يقل النبي ﷺ: «وخالق الناس بخلق حسن» إن أخلاق المسلم سجية يجب أن تكون متأصلة فيه، وليست مجرد مظهر يتجمل به أمام الناس كلما أراد. إنها منه أشبه بلون بشرته التي لا تتغير، وليست مجرد ثوب يلبسه متى شاء ويخلعه متى شاء.

أرجو أن تغدو الجالية المسلمة على مستوى مسؤولياتها ولا سيما بعد الزلازل العنيفة التي هزت العالم في الفترة الأخيرة، وغدا يبحث عن الخلاص. فهل يكون المسلمون سبباً لسعادة البشرية وخلاصها مرة أخرى؟

د. محمد توفيق رمضان

الأقليات المسلمة في ألمانيا
وجهة نظر قانونية

٢٠٠٢/٤/٢٦

إعـداد

د. ماثياس روهي/جامعة أرلنغن ـ ألمانيا

ترجمة الدكتور عبد الله السيد/كلية الإمام الأوزاعي

١ ـ مقدمة:

إن الوجود الإسلامي الواسع الانتشار في ألمانيا يثبت عن تحدٍ للمسلمين أنفسهم، وعن تحدٍّ للمجتمع من حولهم، حيث يقدر عدد المسلمين هناك بأكثر من ثلاثة ملايين نسمة بالمقارنة مع ٨٢ مليون نسمة هو عدد سكان ألمانيا الإجمالي، وإذا ما نظر إلى الاتحاد الأوروبي بشكل عام، نجد أن عدد المسلمين في ألمانيا هو عدد كبير نسبياً إلى جانب فرنسا، حيث يقدر عدد المسلمين هناك بحوالي ٥ مليون مسلم، بالإضافة إلى حوالي ٢,٥ مليون مسلم في بريطانيا. وعلى الرغم من الاحتكاك الذي دام طويلاً بين ألمانيا والعالم الإسلامي منذ عهد الإمبراطورية العثمانية والصفوية، فإن الحضور المميز لعدد المسلمين في ألمانيا يعتبر نسبياً ظاهرة جديدة، وهذا ربما يعود لعجز التجربة الاستعمارية الألمانية، بالمقارنة مع التجربة الاستعمارية الإنجليزية والفرنسية.

تجدر الإشارة إلى أن هناك عدداً قليلاً من الجنود الذين استوطنوا في ألمانيا وبخاصة أولئك الذين خدموا في الجيش الألماني في أوروبا الشرقية، تحديداً البوسنيون والتتار، وهذا في السنوات العشر الأولى من القرن العشرين. أما الغالبية العظمى من المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا اليوم، أي حوالي ٢,٢ مليون مسلم فهم من أصل تركي. فمنذ الستينات من القرن العشرين قدم إلى ألمانيا عشرات الآلاف من العمال الذين كانوا يسمون «بالعمال الضيوف»، حيث إن العديد منهم أيضاً من أصل تركي. وعلى الرغم من توقف الدوافع الاقتصادية لهجرة العمال في العام ١٩٧٣م، ازدادت هجرة أفراد العائلات التركية إلى ألمانيا. وباختصار، فإن المسلمين في ألمانيا هم في الغالب من الأتراك. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان هناك هجرة متواصلة من الناس الذين يتمتعون بمستويات ثقافية عالية من الشرق الأوسط (أطباء، مهندسين.. إلخ، وبخاصة من سورية، ولبنان، وإيران) ولكن بأعداد محدودة.

أما الدافع الآخر لهجرة المسلمين إلى ألمانيا فكان طلباً للجوء وبخاصة من الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية، وشمالي إفريقية. كذلك بسبب الحروب التي حصلت في البلقان، حيث كان هناك هجرة باتجاه ألمانيا من البوسنة، وألبانيا، وماسدونيا وكوسوفو. وبالإضافة إلى كل ذلك هناك أعداد أخرى من المسلمين الذين يهاجرون إلى ألمانيا لأسباب مختلفة: تجارية، طلاب، علماء يعيشون في ألمانيا لزمن معين قد يزيد أو ينقص. ومن الجدير بالذكر، أنه يوجد ١٠٠,٠٠٠ لبناني يعيشون في ألمانيا وبخاصة في المدن الكبرى مثل برلين، هامبورغ، فرانكفورت، وميونيخ.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من بين المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا هناك غالبية سنّية، بالإضافة إلى مجموعة من الشيعة الإثني عشرية من إيران، ولبنان، والعراق يصل مجموعها إلى ١٥٠,٠٠٠ شخص. كذلك هناك عدد يقدر بحوالي ٥٠٠,٠٠٠ شخص من العلويين معظمهم من تركيا، مع الإشارة إلى أن هناك عدداً يناهز ٣٠,٠٠٠ من الأحمديين من باكستان، والذين يعتبرون أقدم مجموعة إسلامية منظمة في ألمانيا. وكما هو الحال في بقية أجزاء العالم، فإن اعتقاد هؤلاء المسلمين في ألمانيا يختلف من مسلم مؤمن متدين يطبق تعاليم الإسلام في حياته اليومية، إلى مسلم يرتبط فقط بالهوية الإسلامية دونما تطبيق لتعاليم الإسلام. والصوفية أيضاً منتشرة في ألمانيا وبخاصة بين الأتراك.

إن معظم المهاجرين يخططون للإقامة في ألمانيا لمدة قصيرة لا تتجاوز السنتين من أجل الحصول على المال الذي يحتاجون إليه في بلادهم، أو أن هجرتهم تعتبر مؤقتة إلى حين تغير الحالة السياسية في أوطانهم، علماً أن الإدارة الألمانية في البداية كانت مقتنعة بأن هذه الهجرة إنما هي هجرة مؤقتة، لأن هؤلاء سوف يعودون إلى أوطانهم في نهاية الأمر. وبناءً عليه فقد صار ينظر إلى المسلمين في ألمانيا ـ ما عدا القليل منهم ممن اندمجوا كلياً في أسلوب الحياة الألمانية ـ على أنهم ضيوف مؤقتون في البلد. ونتيجة لذلك، لم تسع الإدارة الألمانية، ولا الجالية الإسلامية إلى تهيئة المناخ الاجتماعي والقانوني اللازمين لاندماج المسلمين الكامل والمستمر في المجتمع الألماني.

ولكن بعد ٣٠ سنة من الوجود الإسلامي المميز في ألمانيا، فإن هناك مسائل كثيرة تبدلت بشكل جوهري حيث بات العديد من المسلمين هناك يعتقدون أن العودة إلى أوطانهم باتت وهماً. كذلك الحال بالنسبة للإدارة الألمانية التي اقتنعت

بوجهة النظر هذه دونما معالجة هذا الوجود الإسلامي بشكل جدي، إنما بسياسة حلول مؤقتة فحسب. حتى أن بعض المهاجرين القدامى الذين لم يستحسنوا العيش في المجتمع الألماني، فإنهم باتوا يعاملون على أنهم غرباء في أوطانهم التي أتوا منها، وبات وجودهم في ألمانيا يقتصر على أسباب منها ملازمة أولادهم، أو للحصول على العناية الطبية اللازمة والتي لا تتوفر لهم في أوطانهم. من بين هؤلاء ومن بين الجيل الثاني هناك أعداد متزايدة ممن حصلوا على الهوية الألمانية، الأمر الذي فرض على الإدارة الألمانية والقانون الألماني أن يتعامل مع الجالية الإسلامية على أنها جماعة ذات معنى وهي بالتالي جزء من المجتمع الألماني.

استناداً إلى ما سبق، فإنني في هذه المحاورة سأتحدث عن الوجه القانوني وغير القانوني لمظاهر الحياة الإسلامية في ألمانيا، مع أنه يجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن المشكلات الرئيسية في حياة المسلمين هناك لا تتعلق بمسألة المعتقد أو حاجاتهم الدينية، وإنما تتعلق بمسائل أخرى تكمن في عدم معرفة اللغة الألمانية، وعدم التعليم العالي، وارتفاع معدلات البطالة بينهم. هناك أيضاً مشكلة أخرى تتعلق بالألمان أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا (Lower classes) والذين يرتابون من الأجانب لاعتبارهم أنهم يشكلون مصدر تهديد للثقافة السائدة، على الرغم من أن هذه الثقافة تستوعب بشكل فعلي مسألة تعدد الثقافات.

٢ ـ الإطار القانوني: وحدة القانون والحرية الدينية:

١ ـ بشكل عام:

أ ـ ملاءمة القانون الألماني لعموم الذين يقيمون في ألمانيا:

إن النظام القانوني الألماني يختلف بشكل واضح عن النظام القانوني اللبناني، وعن أي نظام قانوني آخر في الشرق الأوسط فيما خص الدين من وجهة نظر القانون. فبالاستناد إلى القانون التقليدي الأوروبي العائد لقرون خلت، فإن ألمانيا تتبع مبدأ ملاءمة القوانين بحسب كل إقليم. وهذا يعني أن القاطن في بلد ما فهو ـ من حيث المبدأ ـ يكون خاضعاً لقوانين هذا البلد، والتي تضمن التنوع الديني بإطاره الواسع. ولهذا فإنه لا يمكن أن يحرم أي مسلم من تأدية الصلوات الخمس على سبيل المثال. يقول طارق رمضان وهو أحد المسلمين الأوروبيين المعروفين الذي يقيم في سويسرا: إن المسلمين وبغض النظر عن كونهم أقليات في أوروبا، فإنهم يستطيعون تأدية واجباتهم الدينية، ويتمتعون بكامل حقوقهم في الحصول على

المعرفة، وتأسيس منظماتهم وجمعياتهم، وهم بالتالي يؤسسون لأنفسهم على المستوى المحلي والوطني، كذلك فهم يستطيعون أن يحتجوا أمام المحاكم بشأن أي شيء يشعرون بأنه لا يناسبهم، أو ضد أي قرار يعتبرونه غير عادل.

أما فيما خص الأنشطة التي تتعارض مع الدين الإسلامي مثل شرب الخمر، وأكل لحم الخنزير أو الدخول في علاقات خارج مؤسسة الزواج، كل ذلك يسمح به القانون، ولكن بالطبع هو غير مفروض على المسلمين، ومن ناحية ثانية، فإن الحرية الدينية والتي هي حق أساسي لا تعتبر حقاً أساسياً بالمطلق، خاصة إذا ما تعارض تطبيق هذه الحرية مع البيئة الاجتماعية. كذلك فإن حق بناء بيوت للصلاة لا يمنح بشكل آلي، بل وفق شروط معينة، وإن حرية العقيدة لا تبرر فرض المبادئ الدينية على الآخرين، وكذلك فإن تفسير بعض النصوص الدينية لا تمنح حق رفض دفع الضرائب أو الرسوم. إن مبدأ احترام الديانات وعدم المس بها (المصرح عنه بالمادة ١٦٦ من مجموعة القوانين الجنائية الألمانية) لا تسمح لشخص ما أن يتصرف بحسب ما يراه مناسباً. ولكن من المفيد أن نذكر أن المسلم الألماني يدعو إلى أن تكون ألمانيا «أكثر إسلامية من المملكة العربية السعودية».

ب ـ ملاءمة القانون الأجنبي «الإسلامي»:

هناك استثناء ذي معنى إلى جهة الملاءمة المنظمة للقانون المادي الألماني يتماشى مع ما يسمى «بالقانون الخاص الدولي» والذي يمكن أن يطبق في حالات مثل الزواج والطلاق للأشخاص الأجانب الذين يعيشون في ألمانيا (CF. artt. 13.17 EGBGB). اليوم، وفي حدود معرفتي، لا يوجد نظام قانوني يدّعي الاستقلالية النهائية في حدود البلد الواحد. ففي مجال القانون المدني والذي ينظم بشكل أساسي العلاقات القانونية بين المواطنين، ويعمل على رفاهية هؤلاء المواطنين حيث يحتل هذا الموضوع أهمية أساسية. ففي حالة أن أحدهم قام بتنظيم حياته وفق نظام قانوني معين، عندها يستحق هذا الشخص الحماية، حتى لو أنه وقع تأثير التغير في مكان إقامته. وبالاستناد إلى ذلك، فإن قانون الدولة التي أتى منها هؤلاء الأشخاص لكونه مألوفاً لديهم، يجب أن يطبق عند دخولهم إلى داخل حدود الدولة القادمين إليها. ومن جهة ثانية، فإن من مصلحة جميع المواطنين أن يطبق قانون واحد في شأن بعض المسائل لكونه ملائماً للجميع الذين يقطنون في بلد واحد. فالسؤال المطروح هنا إذن هو أي قانون أكثر ملاءمة والذي يجب أن يطبق على هؤلاء الناس القادمين؟ هل قانون الدولة الأم التي أتى منها هؤلاء أم قانون البلد الذي حلوا فيه؟

على العموم هذا ما حددته بنود القانون الدولي الخاص (Conflict of laws, CF. for Germany art. 3 EGBGB) والتي تظهر أهميتها القصوى في شأن هذا الموضوع كما تبين آنفاً. وفي أحوال كثيرة يجب تطبيق قانون البلد الأصلي للأشخاص في مسائل تتعلق بالعائلة والإرث (الزواج، الطلاق، العلاقات القانونية بين الزوجين، الأطفال، التبني، الحضانة والرضاعة، الوراثة). ففي نطاق هذا السياق، فإن تطبيق المعايير القانونية لجهة هذه المسائل غالباً ما تتحدد وفقاً للجنسية أكثر منه وفقاً إلى مكان الإقامة. وفي عبارة أوضح، فإن هذا يعني، على سبيل المثال، أن القانون الملائم والذي يجب تطبيقه في موضوع الطلاق بين المواطنين الأردنيين هو قانون العائلة الأردني. وإذا ما تزوجت امرأة ألمانية من رجل مغربي في ألمانيا، وإذا ما قرر هذان الزوجان الانتقال الدائم إلى المغرب عندها فإن هذا الزواج يخضع للقانون المغربي. ففي هذا السياق فإن الشريعة الإسلامية تثبت مكانتها بالنظر إلى موضوع الزواج والعائلة والإرث. فالشريعة الإسلامية هنا والتي مصدرها القرآن والسنّة النبوية تتعاطى مع هذه الأمور بكثير من العناية والدقة والتركيز.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تطبيق القواعد القانونية المستمدة والخاضعة تحت تأثير الشريعة الإسلامية يمكن أن تسبب مشكلات قانونية عندما تتضارب مع المبادىء الأساسية للقانون الألماني بما في ذلك الحقوق المدنية الدستورية (Compare art. 6E GBGB) في هذه الحالة فإن القانون الألماني هو الذي يطبق. فالإدارة الألمانية والمحاكم هناك يمكن بناءً على ذلك أن تطبق القانون «الطائفي» اللبناني في موضوع الزواج بين المواطنين اللبنانيين، وأن الاستثناء في ذلك يوجد في المبدأ art. 6E GBGB وأما إذا تعارض بشكل جوهري تطبيق هذا الأمر مع المبادىء السامية للقانون الألماني، عندها لا يمكن تطبيقه. ويمكن أن يقال الشيء نفسه في حالة الزواج الداخلي بين مسلمة وغير مسلم، الأمر الذي تحرّمه الشريعة الإسلامية. أما إذا رغبا بالزواج فباستطاعتهما تنفيذ ذلك الزواج لأن المبدأ الدستوري الألماني القائم على الحرية الدينية يمنع تحريم الزواج لأسباب دينية. في هذه الحالات، فإن الحرية الدينية تسود فوق الشروط الدينية التي تتعارض مع الحرية.

٢ ـ الحرية الدينية والقانون العام:

أ ـ الهيكل القانوني:

إن من أهم الشروط التي تنظم الشؤون الدينية يمكن أن تجدها في المادة (art. 4 Sections 1 and 2) من الدستور الألماني والتي تتحدث عن حرية المعتقد وعدم

انتهاك هذه الحرية، بالإضافة إلى حرية اعتناق أي مذهب ديني أو فلسفي، وذلك كما جاء في هذه المادة من الدستور الألماني ضمانة القيام بالشعائر الدينية وعدم التدخل فيها.

هذه المادة، بالإضافة إلى الفقرة (art. 9 of the ECHR)، وغير المحددة فقط بالإيمان الديني الخاص أو الشخصي، بل تتعداه إلى الاعتقاد الديني العام، حيث إن الدولة مرغمة على المحافظة على هذا الحق على نحو ملائم. بالطبع هناك حدود قانونية لشتى الحقوق بما فيها الحقوق الدينية. فعلى سبيل المثال، لا يسمح لأحد ما أن يسلك مسلكاً يكون طابعه إساءة إلى الآخرين وبخاصة فيما يتعلق بالشأن الديني، فالنظام القانوني يتسامح إلى حدٍ بعيد في موضوع الحرية الدينية. وهذه الحرية الممنوحة هي، بالاستناد إلى إجماع الخبراء القانونيين، والحكومة الألمانية، والإدارة، لا تقتصر على المؤسسات المسيحية واليهودية، بل تطبق على المؤسسات الإسلامية أيضاً.

ومزيداً على ذلك، فإن الفقرة (art. 3 sect 3) من الدستور الألماني تقضي بأنه لا يمكن لأحد ما أن يعامل بطريقة مفضلة أو أنه يلقى معاملة غير مفضلة بسبب اعتقاده الديني.

ب ـ حق التنظيم الذاتي:

قبل كل شيء، يجب أن نشير إلى أن النظام القانوني الألماني لا يعرف شكلاً قانونياً واحداً تنضوي تحت لوائه كافة الطوائف الدينية بشكل عام. ولهذا فإن لها الحق أن تختار الشكل التنظيمي الذي يلائم كل طائفة، سواء كان شكلاً قانونياً رسمياً أم غير رسمي كتلك الجمعيات التي قامت وفقاً للشروط القانونية التي قامت عليها الجمعيات المدنية (paras. 21 ss. German civil code). وعلى هذه القاعدة يصبح لهذه الطوائف الحق بالتأسيس وممارسة حقوقها القانونية. وهذا ينطبق أيضاً على بناء المؤسسات التي تخضع للقانون الخاص (paras 80 ss. Civil code). وأكثر من ذلك، فإن الدستور الألماني العائد للعام ١٩٤٩م يحتوي على الموضوعات التي أخذت من دستور «Weinar» العائد للعام ١٩١٩م (art. 140 of the constitution 1949) والتي تتحدث عن الشكل التنظيمي الخاص للطوائف الدينية، يدعى (التعاون بواسطة القانون العام).

إن الطوائف الدينية العائدة لتلك الفترة من الزمن، أي إبان هذا التشريع الدستوري، حصلت على هذا الوضع بشكل آلي ومنها عدد من الكنائس المسيحية،

أما الآخرون ـ أي الطوائف الدينية الأخرى ـ فيمكنهم التقدم والحصول على هذا الوضع في حال توافر بعض الشروط والتي منها إمكانية استمراريتها، وتوافر عدد أعضائها. أما عن السلطة القضائية التي تحكم في مثل هذه الأمور فهي بيد الحكومات الفيدرالية. وبالاستناد إلى قرار المؤتمر لوزراء الداخلية عام ١٩٥٤م، فإن الاستقرار اللازم للطائفة أو للجماعة الدينية من أجل الحصول على هذا الوضع ـ حق التأسيس وممارسة الحق القانوني ـ يجب أن يثبت في مدة تتجاوز الثلاثين عاماً.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لغاية الآن فإن الطائفة اليهودية قد حصلت على هذا الحق، بينما لم تنجح أي طائفة إسلامية في الحصول عليه. وهذا بالطبع يعود إلى أنه لم يكن معلوماً وجود حضور دائم وسط الجماعات الكبيرة من المسلمين حتى يومنا هذا.

فالشكل التنظيمي الخاص بالطوائف الدينية والذي يدعى (التعاون بواسطة القانون العام) الذي أشرنا إليه آنفاً، منح عدداً كبيراً من الحقوق مثل حق جباية الضرائب من أعضاء الطائفة، وحق تنظيم أبرشية خاصة بها، وحق التوظيف، وحق الملكية الذي يقع تحت قانون الملكية العامة الذي يمنح خفض الضرائب والإعفاء من بعضها، بالإضافة إلى حق تعيين أعضاء لها وتشكيل مجالس.. إلخ.

ومن البديهي، فإن هذه الحقوق الواسعة تتطلب بنية واضحة من التنظيم، بما فيه آلية لصنع القرار، بالإضافة إلى وجود جسم أصيل مقنع ومسؤول يستطيع أن يقرر في موضوع التعليم والنظام. المهم أنه ولغاية الآن، فإن الوجود الإسلامي في ألمانيا هو أبعد ما يكون من تحقيق هذه المتطلبات.

وبالرغم من ذلك، فإنه وفي السنوات الراهنة ظهر هناك تطور رسمي في اتجاه الاتحاد والتوحيد بين المسلمين، أما الآن فهناك حالة من العبور خارج الحدود العرقية خاصة بين الأتراك والبعض الآخر من المسلمين.

وهذه المحاولات الداعية للتوحيد الديني إنما تتم من خلال التأثير السياسي لعدد من الدول التي لها جاليات إسلامية في ألمانيا، نذكر هنا على وجه التحديد تركيا. ولهذا الهدف فقد أنشىء تنظيم يدعى (Diyanet isleri Turk-islam Birligi) (DITIB) أي الوحدة الإسلامية التركية للعمل الإسلامي والتي أسست للعمل على المحافظة على المهاجرين الأتراك ودوام العلاقة الوثيقة مع الوطن الأم تركيا. هذه الوحدة أو التنظيم يدير عدة مئات من المساجد يتجاوز عددها الألفي مسجد مع أئمتهم الذين أرسلوا من تركيا. هذه المساجد يعوّل عليها للمحافظة على الثقافة الدينية التركية في ألمانيا. كذلك فإن هذه الوحدة أو التنظيم (ditib) ترتبط بعلاقة

وثيقة مع الإدارة التركية للشؤون الدينية (diyanet) في أنقرة. كذلك هناك بعض الدول التي تحاول أن يكون لها بعض النفوذ والتأثير على بعض مجريات الأمور في ألمانيا منها المملكة العربية السعودية، والكويت، وليبيا، وإيران.

ج ـ المساجد وإقامة الصلاة:

يوجد هناك كما سبق وأشرنا أكثر من ألفي مسجد في ألمانيا. غالبية هذه المساجد أقيمت في أبنية كانت تستخدم لغايات صناعية، وقد تمّ شراؤها بأسعار معقولة، وهي مناسبة كونها تقع في الأمكنة التي يعيش فيها العاملون (المسلمون) في المناطق الصناعية. وهناك أيضاً أمثلة لمساجد أنشئت أصلاً لتكون مساجد في عدة مدن تتسع لأكثر من ألف مصلٍ. وبعض هذه المساجد لها مآذن، وفي بعض المدن يسمح فيها بإقامة الأذان بواسطة مكبرات للصوت وخاصة في صلاة الجمعة. إن القانون الألماني وبسبب الضمانة التي يمنحها الدستور في مسألة الحرية الدينية يسمح في بناء أماكن للعبادة. أما في موضوع بناء المآذن وتقرير مدى ارتفاعها، فإنه وفي حالات نادرة يصار إلى إجراءات قضائية لتقرير السماح بذلك أو منعه. ويجب أن لا نتعجب كثيراً في موضوع بناء المآذن لأنه يثير بعض الغضب بسبب الظروف المحلية هناك. فبعض الناس يعتبرون أن تشييد المآذن هو رمز هجومي (symbolic attack) ضد الثقافة المسيحية المهيمنة في ألمانيا. والأمر المثير للدهشة، أن المعارضين لبناء هذه المآذن هم ليسوا من المتدينين المسيحيين، ولكن من الأشخاص الذين ليس لهم علاقة بمسألة الدين بشكل عام.

في الواقع، إن شكل أمكنة العبادة، وبالاستناد إلى القانون الألماني المتعلق بالتخطيط والبناء، فإنه يجب أن يتلاءم مع المحيط الموجود فيه. هذا بالرغم من الوضع المتميز الذي يسمح ببناء بيوت للعبادة. بالإضافة إلى ذلك، وبالاستناد إلى القانون، فإن محكمة الاستئناف في Koblenz قررت في موضوع بناء المساجد أنه لا يوجد أي نوع من «حماية للوضع الثقافي الراهن». فالوقت قد تغير، والآن فإن المسلمين يعتبرون شريحة مهمة في ألمانيا، وعلى المجتمع أن يتقبل هذه الحقيقة. كذلك فإن العقيدة الإسلامية هي أيضاً جزء متمّم في هذا المجتمع. ومع ذلك، فإن هذا الوضع القانوني للوجود الإسلامي في ألمانيا، وهذا الحق الممنوح لهم، يجب أن لا يفرض وأن ينالوه دائماً بواسطة القضاء، بل يجب عليهم أن يعملوا جاهدين وبصبر دؤوب لإقناع الناس من حولهم بشأن أهدافهم السلمية في موضوع إقامة المساجد وبناء المراكز الثقافية. ونتيجة لتجربتي الشخصية كوني قاضٍ في محكمة الاستئناف في

Nuremberg، فإن أي حكم يصدر تطبيقاً للقانون يجب أن يأتي في صالح طرف من الأطراف ولو جزئياً. ولكن في الغالب لا يؤدي هذا الحكم إلى خلق حالة سلمية بين الطرفين المتنازعين، وإن الفريق الذي حكم عليه سوف يحاول جاهداً إيجاد الأسباب المناسبة للاستمرار في الدفاع عن قضيته التي يشعر حيالها بأنها قضية محقة إلى جهة بناء مسجد أو مركز ثقافي. وفي مثل هذه الحالات، فإن الحلول الوسطى هي المفضلة، وهي ما يمكن الوصول إليه مع الجهات الرسمية بالإضافة إلى جمهور الناس بشكل عام. ولحسن الحظ، فإن هذا النوع من الحلول هو السائد في ألمانيا.

ومن الواضح أنه يجب أيضاً أن نأخذ العبرة من النتائج ومن المناوشات التي تحصل من جراء ذلك. فقد فشل حاكم إحدى البلدات في Bavaria في إعادة انتخابه رغم وجوده في هذا المنصب لمدة تزيد على الثلاثين عاماً. والسبب في ذلك هو أنه قام بدعم مشروع بناء مسجد على الطراز الحديث في هذه المنطقة. وهكذا ظاهرة يتوقف عندها السياسيون خوفاً على أوضاعهم أو مراكزهم إذا ما أخذنا بالحسبان العمل السياسي المحلي، الأمر الذي يؤثر سلباً في موضوع تعزيز الفهم العقلاني بين الأطراف. وبالرغم من ذلك، فإنه وعلى المدى الطويل سوف يتم بناء المساجد في قلب المدن الكبرى كما حصل في Berlin أو Munich، أو Mannhein ولا يمكن للقانون المتعلق في مسألة البناء والإنشاء أن يمنع ذلك على الإطلاق. ولذلك فإنه عند توافر المال اللازم فإننا سوف نشهد بالطبع بناء المساجد في المستقبل.

د ـ الذبح الحلال:

وفي تطور بارز، فقد قررت المحكمة الدستورية الفدرالية في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٢م، أن الحرية الدينية بما في ذلك ذبح الحيوانات هو حق مكتسب للمسلمين بناءً على أوامر ووصايا الدين الإسلامي، وبالطريقة التي يعتمدها المسلمون في الذبح والتي هي ممنوعة بشكل عام بالاستناد إلى قانون حماية الحيوانات. أما الطريقة المعتمدة في الذبح هناك فهي صعق الذبيحة من أجل أن تفقد صوابها قبل الذبح. فبالاستناد إلى الفقرة ٤ من هذا القانون يمكن لأي طائفة دينية أن تتقدم من الجهات المعنية للحصول على إذن يسمح لها بذبح الحيوانات بناءً على أوامر دينها. ويجب أن نذكر هنا أن الطائفة اليهودية حصلت على هذا الإذن الذي يسمح لها بالذبح وفقاً للشرع اليهودي دون صعق الذبيحة وفقدان صوابها قبل الذبح، وهذا لغاية الحكم النازي في العام ١٩٣٣م، وبعد هزيمة النازية في العام ١٩٤٥م. أما بالنسبة للمسلمين هناك فكان لا بد من معالجة أمرين في هذا الشأن:

الأول: أن بعض المحاكم لم تأخذ بعين الاعتبار طلب المسلمين لتشكيل طائفة دينية بالمعنى القانوني، وهم لم يدركوا مسألة المعنى القانوني لضرورة تشكيل طائفة دينية لها بنيتها اللازمة كما هو الحال بالنسبة للكنائس المسيحية. فالمسلمون اللذين لم يتعودوا تاريخياً بناء أبنية بالمقارنة مع أبنية الطوائف الأخرى، فإنهم سوف يستثنون من ممارسة مثل هذه الحقوق. فالمحكمة الدستورية من جهة أخرى أقرت أنه إذا كان هناك مجموعة من الأشخاص تجمعهم عقيدة مشتركة ضمن أي شكل تنظيمي كان، فإنه ينطبق عليهم شروط هذا القانون فيما خص هذا الموضوع.

الثاني: فيما يتعلق بالسؤال المطروح بشأن النص في الإسلام، وهل هناك في الحقيقة نص يصر على ذبح الحيوانات بدون العمل على فقدان صوابها قبل الذبح؟ فبالاستناد إلى الفتوى التي أطلقها مفتي مصر في الثمانينات من القرن العشرين وآخرون، فإن الأسلوب المعتمد في أوروبا للذبح يمكن أن يكون مقبولاً لدى المسلمين، وبناءً عليه، فإن قواعد الذبح من دون أن يجري العمل على أن تفقد الذبيحة صوابها أولاً أمر لم يتم الاعتراف به لكونه غير إلزامي. هذا المدخل من ناحية ثانية، لم يأتِ متناغماً مع مطالب الدولة حيال حيادها بشأن الدين، فالدولة بالإضافة إلى المحاكم ليسوا الجهة التي تقرر في شأن بعض التعاليم الدينية المتعارضة أيها أصح حيث يجب الالتزام بها. هذا الأمر هو الذي يقرره الأتباع بأنفسهم. ولهذا السبب، فإن المحكمة الدستورية أعلنت عن مبدأ الحصول على الإجازة المعلن عنها آنفاً في موضوع أسلوب الذبح المعتمد في حال توافر الأبنية المعقولة للطريقة المطلوبة في الذبح التي يجب أن تتوافر في الدين. في رأيي فإن ذلك كان النقطة الحاسمة للحكم مع ما يترتب عليه من النتائج البعيدة لوضع المسلمين في ألمانيا ككل، ولأول مرة فقد تمّ الإعلان بوضوح عن أن المسلمين هم الجهة الصالحة فقط التي تتخذ القرار في شأن عقيدتهم وأوضاعهم.

والجدير بالذكر أيضاً أن الغرض من القانون في شأن حماية الحيوانات في الحدود الممكنة لم يتم تجاهله في هذا القرار، حيث إنه لا يمكن لأي كان أن يقوم بذبح الحيوانات حيث أنيطت هذه المهمة فقط بالجزارين الذين يمكنهم فقط الحصول على الإجازة التي تسمح بذلك. وبناءً عليه، فإن التنظيمات المركزية للمسلمين في ألمانيا، وبعد صدور هذا القرار الذي يسمح لهم بالذبح وفقاً للشريعة الإسلامية، عمدوا إلى تشكيل لجنة مشتركة قامت بكتابة ورقة عمل مفصلة للتعاون مع الإدارة والجهات المختصة في شأن هذا الموضوع. وهنا يجب أن أقوم بتسجيل

أسف شخصي لما يجري هناك من نقاش عاطفي بشأن هذا القرار، حيث إن موضوع حماية الحيوانات يعتبر من الموضوعات المهمة جداً بين مجموعة كبيرة من المواطنين، حيث تمّ اعتبار هذا القرار تكريساً «لأهداف دينية من العصور الوسطى» حتى أن المحكمة الدستورية أكدت على النقص في الأدلة بخصوص الذبح من دون العمل على أن تفقد الذبيحة صوابها قبل الذبح، لما يسببه ذلك من ألم بالغ للحيوانات إذا ما قورن ذلك بأسلوب الذبح الحالي الذي يحرص على أن تفقد الذبيحة صوابها قبل الذبح، ناهيك عن طريقة النقل الوحشي للحيوانات المراد ذبحها في أرجاء أوروبا. يجب أيضاً أن نشير هنا إلى النقاش الجاري بين المسلمين أنفسهم بشأن ضرورة الذبح من دون أن تفقد الذبيحة صوابها قبل الذبح.

في الوقت الراهن، يبدو أن الأحزاب السياسية الكبيرة في ألمانيا توافق على تغيير الدستور بواسطة التعديل لصالح قانون حماية الحيوانات، وهذا لهدف دستوري. وإنه ليس من قبيل الصدفة أن هذه المحاولة بدأت قبل سنة ونصف من الانتخابات الفدرالية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه سوف يكون من المهم أن نرى ما إذا سيمنع كل من المسلمين واليهود من الذبح الحلال، علماً أنه من الصعب أن نتخيل أن أي محكمة ألمانية يمكن لها أن تأتي بحل في هذا الشأن على ضوء تشريع ١٩٣٣م.

هـ- الزي الإسلامي:

لا تشكل عادة الملبس في الحياة اليومية وبخاصة غطاء الرأس للمرأة أي مشكلات قانونية طالما أن النساء أو الفتيات لم يجبرن على ارتدائه. وهذا على خلاف فرنسا، فإنه في ألمانيا لا يوجد أي سؤال بشأن الفتيات في المدارس اللواتي يرتدين غطاء الرأس. فبالاستناد إلى الدستور الألماني، فإن ممارسة الحرية الدينية تتضمن الحق في إظهار الرموز الدينية في الأماكن العامة.

أما بالنسبة للمدرّسات، فإن الأمر يبدو مختلفاً، فبالاستناد إلى عدد من الأحكام في الوقت الراهن، فإنه لا يسمح للمدرّسة المسلمة أن ترتدي غطاء الرأس في الصف. السبب في ذلك هو حياد دستور الدولة فيما يتعلق بالشأن الديني. فالمدرّس الذي يخدم في الأماكن العامة والذي يجب أن يكون لديه ولاء للدولة، عليه أن يحافظ على هذا الحياد من خلال عدم إظهار الرموز السياسية أو الدينية التي تدل على هويته خلال ساعات العمل، ففي حالة المدرّسة السويسرية المسلمة، فإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أكدت مسألة الحياد هذه من خلال الفقرة art. q ECHR والتي تم ذكرها آنفاً.

إن انطباعي الشخصي في شأن غطاء الرأس أنه أصبح أحد الرموز الدينية للصراع الثقافي في شأن وضع المرأة في المجتمع. فهناك فهم واسع الانتشار بشأن غطاء الرأس حيث يعتبر مؤشراً لكبت المرأة والذي يجب منعه في أوروبا، ولا يوجد هناك أي فروق حيال القضايا المرفوعة في شأن غطاء الرأس على مستوى أوروبا، ففي حال أن المرأة وبوعي ذاتي منها تريد أن تتبع تعاليم دينها، فإن هذا يعتبر ملزماً لها شخصياً.

لغاية الآن، لا يوجد أي حكم في مثل هذه الحالات في ألمانيا، ولا أستطيع أن أتخيل أن مدرّسة للدين الإسلامي يمكن أن تُمنع من إعطاء دروسها وهي ترتدي غطاءً للرأس شرط أن لا تحاول أن تمارس أي ضغط على الإناث بغية جعلهن يرتدين غطاء الرأس أو أن يسلكن مسلكها.

و ـ الضمان الاجتماعي:

إن للدين تأثيراً حتى في مجال قانون الضمان الاجتماعي، فلقد أقرت المحاكم هناك بأنه في حال الحاجة المادية فعلى الضمان الاجتماعي دفع تكاليف الختان للذكور، بالإضافة إلى تكاليف طقوس غسل الميت ودفنه، وحتى نقله ودفنه في بلده الأصلي إذا لم تتوافر مقبرة للدفن في ألمانيا.

ز ـ التربية الدينية في المدارس:

لقد غدت التربية الدينية الإسلامية مسألة جوهرية فيما يتعلق بمستقبل المسلمين في ألمانيا، فالدستور الألماني وبالاستناد إلى الفقرة ٧ من الجزء ١ ـ ٣ فإنه يضمن التربية الدينية في مدارس القطاع العام، كذلك فإن رواتب المعلمين إلى جانب الأدوات التي يستعملونها تدفع من قبل الحكومة، وهذا ما جاء نصه في الفقرة ٧ بخصوص التربية المدرسية:

١ ـ إن النظام المدرسي برمته يجب أن يكون تحت إشراف الدولة.

٢ ـ يتمتع الأهل وذوو الطلبة بحق التقرير فيما إذا رغبوا بتعليم أولادهم التعليم الديني.

٣ ـ إن التعليم الديني هو جزء من منهجية التعليم في مدارس الدولة باستثناء المدارس غير التابعة لطائفة معينة. ومن دون التحيز إلى حق الدولة في عملية الإشراف، فإن التعليم الديني يجب أن يعطى بشكل ينسجم مع معتقدات كل طائفة دينية، كذلك فإنه لا يمكن أن يرغم الأساتذة على تعليم الدرس الديني إذا هم لم يرغبوا بذلك.

ولغاية الآن، فإن هناك محاولات عديدة بذلت في تعليم أبناء المسلمين التربية الدينية وبخاصة للتلامذة الذين هم من أصل تركي، ولهذه الغاية، فقد أنشأت بعض المقاطعات حصصاً تعنى بتدريس اللغة التركية وهذا بالتعاون مع الحكومة التركية التي أشرفت على المنهج وعلى تطبيقه من خلال أساتذة أتراك، فالإشراف الديني التركي كان يأخذ أحياناً الصبغة الوطنية التركية في هذه الحصص التي أخذت تفقد أهميتها بسبب أن معظم الطلاب لن يعودوا إلى تركيا إلا لقضاء عطلة أو ما شابه. وبناءً عليه فقد تضاءل اهتمامهم بهذه الحصص التي لم تتماش مع الفقرة ٧ من الدستور، وكذلك وانسجاماً مع هذه الفقرة، فإنه على الطوائف الدينية أن تعد المنهج الديني تحت إشراف الدولة وفقاً لضوابط القانون وأصول التدريس، فالدولة هنا تحرص على حيادها في هذا الشأن، وبالتالي فهي ليست الجهة المخولة التي تقرر في الشؤون الدينية.

وزيادة على ذلك، فإن الطلاب غير الأتراك هم مستثنون من هذا النوع من التربية الإسلامية في المدارس، ففي المدينة التي أنا منها أصلاً -Erlangen- فإن عدد هؤلاء الطلاب يقارب الـ ٥٠٪ من عدد الطلاب المسلمين في المدارس الابتدائية، ولهذا فإنه ـ دستورياً ـ يجب إيجاد حل لهذه المسألة حيث إن المشكلة الرئيسية تكمن في إيجاد الجهة الموثوق بها والتي يمكن أن تتعاون من أجل تشكيل المنهج وتعيين الأساتذة. وفي هذا الإطار يجب أن نذكر أنه لا حاجة لتوحيد مختلف الجماعات الإسلامية مثل السنّة، الشيعة، العلويين أو الأحمديين حيث يحق لكل جماعة إعطاء الحصص الدينية الخاصة بها إذا ما توافر العدد الكافي من الطلاب. وهذا ينطبق أيضاً على التربية الدينية المسيحية التي تقسم بدورها إلى بروتستانت، كاثوليك وآخرين. أيضاً فإنه لا حاجة لتشكيل صيغة قانونية لمثل هذا التعاون كما تفيد آراء الخبراء القانونيين المعنيين في هذا الشأن حيث إن هكذا أمر يمكن أن ينظم في إطار مؤسسة خاصة بالاستناد إلى قواعد القانون المدني (para. 21 ss). وهذا الشيء يمكن أن يحصل في حال تعيين أشخاص للشؤون الدينية في المستشفيات، السجون أو في القوات المسلحة.

فالصعوبات التي تتعلق بموضوع التربية الدينية، يمكن توضيحها من خلال المثل التالي: فقد كان هناك عدة مبادرات لإيجاد نوع خاص من التعليم الديني في مدارس القطاع العام في Northrine - Westphalia، حيث إن الحكومة حاولت تطوير منهجية للتربية الدينية تتلاءم مع الجماعات الإسلامية، وقد تمّ التوصل إلى إيجاد سلسلة صفية اختيارية في عدد من المدن. وكانت نتيجة ذلك مفاجئة للحكومة بسبب

احتجاج العديد من الجماعات الإسلامية، والعديد من الأفراد ضد هذه المحاولة بحجة أن هذه الجماعات المعنية في هذه السلسلة لم تشارك في وضعها. إلى جانب ذلك فإن عدداً من المسلمين استنكروا محاولة الحكومة إيجاد منهجية للتعليم الإسلامي من خلال مساعدة الأحزاب السياسية والكنائس وحتى نقابات العمال، في حين أنه يقع على كاهل المسلمين أنفسهم وضع منهجية تلائم بالضرورة حاجات أصول التدريس، وحاجات قانون البلد نفسه. ولهذه الأسباب، فإن مقاطعتا Bavaria و Baden - Wuerttemberg قامتا بتشكيل «طاولة مستديرة» لمناقشة المسائل المهمة بمشاركة كل الجماعات الإسلامية المعنية، والشخصيات البارزة الموجودة بهدف عدم إجراء أي محاولات أخرى دون موافقة هذه الجماعات عليها. والجدير بالذكر أن أول محاولة صفية اختبارية للتربية الإسلامية متوافقة بشكل كامل مع الشروط الدستورية سوف تبدأ في هذا العام في Erlangen وربما في Munich. ويبدو أن هذا النموذج هو أكثر نجاحاً منه حتى في مؤسسة الدراسات التربوية لمعلمي الدين الإسلامي القائمة حالياً في جامعة Erlanen - Nuernberg وهي الأولى التي تقوم بذلك في ألمانيا.

يجب أن لا ننسى أنه يوجد بعض القلق بشأن المدارس القرآنية الخاصة القائمة والتي يدير بعضها أشخاص أو جماعات ذات طابع متعصب واضح، أو هم ضد الغرب. ولهذا فإن هناك شكلاً من التعاون المعقول بين الطوائف الإسلامية والمقاطعات يضع الإسلام في الوسط «الطبيعي» للتربية المدرسية. هذا النمط من التعاون يظهر أنه البديل الوحيد المرغوب فيه للمستقبل. فالتعليم باللغة الألمانية من خلال معلمين يدركون الأوضاع المعيشية لطلابهم أمر لا يمكن الاستغناء عنه. فالطلاب الذين يودون التعبير عن معتقداتهم وعن شخصياتهم بشكل عام، هم بحاجة ماسة إلى المهارات التي تمكنهم من التواصل مع الآخرين.

٣ ـ الحرية الدينية والقانون الجزائي:

هناك وبشكل طبيعي علاقة محددة جداً ما بين القانون الجزائي وما بين المسائل الدينية ذات الصلة به. إن وظيفة القانون الجزائي هي أن تضمن الحد الأدنى من القواعد التي لا بد منها لأن يعيش الناس بسلام في المجتمع، ومعاقبة أولئك الذين ينتهكون تلك القواعد وصولاً للعقاب الذي قد يصل إلى السجن المؤبد. فالحاجات الدينية ذات الصلة بالقانون الجزائي هي في حالات فردية. فعملية الختان عند الذكور لدى المسلمين واليهود هي من أهم الموضوعات التي لها وجه قانوني لما تحدثه من

ضرر جسدي قد تم تبريره، وبالتالي أعفي من العقاب بسبب أن هناك حاجة دينية واضحة لإجراء هذا العمل الذي ينظر إليه كونه إجراءً بسيطاً للشخص المعني، ولكن في المقابل، فإن هناك عقوبة قاسية في ألمانيا تواجه الذين يقومون بعملية الختان للإناث لاعتبار أن هذا الإجراء ليس له صلة بتعاليم الإسلام رغم أنه يمارس في العديد من مناطق العالم الإسلامي، نذكر منها دول إفريقية الشرقية ومصر. ومن المؤسف أن هذا العمل يمارس بشكل سري ألمانيا بين بعض المهاجرين. ولغاية الآن، لم تواجه المحاكم في ألمانيا أي حالة من هذا النوع خلافاً للحال في فرنسا. أما السبب المفترض في ذلك هو «حائط الصمت» الذي يحيط به نفسه الشخص الذي يقوم بعملية الختان للإناث.

٤ ـ الحرية الدينية والقانون المدني:

أ ـ تطبيق بنود القانون الإسلامي:

هناك منطقة أخرى في مجال تطبيق ما يعرف بالقانون المدني «الاختياري» (بالطبع فإن القانون العام، وبخاصة القانون الجزائي لا يمكن اعتباره اختيارياً). إن تطور القانون يتأثر بالدين الإسلامي في نطاق قانون بلد الإقامة. (المقصود هنا تطور وجهة نظر الشريعة في نطاق المسائل المطروحة وفق البلد المعني كما هو الحال في بريطانيا). ففي ألمانيا أيضاً يمكن العمل من ضمن هذا الشكل فيما خص على سبيل المثال تشكيل عقود الزواج، قانون المواريث أو القانون التجاري. في الوقت الراهن وعلى سبيل المثال، فإنه تمّ اقتراح عدة مناهج أو طرق للاستثمار لا تتعارض مع مفهوم «الربا» الذي يحرمه الإسلام (والذي يفسر أحياناً على أنه تحريم عام على قاعدة قبول الفائدة). فالتجارة والصناعة في هذا الإطار قد تفاعلت مع الحاجات الاقتصادية/ الشرعية التقليدية للمسلمين. من هنا، فإن البنوك الألمانية والسويسرية على سبيل المثال قامت بإصدار أسهم «إسلامية» من أجل أهداف استثمارية، وقد حصلت على أسهم في شركات تقوم بأعمال القمار، الكحول، التبغ، استثمار فوائد الأرصدة، التأمين، النشاط الجنسي والتي تعتبر نشاطات غير شرعية بالاستناد إلى الدين الإسلامي. فالأرباح الحاصلة من تلقاء هذه النشاطات لا تدفع، ولكن سرعان ما يتم إعادة توظيفها، وإن قيمة سوق الأوراق المالية «البورصة» تقاس تلقائياً في مؤشر مجموعة Dow Jones الإسلامية (Dow Jones Islamic index group) والتي يمكنها أن تتنافس بشكل واضح مع مؤسسات استثمارية أخرى.

ب ـ الحرية الدينية وقانون العمل:

بشكل عام، فإن معظم الموظفين المسلمين لا يواجهون مشكلات تتعلق بالحق القانوني للعمل. وفيما يتعلق بتأدية الصلاة في مكان العمل، وبخاصة لأولئك الذين يؤدونها بشكل منتظم، فيمكن إيجاد حلول مقبولة لكلا الطرفين: العامل ورب العمل. وكما أعرف شخصياً، فإن العديد من المصلين، يؤدون الصلاة خلال أوقات الاستراحة أثناء العمل، أو أنهم يؤدونها جمعاً في الصباح أو المساء، أما بخصوص صلاة الجمعة، فإن أرباب العمل في الغالب يمنحون الفرصة لهؤلاء العمال لتأديتها في المساجد، أو أنهم يمنحون الفرصة لهم من أجل إنهاء أعمالهم باكراً في ذلك اليوم تحسباً لها. أما بشأن عيد الفطر وعيد الأضحى، فإنه غالباً ما يستعمل العامل أيام العطل الممنوحة له من أجل استخدامها في هذه المناسبات. أما في حال كان لا بد لهؤلاء العمال من العمل أثناء هذه المناسبات (الصلاة أو الأعياد)، فإنهم بشكل عام يلجؤون إلى الأخذ بمبدأ «الضرورة» وهو مبدأ إسلامي يقوم على أساس القبول بالضرر الأدنى تجنباً لحصول الضرر الأكبر. ومما تجدر الإشارة إليه أن آخر حالة تم الإبلاغ عنها فيما يتعلق بقانون العمل وواجب الصلاة أو الأعياد تعود للعام ١٩٦٤م. أما في وقتنا الحاضر، فلا يوجد أي حالة من هذا النوع، وهذا لسهولة إيجاد الحل المناسب لها.

هناك مشكلة أخرى ما زالت بحاجة إلى حل ألا وهي مشكلة الموظفات المسلمات اللواتي يرتدين غطاء الرأس «الحجاب». ففي عدد من الحالات، قام أرباب العمل بمنع هؤلاء الموظفات من ارتداء الحجاب، وبخاصة الموظفات اللواتي يعملن في الأماكن العامة، ففي حالة راهنة حصلت إحدى الموظفات المسلمات وتدعى Hessen تعمل في محل تجاري في منطقة ريفية حيث أبلغت عن إنهاء عقدها بسبب رفضها نزع الحجاب. أما عن تبرير إلغاء عقدها فهو أن نظام هذه الشركة التي تعمل فيها هذه الموظفة يقضي بأن يرتدي جميع الموظفين والموظفات الملابس التي لا تغيظ الزبائن. ومما ذكره رب العمل في هذه الشركة أنه لا يمانع شخصياً من ارتداء الحجاب، ولكن هناك بعض الزبائن المحافظين لا يقبلون أن تقدم لهم الخدمة من موظفة محجبة. وهكذا فإن استئناف الدعوى المقدمة من Hessen قوبلت برفض محكمة العمل الاستئنافية استناداً للقاعدة نفسها التي انطلقت منها دعوى تلك الموظفة. هذا القرار للمحكمة قوبل ببردة فعل غاضبة بين المسلمين. ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار في مثل هذه الحالات بأن الدولة هي الجهة الوحيدة التي يجب عليها ضمان الحرية الدينية، وهذا بالاستناد إلى الدستور. ففي حقل القانون الخاص من جهة ثانية، فإن الحقوق الدستورية تمنح ما يمكن تسميته بالتأثير «غير المباشر»

على أنظمة القانون. وهذا يعني أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار التأثير المباشر لهذه الحقوق كما هو الحال في مسألة التعارض الذي يمكن أن يحصل ما بين الأفراد من جهة والدولة من جهة أخرى. ففي هذه الحالات الخاصة، يوجد هناك نوعان متعارضان من الحقوق الدستورية: الحرية الدينية لصالح الموظف، والحرية الشخصية التي تتضمن إجراء وإنهاء العلاقة التعاقدية وفقاً للمصلحة الشخصية.

ففي حركة تدعو إلى الوقوف ضد التمييز، فإن الاتحاد الأوروبي أعلن عن توجيهات في موضوع قانون العمل يحظر التمييز الذي يقوم على أساس ديني.

توجيهات الاتحاد الأوروبي/ ٢٠٠٠/ ٧٨

٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٠م

لقد أدت توجيهات الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس هيكل عام من أجل التعامل بمساواة في موضوع العمل والوظيفة، وهذا من خلال إنشاء مجلس دعي «بالمجلس التوجيهي» Council Directive، نستعرض منه البند الأول، والثالث، والتاسع، والعاشر.

البنـد الأول

الهــدف

إن الهدف من هذا المجلس التوجيهي هو إرساء هيكل عام من أجل مقاومة التمييز الذي يقوم على الدين أو المعتقد، العجز، العمر، أو الجنس فيما خصّ العمل والوظيفة بشكل يلزم كافة الأعضاء المنضوين في المجلس الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي بمبدأ المساواة في المعاملة.

البنـد الثالـث

المجــال

١ ـ في حدود الكفاية الممنوحة للناس، فإن هذا التوجيه يجب أن ينطبق على كل الأشخاص في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الهيئات الرسمية، وهذا فيما يتعلق بـ:

أ ـ شروط الحصول على عمل، المهن الحرة أو الوظيفة، بما في ذلك معايير وشروط انتقاء الموظفين الجدد في أي قطاع كان وعلى كل المستويات بما في ذلك شروط الترقية.

ب ـ توفير كل أنواع التوجيه المهني، والتدريب المهني المتقدم، وإعادة التدريب، بما في ذلك توفير الخبرة العملية في ميدان العمل، وهذا على كافة المستويات.

ج ـ شروط التوظيف والعمل بما في ذلك الأجر والصرف من الخدمة.

د ـ العضوية والاشتراك في المنظمات والمنتديات العمالية بما في ذلك الحصول على المنح والمساعدات التي تمنحها هذه المنظمات أو المنتديات.

٢ ـ إن هذا التوجيه الذي أصدره المجلس ليس له علاقة بمعالجة الفوارق القائمة على أساس الجنسية، وهو غير متحيز إلى أي بند يتعلق بالدخول أو الإقامة للأشخاص من الجنسيات الأخرى، أو اللاجئين في دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن المجلس التوجيهي ليس له علاقة أيضاً بأي نوع من المعالجة التي تنشأ نتيجة للوضع القانوني لهؤلاء الأشخاص المعنيين.

٣ ـ إن هذا التوجيه لا يطال موضوعه أي نوع من برامج المدفوعات التي تقوم بها الدولة أو أي شيء مشابه بما في ذلك الضمان الاجتماعي للدولة أو أي برامج حماية اجتماعية أخرى.

٤ ـ إن هذا التوجيه المتعلق بالتمييز على قاعدة العجز والعمر لا ينطبق على القوات المسلحة.

البنـد التاسـع
الدفاع عن الحقوق

١ ـ يضمن أعضاء المجلس بأن الإجراءات القضائية و/أو الإدارية بما فيه عندما يرون أنه من المناسب إجراء توافق مناسب من أجل فرض التزامات تحت سقف التوجيهات لصالح كل الأشخاص الذين يقعون ضحية نتيجة لعدم تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة.

٢ ـ يضمن أعضاء المجلس بأن الجمعيات والتنظيمات أو بعض الكينونات القانونية والتي لديها وفقاً لقانونها الوطني مصلحة شرعية تتوافق مع بنود التوجيهات، يمكن لها أن تتعاطى إما بالنيابة وإما بدعم الشخص المحتج بعد موافقته في أي إجراء قضائي و/أو إداري لفرض الالتزامات تحت سقف التوجيهات.

٣ ـ إن ما ورد نصه في الفقرة الأولى والثانية في موضوع الدفاع عن الحقوق، لا يمكن له أن يكون متحيّزاً لصالح الأنظمة الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ القرارات بالاستناد إلى قاعدة المساواة في المعاملة، وهذا ضمن الأوقات المحددة.

البنـد العاشـر
عـبء الإثبـات[١]

١ ـ يجب على أعضاء المجلس أن يتخذوا الإجراءات بحسب الضرورة التي تتلاءم مع النظام القضائي الوطني، وهذا لضمان بأن الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم أنهم وقعوا ضحية بسبب عدم تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة والذين عليهم إثبات وقوع التمييز ضدهم بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا أمام القضاء أو أي جهة مسؤولة والتي بدورها يجب عليها إثبات عدم خرق مبدأ المساواة في المعاملة.

٢ ـ ....إن هذه التوجيهات تمّ دعمها وبقوة من قبل المسلمين، ولكن أود أن أوصي بعدم التفاؤل جداً بالنتائج المترتبة على ذلك، وأنا أكاد أثق بأن أرباب العمل الذين يرفضون توظيف النساء المحجبات، سرعان ما سيجدون أسباباً أخرى تسمح لهم بعدم توظيفهن، أو لإنهاء عقودهن لأسباب مقبولة «قانونياً». وبرأيي فإن الحل الصحيح لهذه المشكلة لا يمكن إيجاده في محيط القضاء، وبما أن الحجاب يعتبر أحد أدوات الكبت للمرأة وهو أحد الوسائل المعبّرة عن الأصولية الدينية التي تتعارض مع مبادىء النظام الديمقراطي الألماني، ومع المبادىء الإنسانية لشريحة كبيرة من المجتمع الألماني بشكل عام، وبالتالي لعدد كبير من المسلمين، فإن هذه المشكلات سوف تبقى قائمة، وهذا يقودني إلى استنتاج بعض الملاحظات، فلغاية الآن فإنه من الصعب أن تجد أي أسلوب حياة إسلامي «ألماني» أو «أوروبي» مقبول من قبل المسلمين وغير المسلمين بشكل عام. وهذا على المستوى النظري والاجتماعي والذي يمكن له أن يحافظ على قيم ومعتقدات المسلمين، بالإضافة إلى إمكانية ملاءمته في هيكل المجتمع ككل ـ بالتأكيد، فإن معظم المسلمين يقبلون وبدون تردد المحافظة على أنظمة القانون هناك، ولكن فإن العديد منهم يشعرون بأنهم غير مقبولين كشريحة في المجتمع، والبعض منهم لا يوجد لديهم الاستعداد حتى للاحتكاك مع هذا المجتمع. كذلك فإن العديد من غير المسلمين بدورهم لا يخافون على الإطلاق من الإسلام أو القرآن، بل يخافون وبشدة من وضع المرأة في السعودية التي لا يسمح لها حتى بقيادة السيارة، ومن وضع المرأة التي يفرض عليها الحجاب كما هو الحال في إيران، أو عقاب الموت للمرأة عن طريق الرجم بسبب ارتكابها الزنا كما نيجيريا، وكل ذلك يحدث باسم الإسلام.

---

(١) هو إلزام أحد الفريقين بإقامة الدليل على صحة ادعاء ما، وإلا خسر القضية (المترجم).

ولتجنب الصراعات الممكن حصولها، ولدحض الخوف الذي يمكن أن ينتج من أي خلل قانوني أو ثقافي، فإن المجلس الإسلامي المركزي في ألمانيا، وهو أحد المؤسسات الإسلامية الرائدة هناك على المستوى الفدرالي، أعلن عن إجازة تخص حياة المسلمين في المجتمع الألماني تنص على قبول المسلمين للنظام العلماني والحرية الدينية التي نصّ عليها الدستور، وبأنه ليس هناك أي رغبة من قبل المسلمين لخلق «دولة الله» في ألمانيا (البند ١٢ من الشرعة). أما في البند ١١ و ١٣ فقد أعلن عن قبول المسلمين للنظام القانوني الألماني، بما في ذلك حقوق المرأة في مشاركتها وبفعالية في الانتخابات، كذلك عن حق تغيير الدين، وعن شروط قانون العائلة الألماني، كذلك قانون الميراث والقانون الإجرائي الخاص بالإجراءات المتبعة في المحاكم والهيئات التمثيلية. فالقرآن يؤكد على منع كل أنواع الإكراه والإجبار في مسألة المعتقد. ومن الواضح فإن هؤلاء المسلمين لديهم الانطباع بأنهم يستطيعون تدبير حياتهم من خلال المجال العريض للحرية الدينية التي يمنحها القانون الألماني نفسه.

III ـ خاتمـة:

وخلاصة القول، فإن معظم مشكلات المسلمين القائمة في المجتمع الألماني ليست نابعة من الدين ولكن من التربية، ومهارات اللغة، وإلى حد معين من رُهاب الأجانب (أي الخوف من الأجانب وكرههم) عند بعض الجماعات في المجتمع. ففي أثناء هجرة الجيل الأول فإنه كان من الصعب أن تجد هناك من يهتم بمعتقد المهاجرين، أو أن تجد هناك من لديه خوف أو توتر قائم على خلفية دينية تجاههم. أما الشكوى التي بدأت تظهر لاحقاً، فإنها تبدو لي ظاهرة عادية يجب عدم المبالغة بشأنها، وبخاصة عندما بدأ يظهر هناك مشاركة بين أعضاء المجتمع لتحقيق المطالب المختلفة وهذا بأسلوب جديد، وقد سعى الجميع للحصول على أفضل هذه المطالب. وفي هذا الخضم، فإن الاندماج القانوني والاجتماعي للمسلمين في مجتمع غير إسلامي لا يمكن أن يستثنى من هذه الملاحظة، لأنهم سعوا بدورهم لتحقيق الأفضل لهم.

ومن المفيد أن نذكر هنا أن هناك حواراً طويلاً خاصة بين المنظمات الإسلامية والكنائس المسيحية أو بين الأفراد، يحاول إيجاد السبل من أجل خلق فهم متبادل، بالإضافة إلى مساعدة المسلمين في شأن تحقيق وضع اجتماعي يمكنهم من تحقيق

حاجاتهم الدينية في أسلوب مقنع. فالمجموعة الإسلامية ـ المسيحية العاملة في هذا الإطار في Erlangen والتي أساهم فيها شخصياً، يمكن أن تكون نموذجاً لهذا الحوار. فهذه المجموعة العاملة والتي هي غير رسمية، قام بتأسيسها عام ١٩٩٣م كل من حاكم المدينة ورئيس المنظمات الإسلامية. أما الهدف الرئيسي من ذلك، فكان وما يزال حل المشاكل العملية على المستوى المحلي والتي يمكن أن تكون من أهم الحاجات الضرورية في الحياة اليومية والجديرة بالتحقيق خاصة في هذه الأوقات. ولقد نجحنا على سبيل المثال في إيجاد مساحة مخصصة للمسلمين في (الجبانة) المركزية بما في ذلك متطلبات غسل الميت بما يتلاءم مع معتقداتهم.

ومزيداً على ذلك، فقد استطعنا إقناع المستشفيات الرئيسية في المدينة لتأمين «طبيب ثقة» وبخاصة للنساء اللواتي يترددن في إجراء علاج طبي ضروري خوفاً من مواجهة سلوك مخالف لحاجاتهم الدينية والثقافية ـ مثل الكشف أمام طبيب وليس أمام طبيبة. أيضاً فقد بدا هناك تطور باتجاه جو عام من الثقة من خلال بعض المناسبات مثل إجراء صلاة مشتركة في أحد المساجد المحلية أو الكنائس، وهذا في مناسبة حلول الألفية الثالثة للميلاد. كذلك فقد أعددنا حدثاً مشابهاً في يوم الرابع عشر من أيلول ٢٠٠١م أي منذ بضعة أشهر حيث قام أحد المسؤولين المعروفين في Erlangen بإلقاء كلمة في الساحة المركزية للمدينة أمام حشد كبير من المواطنين، حيث أدان وبشدة عمليات الاغتيال التي تجري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتناقض بشكل جوهري مع مبادىء الإسلام والديانات الأخرى. المهم في ذلك، أن هذا الحدث لم يتم تنظيمه تلقائياً من قبل أشخاص لا يعرفهم أحد في السابق، بل إنه حدث له ميزة «طبيعية» من ضمن سلسلة من الأحداث المنظمة يقوم بها أشخاص معروفون. لقد كنا سعداء، لأنه خلافاً لمناطق أخرى في ألمانيا وأوروبا، فلم يكن هناك أي توتر يستحق الذكر خلال الأسابيع التي تلت وصولاً إلى الوقت الحاضر. أما بعد ١١ أيلول بشكل خاص، فقد سعت الحكومة والإدارة الألمانية إلى إيجاد السبل الكفيلة لخلق هذا النوع من الفهم المتبادل، وخلق الثقة بين الطرفين، بما فيه إيجاد صيغة ثابتة في التعامل مع المجموعة الصغيرة من المتطرفين الإسلاميين. وفي هذا الإطار، فقد جرى ولمصلحة الطرفين، حظر وحل منظمة «دولة الخلافة» وهي إحدى المنظمات التركية المتطرفة التي لم يكن لديها الاستعداد لقبول النظام القانوني الألماني والتي حكم على زعيمها بالسجن لتحريضه على اغتيال «الخليفة» المنافس له، والذي يعيش أيضاً في ألمانيا. ومن جهة ثانية، فإن

على الإدارة الألمانية والرأي العام، أن يدركا بأن المسلمين غالباً ما يكونون ضحية العنف، وليسوا هم من يقومون بفعله، الأمر الذي يستدعي حماية القانون والمجتمع. والشيء نفسه كان يحصل مع الأسف في ألمانيا الشرقية الشيوعية السابقة حيث كانت تحصل أحداث عنف كثيرة ضد «الغرباء» ومن بينهم المسلمين. أما الآن، فإنه يقع على عاتق الهيئات الأمنية والمحاكم مهمة إيضاح أن كل مواطن، وكل من يعيش أو يقضي بعض الوقت في ألمانيا له الحقوق نفسها فيما يتعلق بأسلوب التعامل اللائق والمشرّف معه طالما أن سلوكه لا يستدعي أي إجراء مخالف لذلك.

خلاصة القول، فإن القانون الألماني متماسك وثابت فيما خص مبادئه الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن أيضاً ـ فيما يخدم هذه الأرضية ـ فإنه يترك مساحة واسعة للحرية الدينية للمسلمين. فأن تكون ألمانياً ديمقراطياً عضواً متساوياً في الحقوق والواجبات مع الآخرين في المجتمع، ومسلماً في الوقت نفسه، فإن ذلك لا يتناقض بشيء، بل يمكن أن يكون نموذجاً للمسلمين ولغير المسلمين في بلدنا للوقت الراهن كما للمستقبل.

ومع الكلمات التي قالها طارق رمضان والذي تمّ ذكره آنفاً، بخصوص الوجود الإسلامي على المستوى الأوروبي بشكل عام: «فإنه يمكن للمسلمين أن يمارسوا أوامر دينهم ـ كامل العبادات وجزءاً من المعاملات ـ؛ فالقوانين بشكل عام تحمي حقوقهم كمواطنين أو مقيمين أو مؤمنين ينتمون إلى أقلية دينية، كذلك فإنهم يستطيعون التحدث بحرية حول الإسلام، وباستطاعتهم تنظيم نشاطاتهم الدينية والاجتماعية أو الثقافية، ولا يوجد هناك أي شيء يمكن أن يمنعهم من الانخراط في المجتمع، أو من المشاركة في الحياة الاجتماعية..».

فالحقيقة المعروفة جداً، أن كل نظام دستوري أو قانوني يعتمد على أسس أخلاقية واجتماعية لا يمكن ابتداعها. فالمسلمون يمكنهم وبأسلوب قيّم جداً أن يساهموا في هذه الأسس، ولذلك يجب أن يرحّب بهم ليكونوا شريحة متممة في المجتمع.

المسلمون في بريطانيا
الهوية والدولة

٢٠٠٢/٥/٢٧

تيم نبلوك
أستاذ في دراسات الشرق الأوسط،
ومدير معهد الدراسات العربية الإسلامية في جامعة إكستر
ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية

١ - وجهة نظر:

لقد كانت لبريطانيا علاقات طويلة مع العالم الإسلامي. وفي الوقت الذي يبدو فيه من الخطأ المبالغة في التركيز على تأثير الأحداث التاريخية في الوضع الراهن، فإنه من المهم ملاحظة أن هناك ترسبات من عهود ماضية تؤثر في المواقف اليوم، ويمكن لها أن تسعف في رسم الإطار الذي يربط المسلمين الإنكليز كجماعة بالدولة البريطانية.

إن تطور علاقة بريطانيا مع العالم الإسلامي يمكن تقسيمها إلى ثلاث حقبات. تبدأ **الحقبة الأولى**: مع بداية القرن السادس عشر، وتستمر إلى أوائل القرن الثامن عشر، أي عند نشوء الدولة البريطانية الحديثة. وغالباً ما يعتقد أن علاقة بريطانيا مع العالم الإسلامي كانت ضعيفة حتى بداية التغلغل الاستعماري في أواخر القرن الثامن عشر. على أن هذا الاعتقاد هو غير صحيح في الواقع، حيث إن القرن السادس عشر شهد علاقة وثيقة بين بريطانيا والعالم الإسلامي، وهذه العلاقة كانت لها خصائص مختلفة عن العلاقة التي تلت هذه الحقبة. فقد نتجت هذه العلاقة من شهرة بريطانيا كأمة يمتاز شعبها بالتجارة، وهي بالتالي تحتاج إلى هذه العلاقة مع السلطنة العثمانية في منطقة البحر المتوسط. أضف إلى ذلك الوضع السائد آنذاك في منطقة شمال إفريقية، والذي كان يمس مباشرة الملاحة البريطانية حيث كانت تحصل قرصنة هناك، وبخاصة من الجزائر وسالة تطال شواطىء بريطانيا نفسها.

إن العلاقة في ذلك الوقت كانت غير متكافئة، فقد كان الميزان العسكري والتجاري وبالطبع الثقافي والاجتماعي يميل لصالح المسلمين. وكان الإنكليز، وبخاصة أولئك الذين ارتبطوا بعلاقات مع العالم الإسلامي أو تعاملوا معه يشعرون بالمهانة وربما بالدونية. فقد كانت القوة العسكرية للسلطنة العثمانية تشكل تهديداً كونها تحتل القسم الأكبر من أوروبا، ولديها القدرة للتوسع أكثر في العمق

الأوروبي. وحتى بعد معركة ليبانتو (Lepanto) في عام ١٥٧١م، والتي أسفرت عن نهاية التأثير العسكري المباشر في أوروبا الغربية، استمرت مهانة الإنكليز وبعض الأوروبيين الغربيين من خلال الغارات التي كانت تشن على السفن والسواحل من قبل قراصنة (بحسب التسمية البريطانية) من الجزائر وسالة. ومن المهم أن نؤكد أن «دويلات البربر في شمال إفريقية (Barbary States) كانت متحالفة بحرياً، تماماً كالتحالف الإنكليزي الفرنسي»[1]، وأن استرقاق عدد كبير من الإنكليز في شمال إفريقية، وبخاصة استرقاق الذين أسروا بواسطة السفن المارة في البحر الأبيض المتوسط، أو على شواطىء بريطانيا، كان له الأثر البالغ في الوعي الشعبي. ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٦٠٩م و ١٦١٦م تم تسجيل ٤٦٦ هجوماً على السفن الإنكليزية، وصاحب ذلك استرقاق لطواقم تلك السفن[2].

ومن جهة أخرى، فإن العالم الإسلامي شكل في ذلك الحين عنصر جذب لبعض الإنكليز الذين أجبروا بالقوة أحياناً على إقامة اتصال معه، أي مع العالم الإسلامي.

إن هذا البعد للعلاقة بين الإنكليز والعالم الإسلامي تم تجاهله على نطاق واسع، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن أولئك الأشخاص الإنكليز اعتنقوا الإسلام ولم يعودوا إلى بريطانيا. أما عدد الإنكليز الذين اعتنقوا الإسلام ولم يعودوا إلى بريطانيا فإن من الصعوبة بمكان تحديده، ولكن من الواضح أن هذا العدد كان كافياً لخلق مشكلة بالنسبة إلى المؤسسات المسيحية في بريطانيا، حيث اعتبروا «مرتدين». وتجدر الإشارة إلى أن سبب اعتناق هؤلاء الإنكليز للإسلام لم يكن بالضرورة سبباً دينياً بل اجتماعياً. فالإنكليزي الذي اعتنق الإسلام وبقي في شمال إفريقية تمتع بظروف حياة اجتماعية واقتصادية أفضل مما كان يمكن أن يحصل عليه في بريطانيا. لقد رهن هؤلاء الإنكليز الذين اعتنقوا الإسلام حياتهم في يد أقوى المؤسسات السياسية، والعسكرية، والحضارية في منطقة البحر المتوسط. إن المجموعة الكبرى من هؤلاء كانت في الجزائر، ومجموعات أقل في كل من سالة، وتونس، وتطوان. ومن الأحداث التي تؤكد انجذاب الإنكليز الأسرى واعتناقهم الإسلام، تلك الأحداث التي حصلت في أواخر القرن السابع عشر، عندما أرسل الملك شارل الثاني الكابتن هملتون لإنقاذ بعض الأسرى الإنكليز الذين وقعوا في الأسر في

(١) Peter Earle, Corsairs of Malta and Barbary (London: Sidgwick and Jackson, 1970) p. 46.

(٢) Nabil Matar, Islam in Britain, 1558 - 1685 (Cambridge MA: Cambridge University Press, 1998), p.6.

الجزائر، حيث منيت هذه المهمة بالفشل بسبب رفض الأسرى العودة، لأنهم اعتنقوا الإسلام، وفضلوا البقاء في الأماكن التي كانوا فيها[1].

الحقبة الثانية: في علاقة بريطانيا مع العالم الإسلامي بدأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مع التوسع الاستعماري البريطاني في مناطق غالبيتها من المسلمين، وفي مناطق ذات أقلية مسلمة. فقد توسع الإنكليز خارج حدود إنكلترا للمرة الأولى في شبه القارة الهندية خلال القرن الثامن عشر. وفي مطلع القرن التاسع عشر توسعوا إلى أجزاء الصحراء العربية، وصولاً إلى مصر والسودان، وبعض الأجزاء التي يقطنها المسلمون في غرب وشرق إفريقية، وهذا في أواخر القرن التاسع عشر، وبعدها إلى فلسطين، فالأردن، والعراق، وهذا في العقدين الأولين من القرن العشرين.

إن الاحتكاك المتعدد الوجوه مع العالم الإسلامي الذي تفرع عن هذا التوسع، بالإضافة إلى الحاجة العملية للمؤسسات الحكومية الإنكليزية لفهم ثقافة ومعتقدات المسلمين الذين كانوا تحت السيطرة الاستعمارية، قاد هؤلاء المستعمرين إلى الحصول على معرفة بأحوال الإسلام والمسلمين أشمل وأوسع مما كان متاحاً في السابق.

ويمكن القول بشكل عملي: إن هذا التغلغل في العالم الإسلامي حمل معه مظاهر سلبية، وكما يقول إدوار سعيد: فإن متطلبات الحكم والسيطرة الإمبريالية شجع على ازدراء الحضارة الإسلامية[2]. ومن أجل خلق مبرر لشرعية السيطرة الاستعمارية، كان لا بد من تصوير دوني للحضارة الإسلامية بالمقارنة مع الحضارة الغربية، هذه الصورة حملت ضمن طياتها وصفاً للحضارة الإسلامية بأنها حضارة غريبة غير عقلانية صارمة وغير ملائمة للحياة العصرية. ومن الخطأ هنا أن نعتبر أن كل الإنكليز الذين تعاملوا مع العالم الإسلامي سلموا بصحة هذا الوصف، ولكن من الواضح أنه تم إظهار سمو الحضارة الغربية ورفعة شأنها على ما عداها، بالإضافة إلى المفارقة ما بين علو مكانة وتفوق الجهة الحاكمة، وضعف منزلة المحكومين، وساعد في رسم تلك الصورة أيضا الاستشراق الغربي. وهكذا، فإن قدراً أكبر من الاحتكاك بين البريطانيين والمسلمين لم يؤدِ بالضرورة إلى فهم الأخيرين على نحو أعمق.

(١) ورد في: المصدر نفسه، ص ٣٧. انظر أيضاً: John B. Wolf, The Barbary Coast: Algiers Under the Truks, 1500 to 1830 (New York: Norton, 1979), p. 237.

(٢) انظر بخاصة: Edward W. Said, Culture and Imperialism (New York: Knopf, 1993).

أما الحقبة الثالثة والأخيرة في موضوع العلاقة بين بريطانيا والعالم الإسلامي فهي الحالة التي نحن فيها الآن، حيث إن السيطرة الاستعمارية قد انتهت، في حين أن علاقة البريطانيين مع المسلمين انتقلت لتصبح مسألة مركزية للمجتمع الإنكليزي نفسه. فالوجود الإسلامي في بريطانيا كان في البداية وجوداً رمزياً، وكان ينظر إليه على أنه مسألة غير ذات قيمة للمجتمع الإنكليزي، ولكن بعد الستينيات من القرن العشرين، وبشكل متزايد عبر العقود المتتالية، ونتيجة للاحتكاك المباشر للمسلمين في المجتمع الإنكليزي، فقد تأثرت وبشكل كبير مفاهيم الإنكليز غير المسلمين بشأن الإسلام.

إن هذه الحقبة الأخيرة هي الموضوع الأهم الذي سيتم التركيز عليه في هذا البحث. ومن المهم أن نتذكر على الدوام أن هذه المفاهيم والتصورات التي تشكلت من العهود الأولى للعلاقة ما بين بريطانيا والعالم الإسلامي، ما زالت تؤثر في الوعي الشعبي، وبالتالي في أسلوب المسلمين الإنكليز في التعاطي مع المجتمع الإنكليزي ككل.

٢ ـ الدولة الإنكليزية والجالية الإسلامية:

هناك احترام(بشكل نظري على الأقل) لديانات وثقافات الأقليات الموجودة في بريطانيا بالمقارنة مع الدول الأوروبية المضيفة لمثل هذه الأقليات. فالبنظر إلى موضوع الهوية، فإن مصطلح «British» بريطاني يعني بشكل أساسي المواطن الذي يحمل جواز السفر البريطاني دون أن يكون هناك تمييز ثقافي أو عرقي أو حتى جغرافي. وهناك من الصعوبة بمكان التمييز بين الثقافة الخاصة البريطانية، وبين الثقافات الأخرى في أجزاء المملكة المتحدة (اسكتلندا ـ ويلز ـ شمال إيرلندا) التي لها ثقافاتها الخاصة والتي تؤكد على هوياتها المستقلة فتقول مثلاً إسكوتلندي (Scots) أو ولشي أو ولزي (Welsh) أو إيرلندي شمالي (North Irish) شكسبير على سبيل المثال هو كاتب وشاعر إنكليزي، بينما روبرت بيرنز (Robert Burns) هو شاعر إسكوتلندي، أما ديلان توماس (Dylan Thomas) فهو شاعر ولزي. وفي المقابل نجد أنه من الممكن تحديد ماذا تعني الثقافة أو الهوية الألمانية، والفرنسية، والإيطالية، وتمييزها بشكل واضح عن أولئك الذين يحملون جواز السفر الألماني، والفرنسي، والإيطالي. وهذا على خلاف ما هو قائم بالنسبة إلى الثقافة أو الهوية أو حتى الجنسية البريطانية. إن جواز السفر البريطاني هو المسألة الجوهرية في موضوع الجنسية، وهذا ما يمكن اعتباره المؤشر الإيجابي للتعامل مع الجماعات القادمة إلى

بريطانيا حيث يعتبر منح جواز السفر مؤشراً على المواطنة دون أي تمييز، تماماً كما الإسكوتلندي أو الولزي أو الشمال إيرلندي. فالإنكليز يعيشون تحت مظلة الجنسية البريطانية ويتمتعون بالحقوق المتساوية الناتجة عن المواطنة. كذلك الحال بالنسبة إلى الجماعات الإسلامية القادمة التي تستطيع تأسيس مكانتها تحت المظلة البريطانية. ولهذا فإن البريطاني الإسكوتلندي، والبريطاني الولزي، يتساويان في المواطنية مع البريطاني الباكستاني، والبريطاني العربي.. إلخ.

وللمحافظة على بناء الدولة فإن بريطانيا تتعامل مع المهاجرين القادمين إليها على أساس تعزيز الهوية المشتركة. فالدولة هنا تعمد إلى تحويل أو تغيير انتماءات هؤلاء القادمين بالقدر الذي تعمل فيه على تعزيز المشترك لعموم الشعب هناك. وبالتالي فإنها تحافظ على ثقافات وعادات هؤلاء المهاجرين، ولا تعارضها إلا في حال تناقضها مع مفاهيم حقوق الإنسان، فيجري تعزيز الحقوق العامة للجماعة على حساب الحقوق الخاصة للفرد. فالاعتقاد السائد هو التعاطي مع القادمين من خلال المؤسسات التي تعتبر مؤسسات للجميع. فالدولة في الغالب تسعى لحل المشاكل التي تواجه الأقليات من خلال هذه البنية، ولذلك تسعى الدولة لتأمين كامل، وهذا على خلاف النموذج الفرنسي على سبيل المثال الذي يميز بين الجماعات القادمة والسكان الأصليين[1]. كذلك فإن النخب السياسية هناك لا تميز هذا الوجود للجماعات القادمة.

هذا الاختلاف في التعامل مع المهاجرين ما بين بريطانيا وفرنسا، يعكس طريقة التعاطي التي كانت سائدة في عهود الاستعمار الأولى[2]. النزعة الفرنسية التي كانت سائدة آنذاك تعاطت مع النخب السياسية ذات الولاء للاستعمار الفرنسي. كذلك فإن هؤلاء وبخاصة المسلمين منهم تم تشريبهم قيم الحضارة الفرنسية للعب أدوار مهمة في مشاريع فرنسا الحضارية والاستعمارية. بينما كانت بريطانيا تعمل في هذا الإطار من ضمن أسلوب يعتبر غير مباشر حيث تمت إدارة مستعمراتها ومشاريعها الاستعمارية من قبل زعماء محليين وإدارات محلية تحافظ على عادات وتقاليد

(١) Jim House, "Muslim Communities in France", in: Gerd Nonneman, Tim Niblock and Bogdan Szajkowski, eds., Muslim Communities in the New Europe (Reading UK: Ithaca Press, 1996), p. 220.

(٢) Daniel Joly, Britannia's Crescent: Making a Place for Muslims in British Society, Research in Ethnic Relations Series (Aldershot, Hants; Brookfield, VT: Avebury, 1995).

وأعراف تلك الجماعات في مجتمعاتها المحلية. والجدير بالذكر أن هؤلاء الزعماء المحليين كانوا يتمتعون بدعم من الحكومة الاستعمارية بالقدر الذي كانوا يحافظون فيه على وحدة جماعاتهم.

أما فيما يخص الوضع الراهن للمسلمين في بريطانيا، فإن السياسة البريطانية تعمل على المحافظة على هوية الجماعات المختلفة وخصائصها. المشكلة الوحيدة في بنية الدولة البريطانية التي تثير مشكلة الجماعات الإسلامية هناك هي دور الكنيسة (وهذا على خلاف فرنسا والعديد من الدول الأوروبية). إن بريطانيا تعتبر رسمياً دولة مسيحية قامت بتأسيس الكنيسة الإنكليزية وعلى رأسها الملك. أما أساقفة الكنيسة الإنكليزية فإنهم يحتفظون وبشكل تقليدي بمقاعد في مجلس اللوردات، كذلك فإن الكنيسة هي في حمى القوانين التي تحرم المس بالمقدسات، حيث يعتبر المس بالمقدسات، والمس بالمعتقد المسيحي جرماً يعاقب عليه القانون. وبشكل عملاني، فإن هذا البعد للدولة البريطانية لم يعمل به، وبقيت الموارد الشعبية والسياسات الشعبية ومواقف الدولة في الأساس غير قائمة على أساس أو انتماء ديني، كذلك فإن القوانين التي تحرم المس بالمقدسات لم تطبق ولم يؤخذ بها لفترة طويلة تزيد عن المئة عام. أما في موضوع الحقوق التي تمتعت بها الكنيسة عملاً بالقانون الذي يحرم المس بالمقدسات فإن ردات فعل الكنائس الأخرى والجماعات الإسلامية كانت تنادي بضرورة الحقوق المتوازنة مع كنيسة الدولة.

إن علاقة الدولة البريطانية مع مواطنيها المسلمين تبدو ملائمة لهم، فهي تمنحهم حق الحفاظ على ممارساتهم وعاداتهم.

٣ ـ نقاط الضعف في التعاطي البريطاني:

على الرغم من كل ما تم ذكره في الصفحات السابقة، يبقى أن نشير إلى نقاط ضعف في بنية النظام البريطاني فيما يخص نسق التعامل مع الجماعات الإسلامية. في الواقع هناك نقاش دائم حول مدى ملائمة نسق التعاطي مع هذه الجماعات، وإلى أي مدى يمكن خلق هوية جماعية تسمح باندماج فاعل لهذه الجماعات القادمة في المجتمع البريطاني. الأمر الذي يجب الإشارة إليه في هذه المسألة هو أن ما يراه البعض مؤشراً إيجابياً على ذلك يراه البعض الآخر عكس ذلك.

وفي هذا الإطار سوف نعرض لأربع مسائل هي مدار نقاش في هذا الموضوع وهي على التوالي:

أ ـ مفهوم الجنسية البريطانية:

بينما تمنح الجنسية مساحة من الحرية للأقليات، فإن هذه المساحة تبدو ضعيفة في مجال منح مختلف الجماعات الفرصة للتماسك والاتحاد في إطار وطني عريض يطال جميع أبناء المجتمع، كذلك في لعب دور متين يحقق المصلحة الوطنية بشكلها الواسع. هذا النقاش الدائر الآن في بريطانيا له علاقة مباشرة بالأوضاع الراهنة، حيث إن التطورات التي حصلت مؤخراً والتي سمحت بظهور وتوسع حكومات إسكوتلندا، وويلز، وظهور الأحزاب السياسية التي تدعو في الاستقلال ـ استقلال اسكوتلندا، وويلز عن بريطانيا ـ كل ذلك خلق بعداً آخر لمسألة الجنسية البريطانية. ففي وسط التصميم على الاستقلال لكل من إسكوتلندا، وويلز، هناك خلاف حول الجنسية البريطانية التي تعتبر بشكل عملي غطاءً للهيمنة الإنكليزية حيث تم استخدام بنية الدستور البريطاني في تعزيز مصالح النخب الإنكليزية. وهناك بالطبع بعض الناس (وليس الكل) من الإسكوتلنديين، والويلزيين كنتيجة لذلك أبدوا ممانعة في مسألة الجنسية على هذا النحو حيث رأوا فيها انعكاساً سلبياً للهوية التي ينتمون إليها، أي الهوية الإسكوتلندية، والويلزية. وهناك حالة من عدم اليقين في مسألة جذور الشعب الإنكليزي والجهة التي تحدّر منها، وبخاصة أن المجتمع الإنكليزي تميز باتصاله وعلاقاته مع العالم الخارجي ثقافياً واقتصادياً، ولهذا فإنه يصعب على بعض الإنكليز التحديد الكامل للجهة التي تحدروا منها فيما لو كانت هذه الجهة من مناطق في المملكة المتحدة، أو من خارجها. ولهذا، قد نخطىء إذا ما حاولنا تحديد الهوية الإنكليزية آخذين بعين الاعتبار العناصر العرقية وحدها. وفي حال تحديد هذه الهوية الإنكليزية ثقافياً فإننا سوف نحرم حق الأقليات من انتمائهم إلى البلد الذي ولدوا فيه.

إن الدولة البريطانية بناءً عليه، لا تشكل المناخ الملائم لاندماج المسلمين في المجتمع الإنكليزي، كذلك لا تستطيع تشكيل الوسيلة التي تسمح باندماج باقي الجماعات الأخرى في إطار اتصال وتعاون. ولهذا فإن الجنسية الإنكليزية محدودة القدرة كوسيلة للاندماج في المجتمع الإنكليزي لكافة حامليها. كذلك فإن جواز السفر الإنكليزي لا يخلق بين حامليه الإحساس الواحد بقيم مشتركة أو بمستقبل مشترك مع بقية أعضاء المجتمع. ولهذا فإن المسلمين البريطانيين يجدون أنفسهم يعيشون هذه المعضلة بشأن الهوية تماماً كما يعيشها باقي أعضاء المجتمع البريطاني. أضف إلى ذلك حساسية الجالية الإسلامية إزاء استياء البعض من نمط التعبير عن

الهوية الإسلامية. لذلك فقد نجحت الدولة الإنكليزية فعلاً بالسماح للمسلمين في أن يحافظوا على الهوية الجماعية لديهم وأن ينموها، ولكنها كانت أقل نجاحاً في أن تضمن مشاركتهم شعور المواطنة مع الآخرين.

إن هذه المشكلة خلقت إحساساً لدى الحكومة البريطانية الحالية بضرورة الخروج منها وإعادة تحديد الجنسية البريطانية على قاعدة القيم. فحيث إن مجرد حمل جواز السفر لا يعني الحصول على الشعور بالمواطنة الكامل والإحساس الوطني الكامل، تبقى الجنسية البريطانية المدخل الرئيسي للهوية البريطانية على أن يصاحبها شيء من قيم التسامح والاحترام للفرد وحقوق الإنسان. إن العمل من ضمن هذه البنية يخلق بالطبع قاعدة لكل المواطنين من كافة الجماعات للشعور بالتماسك حول جوهر القيم المشتركة. وبناء عليه، فإن المسلمين البريطانيين سوف يستفيدون حتماً من هذا المفهوم الجديد للهوية البريطانية، لأن القيمة المعطاة لجوهر هذه القيم المشتركة بين الناس هي ضمان حماية أعضاء الجماعات الأقلية في المجتمع. ولكن هناك أيضاً صعوبة تكمن في أن هذه القيم نفسها هي مشتركة للعديد من الناس خارج بريطانيا، ولهذا فإنه من الصعب أن نرى كيف يمكن للناس أن تشارك بصورة دقيقة في الشعور الوطني البريطاني.

ب - التمييز العرقي والتمييز الديني:

البعد الآخر في مسألة علاقة المسلمين البريطانيين بالدولة هي عقدة التشريع ضد التمييز، حيث يوجد في بريطانيا مجموعة قوية من التشريعات ضد التمييز، ولكن هذه التشريعات تتعلق على وجه الخصوص بالتمييز العرقي. فالتمييز هنا يمكن التعريف عنه كونه موجهاً ضد الجماعات العرقية، ولهذا هناك خطوات قانونية تتخذ ضد كل من يرتكب جرماً تحت سقف المرسوم الخاص بالعلاقات العنصرية (Race Relations Act)، وهذا التشريع لا يمكن اللجوء إليه مباشرة لحماية الأقليات الدينية.

عملياً هناك حد بين ما هو عرقي وما هو ديني، حيث يمكن تطبيق المرسوم الخاص بالعلاقات العنصرية على مسائل تتعلق بالتمييز العنصري وليس على مسائل تتعلق بالتمييز الديني. على سبيل المثال فقد منع مجلس اللوردات أحد المدراء من منع طالب من جماعة السيخ (Sikh) من لبس العمامة المميزة له. ولهذا فإن جماعة السيخ اعتبرت جماعة عرقية[1]. وأيضاً المسألة نفسها بالنسبة إلى اليهود. وفي ما

(١) Steven Vertovec, "Muslims, the State and the Public Sphere in Britain", in: Nonneman, Niblock and Szajkowski, eds., Ibid., p. 177.

يتعلق بالمسلمين فإن تعدد العرقيات التي ينتمون إليها منع وضع المرسوم الخاص بالعلاقات العنصرية موضع التطبيق. ففي قضية أمام المحكمة عام ١٩٨٨م (Nyazi v. Rymans Ltd.) اعتبرت أن أحد أصحاب العمل لم يكن مذنباً كونه لم يعط أحد عماله فرصة للاحتفال بعيد الفطر، ولا يمكن تصنيف هذا الفعل تحت سقف التمييز العنصري[1]. فبينما يمكن أن تتم مقاضاة مسائل قائمة على الكره العنصري تحت سقف مرسوم العلاقات العنصرية لا يمكن مقاضاة مسائل تقوم على الكره الديني إلا في حال كانت موجهة ضد الكنيسة الإنكليزية، لأنه في هذه الحالة يمكن تطبيق قانون عدم المس بالمقدسات.

هناك أيضاً حالة حصلت أمام المحكمة عام ١٩٩١م (Commission for Racial Equality v. Precision Engineering Ltd.) عندما اعترف أحد أصحاب العمل بأنه لا يمكن له توظيف مسلمين بحجة أنهم «متطرفون». المحكمة في هذه الحالة لم تتخذ أي إجراء ضد صاحب العمل بسبب شعوره تجاه المسلمين، هذا على الرغم من أنه اعتبر مذنباً لتمييزه العنصري غير المباشر ضد الآسيويين[1].

الجدير بالذكر أنه ولوقت طويل قامت الهيئة البريطانية المكلفة بموضوع المساواة العرقية مع العديد من المؤسسات الإسلامية بضغوطات عديدة لتغيير قانون التمييز الديني بما فيه الكره أو الشعور القائم على الكره الديني. وللمفارقة فإن هذا القانون يعتبر ساري المفعول في منطقة واحدة من المملكة المتحدة. ففي شمال إيرلندا قاد العداء القائم بين الكاثوليك والبروتستانت إلى استحداث تشريع يحظر التمييز الديني والشعور المبني على الكره الديني.

أما الآن، وفي أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر فمن الممكن أن تنشأ حركة تطالب باستحداث مثل هذا القانون لكل أجزاء المملكة المتحدة. وهكذا فإن الكره ضد المسلمين عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وخطورة ما نجم بعد هذه الأحداث قد يقود إلى صراع داخلي، وهذا ما قد يدعو الحكومة بالدفع باتجاه استحداث هكذا تشريع. وهناك الآن اتجاه للعمل بقانون عدم المس بالمقدسات الدينية ليطال الديانات الأخرى إلى جانب المسيحية. إن استصدار هكذا تشريع هو الآن قيد المناقشة على رغم أن شيئاً من هذا القبيل لم يتم الإعلان عنه لغاية الآن.

(١) المصدر السابق، ص ١٧٧.

ج ـ «الإسلاموفوبيا»:

إن المناخ الذي عملت عليه الدولة البريطانية من أجل المحافظة على هوية الجماعات الإسلامية لم يصاحبه بالضرورة استعداد البريطانيين غير المسلمين لاحترام العادات والقيم التي تمارسها الجماعات الإسلامية. بالطبع، يعتبر البعض، أن الفجوة بين الجماعات المختلفة نتيجة سياسة الدولة ساهمت في نقص الشعور الجمعي. ففي بداية التسعينيات تم التعبير عن ظاهرة الإسلاموفوبيا، بقالب ازدرائي من خلال وسائل الإعلام وفي أشكال أخرى من التعبير الشعبي. وبينما أن هذه الظاهرة هي أمر واقع، وقد تجلت بقوة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، فإن الأمر المشجع هو أن هذه الظاهرة لاقت ردوداً قوية من المؤسسات الليبرالية. بالطبع فإن مصطلح الإسلاموفوبيا قد تم صكه من قبل أولئك في المؤسسات البريطانية الذين نادوا بضرورة مواجهة الصورة السيئة التي يقدم بها الإسلام والمسلمون في المجتمع البريطاني.

د ـ الطبقة الاجتماعية والجالية الإسلامية:

لا يمكن فصل وضع المسلمين الإنكليز عن واقعهم الاجتماعي والاقتصادي بالنظر إلى الخلفية القروية التي أتى منها غالبية المسلمين الإنكليز (الباكستاني وبصورة أكثر البنغالي). إن هؤلاء يعتبرون من أفقر الجماعات في المجتمع البريطاني، ومن المحتمل أن إخفاق الجيل الثاني (أولئك الذين ولدوا في بريطانيا) في الخروج من أوضاعهم وعدم اندماجهم في المجتمع العام، جعلهم يحافظون على هويتهم التي تحدروا منها.

خاتمة

لقد حاولت أن أبيّن أن بنية الدولة البريطانية سمحت (نظرياً على الأقل) بإنشاء أرضية للجاليات الإسلامية البريطانية تساعدها في المحافظة على عاداتها وشعائرها وهوياتها. ومع ذلك لا شك في أن هذه البنية وفي مجال التطبيق الميداني لم تشهد النجاح البالغ الأهمية. أما التحدي الذي يواجهنا اليوم فهو إيجاد الوسائل الملائمة التي تساعد على حل بعض هذه المشاكل الناجمة عن كل ذلك.

المجتمعات الإسلامية في بريطانيا
أصلها، سماتها وبعض الاهتمامات السائدة

٢٠٠٢/٥/٢٨

د. سهى تاج ـ فاروقي
(معهد الدراسات الإسماعيلية في لندن وجامعة درهام)
ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية

نظرة عامة: الأصول والسمات الديموغرافية:

من المعلوم وحسب الإحصائيات الحديثة فإن خمسة في المئة من مجموع سكان بريطانيا هم الآن من المسلمين (الإحصائيات تتراوح بين ١,٥ مليون و ٢ مليون). وحتى السنة الماضية فإن إحصاء مجموع السكان المسلمين كان عملاً مضنياً إذ أن الإحصاء العام للعشر سنوات الدوري يأخذ في الحساب التنوع الديني (وتعداد لقطاعات أخرى) الشيء الذي كان للمنظمات الإسلامية ومجتمعات دينية أخرى العمل الفعلي في المجتمع. وحيث إن نتائجها لا زالت تحت التحليل إلا أن تفاصيل هذه الإحصاءات كانت مقياساً فيما يخص الأقليات البريطانية ذات الطابع الديني. وبالاعتماد على هذه كان من الممكن تطوير هذه الإحصاءات والتي تخص المسلمين بالذات على أسس بلد المنشأ. فمثلاً، فإن الفرضية تقول بأن جميع السكان الباكستانيين، والبنغلادشيين هم بشكل عام من أصل مسلم، بينما أولئك من أصل هندي يمكن أن يكونوا فقط بين ٢٠ـ ٣٠٪ مسلمين. بعض المنظمات توظف المسلم بشكل عام لتحليل المعلومات العامة مثل حق الانتخاب.

وحيث إنه يمكن لهذه الإحصاءات أن تكون متينة فإنه من الواضح أن مجموع السكان المسلمين يشكلون أكثر أقلية بريطانية (فحسب إحصاء عام ٢٠٠١م إن مجموع الأقليات الدينية يتخطى الأربعة ملايين، وبذلك تؤلف المجتمعات الإسلامية نصف هذا العدد تقريباً) وهي كذلك، أن المجتمعات الإسلامية، أعظم الأقليات تمايزاً. ومن المعروف أن الجالية الإسلامية تتفاهم في حوالي مئة لغة ولها جذورها في حوالي ٥٦ دولة، حيث تؤلف أكبر مجموعة من بين جنوب آسيا مثل باكستان (الغرب والشرق ـ بعد ١٩٧١م بنغلاديش، والهند). والمجموعة الثانية المميزة هي من العرب والأفارقة الشرقيين ومن ثم الإيرانيين، والأتراك القبرصيين. والموجات من المهاجرين من تلك الأصقاع غالباً ما عانت فترات من الاضطراب

السياسي (مثل نشوء دولة الباكستان، الحرب الأهلية في قبرص، الثورة الإيرانية والحروب الاستقلالية في شتى بلدان شرق إفريقية.. إلخ) وعلى نفس السياق هناك المجموعات الأقل عدداً مثل الماليزيين، النيجريين، الأترك وآخرين مثل المهاجرين من يوغوسلافيا السابقة.

ولا شك بأن مجموعات صغيرة من الرجال بالأخص من اليمنيين والبنكال، على شكل بحارة، كانوا يشاهدون على أرصفة الموانيء البريطانية قبل الحرب العالمية الثانية، مثل موانيء لندن، كادريف (وايلز) وملاسكو (سكوتلاند). والجدير ذكره أن الوجود الإسلامي كان ـ بشكل عام في ذلك الوقت ـ هامشياً إذ أنه فقط في السنة الثانية وخلال سنة الحرب بدأت الموجات الكبيرة والمتواصلة من المجموعات الإسلامية تنمو في بريطانيا. فإن إعادة تخطيط الاقتصاد البريطاني قبل الحرب كان يحتم استخدام يد عاملة قليلة الخبرة والموهبة أو عديمة الموهبة ذات الأجور الضئيلة في القطاع الصناعي، حيث إنهم غير مرغوب فيهم في المجتمع البريطاني المحافظ لولا العوامل السابقة الآنفة الذكر. ففي مناطق كثيرة من جنوب آسيا (التي كانت تحت الانتداب الإنكليزي) التي شكلت هذه المجموعات حلقة وصل مع بريطانيا عبر الإدارة البريطانية، الخدمات العسكرية أو الخدمات التجارية عبر البحار. وهؤلاء الأفراد شكلوا جسراً من موجات الهجرة في محيطهم، قريتهم أو نطاق عملهم، وفي نفس الوقت فقد قامت المؤسسات والمصانع في الدعاية مباشرة في الهند، وباكستان، للعمال أن يأتوا إلى بريطانيا.

في أواخر ١٩٥٠م بدأ شعور بالرفض والتعصب بالظهور والتكاثر ليشكل رفضاً متنامياً لتجمعات المهاجرين من قبل بلدان الكومنولث لذلك ففي سنة ١٩٦٢م قامت حكومة المحافظية بمحاولة بالتعامل مع هذا الشعور بإصدارها القانون الأول للمهاجرين من قبل الكومنولث.

وفي الوقت الذي بدأ فيه تطبيق هذا القانون أوقفت بسببه سلسلة الهجرات المتتالية من مدن الكومنولث، وخلال سنين من ١٩٦٠م حتى ١٩٧٠م جرى مراعاة الشعور بالرفض والبغض بإصدارها قوانين أخرى للهجرة. وبينما انحصرت الهجرة فقط للتجمع العائلي (أبناء أو الأشخاص الذين يعولهم المهاجر بشكل قانوني) وهذا أيضاً أصبح صعباً بشكل متزايد. وحيث بدأت العائلات بالانضمام لأقربائهم فإنها بدأت بتشكيل نموذجٍ حيٍ من حياتهم الخاصة في داخل المدن البريطانية.

إن اليد العاملة المهاجرة قبل الحرب قد عكست الطبيعة الحقيقية للسكان

المسلمين حول صناعات محددة وفي ضواحي محددة. حوالي نصف المسيحيين في بريطانيا آنذاك عاشوا في ضواحي بريطانيا العظمى وفي أماكن أخرى أي في الجنوب الشرقي (حوالي نصف المهاجرين الإثنيين، بشكل عام، عاش في هذا القطاع). كما وأن أعداداً كبيرة موجودة في غربي ميدلاند (خاصة بورننج هام) في يوركشاير (خاصة برادفورد) جنوب لانكشاير وقسماً من اسكتلاندا. فالتوزيع الديني حول بريطانيا ليس متوازناً. إلا أن الانطباع السائد هو أن الوجود الإسلامي مجتمع متنوع وغني في لندن والجنوب الشرقي بينما في الأماكن الأخرى نرى كثيراً من المجتمعات الهندية من أصل آسيوي (من البنغلاديشيين قد عرف أنهم يعيشون في لندن).

متوسط أعمار السكان المسلمين أصغر بكثير من السكان الأصليين (نصف السكان الأصليين هم تحت ٣٨ سنة بينما نصف السكان الإثنيين تتراوح أعمارهم تحت ٢٧ سنة)، ولديها نسبة مرتفعة من الولادات نسبة لحجم عددها. فنسبة العائلة في المجتمع الإنكليزي هي ١ و ٢ بالمقارنة للعائلة الإثنية حيث تصل نسبتها إلى ٢ و ٤، حيث سماتها الديموغرافية يمكن أن تتغير بشكل قياسي في السنوات القادمة، ففي الجيل الثاني (باضطراد الثالث، والرابع) فإن عدد السكان المسلمين قد ظهر واضحاً وبشكل متزايد كجزءٍ مهم من المجتمع الإنكليزي، فهم لم يعودوا غرباء أو مهاجرين، حوالي ٥٥٪ منهم هم الآن بريطانيون بالولادة (حوالي نصف الوافدين هم بريطانيون بالولادة) وكثير منهم قد ترعرعوا في بريطانيا حيث وصلوا إليها أطفالاً آنذاك والأغلبية منهم قد حصلوا على الجنسية البريطانية. والملاحظ بين السكان الأصليين أن التحول إلى الإسلام هو بشكل مضطرد (حسب إحصاء حديث يوجد حوالي عشرة آلاف مسلم في بريطانيا الذين من أصل أفروكاريبي قد تحولوا إلى الإسلام) وهذا العدد ليس حصرياً. التحول بين السكان الأصليين هو أن الناس أكثر استعداداً لتقبل الإسلام بسبب رؤيتهم للحجاب، الذي كان سبباً في ازدياد هذا التحول.

وبينما بقي كثير من المسلمين يعملون في الصناعات الإنتاجية، كان عدد متزايد يعمل نصف دوام أو يعمل في مجال الاختصاص، حيث أصبح بعضهم من المجلين، والجدير ذكره أن هناك بون شاسع في مختلف القطاعات الاقتصادية ـ الاجتماعية. ففي إحصاء ٢٠٠٢م يوجد ٥٠٠٠ مليونير، بملكية سيولتها أكثر من ٣,٦ بليون جنيه إسترليني، وفي نهاية الجدول الاقتصادي هناك طبقة من السكان تعاني من الحاجة الاقتصادية والوضع الاجتماعي المتدني.

وتشير إحصائيات أواخر ١٩٩٠م و ٢٠٠٠م أن تداعيات الحالة الاجتماعية بهذا القطاع بالذات للسكان المسلمين مستمرة لكلا المجموعتين الإثنية والبيضاء» (وحسب إحصاء ٢٠٠١م فإن مجموع السكان من أصل باكستاني ٦٧٥,٠٠٠، ومن أصل بنغلاديشي ٢٣٧,٠٠٠) فبينما الباكستانيون والبنغلاديشيون عاطلون عن العمل بحوالي ٢,٥ أكثر من السكان البيض». حوالي ثلاثة أرباع الباكستانيين والبنغلاديشيين يسكنون في أزقة تحت المستوى المطلوب للحد الأدنى للدخل القومي بحوالي النصف (مقابلة بالمستوى الذي تعيش فيه العائلات الإنكليزية من الطبقة الثالثة). ولما كان المكان الذي عين لسكن المسلمين في بريطانيا ليس بالمستوى المطلوب، فإن شباب هذا القطاع قد تعرضوا لتغيير بسيط في تداعيات المستوى المعيشي أكثر من الجيل الأول من المهاجرين. وعلى كل يمكن القول بأن اتساع رقعة الامتداد السكاني المخصص للمسلمين في بريطانيا هو بلا شك نجاح قياسي.

العمل على جعل الإسلام فعال في بريطانيا وظهور الشخصية المسلمة ذات الثقة بالنفس

المنظمات ودستوريتها:

بداية فإن القسم الأساسي من السكان المسلمين لجنوب آسيا في بريطانيا يتألفون من رجال أتوا أصلاً إلى بريطانيا باحثين عن مصدر رزق لتحسين الوضع الاقتصادي لعائلاتهم في بلادهم، إلا أن هذه التوقعات ما لبثت أن تغيرت بمجرد أن جاءت عائلاتهم إليهم خلال سنوت ١٩٦٠م حتى ١٩٧٠م، مما أدى للشعور بالسكنى الدائمة بين المهاجرين واللاجئين. وهذا حدا إلى الحاجة إلى تقوية الاعتقاد الإسلامي، والشخصية الإسلامية والقيام بالواجبات الدينية. وعلى نفس الوتيرة الحاجة إلى إيجاد أعضاء يعملون على توحيد الكلمة والمنطلق. ونما هذا النمط من المؤسسات بشكل سريع خلال أعوام ١٩٧٠م متساوياً مع النمو الكمي للجالية المسلمة، فارتفعت المآذن كمراكز دينية وحياة اجتماعية بالإضافة إلى المدارس التي تعلم الدين الإسلامي للأطفال. وأنشئت كذلك المؤسسات الرسمية للتنسيق المحلي وبنسبة أقل الوطني في الموضوع المالي، الاتصال بالمراجع الحكومية والمحافظة على الحقوق المكتسبة.

هذا وقد أظهر التطور السريع في المنظمات الاجتماعية في هذا الوقت تقارباً واضحاً مع الإدارة البريطانية للتخطيط بالنسبة مثلاً للحصول على الموافقة لتطوير الجوامع، الإعلان عن إيجاد مؤسسات خيرية.. إلخ.

وبالاعتماد على هذا فقد اتخذت كثير من الخطوات الناجحة للحصول على مواقع مختلفة من الحكومة المحلية في مختلف المدن البريطانية. وقد شمل هذا الموافقة على إقامة مسلخ إسلامي مع جميع مستلزماته، بالإضافة إلى تخصيص أماكن منفردة لاستعمالها كمدائن محلية للمسلمين، تخصيص قسم للأكل الحلال في المؤسسات الرسمية (مدارس، سجون، مستشفيات). السماح بإقامة أماكن عبادة للمسلمين في أماكن عملهم مع تجهيز هذه الأماكن بالمستلزمات المطلوبة وإعطاء أيام العطل اللازمة للاحتفالات الدينية.

يوجد اليوم حوالي ١٥٠٠ جامع ككل، من هذه الجوامع يوجد أكثر من ٦٠٠ مسجلة كمراكز خيرية دينية بالمقارنة مع ١٣ مركز فقط في عام ١٩٦٣م (الجدير ذكره أن تسجيل المواقع ليس بالضرورة إلزامياً)، ولكي تستعمل أي بناء كمكان للعبادة أو التعليم على المنظمة الدينية أن تتقدم بطلب للحصول على موافقة تخطيط، والتي هي بمثابة روتين طويل وكذلك ليست مضمونة الحصول. وبالتالي فإن منظمات إسلامية دينية أقامت مساجد في بنايات هي في الأصل مسكونة، وعلى هذا الأساس فقط طلب المجمع المسيحي في بريطانيا القيام بإقامة أماكن للعبادة دون الحاجة إلى الموافقة على تخطيط مستقل.

يوجد حوالي عشرة آلاف مدرسة في المملكة المتحدة حالياً. ربما يجدر القول على كل، بأن هذه المدارس كانت قليلة في سنين ١٩٦٠م، إلا أنه يوجد الآن حوالي ١٤٠٠ مؤسسة إسلامية، كثير من هذه المؤسسات محلية، تقوم بخدمة مجموعات محلية بلغات متعددة في موقع واحد من المدينة أو الجوار تتركز غالباً في جامع معين. وفي بعض المدن فقد جرى دمج ووصل المراكز مع بعضها لإيجاد مجموعة واحدة للتنسيق والتعامل مع المراكز الحكومية المحلية، ومراكز إسلامية تداعت للعمل كمظلة وألفت ما يشبه «اللوبي» أو الحلقة الإسلامية على أساس الاهتمامات المحددة. بعض هذه المراكز مخصصة للشباب أو النساء. ومثل واضح لهذه المظلة أو اللوبي اتحاد المنظمات الإسلامية الرائدة للمملكة المتحدة والمقرونة بـ UMO والتي تأسست عام ١٩٧٠م وكان موضوع آيات شيطانية وما تبعها حافزاً لإنشاء جمعية المملكة المتحدة للعمل على قضايا الإسلام في عام ١٩٨٨م، متحدة كمجموعات إسلامية للاحتجاج العام كلوبي برلماني لإظهار المسلمين كفرقة إثنية. وأخيراً فإن هناك منظمات تسعى للكلام على المستوى الوطني باسم المسلمين، إلا أنها بقيت بعيدة عن التمثيل الحقيقي.

هذا وقد كان للمنظمات الوطنية والمنضوية تحت المظلة (بدرجة متفاوتة من النجاح) يعود سببه إلى الثقافة والحاجة إلى التجديد في مواضيع معينة من القانون الإنكليزي. والموضوع الذي يخص التعليم قد تركز ولعدة سنوات على موضوع فصل المدارس الدينية والتي تعتمد على التمويل الحكومي.

وتقول إحصائية حديثة: إن هناك أربعة مدارس مسلمة فقط بالمقابل لـ ٣٢ لليهود مثلاً.

هذا وقد رفضت طلبات إسلامية عديدة، وتنصب الاهتمامات من حيث الدائرة القانونية على التركيز على الحاجة إلى تشريع محدد يبعد التعصب والحقد الديني بالإضافة إلى إعادة صياغة الوضع التشريعي الذي يخص الإرهاب الديني أو التعرض للديانات.

وفي الوقت الذي بدأت المنظمات المتحدة البحث في إمكانية اعتراف التشريع بتعدد القطاعات الإثنية للمجتمع البريطاني (في قانون علاقة الأجناس ١٩٧٦م و ٢٠٠٠م) فقد أكدت الحكومات المتعاقبة اعتبار موضوع تعدد الديانات بشكل جدي. وهذا ما أدى إلى الحماية القانونية للسكان المسلمين، والتي لا تتساوى مع أية مجموعة إثنية أخرى (مثل اليهود والسيخ) ومناطق أخرى ذات الاهتمام، وتشمل ملامح للقانون الحالي في المملكة المتحدة.

وبحلول ١٩٩٠م تصادف ظهور منظمات وجمعيات مؤثرة بين المسلمين في بريطانيا مع ظهور «الأصولية الإسلامية» بين غير المسلمين كتهديد عالمي لأسس التحرر والديمقراطية. وكانت نتيجة لذلك المؤسسة الإسلامية القوية كحضور فعال في الدائرة البريطانية العامة والبرنامج الوطني السياسي، إذ أن هذا الإجراء قد عجل في ظهوره قضية «آيات شيطانية» (معاذ الله) لسلمان رشدي (مع ظهور صور لحرق الكتاب في Blad Ford وكذلك حرب الخليج حيث إن إخلاص المسلمين في حملة التضامن ضد صدام حسين كانت على المحك) فالتشديد على إيديولوجية تعدد الحضارات (والتي هدفت إلى تقليص دور جميع المسلمين إلى شخصية محدودة أو حضارة ثانوية) أدت في الوقت نفسه إلى ظاهرة المجتمع الإسلامي الواحد في بريطانيا، مما عرف فيما بعد بأن المسلمين هناك، كل ذلك حدا إلى إيجاد تجمع مميز جعل منهم تهديداً للنظام الغربي المعتمد.

وخلال أعوام ١٩٩٠م كثفت جميع المنظمات الإسلامية المختلفة والأفراد جهودها لشرح قضية المسلمين في بريطانيا وللتصدي لأضرار البناء الاجتماعي

والإرهاب الإعلامي، وظهرت قضية مماثلة لهذه لدى ظهور برنامج حكومات العمال الجديدة منذ سنة ١٩٩٦م. بالإضافة إلى ذلك فقد استطاع المسلمون الدخول إلى هيكلية الإدارة السياسية المعتمدة، فمثلاً وعلى مستوى الحكومة المحلية هناك ثلاثة في مجلس اللوردات وإثنان من أعضاء البرلمان.

وأعظم مثل لتنامي المنظمة الإسلامية واتحادها هو إطلاق FAIR وهو مؤتمر ضد التعصب الإسلامي والعنصرية في ٢٠٠١م FAIR أطلق حملة في أيار تحت عنوان «الحصول على اتفاق عادل للمسلمين الإنكليز، وهذا يتطلب إرسال الرسائل إلى أعضاء مجلس البرلمان ورئيس الوزراء طالبين الحماية الفعّالة ضد الاضطهاد الديني (هذا وقد أصدرت الحكومة تشريعاً يحظر الاضطهاد الديني في التوظيف وحصرياً سنة ٢٠٠٣م على نفس خط القانون الأوروبي وسعت FAIR إلى الخبراء من بين المتخصصين المسلمين لتقوية المسلمين في الاتحادات الإسلامية من خلال المحاضرات والندوات. وفي مجال آخر اتحدت FAIR مع مؤسسات أخرى بهدف إقامة مهرجان حضاري عنوانه (أفضل ما لدى الإسلام في بريطانيا) والذي يهدف (كما ورد في نشرته الدعائية) إلى الإخبار، توضيح، تسلية، وفوق كل ذلك إظهار العمق الحضاري والإنساني للإسلام في بريطانيا.

ولا شك بأن الخطوات الذاتية التي قامت بها المنظمات والإجراءات الدستورية قد أفرزت إنجازاً مهماً للحصول على الحماية العامة والاعتراف بالشخصية الإسلامية وحياتها في بريطانيا. هذا وقد زادت على ذلك الشعور المتنامي بالثقة النفسية على الأقل بين أفراد الجالية الإسلامية، في الوقت نفسه يمكن القول بأن هذه الإجراءات رسخت الشعور بالانتماء داخل المجتمع الإسلامي، وأظهرت في الوقت نفسه بعض الاهتمامات الداخلية والمشاكل.

إن تصاعد المشاكل العالمية هو إحدى الظواهر لتصادم الحضارات حيث واجهت في بعض مراحلها منزلقاً خطيراً، والحرب ضد التطرف الإسلامي تفترض أنها مسألة مركزية، وهذا ما أزعج الذين يرغبون التكلم باسم المسلمين في بريطانيا مع التحدي ومسؤولية تصادم الانتماءات، وقوة التفاوض لديها برامجها وشخصياتها.

المسلمون في بريطانيا

بعض الاهتمامات الداخلية والتحديات

من يتكلم باسم المسلمين في بريطانيا؟

بينما توجد كثير من المنظمات المتحدة (مظلة) ذات الاتجاه الوطني، فإن كثيراً منها اتخذت اتجاهات عرقية وشعارات إيديولوجية، فمثلاً توجد مجموعات مهمة بين المسلمين من جنوب آسيا في بريطانيا منها في Berles و Deobandis والتي تميل إلى الجماعات الإسلامية، أهل الحديث وجماعة طابليج، وعلى هذا الأساس فإن هذه الجماعات تكون في حالها منسجمة مع UMO أو اتحاد المنظمات الإسلامية والتي بمعظمها تجسد اهتمامات الـ Batevis، بينما مجلس المساجد في المملكة المتحدة وهو بمعظمه Deoband. والأكثر من ذلك فإن المجتمعات الإسلامية في بريطانيا يمكن أن تتحول إلى أحزاب بديلة بحيث تمثل بطبيعتها قوى خارجية متصارعة، فمثلاً وفي خضم مسألة آيات شيطانية (والعياذ بالله) فإن تنسيقاً سعودياً ـ إيرانياً (قوتان خارجيتان متصارعتان آنذاك) قد ظهر للتصدي لظاهرة سلمان رشدي، وحيث كانت جميع هذه التنظيمات ممولة من قبل السعودية فقد قبلت التمويل من إيران كذلك. وبعيداً عن اختلاف الأصول واللغة، والثقافة، والانتماء، والأهداف والأيديولوجية فقد توصلت جميع الجماعات تقريباً إلى تفاهم مؤخراً.

وأثناء اجتماع مع مساعد وزير الداخلية في سنة ١٩٩٠م، أوضح لممثلي المنظمات الإسلامية بأنه من الصعب التعامل مع طلبات المسلمين في بريطانيا إذا لم يكونوا متحدين في منظمة واحدة، والتي يمكن أن تتكلم باسمهم ومسؤولة عن قضاياهم. وأوضح كذلك بأن كثيراً من المنظمات القيادية الحالية هي بإدارة طاعنين بالسن والذين يرفضون السماح للشباب (الذي لديه القدرة على استيعاب القضايا المتعاقبة) باستلام دفة القيادة. وباستمرار المشاورات مع حكومة العمال في عام

١٩٩٦م فقد تشكل المجلس الإسلامي لبريطانيا (MCB) كهيئة تمثيلية وطنية وحيدة. (جمعت حوالي ٣٠٠ منظمة متفرقة بالمقابل مع UMO حيث كانت تجمع ٢١٤ منظمة).

وفي الوقت الذي بدأ فيه المجلس الإسلامي المنتخب، بدا واضحاً أن هناك عملاً جديداً يظهر على لسان المتحدث الرسمي للمسلمين في بريطانيا، فظهر الاتجاه الموحد في الرأي للمسلمين في بريطانيا. لقد أوجدت شريكاً فعالاً ومترجماً للاهتمامات على أرض الواقع. (فالاجتماعات المتواصلة من قبل أعضاء مجلس القيادة مثمرة مع مكاتب وزراء الخارجية والداخلية ومجلس العموم، وهذا يؤدي إلى التوجه الإعلامي الموحد والذي يطرح وجهة النظر الإسلامية) وعلى كل فإن المجلس عليه عدة انتقادات داخل المجتمعات الإسلامية في بريطانيا، فالبعض يقول مثلاً: إن المجلس يطرح للإعلام ما يريد الإعلام أن يسمعه (جريدة الفاروين ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠١م) والبعض يقول بأن ليس مسموحاً لعنصر الشباب الاشتراك في تحريك قوة المجلس التأسيسية، والبعض يناقش في أن المسلمين في بريطانيا لم يبلغوا مستوى النضوج كمجتمع ممثلين ومتجانسين، وحتى يحصل ذلك يضيف هذا الرأي: فأعضاء MCB سيستعملون ببساطة من قبل الحكومة في تبييض صورتها والتي تظهرها بأنها إنما تعمل لصالح دعم المسلمين في سياساتها في وقت تكون فيه جميع الاهتمامات الإسلامية هي أهمية ثانوية لديها.

الشباب، (الحرس العجوز)، الراديكالية الإسلامية
ظهور «المسلم البريطاني»، صحوة الذات

إن مواضيع التمثيل والقيادة تفترض أهمية خاصة بالعلاقة مع الشباب المسلم في بريطانيا (خاصة على ضوء الأفكار الديمقراطية المذكورة آنفاً) فمن جهة الشباب هناك قضايا خطيرة في الحقل الأساسي للتنظيم والتخطيط من قبل القيادات للمجتمعات الإسلامية. وبالفعل فإنه يوجد كثير من التضارب في هذه القضايا، والامتناع عن التصدي لها، وللتغيير بشكل عام (مثلاً قضية أئمة المساجد على وجه التحديد)، ولما كان معظم الوافدين يفرحون بالفيزا السهلة الحصول فإنهم غالباً ما يكونون قليلي المهارة والخبرة باللغة الإنكليزية ولا يعرفون تماماً تعقيدات وتحديات المجتمع البريطاني وخاصة بالنسبة للشباب، ويمكن لهؤلاء الشباب وبمساعدة الحرس العجوز من الجيل الأول المسلم في بريطانيا، أن يقوموا بعمل

إداري تنقصه المداراة والمحاسبة. وكما وصفها أحد الشباب «إنهم يديرون الجوامع كما لو أنهم لا زالوا في كراتشي» نريد عملاً أفضل في الإدارة إلا أنهم لا يسمحوا لنا بالعمل داخل المجلس، وبالرغم من الحاجة إلى أئمة ذوي خبرة عن بلادهم، إن معرفة البرامج والإجراءات تجعل مهمتها صعبة في التحضير لهذه المهمة، وأخيراً فإن من المحتمل أن تتعرض الجوامع إلى التمزق من خلال قوى متصارعة داخلياً.

إذا كانت القيادة الصالحة من وجهة نظر الشباب والتنظيمات الإسلامية غائبة، فإن الحركات الإسلامية الرديكالية أو المحافظة يمكن أن تخطو وتملأ الفراغ. (الحركات الإسلامية من الشرق الأوسط ومعارضتها لجنوب آسيا وعلاقاتها ولكن بالأخص الشباب المتحدر من مجتمعات جنوب آسيا) إنهم يرسمون صورة مختلفة الملامح لخبرة الشباب المسلم في بريطانيا من الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية، الترحيل، البطالة، الإرهاب العنصري، يوجد نظرة مزدوجة في السياسة الخارجية البريطانية بالنسبة للرعايا المسلمين (وخاصة بالنسبة لفلسطين، كشمير، والعراق) أولاً: الشعور بالحليف عبر الأجيال وثانياً: الحذر العام من الأشخاص داخل المجتمع.

فمجموعات مثل حزب التحرير وربيبه المهاجرون قد استفادت من التقليد الإنكليزي لحرية التعبير لشرح وجهة نظرهم للعالم. وهذا يركز على المعادلة الناقصة بأن قليلاً من الشريعة الإسلامية ضد الإلحاد يمكن أن تحرر وبشكل عام كل البغض «للآخر». لقد وضعت بريطانيا في وجهة النظر العالمية هذه بشكل جدي ضمن طروحات دار الكفر ودار الحرب. الهدف البعيد، بالنسبة لقيادة المجاهدين هو رؤية علم الخلافة الإسلامية يرفرف على «١٠ داوننج ستريت» (شارع رئاسة الوزارة)، وبالمقارنة مع حزب التحرير فإن المجاهدين قد صوروا سياسة محددة موجهة إلى الخطاب الغربي، وهذا يشمل تحضير المسلمين ليكونوا الخط الأمامي للخليفة القادم (نقلاً عن تصريح رسمي) أي ليكون الخليفة الخامس والذي باستطاعته الضغط على أعداء الإسلام ومساندة مسلمي الأمة في جميع أنحاء العالم، ولكي يحقق ذلك سعى الحزب لوصل المجتمع المسلم في الغرب بمسلمي العالم.

ومع هكذا جماعات مع منطلقاتها من ناحية الهدف، الانتماء والكرامة فإنه من الصعب إيجاد أي شيء في وجهة نظرهم يمكن أن تشكل خدمة إيجابية للمجتمع المحلي في علاقاتهم الداخلية. وفي هذا الإطار، فإنهم يتجهون على مجهود المجتمعات المسلمة في بريطانيا ويشجعون توجهات مريبة أو يدفعونها للذهاب

للانضواء والعمل في مختلف حركات الجهاد مثلاً هي في كثير من الفعاليات المتضامنة.

إن مسألة المقاومة المشروعة والتي أطلقت من بعض القادة المسلمين في بريطانيا قد أضحت مركزاً للمراقبة العالمية من ٩/١١.

خمسة مقاتلين من طالبان البريطانية أوقفوا في مخيم أشعة إكس (وآخرين من جنسيات مختلفة ملتحقين بشبكة القاعدة) قيل إن لهم صلة بهؤلاء القادة كعمر بكري، محمد أبو حمزة المصري رئيس حركة السلفية العربية في أفغانستان السابقة حيث كان يقيم في جامع شمال لندن. كان الشعور السائد في بريطانيا قبل ٩/١١ أنها تقف موقف العداء تجاه الإسلام. ولذلك فقد قامت الحكومة بالسماح للحرية السياسية وضمنها للقادة المسلمين خلال التسعينات. (بعضها كان محافظاً وبعضها أصبح محافظاً وكثير منها معارضاً للنظام الصديق).

الركون للمقولة بأن بريطانيا هي مكان آمن قد تغيرت كلياً في الحرب ضد الإرهاب، فالانهيار في المؤسسات الإسلامية قد حشر الشباب المسلم في نشاطات حركة الجهاد وهي في الحقيقة والواقع مشكلة بريطانيا (هذا ما قاله دانيال بابيس في ٥/٩/ ٢٠٠١م في مقالة موقفي المشدد) المحققون والخبراء لمكافحة الإرهاب قد وضحوا مدينة لندن بِـ لندنستان مبررين ذلك بأن لندن قد أضحت مركزاً للإرهاب الإسلامي المتطرف و «جامع الإرهاب» في بريطانيا أصبح عناوين الأخبار في كل الأصقاع (مجلة Times ٦/ ٥/ ٢٠٠٢م).

خلال التسعينات وبالأخص على ضوء التطورات الحديثة سارعت القيادات المسلمة بالإشارة إلى أن الشباب المنخرطين في الحركات الأصولية يشكلون أقلية صغيرة حتى أنها لا تذكر (خاصة بعد أن قام الإعلام بالاهتمام بهم) الأغلبية السائدة للشباب المسلم ليست مرتبطة بأي مجموعة معينة أو جامع، وعلى نفس الخط ليس لها أي شعور نحو المسؤولية الشخصية لمستقبل الإسلام لا في بريطانيا ولا في أي مكان آخر، لأنه بالنسبة لكثير من الشباب المسلم في بريطانيا تبقى مسألة رفض هكذا مجموعات، والتي تتعارض في توجهاتها مع المجتمع الإنكليزي والتي تؤلف مسألة غاية في الفعالية والأهمية والتي تؤلف أهدافاً محددة لتحركها، هي في حد ذاتها غير مقبولة وخطيرة، وتبرر حركة التحرير والمجاهدين بأنه لا يوجد ما يسمى المسلمون الإنكليز بل هناك فقط مسلمون. وفي الوقت نفسه هناك كثيرون يصرون على كونهم مسلمين وبريطانيين معاً. فبريطانيا هي موطنهم (ففي إحصاء حديث مثلاً، هناك ٨٧٪

طلبوا تأكيد انتمائهم وإخلاصهم لبريطانيا) هذا التعبير المتعارض بين تيارين ومنتصف الطريق أحبط الطبقة الوسطى، المثقفون وشرائح المتخصصين من السكان المسلمين وشرائح الشباب التي هي في واقع الحال مثقفون أكثر من آبائهم، حدا بهم لتحدي منطلقات الأصولية.

وبظهور هذا الإحباط حدث تمايز واضح بين الأصول الدينية وحضارة المواطن مصرين على التعامل على التعاليم القرآنية كأساس. وبعيداً عن الموقف المنفرد الذي يمكن أن يتحول إلى فرز سكاني أو (Ghetto)، فقد ظهر إصرار إسلامي كوسيلة لإيجاد قيم عالمية بالتنسيق مع المجتمع البريطاني (القيم مثل الديمقراطية، الحريات الأهلية، العدالة والتحمل) وهذا هو الإسلام الكوني والذي يمكنه أن يمارس في أي محيط.

وبهذا يقدم نموذجاً معاكساً لما يطرحه الأصوليون والتي تعتبر المسلمين أفراداً في أمة الإسلام والتي ترفض الحلول الوطنية والحضارية. ويمكن أن تتفق مع طروحات الجيل الأول من المسلمين في بريطانيا من حيث إطار العمل والبنى الاجتماعية (ففي بحث جرى مؤخراً مع الشباب المسلم في المسؤولية صرحوا بأن نظرتهم إلى الإسلام تختلف عن تلك التي لدى أوليائهم وخاصة في دائرة الحضارة والثقافة (وهذا واضح في مسألة الزواج واختيار الشريك) واتخاذ الإنكليزية كلغة أساسية في التخاطب أوجد اختلافاً آخر بضرورة التعاطي مع هذه اللغة بشكل فعال مع بقية المجتمع الإنكليزي.

خلاصة القول

قبل نجاح المحافظين في انتخابات ١٩٧٩م بسنة بدا واضحاً أن النجاح الوطني اليميني قد نجح بالوصول إلى مرتبة الحزب الثالثة في السياسات البريطانية، إلا أنه عملياً فقد انهارت الانتخابات بالرغم من طرحها حوالي ٣,٣ من المندوبين. وهذه الحادثة ليست فريدة، لأنه من الواضح بأن الاعتقاد السائد في التيار السياسي العام والمواقف الاجتماعية تجري على نحو قيل (بل التهليل) للتحول عن الإثنية البريطانية في الوقت نفسه فقد خطت بريطانيا لنفسها صورة لمجتمع متعدد ـ الإثنيات أو الأديان، متعدد الحضارات هي في طور المفاوضات المستمرة. وهذا ينحصر في حد ذاته بكونه تاريخاً اجتماعياً، إقتصادياً وحضارياً، عندما تصل الأمور إلى مرحلة الخيار في عدة محاور.

وخلاصة القول في هذا المجال إنه لا يمكن الأخذ بكل شيء على أنه نهائي والموضوع نفسه بحاجة إلى تعديل. فمثلاً صراع الأجناس في داخل مدن الشمال (حيث أدت السياسات العامة والتطورات إلى فصل مناطق آسيوية ومحاصرتها اجتماعياً وإلقاء الضوء على وجودها) فقد جرى استغلالها من قبل الحزب الوطني البريطاني (BNp) والتي أحرزت نجاحاً محدوداً متأثرة بهكذا قضايا (فقد حصلت على ٦٨ من ٦٠٠٠ مقعداً من مجموع المقاعد عبر بريطانيا في أيار ٢٠٠٢م في امتحانات المجالس المحلية وربحت ثلاثة) وقد عزا الحزب الوطني البريطاني التجاذبات العرقية مباشرة إلى الإسلام (ومنذ ١١/ أيلول أصبح اعتبار كل المسلمين إرهابيين).

والوصل بين العرق والإسلام بسيط على قاعدة أن الشخصية الإسلامية غالباً ما تكون من وجهة النظر البريطانية مرادفة للعرق. وعلى كل فالشخصية الإسلامية تمثل كثيرين أيضاً نموذجاً حياً لحياة دينية تقليدية وقيماً أصبحت بالنسبة لهم من الماضي. بالإضافة إلى ذلك فإنها تتعلق بالنسبة لهم أيضاً بتلقي الدين الإسلامي في البلدان الإسلامية والتي هي في طور التحديث حيث يتخلله العنف مما يجعل هذا التحديث قريب المنال في سعيها الواسع في تأكيد الشخصية السياسية. ولما أصبحت الحدود سهلة العبور بشكل مضطرد (بالنسبة لعبور الناس والأفكار) فإنه من السهل على المسلمات أن تتبدل والشك أن يتكاثر، فالمفهوم الإنكليزي والاعتقادات السائدة عن الإسلام هو عملية مستمرة ومعقدة للبناء وصيانته فللمسلمين في بريطانيا أيادٍ في تحقيق هذه المنطلقات، ولكي يحققوا ذلك بشكل بناء، ولصالح الجميع يمكن أن يتبعوا التالي:

١ ـ الوصول عبر مفاوضات ناجحة، إلى إيجاد قاسم مشترك لجميع مريديهم على اختلاف شخصياتهم وانتماءاتهم (كمسلمين، كبريطانيين، كجزء من الأمة، كجزء من الغرب).

٢ ـ التمييز بدقة بين تلقائية ممارسة الإسلام من جهة والمشاكل الأساسية مثل الاقتصاد الاجتماعي، فرص العمل، والاهتمامات المتعلقة بالهجرة وأفكار المهاجرين، بالإضافة إلى اعتبار التعاون التام مع الحكومة للبحث عن إيجاد حلول عادلة متكافئة.

٣ ـ الدخول في حوار لإيجاد منافع متبادلة وتثبيت الإنجازات البناءة التي يمكن للمفاهيم الإسلامية أن تقدمها للحياة البريطانية. ومنذ ١١ أيلول أخبر جورج بوش

وطوني بلير الصحافة العالمية ما هو الإسلام وما هو ليس كذلك، وبما يمكنه أن يبرر باسمه وما يمكنه أن لا يكون له أي مبرر. يعكس المسلمون البريطانيون عالم الإسلام الواقعي في كل غناه، واتساعه وتعقيداته. ويمكن لاجتماع بين المسلمين في بريطانيا يبحث فيه محتوى وحدود إيمانهم أن يكون مفيداً وفعالاً. وهكذا يمكن القول بأن وجود الوازع النفسي المبدع مع اختلافاتهم وتنوعهم في بوتقة واحدة من الحرية والاحترام المتبادل يقدم مثلاً رائعاً للإسلام في أي مكان، ولتنوع الحضارات في المجتمع الإنكليزي ككل.

Since 9/11, George W. Bush and Tony Blair have repeatedly told the world media what Islam is and what it is not, what can be justified in its name, and what cannot be so justified. Britain's Muslims mirror the contemporary world of Islam in all its richness, heterogeneity and complexity. A consensus among Muslims in Britain concerning the content and limits of their faith may prove elusive. That said, the creative self-management of their own differences and diversity in an atmosphere of freedom and mutual respect can present a positive example, both for Muslims elsewhere, and for multi-cultural British society as a whole.

based approach. Far from introverted or isolationist attitudes (which can lead to a partly self-imposed ghettoisation), it employs an Islamic affiliation as a way of establishing universal values held in common with British society (democracy, civil liberties, justice and tolerance, for example). This is a 'universal' Islam, which can be practised in any environment. As such, it represents an alternative to the discourse offered by the radicals which conceptualises Muslims as members of an umma that transcends cultural and national boundaries. It can respond equally to the alienation of Muslim youth from first-generation cultural frameworks and social structures. (In a recent survey of Muslim youth, 60% of respondents claimed that their perception of Islam differs from that of their parents, especially in the sphere of culture: this is very much in evidence in relation to the choice of marriage partner.) Adopting English as its primary language of expression, this discourse provides a springboard from which to engage in constructive conversation with the rest of British society.

Concluding remarks

A year before the Conservative success in the 1979 elections, the right-wing National Front had seemed poised to become the third party in British politics. In the event it collapsed at the polls, despite fielding three hundred and three candidates. Such episodes notwithstanding, it is clear that the overwhelming trend in mainstream political and social attitudes has been towards an acceptance (even in an optimistic reading a celebration?) of Britain's ethnic diversity. At the same time, Britain's newly adopted self-image as a self-consciously multi-ethnic society and multicultural nation is subject to a process of ongoing negotiation. This is especially so at a point in its social, economic and cultural history when it faces choices along several axes.

The outcome of this process cannot be taken for granted, and the process itself requires vigilance. For example,'race riots' in

inner cities of the North (where circumstances and public policies have led to segregated Asian areas and deep polarization) have been exploited by British National Party (BNP), which enjoyed minor successes in one of the local electorates affected by such problems (it contested sixty-eight out of six thousand seats across Britain in the May 2002 Local Council elections, and gained three). The BNP has linked racial tensions directly to Islam (and since 9/11 has tended to brand all Muslims terrorists).

The link between race and Islam is simple, in the sense that Muslim identity is often conflated in British perceptions with racial difference. However, Muslim identity also represents to many a paradigm of traditional religious life and values that has substantially been left behind. In addition, it is associated with perceptions of Islam 'out there', in Muslim countries that are still working out the impacts of modernization, sometimes with violent and far-reaching consequences, in the context of a widespread reassertion of the politics of identity. As borders become increasingly permeable (whether in relation to human traffic or ideas), it is easy for categories to become conflated, and for suspicions to mount. British perceptions and understandings of Islam are thus subject to a complex and ongoing process of construction and deconstruction.

Muslims in Britain contribute to these processes. To do so constructively, and for the overall good, they might endeavour: (i) To achieve a successful negotiation of their own multiple identities and allegiances (as Muslim; as British; as part of the umma; as part of the 'West'). (ii) To distinguish carefully between deliberate Islamophobia on the one hand, and concrete problems such as resource allocation, socio - economic opportunities, and concerns relating to immigration and asylum, on the other, with a view ultimately to co-operating with government in the search for pragmatic and fair solutions. (iii) To enter a dialogue that seeks mutual enrichment, and emphasises the constructive contribution that Islamic values can make to British life.

formula that pits a Shari'a-based Islam (effectively stripped of cultural accretions) against kufr, defined in inclusive terms to encompass all that is 'other'. Britain is established in this bi-polar worldview as firmly within an all-encompassing Dar al-Kufr / al-Harb. The ultimate aim, in the words of a leader of al-Muhajiroun, is to see the flag of the Islamic Caliphate 'flying over no. 10, Downing Street'. In contrast with Hizb al-Tahrir, al-Muhajiroun has developed a specific policy, tailored to the Western context. This involves preparation of the Muslims there to be (according to an official statement) 'the front line of the coming Khalifah, i.e. to be the fifth column [my emphasis] which is able to put pressure on the enemies of Islam, and to be able to support the Muslim Ummah world-wide'. To implement this, the party seeks to 'bond' the Muslim community in the West with Muslims globally.

While such groups offer their new recruits a sense of purpose, belonging, and dignity, it is hard to find anything in their views that might form a positive contribution to local-level inter-communal relations. In this respect, they pull against the efforts of other sectors of Muslim communities is Britain, and feed negative stereotypes. When the rhetoric is translated into action (sending recruits abroad for military training, or encouraging them to travel to participate in various jihads, for example), the problem is compounded on many fronts.

The 'rhetoric of resistance' articulated by certain Muslim leaders in Britain has become the focus of intense international attention since 9/11. Five 'British Taliban' fighters incarcerated in Camp X-Ray (and others of various nationalities associated with al-Qa'ida network) are believed to have hade links with such leaders as Omar Bakri Muhammad and the ex-Afghan Arab Salafi Abu Hamza al-Masri, who is established in a North London mosque. Well before 9/11, there was criticism of what was described as the 'tolerant' attitude of the British establishment towards Islamism, in that the government had granted political

asylum to prominent Islamists, especially during the 1990s. (Some of these were radical, others later became radicalised, and many were in opposition to 'friendly' regimes.)

Perceptions of Britain as a 'safe haven' have now been supplanted by the suggestion that, in the 'War on Terror','the crackdown on the Islamic institutions that funnel Muslim youth into jihad activities...is a particularly British problem' (Daniel Pipes: 15/5/2001. My emphasis.). Anti-terrorism investigators and experts have allegedly dubbed the British capital 'Londonistan', arguing that it is an important centre of violent Islamic extremism, and Britain's 'Terror Mosques' have become headline news world-wide (Time Magazine, 6/5/2002, for example).

Through the 1990s and especially in light of recent development, Muslim leaders have been quick to point out that the youth involved in radical movements represent a very small, if highly visible minority (especially given the media's great interest in them). The overwhelming majority of young Muslims are not associated with any specific group or mosque, and in all likelihood feel no special personal responsibility for the future of Islam, whether in Britain or elsewhere. For many young Muslims in Britain, the rejectionist doctrine of such groups, which construes interaction with British society as an exclusively functional matter, designed to achieve specific aims, is unacceptable and dangerous. Hizb al-Tahrir and al-Muhajiroun argue that there is no such thing as British Muslims; there are only Muslims. In contrast, many now insist that they are both Muslim and British. Britain is their home (in a recent poll, for example, 87% of Muslims asked expressed their loyalty to Britain). This expression of the pragmatic, middle - way discourse of the middle - class, educated and professional sectors of the Muslim population, and sectors of the youth population that are now better educated than their parents, looks set to challenge the radical message.

This emerging discourse upholds a clear distinction between religious principles and cultural origin, insisting on a Qur'an-

In 1994 in the course of a meeting with the Home Secretary, leading Muslims were told that it was difficult to accommodate the request of Muslims in Britain, as they were not united behind a single organisation that could speak authoritatively on their behalf. It was also noted that much of the existing 'leadership' was in the hands of older men, who were reluctant to allow younger people (with a better grasp of contemporary issues) to come to the fore. Following consultations with the New Labour Government in 1996, the Muslim Council of Britain (MCB) was established as an ostensibly national representative body. (It currently brings together over three hundred affiliated organisations, compared with the UMO's two hundred and fourteen).

New Labour appears to have embraced the MCB as the main legitimate representative-spokesman of Muslims in Britain: voicing ostensibly mainstream opinion among Britain's Muslims, it comprises an effective working partner and interlocutor. (Its leading members are involved in regular meeting with the Home and Foreign & Commonwealth Offices, and it tends to monopolise media representation of Muslim views). However, the Council has many critics within Britain's Muslim communities. According to one opinion, for example, it 'says the things the press wants to hear' (Faisol Bodi: The Guardian 22/10/2001). Some point out that the younger generation is not admitted to it is power infrastructure. Others argue that Muslims in Britain have not attained the necessary level of maturity as a community to establish genuine representative organs. Until they do, according to this opinion, bodies such as the MCB will simply be used by government in a white-washing exercise that appears to confer Muslim support on its politics, at a time when all things Islamic are of pivotal importance.

4. The youth, the 'Old Guard', Islamic radicalism & an emerging 'British Muslim' self-consciousness

Issues of representation and leadership assume particular im-

portance in relation to Britain's Muslim youth (especially) in light of the demographic profile outlined above). Form the youth perspective, there are serious problems in the mainstream organizational infrastructures and institutionalised leaderships of Muslim communities. There is a perception of the irrelevance of much of these, of their resistance to an inclusive approach, and to change in general. (The example of mosque Imams is a case in point. As most are imported [enjoying fast-track visas], they often lack adequate skills in English and have little grasp of the complexities and challenges of British society, especially for youth. Supported by an 'old guard' of first-generation Muslims, they can uphold an administrative culture that is closed and lacks accountability. As one young Muslim put it:'They are operating the mosques as though they were still in Karachi. We want more say in the management, but they won't let us in'. Although the need for 'home-grown' imams is pressing and recognised, training programs find difficulty in recruiting candidates for this. Finally, mosques can also be torn by internal power-struggles.)

If, from the youth perspective, relevant leadership and inclusive organizational structures are missing, then radical Islamist movements (mainly with Middle Eastern as opposed to South Asian connections, but increasingly attracting youth from the South Asian-origin communities) appear to have stepped in to fill the gap. They build on diverse aspects of the Muslim youth experience in Britain - socio-economic deprivation; unemployment; racial abuse or discrimination; a perception of double standards in British foreign policy where Muslim populations are concerned (especially in relation to Palestine, Kashmir and Iraq, for example), a sense of generational alienation within the community, and of general disaffection within society at large.

Groups such as Hizb al-Tahrir and its offshoot al-Muhajiroun have taken advantage of Britain's tradition of freedom of expression to disseminate their world view. This centers on a reductive

to the allied campaign against Saddam Hussein was questioned). The emphasis on the ideology of multi-culturalism (which has tended to reduce all Muslims to an essentialised cultural or communal identity) led at the same time to notions of a single Muslim community in Britain, somehow identified with Muslims 'out there'. All possess essential characteristics that make them a threat to the established Western order.

During the 1990s, various Muslim organisations and individuals intensified their efforts to explain the case of Muslims in Britain, and to counter structural disadvantages and media distortions (in relation to the latter through monitoring, for example). A relatively favourable environment for this has emerged in the context of the New Labour Governments, since 1996. Increasingly, Muslims have been incorporated into established political and administrative structures. For example, at the level of local government, there are currently many Muslim Local Councillors and Mayors. At the national level, there are three Peers, and two MPs.

A good example of the current development of Muslim organisation and lobbying is the launch of FAIR,the 'Forum against Islamophobia & Racism', in 2001. FAIR inaugurated a campaign in May 2002 under the title 'Getting a Fair Deal for British Muslims'. This provides members with letters to send to local MPs and the Prime Minister, calling for comprehensive protection against religious discrimination (the government is set to pass legislation outlawing religious discrimination in employment exclusively in 2003, in line with European law). FAIR draws on the expertise of Muslim professionals to empower Muslims for the lobbying process through briefings and seminars. In another vein, FAIR has joined other Muslim associations in organizing a Cultural Festival,'Best of British Islam', which aims (in the words of its publicity statements) to 'reach out, inform, provoke, entertain and above all celebrate the depth and diversity of Islam in Britain'.

Processes of self-organisation and institutionalisation have undoubtedly produced significant achievements in providing for the general protection and transmission of Islamic identity and life in Britain. They have also increased self-confidence, at least within sectors of the Muslim population. At the same time, however, it is possible to argue that these processes have institutionalised (and perhaps in a sense magnified) the fragmentation inherent within this population. They have also brought to light certain of its internal concerns and problems. The current global climate is one where nations of a clash of civilisations at some level hold quiet sway, and the fight against Islamist extremism has assumed centre stage. This confronts those who aspire to speak for Muslims in Britain with the challenge and responsibility of successfully negotiating potentially clashing loyalties, identities and agendas.

3. Muslims in Britain: some internal concerns & challenges

Who speaks for Muslims in Britain?

While there are numerous 'umbrella' type organisations that have a national scope, many implicitly capture competing theological trends and ideological claims. For example, there are significant divisions among South Asian-origin Muslims in Britain among the (predominant) Barlevis and Deobandis, those who lean toward the Jama'at-i-Islami, the Ahl-i-Hadith, and the Tabligh Jama'at. Reflecting these divisions, the UMO is seen to represent predominantly Barlevi interests, whereas the Council of Mosques in the UK & Eire is largely Deobandi. Furthermore, Muslim communities in Britain can become proxy parties to rivalries between external actors. For example, during the Satanic Verses Affairs, Saudi-Iranian rivalry was played out through those British Muslim sectors that had long been beneficiaries of Saudi funding, and those that accepted Iranian patronage. Apart from regional, linguistic, cultural, sectarian, theological, political and ideological divides, generational division have also come to prominence recently.

also reflected a growing familiarity with local British administrative structures relating, for example, to planning permission (for mosque development, acquisition of charitable status, etc.). Building on this, there have been successful moves to gain various accommodations from local government in various cities. These have included permission to set up halal slaughterhouse facilities; setting aside areas of local cemeteries for Muslim use; provision of halal food in public institutions (schools, prisons, hospitals); permission for prayer facilities and time in the workplace, and time off for religious festivals.

Today, there are reportedly over 1,500 mosques it total. Out of these over 600 are registered as religious charities, compared with only 13 in 1963 (registration is not compulsory). To use a building as a place for worship or education, a religious organisation must apply for planning permission, which can be a lengthy process with no guarantee of the outcome. Consequently, Muslim religious organisations have established mosques in buildings that have already been in use: in this respect, the diminishing membership of Christian congregations offers the opportunity to take over a place of worship, without the need for separate planning permission.

There are currently a few thousand madrasas in the UK. Perhaps most remarkable, however, given that there were very few during the 1960s, are the 1,400 Muslim associations that currently exist. Many of these are very localised, serving specific regional-linguistic groups in one part of a city or neighbourhood, often centred on a particular mosque. In some cities, they have linked together to provide a common front in dealing with local authorities. Others comprise 'umbrella' organisations, formalised network functioning as lobby groups, often with particular concerns. Some are dedicated to youth, or women. Prominent examples of 'umbrella' organisations include the pioneering Union of Muslim Organisations of the UK and Eire (UMO) (established 1970). The Satanic Verses affair spawned the creation of the UK

Action Committee for Islamic Affairs in 1988, uniting a number of Muslim groups through common protest (it has since functioned as a parliamentary lobby for the recognition of Muslims as an ethnic group). Finally, there are organisations aspiring to speak on the national level behalf of all Muslims, but remain far from representative (see below).

Prominent areas addressed by 'umbrella' and national organisations (with varying degrees of success) related especially to education, and to the need for reform in certain areas of British law. The debate concerning education has centred for several years on the issue of denominational 'faith school', which enjoy state funding: according to recent statistics, there are only four such Muslim schools, compared with thirty-two Jewish, for example, and a number of Muslim applications have been received unfavourably. Concerns relating to the legal sphere have increasingly focused on the need for specific legislation outlawing religious discrimination and incitement to religious hatred, in addition to a reform of the legal position concerning sacrilege, or blasphemy. Lobby organisations argue that while legislation seeks to acknowledge the multi-ethnic nature of British society (in its Race Relations Acts: 1976 & 2000), successive governments have neglected to address seriously its multi-faith character. This has resulted in the legal under-protection of the Muslim population, which does not comprise a single ethnic group (unlike Jews and Sikhs, for example). Other areas of concern include aspects of Family Law in the UK.

By 1990, the emergence of effective organisation and articulation among Muslims in Britain coincided with the construction of 'Islamic fundamentalism' among non-Muslims as a global threat to values of liberalism and democracy. The outcome was the firm establishment of Muslims as a conspicuous presence in the British public sphere, and the national political agenda. This process was given impetus by the Satanic Verses Affair (with images of book-burning in Bradford), and the Gulf War (in which Muslim loyalty

The overwhelming majority have British nationality. Within the 'indigenous' population conversion to Islam is ongoing, but impossible to quantify (according to a recent estimate there are around ten thousand Muslims in Britain who are Afro-Caribbean or white converts). Conversions among 'indigenous' women are more readily reported, due to the visibility of the hijab, and this has given rise to a perception, disputed by some, that they are more numerous.

While many Muslims remain employed in the manufacturing industries, growing numbers are self-employed, or work in the professions, in which some have risen to prominence. There are vast disparities in socio-economic circumstances within the various parts of the population. According to statistics from 2002, there is an estimated 5000 Muslim millionaires, with liquid assets of more than 3.6 billion pounds. At the other end of the spectrum, a significant sector of the population suffers from economic vulnerability, and an accompanying social disadvantage.

A watershed report from 1993 on Britain's Ethnic Minorities exposed an increasing disparity between the nation's minority ethnic groups in relation to their progress in the labour market, education and housing. It demonstrated that, within the minority ethnic population as a whole, those of Pakistani and Bangladeshi origins were found to be the least successful, they had the largest number of young people without formal educational qualifications, suffered the highest rates of unemployment, and had substantially lower job levels within the labour market. (In contrast, Indian and African Asian populations were found to be the most successful, and came close to - or surpassed - the 'indigenous' population in these areas.)

Statistics from the end of the 1990s and early 2000s indicate that the disadvantage of this significant sector of the Muslim population continues, relative both to the ethnic population and the 'white' population (according to 2001 statistics, the Pakistani-origin population numbers 675,000; the Bangladeshi-origin

one numbers 257,000). Pakistanis and Bangladeshis are two and a half times more like to be unemployed than the 'white' population. Up to three-quarters of Pakistani and Bangladeshi children live in households with below half the average national income (compared with a third for 'white' households). As far as the youth of this significant sector of the Muslim population are concerned, the place that has been made for Muslims in Britain is not a very happy one, and exhibits relatively little change in circumstances from that of the first generation of immigrants. More broadly, however, it is possible to describe the Muslim experience in creating a place for Islam in Britain, within the constraints of the existing systems, as a measured success.

2. Making a place for Islam in Britain & an emerging Muslim self-confidence: patterns of organisation & institutionalisation

To begin with, the main part of the South Asian-origin Muslim population in Britain consisted of men who had come to Britain seeking to improve their family's economic situation back home. Their expectations of Britain were limited. This situation changed profoundly with the relocation of their families to Britain during the 1960s and 70s, stimulating thoughts of permanent settlement among migrants and refugees. This raised an awareness of the need to sustain and perpetuate Islamic belief, identity and practise accompanied by an initiative to establish organs for communal expression. These types of institution grew rapidly during the 1970s, parallel with the growth in size of the Muslim population. Mosques were established, as the central institution of religious and communal life, (in addition to madrasas, for the religious instruction of children). Formal associations were also created, for local (and to a lesser extent national) co-ordination relating to funding, liaison with government authorities, and safeguarding collective rights.

Rapid developments in communal organisation at this time

[West and East - after 1971 Bangladesh], and India). The next most significant numbers are Arabs and East-Africans, then Iranian and Turkish Cypriots. Waves of immigration from such regions have often reflected periods of political disturbance (the creation of Pakistan; the civil war in Cyprus; the Iranian revolution; post-independence nationalism in East African countries, etc.). In diminishing numbers alongside these main groups, there are also Malaysians, Nigerians, Turks and others (from the former Yugoslavia, for example).

Prior to World War II, small groups of Muslim men, particularly Yemeni and Bengali sailors, could be found in port cities such as London, Cardiff (Wales) and Glasgow (Scotland). For the most part, however, the overall Muslim presence in Britain was inconspicuous. It was only during the years following the war that a large, permanent and visible Muslim population grew in Britain. The post-war re-structuring of the British economy called for an injection of unskilled and semi-killed labour in industrial sectors which were poorly paid, or otherwise considered undesirable by 'indigenous Britons'. In many areas of the South Asian sub-continent (which had recently been de-colonised), men had forged links with Britain by way of the colonial administration, military service, or merchant seamanship, for example. These individuals acted as bridgeheads for 'chain' migration within their kin and village or district networks. At the same time, some British firms advertised directly in India and Pakistan for workers to come to Britain.

By the late 1950s, popular resentment and racist political factions began to create an increasingly vociferous opposition to immigrant settlement. While there had been virtually no restrictions on migrants form commonwealth countries, in 1962 the Conservative government attempted to placate these sentiments with the introduction of the first Commonwealth Immigrants Act. Once passed, this effectively put an end to primary or 'chain' immigration from the Commonwealth countries.

Throughout the 1960s and 1970s, political capitulation to popular racist sentiments issued in further Immigration Acts. While immigration became restricted to family re-unification (dependants of legally settled immigrants), this too gradually became increasingly difficult. As families came to join their kin, communities closely mirroring networks in the Indian sub-continent became established in British inner cities.

The labour-related migrations of the post-war period are reflected in the highly localised nature of a significant part of the Muslim population, around specific industries, and in specific conurbations. Over half of Muslims live in the Greater London conurbation and other parts of the south-east (half of the ethnic minority population as a whole lives in this region). Large numbers are located in the West Midlands (especially Birmingham), Yorkshire (especially Bradford), South Lancashire, and part of Scotland. The ethnic distribution around the country is uneven, but the general impression is one of a large and varied, cosmopolitan Muslim community in London and the south-east, while outside that region Muslim populations are very much communities of Indian sub-continental origin. (However, 57% of Bangladeshis reportedly live in London).

The Muslim population is much younger than the 'indigenous' one (half of the 'indigenous' population is under thirty-eight years old; half the ethnic population under twenty-seven years old). It has a relatively high birth rate compared to its population size: the UK average family size is 2.1, compared with an estimated average Muslim family size of 4.2. Its demographic profile is therefore set to change significantly in coming years. With the second (and increasingly the third and fourth) generations, the Muslim population has become increasingly established as an integral part of British society: they are no longer 'foreigners' or 'immigrants'. Over 55% are now British-born (half the ethnic population as a whole is UK born). Many more have grown up in Britain, having arrived as very small children.

1. Overview: origins & demographic profile

According to current statistics, approximately five percent of the British population is now Muslim (statistics vary between 1.5 and two million). Calculating the size of the Muslim population has been a difficult task given that, until last year, the ten-yearly Public Census (and other mass public enumerations) has not taken religious affiliation into account. For the first time, the April 2001 Census introduced the element of religious affiliation (something for which Muslim organisations and other faith communities had been campaigning). While its results are still being analysed, detailed statistics have been available for some time concerning Britain's minority ethnic population. By using these, it is possible to develop estimates relating to Muslims specifically, on the basis of country of origin. For example, the assumption is that all populations of Pakistani and Bangladeshi origin are predominantly Muslim, while those of Indian origin may be only 20-30% Muslim. Some organizations employ 'standard' Muslim name combinations to analyse public databases, such as the electoral role.

While the statistics may be imprecise, what is clear is that the Muslim population makes up Britain's largest minority (according to statistics from 2001, the ethnic minority population as a whole now exceeds four million; the Muslim population hence makes up nearly a half of this). It is also Britain's most diverse minority. While the Muslim population speaks over a hundred languages, and has roots in over 56 countries, the largest group within it originates from the South Asia sub-continent (Pakistan

Britain's Muslim Communities: Origins, Profile & Some Current Concerns

Dr. Suha Taji-Farouki

(Institute of Ismaili Studies, London;

University of Durham)

viously reluctant to introduce (largely on the grounds that the definition of what constituted incitement to religious hatred, as opposed to simple criticism of the practices of a particular religious community, would be difficult). There is also now the possibility that the blasphemy law will be extended to cover other religions besides Christianity. The content of the likely new legislation is currently under discussion, and nothing specific has as yet been made public.

iii. *Islamophobia*. The favourable environment which the British state appears to provide for Muslim communities to retain their own identities has not necessarily been accompanied by a willingness on the part of the non-Muslim British population to show respect for the different customs practiced and values held by these communities. Indeed, some would say that the gulf between the communities which has stemmed from state policy has contributed to a lack of inter-communal appreciation. The phenomenon of Islamophobia was identified in the early 1990s, with reference to the manner in which Muslims have been stereotyped in pejorative ways in the media and in other forms of public expression.

While Islamophobia is a reality, and appears to have been strengthened following 11 September, it is also encouraging that there has been a strong response to it from within the liberal establishment. Indeed, the term "Islamophobia" itself was coined by those who within the British establishment who have sought to counter the misrepresentation of Islam and of the Muslim community.

iv. *Social class and the Muslim community*. The position of the British Muslim community can not be divorced from the social and economic conditions of these communities. Perhaps in part due to the rural background from which the majority of British Pakistani and more so Bangla Deshi migrants have come, those part of the Muslim population have to be among the poorest part of British society. It is possible that the failure of the sec-

ond generation (i.e. those Muslims born in Britain) to emerge out of this condition may have been encouraged by the separation of these communities from the mainstream - as made possible by the emphasis on maintaining communal identities.

4. Conclusion

I have tried to show that the structure of the British state does provide (at least theoretically) a favourable basis for the Muslim communities of Britain to retain and develop their own customs, practices and identities. The framework does, nevertheless, have significant drawbacks in practices, and the challenge at present is to find appropriate means to resolve some of the problems arising from this.

in the process of being resolved. The present British government has recognized the dilemmas posed by the limited content on British nationality, and has sought to re-define British nationality in terms of values. While the possession of a passport would no doubt remain the key element of British nationality, there is a concurrent assertion that British nationality should be associated with the values of tolerance and respect for individual and human rights. Such a framework would indeed create a basis on which citizens from every community can cohere around a core of shared values. British Muslims would benefit from this new conceptualisation of British nationality, given that the core values are ones assure the protection of members of minority groupings. But there is also a difficulty here: the same values are shared by many people outside Britain. It is difficult to see, therefore, how they would contribute specifically to a feeling of shared British nationhood.

ii. .*Racial discrimination and religious discrimination.* A further complication in the framework within which British Muslims relate to the state, concerns legislative measures against discrimination. There exists in Britain a strong set of legislation against discrimination, but this relates specifically to racial discrimination. Where discrimination can be identified as directed against a racial grouping, therefore, legal action can be taken against the perpetrator under the Race Relations Act. The legislation can not be used directly to protect religious minorities.

In practice some religious communities are almost co-terminous with ethnic communities, such that the Race Relations Act can in practice be applied. A legal ruling by the British House of Lords in 1983 (Mandla v. Dowell-Lee, which centred around the refusal of a headmaster to allow a Sikh pupil to wear a turban) established that Sikhs can be considered an ethnic group.(7) The

7 - Vertovec, S, "Muslims, the State and the Public Sphere in Britain", in Nonneman et al, p.177.

same has generally been true for Jews. In the case of Muslims, however, their ethnic diversity has prevented the provisions of the Race Relations Act from applying. In a court case in 1988 (Nyazi v. Rymans Ltd), where an employer had refused to give an employee time off to celebrate the eid al-fitr, the court ruled that the employer could not be guilty of racial discrimination, as Muslims differ in their regional and linguistic origins.(8) Whereas statements of racial hatred can lead to prosecution under the Race Relations Act, statements of religious hatred can not be - unless they are directed against the Church of England, where the blasphemy law can be applied. In a 1991 court case (Commission for Racial Equality v. Precision Engineering Ltd), where an employer had stated that he would not employ Muslims because they were "extremist", the court took no action against the employer's anti-Muslim sentiments - although he was found guilty of indirect discrimination against Asians, as this was the racial category most deeply affected.(9)

Over a prolonged period, however, the British Commission for Racial Equality and many of the Muslim communal associations have been pressing for a change the law such that religious discrimination and the incitement to religious hatred are included. Paradoxically such a law already exists in one part of the United Kingdom. In Northern Ireland, the antagonism between the Catholic and Protestant communities led to the introduction there of a law banning religious discrimination and the incitement to religious hatred. It now seems likely, in the wake of the events of September 11, that the whole United Kingdom will have such a law. The expression of anti-Muslim sentiment following September 11, and the danger that this would lead to inter-communal conflict, has had the impact of pushing the government towards a piece of legislation which it had been pre-

8 - Op. Cit., p.177.

9 - Op. Cit., p.177.

Church of England or of Christianity in general.

The basis on which the British state can relate to its Muslim population, therefore, would seem well-suited to the interests of Muslims, providing a public space within which Muslim communities can retain and develop their distinctive practices and customs.

3. Weaknesses in the British Approach

Despite what has been said above, there are some significant weaknesses in the framework which the British state provides for its Muslim communities. There is, in fact, an ongoing debate about the appropriateness of the whole framework: whether the recognition and encouragement of communal identification provides a fitting basis for the effective integration of incoming populations. What is seen in a positive light by some, therefore, is regarded negatively by others. Four elements in the ongoing debate will be covered in what follows.

i. *The concept of British nationality*. While British nationality may provide a useful culture-free umbrella for minority communities, the umbrella may be too weak to provide realistic protection or to enable the different communities to cohere together within the wider national community. The very insubstantiality of British nationality provides, it can be argued, no basis on which British nationals can see themselves as part of a common enterprise, where inter-communal differences can be reconciled in the interests of the wider British community. There is, in this view, no strong national identification enabling the different parts of society to downplay their particularistic concerns in the cause of a larger and more wide-ranging national interest.

This argument is particularly relevant in present conditions. The emergence of devolved governments in Scotland and Wales, and the emergence of political parties calling for the independence of those regions, has thrown into relief the problematic dimensions of British nationality. Part of the case put by those favouring greater self-determination for Scotland and Wales, indeed,

has been the contention that British nationality has in practice been a cover for English domination - that Britain's constitutional framework has been used to promote the interests of the English elite. Among some (but certainly not all) Scottish and Welsh people, as a result, there has been a reluctance to accept the label of British nationality, seeing this as reflecting negatively on their own identities. For English people, moreover, there is uncertainty over the content of English identity. English society has been marked by its close interaction with the wider world - culturally, economically and in the composition of its population. Indeed, there are probably few English people who can not trace part of their ancestry to other parts of the United Kingdom or of the wider world. To define English identity in terms of ethnic factors would clearly be misguided, yet to define it culturally would exclude members of minority communities from claiming to belong to the country in which they may well have been born.

The British state, therefore, does not constitute quite so convenient a framework for the successful integration of the Muslim community as initially appeared. Rather than constituting an instrument for bringing different communities into contact and cooperation, British nationality is in danger of being so limited in content that it lacks any integrative power. The holding of a common passport, bringing with it formal allegiance to the sovereign, will not by itself create a sentiment of shared values or shared futures with other parts of the national community. British Muslims find themselves faced with the same dilemmas about identity as do other parts of British society. As an incoming population, however, the Muslim community is more vulnerable if its expression of communal identity creates resentment in others. The British state, therefore, is effective in allowing Muslims to retain and develop their communal identity, but less successful in ensuring that individual Muslims share with other Britons a sense of national purpose and endeavour.

It is possible, however, that the problem outlined here may be

to assimilate migrants, shaping them to cohere with the social customs and attitudes of the established population. Rather, the emphasis has been on enabling incoming migrants to retain their cultural practices and social customs - except where these run clearly counter to the host community's conceptions of human rights. The primary emphasis tends to be on communal rights rather than individual rights. There is an assumption that incoming populations will wish to deal with the state through the channel of the communal organizations which they create. The state will frequently seek to resolve problems facing minority communities within this framework. The state does, nonetheless, ensure that the facilities and resources of the wider society are available to all individuals in the communities concerned. A stark difference exists with the French model, where the emphasis is on individual assimilation, and where communal identities tend to be regarded as "supposed proof of a lack of commitment to assimilate"(5). In the latter model, the state does not normally recognise communities even where they exist, and community-based action to promote religious demands is regarded unfavourably by the political elite.

The different manner in which the British and French states have treated incoming populations also reflect their differing practices in colonial times(6). The French tendency was towards the development of an elite which could be culturally assimilated into the institutions of the French colonial infrastructure - Muslim Frenchmen, in this case, who were imbued with the values of French civilisation and who would then play a part in furthering France's colonial and civilisational projects. The British favoured

5 - House, J., "Muslim Communities in France", in Nonneman, G., Niblock, T., and Szajkowski, B. (eds), Muslim Communities in the New Europe, (Ithaca, London, 1996), p.220.

6 - For a further elaboration of this idea, see Joly, D., Britannia's Crescent: Making a Place for Muslims in British Society (Avebury, Aldershot, 1995).

a system of indirect rule, where the management of the subject peoples was delegated to community leaders. These leaders were dependent on the continuation of communal customs, practices and identities. Their ability to exercise control over their communities required a continued communal solidarity, and without the ability to control their communities the leaders would not enjoy the support of the colonial government. As with the contemporary position of the Muslim community within Britain, therefore, British policy was favourable to communities retaining their own identities and characteristics.

The only respect in which the structure of the British state would seem problematic to Muslim communities concerns the role of the church. Unlike France (and the majority of other European countries) Britain is formally a Christian state. It has an established church, the Church of England, of which the monarch is head. Bishops of the established church have traditionally held seats within the upper house of the legislature, the House of Lords, and the position of Christianity is protected through laws prohibiting blasphemy - making it a criminal offence to talk profanely of the central tenets of Christian belief. In practice, however, this dimension of the British state does not impinge significantly either on other Christian churches or on non-Christian communities. Public resources, public policies and state positions are generally not dependent on religious affiliation, and the blasphemy laws have remained unused for more than a century. In areas of activity where the state church or Christianity does enjoy a privileged position (such as in the blasphemy law and in the right to obtain state funding for schools run by the Church), the reaction of other churches and of Muslim communities has generally been to call for equivalent rights for themselves - not to seek their removal. Indeed, the concerns of British Muslims with the religious dimensions of British society have tended to be focused elsewhere. These concerns have related more to the prevalence of agnosticism and secularism than to the privileged position of the

lim world carried with it a negative aspect. As Edward Said has shown, the requirements of imperial rule and control encouraged a pejorative view of Islamic civilisation.[4] To create a basis of perceived legitimacy for Western imperial control, Islamic civisilation had to be portrayed as inferior to Western civilisation: alien, irrational, rigid, and ill-suited to the conditions of modern life. It would be wrong to suggest that all British people who interacted with the Muslim world saw it in this manner, but there was a clear resonance between perceived superiority over the native population, shaped by the latter's subjection to the imperial power, and the image of the Orient which was constructed by Western orientalists. Greater contact, therefore, did not necessarily lead to a more profound understanding.

The third and last stage in Britain's relationship with the Muslim world is that which we are in now: where imperial control has been ended, and where the central arena of contact is internal to British society itself. While there were Muslims in Britain in the earlier stages, their numbers were small. They could therefore be seen as peripheral, or external, to British society. Since the 1960s, and increasingly over the decades since then, it has been the direct contact with Muslim within British society which has had the greatest impact on non-Muslim British conceptions of Islam. This stage, then, constitutes the major concern of this paper. It is important to recognize, however, that conceptions and perceptions from the earlier stages do continue to exert some influence on the popular consciousness, and therefore on the manner in which British Muslims relate to wider British society.

2. The British State and the Muslim Community

There is a substantive respect in which the British state differs from other European states, making it (theoretically, at least) more suited than others to hosting minority communities of var-

4 - See, in particular, Culture and Imperialism (New York, 1993).

ied cultures/religions. The difference relates to the practical content of nationality. The term "British" relates primarily to citizenship - holding a passport - and not to culture, ethnicity or even geography. There would, in fact, be some difficulty in identifying a specifically British culture, given that the component parts of the United Kingdom (Scotland, Wales, Northern Ireland and to a lesser extent England) have their own cultural particularities. Scots, Welsh and Northern Irish have, moreover, consciously asserted their separate identities, resisting being subsumed into a wider English-dominated British culture/identity. Shakespeare, then, is generally referred to as an English (not British) playwrite and poet, while Robert Burns is a Scottish poet and Dylan Thomas a Welsh poet. If "British", on the other hand, is used to refer to the people who live in the British isles, this too raises problems. The British isles, conceived as a geographical entity, contains not only the United Kingdom but also the Republic of Ireland (with its own nationality and citizenship).

Whereas it is possible to outline what is meant by German, French and Italian culture and identity, then, and to dissociate that from simply holding a German, French or Italian passport, the same does not apply to British culture/identity and nationality. The holding of the passport is the central element in the nationality. This has positive implications for incoming communities. Just as the Scots, Northern Irish, Welsh and English have lived under the umbrella of British nationality, enjoying the common rights which come from that citizenship, incoming Muslim communities should also be able to establish their own places under the British umbrella. British Scots and British Welsh would then be complemented by British Pakistanis, British Arabs etc.

In keeping with the established structure of the state, the British approach to the incoming migrants has recognized, and as a result reinforced, communal identities. The state has not sought

was largely favourable to the Muslim side of the relationship. Those British people who came in contact, or dealt, with the Muslim world seem to have experienced a feeling of vulnerability and perhaps inferiority. On the one hand, the military strength of the Ottoman empire appeared to constitute a threat. The Ottomans had already taken control of large parts of Europe, and seemed capable of advancing still further into the European heartland. Even after the Battle of Lepanto in 1571, which effectively brought to an end the direct Ottoman military/naval threat to Western Europe, the vulnerability of Britons (as of many other Western Europeans) at the hands of Muslims was felt through the continuing raids on shipping and coastal regions by the pirates of Algiers and Salee. It is important to stress that at this time the "Barbary states were in the same league as naval powers as England and France"(1), and that the enslavement of large numbers of Britons in North Africa (captured from vessels passing through the Mediterranean, or from the coasts and coastal waters of Britain) had a major impact on the popular consciousness. Between 1609 and 1616 alone, it was reported that 466 English ships were attacked and their crews enslaved.(2)

On the other hand, the Muslim world also constituted at this time a strong source of attraction for some British people who - often by force - had been brought into contact with it. This dimension has tended not to be widely acknowledged, perhaps because those who were attracted often converted to Islam and did not return to Britain. How many British people converted to Islam is difficult to estimate, but it is clear that the numbers were substantial enough for this to be regarded as a problem by the Christian establishment in Britain. The term used within Britain to describe these converts to Islam was "renegado" - showing

1 - Earle, P., Corsairs of Malta and Barbary (Sidgwick and Jackson, London, 1970),.46.

2 - Matar, Nabil, Islam in Britain, 1558-1685 (Cambridge University Press, 1998), p6.

that there were enough of them to make it worth coining a term. The attraction was not necessarily religious, but social: a Briton who converted to Islam and stayed in North Africa could well enjoy better social and economic conditions than he would have had in Britain. They were placing their fates in the hands of the most powerful political/military establishment in the Mediterranean, embodying what could easily be seen as a higher civilisation. The largest community of British converts to Islam was in Algiers, but there were other substantial communities in Salee, Tunis and Tetouan. One of the incidents which showed most clearly the attraction of conversion to British captives occurred in the later part of the 17th century, when King Charles II of England sent a Captain Hamilton to rescue some Englishmen who had been captured and enslaved in Algiers. The mission failed because the Englishmen refused to return: they had converted to Islam and were intent on staying where they were.(3)

A second stage in Britain's relationship with the Muslim world began in the second half of the 18th century, with the Britain's imperial expansion into areas which there were either Muslim majorities or substantial Muslim minorities. The first substantive contact was in the Indian sub-continent during the 18th century, spreading to parts of the Arabian peninsula and some in the early part of the 19th century; Egypt, Sudan and some Muslim-inhabited parts of West and East Africa in the later part of the 19th century; and then Palestine, Transjordan and Iraq in the second decade of the 20th century. The substantial and many-sided contact with Muslim which sprang from this, and the practical need of British governmental institutions to understand the culture and beliefs of those who were being ruled, led to more substantial knowledge than before about Islam and Muslim communities. Yet in practice this new involvement with the Mus-

3 - Wolf, J.B., The Barbary Coast: Algeria Under the Turks, 1500 to 1830 (W.W. Norton, New York, 1979), p.237. Cited in Matar, p.37.

1. Perspective

Britain has had a prolonged relationship with the Muslim world. While it would be wrong to over-emphasise the impact which historical events have on the contemporary situation, it is at the same time important to recognize that there are residues from earlier ages which affect attitudes today - and which help to set the framework within which the British Muslim community relates to the British state today.

The development of Britain's relationship with the Muslim world can be divided into three stages. The first begins in the 16th century and continues through to the early part of the 18th century. It is often assumed that Britain's involvement with the Muslim world was insubstantial until the beginnings of its imperial expansion into the Muslim world (from the later part of the 18th century), but in fact this is not true. The 16th and 17th centuries saw quite an intense interaction between Britain and the Muslim world, and this interaction had rather different characteristics to that which was to follow. The interaction stemmed from Britain's prominence as a trading nation and the need to relate to the Ottoman power in the Mediterranean, and also from the extent to which some of the entities of North African impinged directly on Britain - most significantly through the raids launched by North African pirates (operating mainly out of Algiers and Salee) on British shipping and even on the shores of Britain itself.

The interaction at this time was one where the balance of military/commercial strength, and indeed of cultural/social vitality,

feasors, and that these also need the protection of law and society[35]. This is especially true in the states of former communist eastern Germany, where a regrettably high number of incidents against "foreigners" - Muslims among them-happened. Insofar security boards and courts have to make very clear that every citizen and everybody living or spending some time in the country has the same rights with regard to being treated in a decent and honourable manner as long as he himself gives no reason for anything else.

To sum up, German law is consistent and immutable in its democratic and human rights-orientated principles, but also - or better for that grounds-it leaves broad space for the religious freedom of Muslims. To be a German democrat, an equal member of society and a Muslim therefore is not a contradiction in itself, but the model for Muslims as well as for Non-Muslims in our country for the time present and for the future. With the words of the above-mentioned Tariq Ramadan aiming at the European level in general: "Muslims can freely practise their religion (the totality of the 'ibadat and a part of the mu'amalat); the laws generally protect their rights as citizens or residents as well as Believers belonging to a minority religion; they are also free to speak about islam and to organise religious, social or cultural activities and nothing prevents Muslims from being involved in society or participating in social life..."[36].

It is a well-known fact that every constitutional and legal order depends on moral and social prerequisites which it is not able to create. Muslims can contribute to these prerequisites in a very valuable manner, and they should be welcomed to be an integral part of society.

---

35 - There is clear evidence that the rate of youth criminality is considerably high among immigrants from Turkey and Albania; however, this is obviously due to reasons other than religion which I am dealing with in this paper.

36 - Tariq Ramadan, op. cit. (n. 1) 138.

Muslims in Britain:

Communal Identities and the British State

Tim Niblock

University of Exeter

all kinds of compulsion and force in matters of faith. Obviously these Muslims have gained the impression that they are able to manage their life within the wide scope of religious freedom granted by German law itself.

III. Conclusions

In sum, most of the existing problems of Muslims in German society are not rooted in religion, but in education, language skills, and a certain degree of xenophobia among groups of society. During the times of immigration of the first generation, hardly anybody cared about the belief of the immigrants, nor did anybody fear tensions on relgious grounds. The remarkable quarrels which broke out in later times seem to me to be quite a normal phenomenon which should not be exaggerated: When sharing claims among members of society in a new way, everybody tries to get the best part of it. The legal and social integration of Muslims in a mainly non-muslim society is not exempt from that observation.

It is worth to be mentioned that there is an already long-lasting dialogue especially between Muslim organisations and Christian Churches or individuals of both sides which tries to find ways to a mutual understanding as well as to help Muslims in achieving a social position which enables them to fulfil their religious needs in a satisfying manner. The christian-muslim working group in Erlangen in which I am taking part may serve as an example. This informal working group was founded in 1993 by the former mayor of the city and by the chairmen of Muslim's organisations. The main purpose was and still is to solve practical problems on a local level, which might be the most urgent need in everyday's life and which is apt to be achieved within reasonable time. We had success for example in installing a space to be reserved for Muslims in the central cemetery including the requirements for washing the bodies of the deceased etc. according to the provisions of their belief.

Furthermore we were able to convince the main hospitals in the city to provide for a "doctor of trust" for Muslims - especially for the women among them who often hesitate to undergo the necessary medical treatment in fear of being faced with a behaviour contrary to their religious or cultural needs-e.g. to be searched by a male doctor etc. Furthermore a general climate of trust appeared to develop. We had a series of common events, such as a "way of common prayer" in one of the local mosques and churches on the eve of the new millennium. We happened to have planned a similar event for the 14th of September 2001 a number of months ago. On this occasion the well-know chairman of the Islamic Religions Community of Erlangen was one of the public speakers on the city's central square where the assassination in the US were heavily condemned to be crimes fundamentally contradicting the principles of Islam and other religious. The important point was that this kind of event was not a spontaneously organized happening run by persons whom nobody knew before; rather it was of a "natural" character within a series of regular events organized by well-known persons. We were happy to learn that - quite different from other parts of Germany and Europe-there wasn't any tension worth to be mentioned during the weeks following up to the time present.

Especially since September 11th the German government and administration is also seeking to find ways to enforce such mutual understanding, to clarify positions and to strengten mutual trust. This includes a steadfast position in dealing with the small number of Muslim extremists. To this respect it was an act of common interest to forbid and dissolute the Turkish extremist organization of "Khilavet Devleti" (The state of the caliphate) which was not ready to accept the German legal system and whose leader was sentenced to prison for the instigation to assassinate a rival "caliph" also living in Germany. On the other hand, the administration as well as the public opinion had to acknowledge that Muslims often are victims of violence rather than tort-

er themselves wronged by failure to apply the principle of equal treatment to them, even after the relationship in which the discrimination is alleged to have occurred has ended.

2. Member States shall ensure that associations, organisations or other legal entities which have, in accordance with the criteria laid down by their national law, a legitimate interest in ensuring that the provisions of this Directive are complied with, may engage, either on behalf or in support of the complainant, with his or her approval, in any judicial and/or administrative procedure provided for the enforcement of obligations under this Directive.
3. Paragraphs 1 and 2 are without prejudice to national rules relating to time limits for bringing actions as regards the principle of equality of treatment.

Article 10
Burden of proof

1. Member States shall take such measures as are necessary, in accordance with their national judicial systems, to ensure that, when persons who consider themselves wronged because the principle of equal treatment has not been applied to them establish, before a court or other competent authority, facts from which it may be presumed that there has been direct or indirect discrimination, it shall be for the respondent to prove that there has been no breach of the principle of equal treatment.
2. This directive is strongly supported by Muslims. I would like to recommend not to be too optimistic about the possible results of it. I am not far from being sure that employers who continue to refuse the employment of veiled women will find ways not to employ them resp. to finish their contracts for other, legally "acceptable" reasons. According to my opinion, the true solution of this problem is not to be found within the sphere of law. As long as the veil is regarded to be an instrument of suppression of women and of religious

fundamentalism contrary to the values of the German democratic and humanitarian legal order by large parts of German sociey as a whole including a considerable number of Muslims, the problems will last.

This leads me to some concluding remarks. Until now there is hardly any "German" or "Eurpean" way of Muslim life generally accepted by Muslims and Non-Muslims on a theoretical and social level, which would keep the values and ways of Muslim belief as well as it would fit into the framework of society as a whole. Certainly, most of the Muslims very willingly and without hesitation accept to keep the legal rules. But many of them still feel to be a not really accepted part of society, and some even don't intend to come into contact with this society. Many of the Non-Muslims, on their part, are not at all afraid of Islam or Qur'an as such, but very much of the position of women in Saudi Arabia who even are not allowed to drive cars, of violently enforced veiling like in Iran or of incidents like the death penalty by stoning posed upon women who are accused of adultery in Nigeria, all said to be carried out in the name of Islam. To avoid possible conflicts and to refute fears of legal and cultural upheavals, the Central Council of Muslims in Germany, one of the leading Muslim organisations in Germany on a federal level, promulgated a charter on Muslim life in German society. It stressed that Muslims are content with the harmonic system of secularity and religious freedom provided by the Constitution and that they don't intend to create a "state of God" there (art. 12). In artt. 11 and 13 it is pointed out that Muslims willingly accept the German legal order including the rights of women to take part in elections actively and passively, the right to change the religion and the provisions of German Family Law, the Law of Inheritance and Procedural Law[34]. It is equally stressed that the Qur'an forbids

---

34 - Zentralrat der Muslime in Deuthschland, Islamic Charta (February 20th 2002).

in consideration in such cases that it is the state alone who has to grant religious freedom according to the Constitution. In the field of private law, however, the constitutional rights exert a so-called "indirect" influence on the rules of law. This means that they have to be taken into consideration without being enforced in a similarly direct and far-reaching manner as it is the case in conflicts between individuals and the state. In these private cases there a two constitutional rights in conflict: the freedom of religion in favour of the employee and the freedom of personality which implies to create and to terminate contractual relations according to personal interest.

In a movement of anti-discriminatory legislation the European Union promulgated a directive on employment law to forbid discriminatory measures on religious grounds.

COUNCIL DIRECTIVE 2000/78/EC
of 27 November 2000

establishing a general framework for equal treatment in employment and occupation.

Article 1
Purpose

The purpose of this Directive is to lay down a general framework for combating discrimination on the grounds of religion or belief, disability, age or sexual orientation as regards employment and occupation, with a view to putting into effect in the Member States the principle of equal treatment.

Article 3
Scope

1. Within the limits of the areas of competence conferred on the Community, this Directive shall apply to all persons, as

regards both the public and private sectors, including public bodies, in relation to:
   a) conditions for access to employment, to self-employment or to occupation, including selection criteria and recruitment conditions, whatever the branch of activity and at all levels of the professional hierarchy, including promotion;
   b) access to all types and to all levels of vocational guidance, vocational training, advanced vocational training and retraining, including practical work experience;
   c) employment and working conditions, including dismissals and pay;
   d) membership of, and involvement in, an organisation of workers or employers, or any organisation whose members carry on a particular profession, including the benefits provided for by such organisations.
2. This Directive does not cover differences of treatment based on nationality and is without prejudice to provisions and conditions relating to the entry into and residence of thirdcountry nationals and stateless persons in the territory of Member States, and to any treatment which arises from the legal status of the third-country nationals and stateless persons concerned.
3. This Directive does not apply to payments of any kind made by state schemes or similar, including state social security or social protection schemes.
4. Member States may provide that this Directive, in so far as it relates to discrimination on the grounds of disability and age, shall not apply to the armed forces.

Article 9
Defence of rights

1. Member States shall ensure that judicial and/or administrative procedures, including where they deem it appropriate conciliation procedures, for the enforcement of obligations under this Directive are available to all persons who consid-

fluenced by Islam within the scope of the legal system of the place of abode emerges in England for example, where a 'angrezi shariat' is developing[27]. Similar approaches can also be identified in Germany-for example regarding the forming of matrimonial contracts[28], regarding the law of succession or Commercial Law. Meanwhile, for instance, various methods of investment are offered which do not violate the 'riba' which is the Islamic prohibition of usury (sometimes interpreted as a general prohibition on accepting interest)[29]. Commerce and trade have already reacted to the economic/legal needs of traditional Muslims. Hence German and Swiss banks, for instance, have issued 'Islamic' shares for investment purposes; obtaining shares in companies whose subject matter is the business of gambling, alcohol, tobacco, interest-yielding credit, insurance or sexuality which is illegitimate according to their religion is excluded[30]. Profits that have been gained are not paid out but are immediately re-invested[31]. The stock exchange-values are already measured in the 'Dow Jones Islamic Index Group' and can apparently compete with other forms of investment.

b) Religious freedom and employment law

In general most of the employees among Muslims don't face problems concerning their legal status of employment. For the minority among them, people who use to pray regularly, acceptable solutions can be found in most of the cases. To my knowledge

27 - Cf. Pearl/Menski, Muslim Family Law, 3rd ed. London 1998, pp. 3-81.

28 - Cf. Rohe, n. 18, pp. 114.

29 - Cf. "Das Geschäft mit islamischen Fondsanlegern wächst kräftig", FAZ from 20.12.1999, p. 35; "Zinsverbot umgangen. Commerzbank legt einen Fonds für Muslime auf", Erlanger Nachrichten from 3.1.2000, p. 8; regarding legal problems see K. Bälz, Islamic Investment Funds in Germany, International Bar Association, Arab Region Newsletter 2000 No. 2, p. 7.

30 - Cf. "Islamischer Aktienfonds in Deutschland", Freitagsblatt 2/2 Februar 2000, p. 13.

31 - Cf. "Nicht nur für Fundis", prisma 14/2000, p. 14.

many of them use to either pray during the regular breaks or concentrate their prayers on morning and evening time. On Fridays employers often grant breaks for the joint prayer in mosques or allow their employees to finish their work earlier that day. For the feasts of 'Id al- fitr and'Id al-adha, usually times of vacation can be used. If there is an unevitable need of presence during prayer or 'Id times, Muslim employees in general would accept that relying in this case on the Islamic principle of "darura" which allows them to prefer the minor evil from the major one. Therefore, the last case reported concerning employment law and the duties of prayer or the 'Id-feasts dates from 1964[32]. In the meanwhile obviously fitting solutions were found.

Another problem is still to be solved, which concerns Muslim female employees wearing the veil (headscarf). In a number of cases, especially if these women have functions in dealing with the public (e.g. in warehouses, offices etc.), employers forbade them to wear the veil during working times. In a recent case in the state of Hessen, a Muslim clerk working in a warehouse on the countryside was given notice to terminate the contract due to her refusal to work unveiled. There was a generally accepted rule within the company that everybody had to wear "decent" clothes which would not give offence to customers. The employer stated that he himself did not care about the veil, but that there was undeniable evidence that the maily conservative customers would not accept to be served by a veiled clerk and would certainly change to competing warehouses. The appeal of the employee against the notice was finally dismissed by the Labout Court of Appeal of Hessen on the same grounds[33].

There was considerable and in part understandable irritation among Muslims concerning this decision. But it has to be taken

32 - LAG Düsseldorf JZ 1964, 258.

33 - LAG Hessen 21.06.2001, NJW 2001, 3650.

instruction in public shools in the state of Northrhine-Westphalia. The government tried to elaborate a curriculum in accordance with relevant Muslim groups. The negotiations ended up in a series of experimental classes in several cities. To the government's surprise a lot of Muslim groups and individuals protested against these attempts. The reason was the government's failure to correctly estimate the influence of the groups involved respectively not involved in the project. Besides that, it came out that many Muslims very understandingly disapprove the government's attempt to work out a curriculum for Islamic instruction with the help of political parties, churches and even trade unions. It has to be learned from this that it is upon Muslims alone to work out such a curriculum, which ertainly has to be in accordance with pedagogical needs and the law of the land. For such reasons the states of Bavaria and Baden-Wuerttemberg established "round tables" to discuss the important issues with all the relevant Muslim groups and personalities available without initiating any further step without their consent. A first experimental class of Islamic education in full accordance with the constitutional provisions will start this year in Erlangen and perhaps in Munich. This model appears to be more successful, as even the establishement of educational studies for teachers of Islamic faith currently happens at my university of Erlangen-Nuernberg, which is the first in Germany to do so.

It should not be forgotten that there is a certain concern about the existing alternative of private Quranic schools which are partly-not all of them!-run by persons or groups of an obvious extremist or anti-western observance[25]. For this a system of reliable cooperation between the Muslim communities and the states which puts Islam into the middle of "normal" shool-education appears to be the only desirable alternative for the future. Teaching

25 - Cf. VG Stade InfAuslR 1983, 117.

in German language by teachers who are aware of their pupils' conditions of living cannot be dispensed with, for pupils are in urgent need of skills which enable them to communicate with others on their belief as well as on their personality in general.

3. *Religious freedom and penal law*

With regard to penal law, the scope of considering religious issues to be relevant is naturally very limited. The function of penal law is to grant a minimum of regulations which are indispensable for a peaceful living together in society, and to punish those who offend to these regulations by partly harsh punishments up to life-time sentences. Nevertheless, religious needs are recongnized even in this respect in singular cases. The most important topic for Muslims as well as for Jews is the legal treatment of male circumcision. Being qualified as bodily harm, it is justified and therefore exempt from punishment, because there is an obvious religious need to carry out this procedure which at the same time is of minor impairment to the boy concerned. The opposite is true, of course, for female circumcision, which is not a genuine Islamic practice, but which is found in several regions of the Islamic world, namely in East Africa and Egypt, and which regrettably is practiced secretly also in Germany among certain immigrants. It has to be severely punished, but other than in France[26] no case has been dealt with in court so far, supposedly due to a "wall of silence" among the persons involved.

4. *Religious freedom and civil law*

a) Application of Islamic legal provisions

A further area of application opens up within the frame of the so-called 'optional' civil law (public law and especially penal law are, of course, not optional). Such a development of the law in-

26 - Cf. "Urteil mit symbolischer Wirkung", FAZ 18.2.1999, 13.

funds have to pay for the costs of a boy's circumcision(21), for the ritual washing of the body of a deceased Muslim(22) or for the burial of the deceased at a Muslim cemetery in the state of origin including the costs of transport if there is no Muslim cemetery in Germany available(23).

g) Religious education in schools

Islamic religious education turns out to be a key-issue for the future of Muslims in Germany. Religious education in public schools is guaranteed according to art. 7 sections 1-3 of the German Constitution. It is worth to be mentioned that teachers and teaching materials are paid by the states' governments.

Article 7 [Schoold education]

1) The entire school system shall be under the supervision of the state.
2) Parents and guardians shall have the right to decide whether children shall receive religious instruction.
3) Religious instruction shall form part of the regular curriculum in state schools, with the exception of non-denominational Schools. Without prejudice to the state's right of supervision, religious instruction shall be given in accordance with the tenets of the religious community concerned. Teachers may not be obliged against their will to given religious instruction.

To the time present various attempts have been made to provide for religious education for Muslim pupils, but in a broader range this is so far only true for pupils of Turkish origin. Some states have established Turkish mother-tongue classes in cooperation with the Turkish government which provides the curricula as well as the teachers. Islamic instruction-in Turkish observance which sometimes turns out to be very nationalist-is a part of the classes. These classes more and more lose their importance due to the fact

21 - OVG Lüneburg FEVS 44, pp. 465 ss.

22 - Administrative Court of Berlin, NVwZ 1994, p. 617.

23 - See OVG Hamburg NJW 1992, 3118, 3119.

that most of the pupils will not return to Turkey except for holidays and therefore are not interested in Turkish lessons any more. Moreover, these lessons do not comply with art. 7 of the Constitution, since in order to be in accordance with this provision it is the religious communities themselves who have to work out the curricula under the mere supervision of the state concerning their compliance with the rules of the law and the needs of contemporary pedagogics. The State is bound to religious neutrality and is therefore not entiled to decide on issues of religious truth.

Furthermore, all pupils of a mother-tongue other than Turkish are excluded of this kind of Islamic education in schools. In my city of Erlangen their number comes up to nearly 50% of all Muslim pupils in primay schools. Therefore other-constitutional-solutions are to be found. The main problem is to find the stable and reliable partner of cooperation who is required to formulate the curricula and to appoint the teachers. It should be noticed that there is no need to unify all the different groups of Muslims like Sunnis, Shi'is, Alevis or Ahmadis-every group is entiled to apply for it's own education provided that there is a sufficient number of pupils to take part in classes of religious education. The same is true for Christian religious education, which is divided into protestant, catholic and other classes. Also there is no need to form an above-mentioned corporation by public law, according to a nearly unanimous opinion among legal experts concerned(24). An organization in the form of a registered private association according to the Civil code (paras. 21 ss.) would be sufficient. The same would be the case in matters of appointing personnel for religious welfare in hospitals, in prisons or in the military forces.

Some of the difficulties in this field may be illustrated by an example. There are initiatives to invent a special kind of Islamic

24 - Cf. Link in: Listl/Pirson (Hrsg.), HdbStKirchR Bd. II, 2nd ed. 1995, 496, 500; Heckel Religionsunterricht für Muslime?, JZ 1999, 741, 752; VG Düsseldorf NVwZ-RR 2000, 789,791.

organizations of Muslims in Germany then created a joint commission to work out a paper on the details and to cooperate with the relevant dodies of administration.

To my personal regret there is a ongoing and to a large extent a very emotional discussion on this judgement[17]. The protection of animals - a very important issue among vast groups of citizens - is considered to be consecrated for "mediaeval religious purposes". It didn't even help that the Constitutional Court itself stressed the lack of evidence that an expert slaughtering without pre-stunning would cause considerable greater pain for animals in comparison to the current methods of slaughtering, not to speak about the really cruel transport of animals to be slaughtered throughout Europe. It should also be mentioned that there is an interesting discussion on the need of slaughtering without pre-stunning among Muslims themselves[18].

in the meantime the big political parties in Germany seem to agree on changing the Constitution by an amendment which would elevate the protection of animals to a constitutional aim. It is not by accident that this initiative was started half a year before the federal elections. Nevertheless it will be interesting to see whether in the future Muslims and Jews will be prevented from halal-slaughtering, and it is hard to imagine that any German court would come to a solution in the sense of the 1933-legislation.

e) Islamic order of clothing

In the most fields of daily life the manner of clothing - especially the headscarf worn by women - doesn't cause any legal problems as far as women or girls are not illegally forced to wear it. Other than in France there is no question about pupils in schoold being allowed to wear the headscarf, too. According to the German Constitution, the practice of religious freedom includes the right to show religious symbols in public space.

17 - Cf.,,Lyrik für Wähler" - Tierschutz, Grundgesetz und die Union, Frankfurter Allgemeine Zeitung (FAZ) 27.03.2002, p. 6.

18 - Cf. Rohe, Der Islam - Alltagskonflikte und Lösungen, 2nd ed. 2001, 187.

The situation of female teachers is different. According to a number of judgments from recent times[19], a Muslim teacher is not allowed to wear a headscarf in classes. The reason given for that is the constitutional religious neutrality of the state: A teacher being a public servant who has to be loyal to the state has to keep this neutrality by avoiding political or religious symbols during working-times. In the case of a Swiss Muslim teacher the European Court of Human Rights recently came to the same result in applying art. 9 ECHR (mentioned above)[20]. My impression is that the headscarf has become the symbol of a cultural conflict about the position of women in society. There is a widespread understanding that the headscarf is a sign of suppression of women which has to be banned from Europe. No differentiations are made between such cases which indeed happen and others, where women of remarkable self-conscience just wish to follow the rules they consider to be obligatory for themselves.

Up to now there is no judgement on casees of teachers of Islamic religious education, which is to be invented in public shools on a middle range of time. I cannot imagine that a female teacher of Islamic religion would be prevented from giving her lessons wearing a headscarf, provided that she doesn't intend to exercise pressure on female pupils to behave in the same way.

f) Social Security

Religion has its effects even on the law of social security. Courts have held that in the case of financial need social security

19 - VG Stuttgart 24.3.2000, NVwZ 2000, 959, 960; VGH Baden - Württemberg Urteil v. 26.06.2001, NJW 2001, 2899; OVG Lüneburg, 13.03.2002, 2LB 2171/01 (not yet published).

20 - European Court of Human Rights, 15.2.2001 with respect to the complaint no 42393/98 (L.Dahlab), retrieved on 22.03.2001 from http://hudoc.echr.coe.int/hudoc/V...cemode=&RelatedMode=0&X=322134903.

Obviously we also have to reckon with certain backlashes. Recently the mayor of a smaller Bavarian town failed to be re-elected once more after a period of rule which lasted 30 years. The main reason for this failure was supposed to be found in his support of a project to build a mosque of a decent shape in town. Such phenomena are not likely to convince politicians to promote mutual understanding in the local political area(13). Nevertheless, on the long run there are more and more mosques to be erected within the centres of the bigger cities, following the examples of Berlin, Munich or Mannheim. The law of construction would not prevent that at all. Therefore in the case of having collected the necessary funds such mosques could be indeed constructed in the future.

d) Halal-Slaughtering

In a landmark decision the Federal Constitutional Court decided on January 15th 2002(14) that the freedom of religion includes the right for Muslims to slaughter animals according to their imperative religious commands. This includes forms of slaughtering without pre-stunning of the animals, which is generally forbidden by the Law on the Protection of Animals. According to para. 4 a of this law a religious community may apply for a licence to carry out the slaughtering according to such imperative commands. It should be mentioned that the Jewish community had the licence to slaughtering without pre-stunning according to their religion until the takeover of the Nazi-government in 1933 and again since the defeat of the Nazis in 1945. Concerning Muslims there were two problems to be solved. First some courts didn't consider the Muslim applicants fo form a religious community in the legal sense. They were following a - legally wrong - understanding of a religious community to necessarily have a structure similar to Christian churches. Muslims, who historically

13 - Cf.„Die Abgestraften", Süddeutsche Zeitung 05.03.2002, 57.

14 - BVerfG NJW 2002, 663.

were not used to build comparable structures, would then be excluded to exercise obvious religious rights for such superficial reasons. The Constitutional Court therefore held that a group of persons with common beliefs organized in forms whatsoever could fulfil the prerequisites of the law in that respect. Second the question was raised whether there are in fact imperative rules in Islam for slaughtering animals without pre-stunning. According to a fatwa given by the late mufti of Egypt in the 80 es of the 20th century and others(15), the methods of slaughtering common in Europe would be acceptable for Muslims. Therefore rules of slaughtering without pre-stunning were denied to be imperative(16). This approach, however, was not in consistence with the demands of the state's neutrality towards religions. The state as well as the courts are not entitled to decide in the case of several contradictory religious doctrines which of them is to be held as being "true" and therefore binding. It is up to the believers themselves to decide whom to follow. For this reason the Constitutional Court pointed out that it will be sufficient for obtaining the above-mentioned licence if there are reasonable grounds for the required method of slaughtering to be found in religion. To my opinion this was the most crucial point to the judgement with far-reaching consequences for the status of Muslims in Germany as a whole: For the first time it was made clear that it is upon the Muslims in Germany (only) to decide on their creed and needs.

The intention of the law to protect animals as far as possible was not neglected in this decission: Only persons who are proved to be capable to slaughter animals in a decent manner like butchers are likely to obtain a licence to do so. The main federal

15 - In this sense statements of the mufti of Egypt and president of the al Azhar university dated 25.2.1982 and the Islamic World League in Jiddah 1989 and other authorities; cf. OVG Hamburg NVwZ 1994, 592, 595 f.

16 - Cf. Bundesverwaltungsgericht (BVerwG/Fedral Supreme Administration Court) BVerwGE 99, 1; see also BVerwG NJW 2001, 1225.

mal association and unification, now partly crossing the ethnic borders especially between Turks and others.

Current attempts of religious unification are severely counteracted by the exercise of political influence of several countries of origin, namely the Turkish Republic. For such purposes an organisation called DITIB (Diyanet Isleri Türk-Islam Birliği, Turkish Islamic Unit of Religious Works) was founded and registered as a means of keeping the Turkish immigrants in close relation to - laicist - Turkey. DITIB runs many hundreds of mosques (of a total of more than 2,000) with Imams who are sent from Turkey to Germany for a couple of years. These mosques are supposed to remain the stronghold of Turkish Culture in Germany. DITIB stands in close connection with the Turkish administration of religious affairs (Diyanet) in Ankara. Other countries directly or indirectly try to influence the further development as well, such as Saudi-Arabia, Kuwait, Libya or Iran.

c) Mosques and Prayer

There is an average of more than 2,000 mosques to be found in Germany. Most of them are installed within former industrial buildings, which were available for reasonable prices and situated near to the living-quarters of many of the believers working in the area of factories. But there are also examples of very representative-looking mosques in several cities, with prayer-rooms giving space to more than 1,000 persons. Some of them have minarets, and in some cities the adhan by using loud-speakers is allowed for certains prayers, e.g. the prayer on Friday noon. The construction of places of worship is privileged under German law of construction due to the constitutional guarantees of religious freedom. In rare cases there were judicial procedures to be initiated on the question whether minarets are allowed to be built, and which would be their acceptable height. It is not too surprising that the well-visible erection of minarets could cause

some irritations due to the local circumstances. Some people consider the erection of minarets to be as symbolic attack on the predominant Christian culture. Astonishingly such suspicions are very often formulated not by practising Christians but by people who maintain rather loose ties to religion in general.

According to German law of planning and construction, the shape of places of worship has to fit into the given surroundings, despite the generally privileged status of erecting such buildings. Nevertheless, the Administrative Court of Appeal of Koblenz decided in a case concerning the erection of a minaret that there is no kind of "protection of the cultural status quo" according to the law[12]. Times are changing, and Muslims being now an important part of inhabitants, society as a whole has to accept this fact, and Muslim belief is going to be an integral part of this society. Notwithstanding this favourable legal position in general, Muslims would be well advised not to enforce their rights by the aid of the judiciary before having patiently tried to convince the public of their peaceful intentions in creating mosques and cultural centres. Being a (part-time) judge at the Court of Appeal of Nuremberg, my experience shows that a judgement in application of the law has to decide a given case to the sake of one of the parties, at least in part. But often it will not lead to a true and stable "peace" between the parties involved. The party whose claim was dismissed would often search to find a new reason for continuing the battle, which would be not a very convenient basis for running a house of prayer or a cultural centre. In this kind of cases settlements are the much more preferable solution; such settlements could be found in preliminary discussions with the administration involved as well as with the public in general. Fortunately this has become the usual way of handling matters in Germany.

---

12 - OVG Koblenz 20.11.2000, Neue Zeitschrift für Verwaltungsrecht (NVwZ) 2001, 933.

far reaching in granting rights - is not limited to the private religious convictions. It also grants the public manifestation of belief and the state is obliged to care that this right is not unduly limited. Of course there are legal limits for rights whatsoever including religious ones. Nobody would be allowed to threaten others on religious grounds, to take an example. Nevertheless, the German legal system provides a far reaching freedom of religion. This freedom is, according to the unanimous opinion among legal experts and the German government and administration, not restricted to established religions like Christianity and Judaism, but also applies to Islam.

Furthermore, art. 3 sect. 3 of the German Constitution prescribes that no-one may be discriminated against, or given preferential treatment, for reasons of their religious belief.

b) Right of self-organization

First of all it should be mentioned that the German legal order does not know a system of legal "acknowledgement" of religious communities in general. They have the right to choose forms of organization they like, be it informal or legally formal like associations according to the legal provisions on civil associations (paras. 21 ss. German Civil Code). On this basis they become capable to hold and exercise legal rights. The same is true for establishing foundations under private law (paras 80 ss. Civil Code). Furthermore the German Constitution of 1949

= 1. Everyone has the right to freedom of thought, conscience and religion; this right includes freedom to change his religion or belief and freedom, either alone or in community with others and in public or private, to manifest his religion or belief, in worship, teaching, practice and observance.

2. Freedom to manifest one's religion or belief shall be subject only to such limitations as are prescribed by law and are necessary in a democratic society in the interests of public safety, for the protection of public order, health or morals, or for the protection of the rights and freedoms of others.

contains several articles which are adopted from the previous "Weimar" Constitution 1919 (art. 140 of the Constitution 1949). They deal with a special form of organization for religious communities called "Körperschaft des öffentlichen Rechts" (corporation by public law). The religious communities which were existing at the time of the enactment of the Constitution - several Christian churches - automatically obtained this status. Others may apply for it, provided that they can guarantee continuity by their by-laws and the number of their members. Jurisdiction in these issues lies with the federal states. According to a decision of the conference of their ministers of interior in 1954 the necessary stability of the community has to be proven over a period of 30 years. Up to now the Jewish commuinity reached this status, whereas no Muslim community succeded in that so far. This is certainly due to the fact that there were no ideas of a long-lasting presence among bigger groups of Muslims until recent times.

The organisational form of a corporation by public law provides a number of far-reaching rights, such as the right to levy taxes from members of the community and to organize a parish, the right to employ people under a belief-orientated labour-law, the placement of property under public property law which grants tax-reductions and the exemption of other taxes and costs, the right to nominate members to broadcast-councils etc.

Logically such far-reaching rights require clear structures of organization including transparent procedures for decision making and a reliable body or bodies which authentically and authoritatively decide about doctrine and order[11]. Until now, the Muslims in Germany are far from fulfilling these prerequisites. Nevertheless, in recent years there is a development of for-

11 - Cf. Vöcking, Organisations as attempts at integration of Muslims in Germany, in: Speelman et al. (Eds.), Muslims and Christians in Europe, Essays in honour of Jan Slomp, Kampen 1993, 100, 103.

dren and other members of the family including maintenance claims, adoption, guardianship and welfare, and hereditary relations). Within this context the application of legal norms is often deternined according to the nationality rather than to the domicile(6). In exact terms this means e.g., that the law applicable to the divorce of a marriage between Jordanian people which was consummated in Jordan is the Jordanian Family Law Code. If a German woman consummates a marriage with a Moroccan in Germany and if a permanent move to Morocco is planned then Moroccan Law is applicable with regard to the effects of the marriage.

In this context it can generally be stated that classical Islamic Law has largely preserved its dominant position especially within the area of Marital Law, Family Law and the Law of Succession(7). This can be explained by the fact that Islamic Law within this area has the highest density of rules with the highest legal sources (Qur'an and'sunna' - Prophete's tradition).

The applicability of the legal rules wich have been influenced by Islamic law can cause legal problems, if their application leads to a result which is obviously incompatible e.g. with the main principles of German law including the constitutional civil rights (compare art. 6 EGBGB). German material law is then mostly applied in such cases in the place of the generally applicable foreign material law(8).

---

6 - Cf. Rohe, Staatsangehörigkeit oder Lebensmittelpunkt?, in: Engel/Weber (Ed.), Festschrift für Dietrich Rothoeft, München 1994, pp. 1-39.

7 - Cf. e.g. Dilger, Tendenzen der Rechtsentwicklung, in: Ende/Steinbach (Eds.), Der Islam in der Gegenwart, 4th ed. München 1996, pp. 187.

8 - Cf. BGHZ 120, 29 = Neue Juristische Wochenschrift (NJW) 1993, p. 848, p. 849; BGH NJW-RR 1993, p. 962; BGH NJW 1997, p. 3024, p. 3025; OLG Düsseldorf Zeitschrift für Familienrecht (FamRZ) 1997, p. 882; OLG Stuttgart FamRZ 1997, p. 882, p. 883; OLG Düsseldorf FamRZ 1998, p. 1113, p. 1114; very differentiated OLG Frankfurt a.M. NJW-RR 1992, p. 136; OLG Bremen NJW-RR 1992, p. 1288; OLG Hamm FamRZ 1993, p. 111.

Therefore the German administration and courts would apply Lebanese (confessional) law on the formation of a marriage between Lebanese citizens. The exception of this rule is found in art. 6 EGBGB. If the result of the application of these rules would be in fundamental contradiction to the leading principles of German law, they will be not applied in this case. This is true for example for the case of an inter-religious marriage between a Muslim bride and a Non-Muslim bridegroom, which would be void under Islamic law. If the couple wishes to be married, and if there is any connection of the case to Germany (e.g. domicile), the marriage can be carried out because the constitutional principle of freedom of Religion clearly forbids the interdiction of marriage for religious reasons(9). In such cases freedom of religion prevails over religious provisions contrary to freedom.

2. *Religious Freedom and Public Law*

a) Legal framework

The most important provision to regulate religious affairs is art. 4 sections 1 and 2 of the German Constitution. The wording is as follows:

Article 4 [Freedom of faith, conscience, and creed]

1) Freedom of faith and conscience, and freedom to profess a religious or philosophical creed, shall be inviolable.
2) The undistrubed practice of religion shall be guaranteed.

This article - as well as art. 9 of the ECHR(10), which is less

---

9 - Cf. the famous case of the Constitutional court in BVerfGE 31, 58: The interdiction of re-marriage for a divorced husband according to former Spanish law was held as being not compatible with the principles of the German Consitution (art. 4, Freedom of Faith; art. 6, Protection of marriage and family).

10 - Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms as amended by Protocol No. 11, Rome 4.XI.1950; Art. 9-Freedom of thought, conscience and religion:

=

cerning the legal status of religions. According to a centuries old European legal tradition, Germany follows the principle of territoriality of applicable laws. This means that everybody domiciled within the country is in principle subjected to the same laws. But these laws themselves guarantee religious diversity within a very broad scope. No Muslim will be prevented upon state initiative from adhering to the'five pillars' of Islam for example. Tariq Ramadan, a prominent European Muslim based in Switzerland, has recently stated that Muslims, despite being a minority in Europe, can observe the major Islamic practices, enjoy the important right to knowledge, have the right to found organizations, and to structure themselves on a local or national level, and always have the right to appeal to the judicial power in place and to engage in a legal procedure against decisions seemingly ill-founded or unfair(1). Activities which contradict the rules of Islamic religion - like drinking alcohol, eating pork or entering into extra-marital relations - are legally allowed, but of course not imposed on Muslims.

However, religious freedom being a basic right is not applicable unrestrictedly; particularly where exercising one's religion has an effect on the (social) environment. The right to build a house of prayer does not automatically entile e.g. to build dangerous constructions; the freedom of confession does not justify the religious indoctrination of pupils(2); the interpretation of religious texts does not confer the right to refuse the payment of taxes and fees for unpopular purposes(3). The protection against religious revilement (e.g. provided by art. 166 of the German Criminal Code) does not entitle a person to act as his/her own

1 - Tariq Ramadan, To be European Muslim, Leicester 1999, pp. 135-137.

2 - Cf.Verwaltungsgericht (VG/Administrative Court) Stade Informationsbrief Ausläderrecht 1983, p. 117 (virulent propaganda in a Qur'an school).

3 - See the references in v. Münch/Kunig-Mager, GG-Kommentar, 5th ed.2000, art. 4 para. 65.

judge. But it is just worth to be mentioned that a prominent German Muslim called Germany to be "more muslim than Saudi-Arabia"(4).

b) *The applicability of foreign - e.g. Islamic -Law*

There is a meaningful exception of the uniform applicability of the material law of the land. This is true for the so-called "Private International Law", which applies to cases of a border-crossing character - e.g. the marriage or divorce of persons of foreign nationality living in Germany (cf. artt. 13, 17 EGBGB)(5). Today, to my knowledge there is no legal system that claims unlimited sovereignty over a territory. In the area of civil law, which essentially regulates the legal relations between private persons, the welfare of these persons is of prime importance. If someone has organised his/her life in accordance with a certain legal system then this deserves to be protected even when the person affected changes his/her place of abode. Accordingly the law of the state of origin which is familiar to them has to be applied once the person has crossed the borders. On the other hand it is within the interest of the legal community that in certain matters the same law is applicable to everyone who is staying in one country. The question as to whether foreign or national material law is applicable is determined by Private International Law provisions (conflict of laws; cf. for Germany artt. 3 EGBGB). These provisions weigh up the interests which are illustrated above. Very often the law of the state of origin of the persons affected should be applied in the areas of family law and the law of succession (prerequisites for and legal consequences of consummating a marriage, prerequisites for and legal consequences of a divorce, legal relations between the spouses, chil-

4 - Ibrahim Cavdar, former general secretary of the VIKZ, "Allah ist shulreif", Die Zeit No. 31 v.23.7.1998, pp. 9, 11.

5 - Introductory statute to the Civil code.

East (physicians, engineers etc. mainly from Syria, Lebanon and Iran), but of a limited number. A third motivation of Muslim immigration to the country was the seek of asylum. Their countries of origin are mainly to be found in the Middle East, the Indian Subcontinent and Northern Africa, since the wars on the Balcans also from Bosnia, Albania, Macedonia and Kosovo. In addition to that there are Muslim merchants, students and scientists living in the country for a shorter or longer period. It is worth to be mentioned that on average 100,000 people of Lebanese origin are living in Germany, mainly in such big cities as Berlin, Hamburg, Frankfurt and Munich.

Among the muslims in Germany there is a majority of sunni-orientated persons, but also significant groups of thwelver-shi'is (from Iranian, Lebanese and Iraqi origin) which may reach 150.000 persons as well as an estimated number of 500,000 Alevis mostly from Turkey, not to forget some 30,000 Ahmadis from Pakistan, the eldest organized muslim group in Germany.

as everywhere in the world, their opinions and beliefs range from a very devout attitude to a mere cultural link to Islam; Sufism is widespread especially among the Turks.

Most of the immigrants initially planned to stay in Germany only for a couple of years, to earn some money for a suitable existence in the home-country or to find a temporary refuge until the political situation in the country of origin has changed. The German legislation and administration tended to share these expectations. Therefore Muslims - except the relatively small number of German converts - behaved and were treated as to be temporary guests within the country. In the consequence neither of the parts showed too much interest in creating a stable and durable legal and social environment for a continuous integration.

After 30 years of significant Muslim presence in Germany things have altered fundamentally. Muslims realized that their initial intention to return at some point of time to the country of origin turned out to be a mere illusion. The same is true for

the approach of the German administration, which by and large followed a policy of mere provisional solutions. Even if some of the elder immigrants don't feel too well in German society, they are nevertheless treated as being strangers in their former home country, or they stay for other reasons like the wish to keep close contact to the children who insist on staying in Germany or for reasons of adequate medical treatment which is not available in the country of origin. An increasing number among them and among the following generation consequently adopt the German nationality. Legislation and administration now have to cope with a stable and meaninfgul group of Muslims as a part of German society.

In this communication I will deal with legal and some extra-legal aspects of muslim life in Germany. Nevertheless one has to keep in mind that the major problems concerning the life of muslims don't concern their belief as such or their religious needs. These problems concentrate on issues such as the lack of knowledge of the German language, a lack of higher education and comparatively high degrees of unemployment. Another problem especially among the lower classes of the German population is a certain suspicion against foreigners who are supposed to threaten the ruling culture of the land - despite the fact that this culture intrinsically consists of a far ranging degree of pluralism.

II. The legal framework: Unity of Law and Freedom of Religion

1. General

a) The applicability of German law on all persons domiciled in Germany

the German legal order significantly differs from the Lebanese system and other comparable systems in the Middle East con-

Muslim Minorities in Germany
Legal perspectives

I. Introduction

The widespread presence of Muslims in Germany has proved to be chance as well as a challenge for both Muslims and their surrounding society. At the time present there is a estimated number of more than 3 million Muslim inhabitants, in comparison to a total of 82 million. Within the context of the European Union, this is one of the largest muslim populations besides France (about 5 million) and Britain (about 2,5 million). Despite long lasting contacts between Germany and the Islamic world since the times of the Ottoman and Safawid empires, the presence of a significant number of Muslims in Germany is a relatively new phenomenon. This might be due to the lack of colonial experience other than the situation in the former colonial powers Britain and France. Only a small number of soldiers from eastern European peoples like Bosnians and Tatars who served in the German Army found a home in Germany in the first decades of the 20^{th} century. The vast majority of Muslims (about 2,2 million) which presently live in Germany is of Turkish origin. Since the 60es of the past century hundreds of thousands of so-called "Gastarbeiter" (guest workers) were attracted to work in Germany, many of them of Turkish origin. After the economically motivated stop of labour-migration in 1973 there was an increasing migration of Turkish family members to Germany. Therefore in sum Islam in Germany is very much "Turkish Islam". Besides that, there was a continuous immigration of well-educated people from the Middle

Prof. Dr. iur. Mathias Rohe, M.A.,

Friedrich-Alexander-Universität

محتوى الكتاب

المحاضرات الأجنبية



تعاني الجاليات المسلمة في البلاد الأجنبية عامة ، وأوروبا الغربية خاصة، مشاكل عدَّة، تنبع من اختلاف العقائد، والعادات، وطرائق الحياة، بينها والمجتمعات التي تعيش فيها. وهذا ما دعا كلية الإمام الأوزاعي، إلى تبنِّي دعوة عدد من المختصين، من عرب وأجانب،إلى تقديم دراسات ومحاضرات تبين هذه المشكلات، وتطرح الحلول المناسبة لها.

وقد تضمن الكتاب الأبحاث التالية، وبحذاء كل بحث اسم مقدمه:

- المسلمون في أوروبا الغربية: وسائل تطوير الدعوة الإسلامية فيها والاندماج في المجتمع الأوروبي (د. عبدالله عبد الرحمن الخطيب)
- تربية الناشئة: أهميَّته ومشكلاته في أوروبا الغربية (د. مسفر بن علي بن محمد القحطاني)
- المرأة المهاجرة: بين ثقافة البلد الأصلي وبلد الهجرة (د. جلالي عبد الرزاق)
- دور المساجد والمراكز الإسلامية في مجتمع الأقلية المسلمة: (د. شاكر محمود عبد المنعم)
- الواقع الديني للجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية -إيطاليا نموذجاً- (د. عبد العزيز الجبارات)
- الجالية الإسلامية: كيف تندمج وتتأقلم مع مجتمعاتها؟ (د. عواطف حسن علي عبد الحميد)
- الجالية الإسلامية في فرنسا: مشكلات التأقلم والاندماج (د. محمد بشار الفيضي)
- الجالية الإسلامية في الغرب ومسؤولياتها في المجتمع الغربي (د. محمد توفيق رمضان البوطي)
- الأقليات المسلمة في ألمانيا: وجهة نظر قانونية (د. ماثياس روهي/ترجمة: د. عبدالله السيد)
- المسلمون في بريطانيا: الهوية والدولة (تيم نبلوك)
- المجتمعات الإسلامية في بريطانيا أصلها وسماتها واهتماماتها (د.سهى تاج فاروقي)


ISBN 9953-18-094-6
9 789953 180120